الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــــــــة التحدي-سرت

كليـــة الآداب والتربية

قسم التاريخ

"مشكلة جنوب السودان وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية "

إعداد : - صلاح محمد عبد القادر إجباره -

التوقيع:

.....

أعضاء لجنة المناقشة :

1- د / عطية مخزوم الفيتوري

2- د / صالح مصطفى مفتاح

3- د / رحيم كاظم محمـــد

أ. رحمة ابوبنينة عبدالسلام

أمين إدارة الدراسات العليا بالكلية

أ. حمد أحمد الخاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

سورة الحجرات الآية (13)

فهرس المحتويات

الإهداء
الشكر و التقدير
المقدمة 5

الفصل الأول: الجوانب الجغرافية والثقافية لجنوب السودان 15

- الموقع والتضاريس 16
- السكان.....20
- اللغة 27
- الديانات.....29

الفصل الثاني: مرتكزات السياسة البريطانية في الجنوب 32

- جنوب السودان قبيل الاحتلال الإنجليزي 33
- الاحتلال البريطاني و انعكاساته على الجنوب.....35
- دور الإرساليات التبشيرية في الجنوب 41
- نظام الحكم و الإدارة في جنوب السودان حتى 1930م.....45
- السياسة البريطانية-1930 1946. وأثرها في إذكاء الفوارق بين الشمال الجنوب.....52

الفصل الثالث: أسباب مشكلة جنوب السودان.....59

- دور الاستعمار 60
- الاختلافات العرقية واللغوية والدينية 67
- تجارة الرقيق.....71
- دور بعض الدول المجاورة والأجنبية.....75
- سياسة الفصل الجديدة 1946-1953م.....92
- أحداث توريت 1955 م.....100

الفصل الرابع: التطور السياسي لجنوب السودان 1953 – 1972م.....111

- ظهور الأحزاب السياسية و تطورها.....112
- موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب.....121
- مؤتمر المائدة المستديرة 1965م.....127
- ثورة مايو 1969 و آثارها على الجنوب.....135
- اتفاقية أديس أبابا (التصالح الوطني)1972م.....140

الفصل الخامس: الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة.....152

- الآثار السياسية.....153
- الجوانب الاقتصادية.....158
- الأوضاع الاجتماعية.....154

الخاتمة.....171

قائمة المصادر والمراجع.....175

الملاحق.....186

الإهـــــداء

إلى مدرستي الأولى في الحياة . . إلى من كان رضاها ودعواتها نوراً في طريقي . . إلى من يعجز اللسان عن شكرها . . إلى القلب الحنون . .

﴿أمي العزيزة﴾

إلى مثلي الأعلى في الحياة . . إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وإيمان . . إلى الذي سعى وشقى كي أتعلم . . إلى الذي انتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر . .

﴿أبي العزيز﴾

أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الشكر لله العلي القدير الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدنا الله .

يسرني أن أسجل خالص شكري وتقديري الفائقين إلى كل من مدى لي يد العون وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور عطية مخزوم الفيتوري الذي شملني برعايته وحسن إرشاده وتوجيهاته طيلة فترة إعدادي لهذه الدراسة ففتح لي بيته وعقله وأنار لي طريقي بعلمه فجزاه الله عني خير الجزاء وأمد في عمره لخدمه العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل عبد الرؤوف أبا بكر السيد الذي لم يتوان ولو للحظة في مد يد العون لي على طول فترة الدراسة فكان لي خير الزاد بنصائحه وإرشاداته وبتزويدي بالمراجع والمعلومات الشفهية فله مني كل التقدير والاحترام .

والى كل من الدكتور الشيخ عووضه والدكتورة عزة إبراهيم اللذين كانا خير موجه لي في رحلتي إلى القاهرة فلهم فائق الاحترام والتقدير .

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة والموظفين بجامعة التحدي وخاصة كلية الآداب وقسم التاريخ اللذين قدما لي كل العون خلال هذه الدراسة من رسائل وتوصيات إلى مختلف الجهات التي تعاملت معها خلال إعداد الدراسة كما لا أنسى جزيل الشكر والامتنان إلى العاملين بدار الوثائق السودانية بالخرطوم وإلى العاملين بمعهد الدراسات الأفريقية بالقاهرة فلهم جميعا فائق احترامي .

الباحث

مُقَدِّمَة

إن مشكلة جنوب السودان تعتبر من أهم القضايا التي يعاني منها القرن الأفريقي ويمتد تأثيرها إلى دول الجوار. وتاريخ هذه المشكلة يعود إلى حوالي قرن ونيف من الزمان فمنذ قيام وسقوط الثورة المهدية، وجد السودان نفسه في صراع يمثل انعكاسا لنسيجه الاجتماعي والإثني ، والطائفي، ويواجه تمرداً في الجنوب للنيل من هويته العربية والإسلامية، كما يواجه تهديداً خطيراً لهويته العربية، ويكمن ذلك في تأثره بالجوار الإقليمي.

دخلت الصوفية إلى السودان. وعلى تراثها استند محمد أحمد بن عبد الله عام 1881م ، وباشر حملة جهاد لإصلاح العالم كله، إلا أنه توفي بعد أشهر من فتحه للخرطوم عام 1885م، واكتمل استيلاؤه على السودان بحدوده الحالية تقريبا وانحصرت دعوته في هذا الحيز الجغرافي، وقد أسهم ذلك في تحديد هوية السودان الحديث. وكانت هوية السودان قد تشكلت تاريخياً منذ ما يزيد عن خمسة آلاف سنة حيث التأثر والتأثير المتبادل مع الحضارة المصرية القديمة، في حين أصبحت منطقة النوبة مستقلة نوعاً ما عن المملكة المصرية في بداية النصف الثاني من الألفية الثانية قبل الميلاد.

ومع مطلع الألفية الأولى قبل الميلاد، ظهرت مملكة نبتة(كوش) الشهيرة وضمت مصر في القرن الثامن قبل الميلاد، ودافعت عن مصر ضد الأشوريين.

وفي عام 350 ق.م انتقلت عاصمة المملكة من نبتة، إلى مروي، التي تقع شمال العاصمة الحالية، الخرطوم.

وفي القرن السادس الميلادي تبلورت ثلاث ممالك هي: مملكة النوبة في الشمال، المقرة في الجنوب، وعاصمتها مدينة دنقلا الحالية، ومملكة جوبا، واعتنقت هذه الممالك المسيحية من خلال مبشري بيزنطة. كانت مملكة المقرة إضافة إلى النوبة أول دار عهد في تاريخ الإسلام يعترف بها خليفة المسلمين. فقد دخل الإسلام بلاد السودان سلما، ومع مطلع القرن السادس عشر، قامت في السودان أول دولة إسلامية هي دولة "الفونج" وعاصمتها "سنار" على النيل الأزرق، وامتد نفوذ هذه المملكة إلى أواسط وشرق وشمال وغرب السودان، وقد نازعها النفوذ مملكة كردفان والكيرة في دار فور.

وكان عام 1821م بداية دخول السودان تحت الاحتلال الأجنبي لأول مرة منذ نهاية الألفية الثانية قبل الميلاد. حيث احتل حفيد محمد علي باشا، حاكم مصر، البلاد طلبا للذهب والعبيد لدعم طموحات والده التوسعية (التركية السابقة).

تفجرت الثورة المهدية التي أطاحت بالحكم الأجنبي وأقامت دولة إسلامية على يد محمد أحمد عبد الله المهدي عام 1881م، والذي كان له طموح بفتح العالم الإسلامي بما فيه بيت المقدس وبغداد والكعبة، وواصل الخليفة **عبد الله التعايشي** حملات الفتح، وأرسل جيوشا لفتح مصر والحبشة، ولكن جيوشه هُزمت. وفي عام 1896م قاد اللورد **كتشنر** سردار الجيش المصري في حملة لاستعادة السودان لمصر ونجح في احتلاله عام 1898م وأقام الحكم الإنجليزي الذي أصبح حكما ثنائيا بعد عام من احتلاله.

تشكلت الحركة الوطنية السودانية متأثرة بثورة عام 1919م في مصر حيث تجاوبت النخبة المتعلمة وتحمس شعراء وأدباء السودان للتأكيد على هوية السودان العربية والإسلامية والروابط الأزلية مع مصر.

ومع اندلاع ثورة 1924م في السودان التي طالبت بالوحدة مع مصر، رد الإنجليز بإجلاء الجيش المصري عن السودان وتقليص فرص التعليم أمام النخبة السودانية وقطع الصلات الثقافية مع مصر.

وبعد معاهدة عام 1936م بين مصر وبريطانيا، سمح للمصريين بوجود إداري محدود في السودان.

لقد كسب دعاة الوحدة السودانيين الانتخابات عام 1953، وهي الانتخابات التي مهدت لحكم الذاتي، ومع ذلك أجمع السودانيين على الاستقلال بسبب الأوضاع غير المستقرة في مصر.

وفي عام 1955م نشأ تحالف تحت اسم (الجبهة الإسلامية للدستور) والتي تشكلت بمبادرة من حركة الإخوان المسلمين، وشاركت فيها مجموعات من العلماء وزعماء الطرق الصوفية الصغيرة متبنية بذلك الشريعة الإسلامية، وأدى ذلك إلى إصدار بيان مشترك عام 1957م أيدته الزعامات الكبرى.

بدأت بوادر الحرب الأهلية في الجنوب قبل أن يتحقق الاستقلال، حيث تمردت وحدات جنوبية في الجيش في أغسطس عام 1955 احتجاجا على نقل هذه الوحدات إلى العاصمة الخرطوم، للمشاركة في عروض عسكرية، احتفالا بجلاء الجيش البريطاني.

وقد سعت الإدارة الإنجليزية في عهد الاحتلال إلى حظر اللغة العربية على الجنوب، وحظر اللباس العربي كذلك، وتم تسليم التعليم إلى الإرساليات المسيحية

كسياسة متعمدة لمنع وصول الإسلام، وجرت تظاهرات برفع شعار محاربة تجارة الرقيق، مما ساهم في فرض التخلف على الجنوب وإلى وجود ثقافتين في شطري البلاد: عربية إسلامية في الشمال، وإفريقية غربية مسيحية في الجنوب.

لقد نمى لدى الجنوبيين شعورا بأن الاستقلال في إطار سودان موحد يعني تسليم الجنوب المتخلف والضعيف إلى هيمنة شمالية متطورة، ولذلك دعوا إلى تأجيل الاستقلال، ثم دعوا إلى وصاية بريطانية، ثم إلى نظام فدرالي. وساهم رفض القيادات الشمالية لأي من تلك المطالب في استمرار الحرب الأهلية، وكان الانفصال هو مطلب الجنوبيين.

لقد ساهم في تعميق الأزمة السودانية انهيار الحكم في نوفمبر 1958م وتولي الجيش برئاسة الفريق إبراهيم عبود السلطة، واتخذ الحكم طابعه العسكري.

وقد شهد عام 1964م اندلاع الثورة الشعبية ضد حكم الفريق إبراهيم عبود بسبب الندوة السياسية التي عقدت في جامعة الخرطوم حول مشكلة جنوب السودان.

أما في الستينيات فقد تجددت الدعوة إلى الدستور الإسلامي من خلال "جبهة الميثاق الإسلامي" التي شكلها الإخوان المسلمون وتبنوا على أثر ذلك في عام 1967 دستورا ذي توجهات إسلامية.

لقد ساهمت الحرب في تهيئة الأجواء لإسقاط الحكم العسكري باندلاع ثورة شعبية في أكتوبر عام 1964 ، كما ساهمت الحرب أيضا بانقلاب ثان أدى إلى تولي جعفر النميري الحكم في عام 1969م.

وعلى أثر انتصار ثورة أكتوبر الشعبية انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام 1965م لمناقشة قضية الجنوب بعد سقوط الحكم العسكري، وانقسمت القوى السياسية الجنوبية على إثر ذلك إلى عدة تيارات.

إن موضوع مشكلة جنوب السودان يعتبر من أهم المواضيع وأكثرها جدارة للدراسة من الناحية التاريخية لا لدارسي التاريخ العربي الحديث فحسب بل لدارسي التاريخ الإفريقي بشكل عام ، و دراسة هذا الموضوع مهمة لبعض المؤسسات والتخصصات الأخرى أيضا مثل القانون . فالمتخصصون في القانون الدولي لابد لهم من إلقاء نظرة على هذا المثال الحي المتمثل في مطالبة أهل الجنوب بتكوين دولة مستقلة عن الشمال . وهذه الدراسة مهمة أيضا لدارسي كليات العلوم السياسية،فهي تعد أيضا من الأزمات السياسية المعاصرة والتي يجب الرجوع إلى تاريخها لمحاولة فهمها . .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة توفر للقارئ الكثير من المعلومات حول العلاقات العربية الأفريقية في القطر السوداني وما مدى تأثر المجتمعات الأفريقية

بالعربية و العكس ، كما أنها تبين لنا تأثير الاستعمار في مجتمعاتنا و مخلفاته السياسية التي زرعت العداء الذي لازالت تعاني منه شعوبنا.

كما أن لهذا الموضوع أهمية خاصة من حيث معرفة البنية الاجتماعية للمجتمع السوداني عامة والجنوب خاصة ، كما أنها توفر لنا معرفة العديد من الأمور المتداخلة والتي كانت من الأسباب المؤثرة في تاريخ السودان.

إن آثار المشكلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند طرحها ونقاشها تزيد من وعي المواطن السوداني والعربي ، كما أنها تزيد من تعميق معرفته لخطورة هذه المشاكل والتي يجب تفاديها ومنع تدخلات الاستعمار الخارجية .

وهدفي من هذه الدراسة هو تحديد إشكاليتها ومحاولة الإلمام بأطرافها المترامية بكل حياد وموضوعية . كما أنني أهدف إلى البحث عن أسبابها المتداخلة ، ومن أهداف الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات . والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي.
أولا- ما هي طبيعة العلاقة بين شمال السودان وجنوبه؟ وما هي حقيقة الأوضاع قبل دخول الإنجليز فيه ؟
- هل كانت توجد تراكمات سياسية قبل اندلاع المشكلة ؟
ثانيا - ما هي الطبيعة الجغرافية لجنوب السودان ؟ و هل تعد من أسباب النزاع بما تحمله من ثروات ؟
ثم ماذا عن الطبيعة الاجتماعية ؟ وهل التركيبة السكانية الممزّوجة بالطائفية والقبلية تعد من الأسباب ؟ هل هناك نزاعات محلية بين سكان الجنوب ؟ وهل تأثرت ببعضها وانعكست على علاقاتها مع الشمال ؟ وكيف انتشرت الديانة المسيحية هناك ؟ و هل هي الديانة الوحيدة أم هناك أديان أخرى ؟ و ما هي أسباب نزاع الطوائف ؟

ثالثا - ما الدور الذي لعبته القوى الخارجية في بلورة المشكلة ؟ وما هي الجذور التاريخية للمشكلة ؟ كيف كان الجنوب تحت حكم السلطة المركزية المتعاقبة في الخرطوم بعد الاستقلال ؟

رابعا - كيف كان التطور السياسي في الجنوب ؟
خامسا - ما هي الآثار التي خلفتها المشكلة ؟

كما تهدف هذه الدراسة إلى كشف آثار ما خلفته هذه الحرب بين أبناء الشعب الواحد في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكشف دوافع بعض الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تخريب البلاد العربية عامة و السودان خاصة وتهدد وحدته. وبعض الجماعات التي تسعى إلى الانفصال أيضا .

أما عن أسباب اختياري للموضوع هي أن مشكلة السودان تعد أكثر مشكلات القارة الأفريقية تعقيدا، وإن جذورها تمتد عمقا في خصوصيات الجنوب السوداني. كما شجعني على دراستها ما يلي.

1- إن معظم الدراسات السابقة التي تطرقت لمثل هذه الموضوع تناولته في فترة زمنية محددة وهي فترة اندلاع الحرب 1955 .
2- إن غالبية الدراسات التي أجريت على مثل هذه الموضوعات ركزت على طرف وأهملت الطرف الأخر " سودان الشمال ـ سودان الجنوب " .
3- تتبع مجريات الأحداث بصورة أوضح وأدق في تلك الفترة من تاريخ السودان (1899 - 1972) .
4- إن دراسة مشكلة جنوب السودان في هذه الفترة تمكننا من فهم طبيعة العلاقة بين شعوب هذه المنطقة الأخذة في المد والجزر .
5- هناك دراسات تناولت الموضوع من جانب واحد . فنحن إذا قرأنا لمؤلفي الشمال أو الجنوب أو حتى الإنجليز . ربما لا نجد الحياد والموضوعية المطلوبة وهنا نهدف إلى إبراز الحقائق بصورة أكثر حيادا وموضوعية وصدقا وأمانة . وأن لا نكن متحيزين .
6- إدراك المطامع الدولية والغربية التي تسعى إلى خلق وتأجيج بذور النزاع في مثل هذه المشاكل .

أما اختياري الفترة بين عامي 1899 – 1972 مرتكزا لهذه الدراسة جاء لأنها شهدت بداية دخول الاستعمار الذي عمل على فصل الجنوب كما أنها شهدت مراحل تطور سياسة الفصل وكذلك انطلاقة النزاع المسلح في مدينة توريت الجنوبية، حيث وقعت أحداث دامية راح ضحيتها آلاف الشماليين المقيمين في الإقليم الجنوبي وختمت هذه الأحداث بما سمي بعد ذلك بالتصالح الوطني 1972م نهاية الحرب الأهلية الأولى.

قد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وبعض الملاحق وإثبات قائمة للمصادر والمراجع.

في الفصل الأول الذي يحمل عنوان (الجوانب الجغرافية والثقافية لجنوب السودان) سوف نخصصه للحديث عن الجنوب ، سنتحدث فيه عن الموقع والحدود والطبيعة الجغرافية ، وما مدى الدور الذي لعبته الطبيعة في تلك المشكلة، بعد ذلك سنتحدث عن التركيبة السكانية فنحن نعلم جيدا أن الجنوب يتكون من مجموعة من القبائل ذات العادات والتقاليد المختلفة ، والمناطق السكنية المختلفة أيضا . وتداخلها مع الدول المجاورة لها ، وارتباطاتها القبيلة الأخرى . وفي هذا الفصل سيكون للديانات حديث أيضا ، فهل توجد في الجنوب الديانة المسيحية فقط أو هناك العديد من الديانات الأخرى ، وهل الديانة المسيحية خالصة أم ممزوجة بالوثنية . وهذا

الاختلاف الديني والقبلي والذي يصاحبه اختلاف لغوي أيضا في الجنوب هل له انعكاساته وتأثيره في المشكلة فهو ربما يزيد من عدم فهم الجنوبيين أنفسهم لمتطلباتهم ، وهل كان المستوى الثقافي والتعليمي متدنيا وهل يزيد من تعقيد الأمور.

أما الفصل الثاني الذي يتعلق بـ (مرتكزات السياسة البريطانية في الجنوب) فسنناقش فيه بعض المواضيع المتعلقة بهذه الركائز .أوليها الوضع السياسي قبيل الاحتلال الإنجليزي المصري ، سنرى كيف كان هذا الاحتلال في الشمال وكيف تعامل مع أهل الجنوب . فالإنجليز كانوا قد لعبوا دورا كبيرا في الجنوب في تشجيع الإرساليات التبشيرية وتعليم اللغة الإنجليزية وزرع بذور المشكلة بين الشمال والجنوب منذ أن وطأت أقدامهم الأرض السودانية . وبعد قيام الحكم الثنائي (المصري البريطاني) في السودان قامت سياسة حكومة الخرطوم التي كان يسيطر عليها الجانب الإنجليزي تجاه جنوب السودان على ركيزتين : الأولى هي إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب، والثانية إضعاف الثقافة العربية . وسنتناول ذلك مفصلا من خلال موضوع الاحتلال البريطاني للسودان . ومن ثم نتحدث عن الإرساليات التبشيرية. فقد عملت بريطانيا على منع نشر الإسلام في جنوب السودان عن طريق حرية العمل الديني للإرساليات التنصيرية، في حين حدّدت هذه الحرية في الشمال بميادين التعليم والخدمات الصحية . ثم نتكلم عن نظام الحكم والإدارة فقد كان لبريطانيا سياسة حكم غير مباشر في جنوب السودان. وأخر قضايا هذا الفصل فسنتحدث فيه عن السياسة البريطانية 1930 إلى 1946م وأثرها في إذكاء الفوارق بين الشمال والجنوب.

وفي الفصل الثالث ستكون الدراسة المعنونة بـ (أسباب مشكلة جنوب السودان) هي محور النقاش عن الأسباب الحقيقية وراء المشكلة وسوف أعرض في أول مواضيع هذا الفصل دور الاستعمار الذي يعتبر السبب المباشر وراء اندلاع الحرب ثم نتحدث عن الاختلافات العرقية واللغوية والدينية . وأثر تجارة الرقيق التي يعتبرها كل جنوبي حدا فاصلاً في العلاقة، حيث لا يمكن التوحد في ظل من كان مستعبدا. وفي رابع مباحث هذا الفصل سنبحث في دور بعض دول الجوار وبعض الدول الأجنبية ، فمنها من كان داعما للانفصاليين ومنها من زودهم بالأسلحة والمعدات كما كانت بعض الدول الأجنبية تقف وراء الجنوبيين في إقامة دولة مستقلة عن الشمال تماما . ومن أسباب المشكلة أيضا أن سياسة جديدة اتبعتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى 1953 كانت تهدف هذه السياسة إلى تعميق الشعور لدي الجنوبيين بخلق الفوارق بينهم وبين إخوانهم في الشمال ، وآخر مواضيع هذا الفصل اندلاع أحداث توريت في 19أغسطس 1955 والذي اعتبره السبب المباشر وراء استمرار الحرب سبعة عشر عاما أي حتى التصالح الوطني 1972.

أما مادة الفصل الرابع الذي يحمل عنوان(التطور السياسي لجنوب السودان بعد الاستقلال حتى 1972) فسنتحدث فيه بداية عن ظهور الأحزاب السياسية وتطورها.

حيث نجد مع مطلع الخمسينيات قد بدأ الجنوب يشهد أول تنظيم سياسي، وقبل تلك الفترة لم يكن ملما بأي سياسة، وكانت كل قبيلة لها نظامها الخاص بها ومع هذا التطور بدأت المشكلة تتخذ أبعادا أخرى، وبعد ظهورها اختلفت وتصارعت فيما بينها قبل أن تتصارع مع الأحزاب الشمالية. بعد ذلك نتناول موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب فقد اندلعت الحرب عشية الاستقلال وظلت هي السمة المميزة لكل عهود الحكم منذ الاستقلال ، وكان لكل عهد ونظام تأثيره على قضية الحرب والسلام سواء كان هذا العصر ديمقراطيا أو شموليا . وبعد ذلك سنتحدث عن مؤتمر المائدة المستديرة 1965 الذي انعقد للنظر في قضية الجنوب وقد مُثل في المؤتمر كل الأحزاب والمنظمات الشمالية والجنوبية كما شهده مراقبون من حكومات خارجية. ويعتبر هذا المؤتمر أول تقارب حقيقي شمالي جنوبي للبحث في هذه المشكلة وقد ضم هذا المبحث مواضيع أخرى مثل لجنة الاثني عشر، ودستور عام 1968 ومن ضمن قضايا الفصل الرابع ثورة مايو 1969 وآثارها على الجنوب فبعد قيامها في الخامس والعشرين من مايو أخذت المشكلة منعطفا آخر مغايرا لما كان عليه في السابق. ونهاية هذا الفصل ستكون عن اتفاقية أديس أبابا (التصالح الوطني) 1972 .

والفصل الخامس والأخير سيكون عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية. سنتحدث في البداية عن الآثار السياسية التي أحدثت اضطرابا وخللا في بنية النظام السياسي السوداني بشكل عام، كما امتدّ تأثيرها إلى المجتمعات المجاورة . ثم سنتحدث عن الآثار الاقتصادية، فقد أبيدت ثروة حيوانية وأهملت الزراعة وأهدرت الأموال في الحروب وأثرت على اقتصاد البلاد . أما اجتماعيا فنعلم جيدا أن الحرب شردت الأهالي وقتلت العديد منهم وجعلت جلهم من دون تعليم، كما أنها أخصبت الحروب القبلية وزادت من هجرة السكان.

أما الخاتمة فقد كانت ملخصا ونتائج لما توصلت إليه من خلال هذه الدراسة .

و أخيرا أرفقت الدراسة ببعض الملاحق التي أرى أنها تساعد في إثراء الدراسة بالمعلومات وهذه الملاحق هي ثلاث مذكرات باللغة الإنجليزية كانت متبادلة بين حكام المديريات وقد أعدت طباعتها نظرا لورودها من مصدرها بهذه الصورة. ثم أرفقت الدراسة بملحق عن بنود اتفاقية أديس أبابا، وكذلك بيان 9 يوليو الشهير عن مشكلة الجنوب للرئيس جعفر محمد نميري ، وكذلك بعض الخرائط التي تتعلق بمواضيع مختلفة داخل الدراسة.

لقد اعتمدت في هذه الدراسة أساسا على دراسة المصادر والمراجع وتجميع المادة العلمية ومقارنتها وتحليلها ثم الكتابة عنها بأسلوبي الخاص متوخيا الموضوعية العلمية، وقمت بتوظيف كل من المنهج التاريخي التحليلي والسردي الاستقرائي بالإضافة إلى المناهج الأخرى كلما تطلبت الدراسة ذلك.

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي دارت حول هذا الموضوع منها كتاب (جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع). لمؤلفه **محمد عمر البشير** وترجمة أسعد حليم . الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر 1971 . و كذلك كتابه (مشكلة جنوب السودان. خلفية النزاع) . وهو من جزأين ، وترجمة ، هنري رياض وآخرون . دار الجيل ، بيروت و كذلك دار المأمون ، الخرطوم 1983 .وكذلك كتاب (جنوب السودان : التمادي في نقض المواثيق والعهود). للمؤلف أبيل ألير وترجمة . بشير محمد سعيد بشركة ميدلايت المحدودة لندن . 1992م. وكذلك Dunstan .M. Wai (ed) (the southern Sudan) . London . frank Cass and company limited .1973. وكذلك (southern Sudan Robert . Collins Astnggle for control) New laaren . yaleunprss . 1960 .

لقد استقت هذه الدراسة معلوماتها من العديد من المصادر والمراجع المتنوعة منها ما هو عربي والمعرب والأجنبي، بالإضافة إلى شبكة المعلومات وبعض الدوريات . لقد اعتمدت فيما توفر لدي من معلومات على مصادرها الأصلية خاصة وأن بعض شخصيات مؤلفيها هم من معاصري المشكلة، بل إن معظمهم كان قد تقلد مناصب إدارية، وكانوا يؤرخون في تلك الفترة أهم الأحداث ، ومنهم البروفيسور (**محمد عمر بشير**) حيث كان السكرتير الأكاديمي لجامعة الخرطوم. ففي نهاية الستينيات كان قد ترأس جلسات مؤتمر المائدة المستديرة 1965 .ثم عين مسؤولا عن الشؤون الأفريقية عام1969 . وكانت له في هذه الدراسة أربع مؤلفات منها كتابي (جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع) وكتاب (مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع) وعلى الرغم من بعض المآخذ عليها كملاحظة القارئ لها أنها موجهة في الأساس إلى القارئ الإنجليزي،لأن المؤلف لم يستخدم فيها كلمة الاستعمار أو الإمبريالية إلا نادرا جدا خاصة وأنها كتبت أساسا باللغة الإنجليزية، وعلى الرغم من ذلك فقد استفدت منها في كتابة بعض فصول الدراسة.

ومن المصادر الهامة الأخرى أيضا كتب (**أبيل ألير**) وهو جنوبي عمل بالمحاماة ثم انتقل للعمل السياسي فأصبح أبرز قيادات الجنوب وأفضل المفاوضين، ثم عين وزيرا لشئون الجنوب 969 1فقد كان له في هذه الدراسة كتابان مترجمان (جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود) وكتاب (قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان) لقد استفدت منهما في الفصل الثالث والرابع حيث يعرض الكتاب الأول علاقات الجنوب ببعض الدول المجاورة والثاني يصف محادثات الاتفاقيات ومراحل تطور الحياة السياسية في الجنوب .ولكنه في كتاباته يجانب الموضوعية حيث دائما ما يشعر القارئ بأن جنوب السودان مظلومة من قبل الشماليين . ورغم ذلك كانت فيها نقاط مهمة للدراسة .

ومن المصادر المهمة كذلك التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة مؤلفات الدكتور (**منصور خالد**) الذي كان ممثلاً للسودان في بعض الدول الأجنبية وقد عمل في الستينيات كممثل للسودان في الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح وزيراً للخارجية في عهد نميري، ومن مؤلفاته (جنوب السودان في المخيلة العربية) و(النخبة السودانية وإدمان الفشل) و(السودان أهوال الحرب وطموحات السلام .قصة بلدين) وهو عربي شمالي ولكنه انشق في الحرب الأهلية الثانية1983 وانضمّ إلى جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان وأصبح مساعده الأول. والمآخذ في كتاباته أنه يصور الشماليين كمستعمرين للجنوب ، وأن جميع حكومات السودان تعاملت مع المشكلة بالقمع والعنف . ورغم ذلك وظفت كتاباته بما هو مفيد لدراستي بعيداً عن التحيز.

وهناك أيضا كتاب (الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان) للسيد **جعفر محمد علي بخيت** الذي كان وزيراً للحكومة المحلية ورئيس لجنة إعداد الدستور عام 1971 . هذا الكتاب استفدت منه في الفصل الثاني عند الحديث عن نظام الحكم والإدارة في جنوب السودان فهو يصور بكل دقة تلك الخطوات التي كانت الإدارة البريطانية تتبعها في تسيير أعمالها بالمديريات الجنوبية .

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فمن أهمها كتاب **روبرت كولنز** (جنوب السودان .الصراع من أجل السيطرة) هذا الكتاب جيد ومليء بالمعلومات المهمة وقد استفدت منه في بعض مباحث هذه الدراسة ولكن نظرا لأن الكتاب غير مترجم فقد واجهتني مشكلة اللغة فيه وكل ما ترجم فيه بشكل شخصي ربما أعوزته الدقة .أما الكتاب الأخر فهو (تاريخ السودان) لكل من **هولي ودايلي** . ويسرد فيه الباحثان تاريخ السودان والعلاقات بين الشمال والجنوب . وواجهتني فيه المشكلة نفسها وهي اللغة .

كما استقت هذه الدراسة معلوماتها من المقالات المنشورة في الدوريات وخاصة مجلة السياسة الدولية وأهمها الأعداد الصادرة في فترة الستينيات والسبعينيات ومنها مقال **لعطية عبد الجواد** بعنوان (مشكلة جنوب السودان) نشر عام 1965 تناول فيه تطورات المشكلة حتى مؤتمر المائدة المستديرة وأسبابها ومراحلها ومفاوضات السلام . وهناك مقال آخر مهم **لتموتي سي بنلوك** (تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان) نشر عام 1975 حيث يصف فيه الباحث أول تقارب جنوبي شمالي عن طريق المفاوضات في مؤتمر المائدة المستديرة .

ولقد اعتمدت في جمع المعلومات لهذه الدراسة أيضا على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت) وقد ساعدني في ذلك إتمامي لجميع الدورات التعليمية المتعلقة بها فقد استطعت الحصول على معلومات مهمة وكثيرة على هذه الشبكة منها تقارير المنظمات بالإضافة إلى المراسلات التي تمت عن طريقها بيني وبين جامعة

الخرطوم، ومكتبة الوثائق السودانية بالخرطوم اللذان زودانـي بمعلومـات قيمة تفيد دراستي .

واجهتني العديد من الصعوبات أهمها بعدي عن مركز الحدث، وعدم تمكني من زيارة جنوب السودان وتلمس القضايا على أرض الواقع قبل شروعي في دراستها، وهذا استغرق مني وقت طويل في إعداد هذه الدراسة التي إن وفقت فيها فهذا من عند الله سبحانه وتعالى وإن وجدت فيها عيوب ونقصان فهذا يرجع لي وحدي .

والله ولي التوفيق

الباحث

6-6-2006ف

الفصل الأول

(الجوانب الجغرافية والثقافية لجنوب السودان)

- الموقع والتضاريس
- السكان
- اللغة
- الديانات

الموقع والتضاريس:-

كمدخل لهذا البحث سنتحدث عن الجنوب من حيث موقعه بالنسبة للسودان وموقع السودان بالنسبة للقارة الأفريقية، وسنتعرض لحدود الجنوب السوداني. كما أننا سنتطرق بشيء من الإيجاز إلى تكوينات الجنوب العرقية و تركيباته القبلية . وسنحاول فهم الطابع الاجتماعي لجنوب السودان و الذي يشكل عاملاً من العوامل التي ساهمت في تغيير مجرى الأحداث بين الحين و الآخر و بين الجنوبيين و الاستعمار البريطاني ، و بينهم أيضاً و بين القبائل في الشمال السوداني .

يقع السودان في الشمال الشرقي من القارة الأفريقية بين خطي عرض 3.22 شمالا ، حيث تحده ليبيا وتشاد من الغرب و مصر و البحر الأحمر من الشمال وأثيوبيا و إريتريا من الشرق . أما من الجنوب فتحده كينيا و أوغندا و الكونغو الديمقراطية .و تبلغ مساحته حوالي 2505812كم2 ، و يبلغ سكانه حوالي 23.880 مليون نسمة،أغلب هؤلاء السكان يقطنون في الأرياف و ضفاف الأنهار.([1])

يعد السودان إلى حد ما بلدا حديث التسمية و المكان، أي أصبحت كلمة السودان تشير إلى مدلول سياسي و كذلك لتعبر عن موقع جغرافي هو الأراضي التي تقع جنوب مصر و لها حدود معينة ، و كان ذلك مع بداية الحكم الثنائي المصري الإنجليزي للسودان عام 1899.([2])

وهذا البلد الواحد أصبح يصور على أنه بلد يضم شعبين منقسمين هما السودان الجنوبي والسودان الشمالي و ليس لاعتبارات سياسية فقط بل إلى اختلافات في الطبيعة والمناخ . و يعد نهر النيل هو حلقة الوصل بين الشمال والجنوب وبين مصر والسودان .([3])

وتضاريس الجزء الشمالي من السودان بداية من جنوب مصر و حتى شمال الخرطوم هي أراضي شبه صحراوية و تكاد تكون صحراوية تماماً في بعض المناطق جرداء خالية من السكان إذا ما استثنينا ضفتي النيل و بعض القبائل التي تقطن مرتفعات البحر الأحمر ، أما وسطه فهو إقليم سافانا أمطاره متوسطة و يلتقي فيه النيلان الأزرق و الأبيض وهذه المنطقة هي أكثر المناطق شهرة بالقطن .([4])

---

[1]) عبد الرحمن عبد الله ، **السودان الوحدة أم التمزق** ، رياض الريس للكتب والنشر ،بيروت ،2002م،ص57، أنظر خريطة رقم(1)

[2]) صلاح الدين الشامي ، **المواني السودانية دراسة في الجغرافيا التاريخية** ، مكتبة مصر ، 1961 م، ص 5-6

[3]) محمد عمر البشير ، **جنوب السودان دراسة الأسباب النزاع** ، ت، أسعد حليم ، الهيئة المصرية العامة لتأليف والنشر ، 1971م، ص 17-18

[4]) محمد عمر البشير ، **مشكلة جنوب السودان ،خلفية النزاع** ، ج1، ت، هنري رياض و آخرون ، دار الجيل ، بيروت ، 1983م ،ص 18-19

أما جنوب السودان فهو ذلك الجزء الذي يقع جنوب خط عرض 10 ومازال يتجه جنوبا حتى يصل عند بحيرة البرت بأوغندا، و حدوده ليست حدوداً عرقية صرفة لأن بعض القبائل التي تقطن الجنوب ينتشرون على الحدود ويمتدون في انتشارهم حتى مع الدول المجاورة و من هذه القبائل الأشولي و اللاتوكا و التكانا و الأنواك وهم لا يعترفون بهذه الحدود على أساس أن النصف منهم في دولة و الأخر في دولة أخرى. و بهذا لا نستطيع اعتبار حدود الجنوب السوداني حدوداً طبيعية . و لكنها حدود مصطنعة رسمتها الدول الاستعمارية. ([5])

وعلى العموم فإن تضاريس السودان هي عبارة عن سهل فسيح و تنتشر فوقه بعض التلال ، و يجري به نهر النيل الذي تغذيه العديد من الروافد ، و هناك بعض الهضاب في الجهة الغربية و السلاسل الجبلية الضخمة إلى الشرق من بحر الجبل بالإضافة إلى انتشار المستنقعات في أماكن متفرقة .([6])

وتبلغ مساحة الجنوب لوحده حوالي 650.000 كم ، أي ما يعادل ربع مساحة السودان تقريبا . ([7]) والجنوب يقع على مدار خط الاستواء ، أمطاره غزيرة وتستمر طول السنة تقريبا ، وما يميزها أنها متفاوتة بين مناطق الجنوب ، ويرى بعض الجغرافيين أن للجنوب مناخان الأول يطلقون عليه السدود إشارة إلى المناطق الشمالية من مديرية أعالي النيل ، و هو غالبا ما يكون مملوءا بالحشائش أو المستنقعات . و الثاني يعرف بالاستوائية وهو غني بالغابات و الحشائش تجري به عدة فروع من نهر النيل وتنتشر مياهها في السهول . وكانت دائما تعتبر منطقة السدود هي الحد الفاصل بين الشمال و الجنوب ، و على الرغم من أن الجنوب يتميز بكثرة الأمطار و الأشجار و كثرة الحيوانات إلا انه كان من الصعب الاستيطان فيه نظرا لوعورة المنطقة و مناخها ، و بوعورتها فرضت على السكان تنوعا ملحوظا في طرق العيش فمنهم من اعتمد على تربية الحيوانات ، ومنهم من يعيش على الزراعة ، ومنهم على صيد الأسماك والحيوانات ، وبعضهم احترف التجارة البرية.([8])

إن اقتصاد الجنوب يقوم أساساً على الزراعة المتنقلة التي يستخدم فيها الأهالي الأدوات البدائية ، وأهم مزروعاتهم السمسم والقطن والتبغ والذرة، وبفضل وجود البحيرات توفرت حرفة أخرى للجنوبيين وهي صيد الأسماك الذي كان يصدر إلى الكونغو نتيجة الإقبال عليه ، كما أن الجنوب يقوم بتصدير بعض محاصيله الزراعية مثل السمسم والجلود والعسل والأخشاب والقطن ويستورد الجنوب المواد الغذائية

---

[5]) نفس المصدر ، ص20

[6]) احمد مكي محمد ، (التركيبة السكانية و الجغرافية في جنوب السودان) ، الملف الدوري ، ملف السلام جنوب السودان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الخرطوم ، 2003 ص16،، أنظر خريطة رقم (2)

[7]) حسن عبد الحميد ، مشكلة جنوب السودان التطور التاريخي و مآلات المستقبل 3-7-2004م، www.meshkat.net ، ص5

[8]) محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان ج1، ص22 وميليها.

والمنسوجات ومواد البناء والزيوت وغيرها. وتتوافر في الجنوب أسواق واسعة للتجارة ينتشر البعض منها في الغابات .وقد ازداد عدد التجار بعد الاستقلال خاصة من الشماليين .

لقد تركزت مشاريع التنمية الاقتصادية أيام الحكم الثاني بمديريات الشمال ، كما انحصرت بعد الاستقلال بسبب اندلاع الحرب في الجنوب مما جعله في دائرة اقتصادية مغلقة لا تصل حتى إلى الاكتفاء الذاتي .

وينقسم جنوب السودان من الناحية الإدارية . في الوقت الراهن إلى عشر ولايات نجمت عن تقسيم المديريات الثلاث القديمة. المديرية الاستوائية في أقصى الجنوب وعاصمتها **جوبا** ومديرية بحر الغزال وعاصمتها واو وأخيرا مديرية أعالي النيل وعاصمتها **ملكال** .([9])

أما عن المديرية الأولى فهي تقع كما أسلفنا في أقصى الجنوب كما أنها تحتل الجزء الأكبر من أراضيه ، وتشترك بحدودها مع خمس دول أفريقية ، هي إثيوبيا في الشرق ، وكينيا و أوغندا في الجنوب ، ثم الكونغو وإفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي ، و تعتبر هذه المديرية من أخصب أراضي السودان .

وثاني المديريات بحر الغزال و التي يحدها من الشمال بحر العرب و بحر الغزال اللذان يفصلانها عن منطقتي دار فور و كردفان ، و يفصلها من ناحية الشرق بحر الجبل عن مديرية أعالي النيل و من الجنوب تتاخم حدودها الكونغو الديمقراطية وأوغندا والمديرية الاستوائية و عاصمتها واو .

أما الأخيرة وهي أعالي النيل فتقع على بعد 700كم جنوب الخرطوم ، ويحدها من الشرق مديرية النيل الأزرق و من الجنوب مديرية بحر الغزال و من الغرب مديرية كردفان .([10])

يقوم اقتصاد الجنوب أساسا على الزراعة والتي يستخدم فيها الأهالي الأدوات البدائية البسيطة، وأهم مزروعاتهم السمسم والتبغ والقطن. رغم ذلك فإن زراعتهم يصيبها الكساد أحيانا وفي هذه الحال فإن للمجاعة مكانا كبيرا بين أهل الجنوب فهي عادة ما تتسبب في عدد كبير من الوفيات.

وهناك مصادر أخرى تتمثل في تربية الأبقار التي قدرت في عام 1954م بحوالي 2.283.150 رأس ، ثم الضأن و الماعز التي وصل عددها إلى حوالي

---

[9]) أنظر خريطة رقم (3)

[10]) حسن عبد الحميد ،مشكلة جنوب السودان، ص5

2.562.100 رأس . وهناك صيد الأسماك التي تعج بها بحيرات الجنوب حتى إنهم قاموا بتصديره إلى الدول المجاورة .

وعلى أية حال فإن جنوب السودان غني بموارده الطبيعية ، وأن حياة أهله هي حياة بدائية إلى حد كبير جداً فهم يعيشون في تجمعات تنمو و تتطور ويزداد عددها مع مرور الوقت و تتحول إلى قبائل تعتمد في تجمعاتها على الصيد والزراعة وتربية المواشي .([11])

ورغم أن الحياة تسير في الجنوب بحسب ظروفها إلا أن هناك العديد من المشاكل الأخرى التي تعيق عملية التقدم و منها مشاكل المواصلات المعقدة جداً فتعتبر الأنهار و الترع هي وسيلة التنقل الأساسية و البدائية و بعد دخول الاستعمار تم مد خط للسكة الحديدية حتى مدينة واو . واعتبر هذا الطريق أحد الطرق المهمة التي تربط الشمال بالجنوب .

ولعل بعد المسافات بين المدن والقرى والمناطق الزراعية الجنوبية بالإضافة إلى قلة المواصلات كانت سبباً في إعاقة التطور الاقتصادي والتبادل النقدي، كما أن ضعف رأس المال المستثمر و قلة الأيادي العاملة كان سبباً أيضا في التخلف الاقتصادي .

إن الصادرات في الجنوب تقوم على عدة محاصيل و منتجات رئيسية . منها الفول السوداني و السمسم و الجلود و العسل و الأخشاب و الصمغ، أما وارداته فكانت تتمثل في المواد الغذائية و المنسوجات و مواد البنـــاء و الزيوت، و هناك عدة أسواق في الجنوب تمارس فيها التجارة الحرة. و منها في المدن الكبرى و منها المتاجر الداخلية المتناثرة بكثرة وسط الغابات و هي صغيرة و يشرف عليها تجار كبار، و كان معظمهم من الشماليين ، كما كان من بينهم تجار يونانيون و سوريون أما التجار الجنوبيون فقد كان عددهم قليلا جداً ، و تعتبر الأسواق الداخلية في الغابات هي بمثابة مراكز لتجمع المنتجات الجنوبية و توزيع السلع ، كما أدى الاحتكار إلى ارتفاع فاحش في الأسعار و الأرباح التي عادة ما كان يتحصل عليها كبار التجار والمحتكرين لتجارة معينة . ([12])

ناهيك عن بعض المعادن التي لا تزال خاما لم تستغل بعد مثل النفط والحديد ورغم كل ذلك فإن الجنوب يقبع تحت فقر مدقع بل لا يصل حتى إلى الاكتفاء ، وفي أغلب الأحيان يعتمد الأهالي على ما يجود به أهل الشمال . لأن جل المشاريع

---

[11]) عطية عد الجواد ،(مشكلة جنوب السودان) ، مجلة السياسة الدولية ،ع 2، مج 2،مؤسسة الأهرام،القاهرة، 1965م، ص174

[12]) محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان،ج1، ص24-25

الاقتصادية أثناء الحكم الثنائي كانت مركزة في الشمال وحتى عقب الاستقلال أهمل الجنوب و ظلت المديريات الجنوبية تعاني فقرها وحدها .

السكان :-

يرى محمد عمر بشير أن سكان السودان في الأصل ينقسمون إلى جنسين لكل منهما خصائصه، و هما الجنس الأسمر و الجنس الزنجي.

أما الأسمر فهو ينحدر من أصول عربية كانت قد هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستوطنت شمال السودان وكونت العديد من القبائل ، منها قبيلة **البجة** التي تقطن بدورها شرق السودان ، و كذلك قبيلة **الماساي** التي تقطن في كينيا وتنزانيا ويعتقد أن هاتين القبيلتين قد دخلتا السودان في العصور القديمة (ما قبل التاريخ) بينما هاجرت بقية العرب إلى السودان في شكل جماعات في بداية القرن السابع الميلادي.([13])

أما الزنوج وحسب رأي آركل . فإنهم ينحدرون من الجنس القديم الذي كان يعيش متفرقا و مشتتا. وفي فترات أخرى عاشوا جماعات منهم من ظل أشتاتا و قد حدثت لهم هجرات في معظم أجزاء أفريقيا و على أية حال فإن هذه التقسيمات لا تعد جذرية . لأن الكثير من عرب الشمال يشبهون الزنوج في ملامحهم كما أن هناك الكثير من الزنوج يشبهون العرب و لا يحملون صفات أو تقسيمات الزنوج .([14])

وهناك فريق آخر من المؤرخين يعتقد أن بعض القبائل الزنجية الجنوبية مثل **الشلك** تختلط تركيبتهم بعناصر غير زنجية ، و أنه لا يمكن أن تعزي كل القبائل في السودان إلى أصل زنجي صرف لأن ملامحهم تشير إلى أنهم من غير ذلك ، كما أن اعتمادهم على الرعي ، و بعض لهجاتهم توحي بأنهم من الجنس السامي ، كذا من غير الممكن أن ترجع كل القبائل في السودان إلى أصل عربي صرف .([15])

وهكذا يعتبر السودان مزيجاً من الجنس الأسمر و الزنجي ، وإن هذا المزيج لا حدود له ، وفي إحصاء أجري عام 1956 م تبين أن عدد السكان عشرة ملايين ومائتان وتسع وستون ألفا ، بلغ تعداد الجنوب من ذلك ، مليونين وسبع مائة وتسع وتسعون أي ربع سكان السودان . كما أشار الإحصاء إلى وجود ما يقارب من 572 قبيلة ، أكبرها قبيل **الدينكا** التي تبلغ المليون تقريبا وهناك قبائل لا تتجاوز العشرات.([16])

---

[13]) نفس المصدر ،ص26

[14]) Robert ، Collins ، <u>southern Sudan Astuggle for control New</u> ، laaren ، yaleunprss ، 1960 p9

[15]) حسن محمد جوهر ، حسين حسن مخلوف ، <u>السودان أرضه و تاريخه و حياة شعبه</u> ، دار الشعب ، السودان (د.ت)،ص68

[16]) تمام مكارم البرازي ، <u>السودان بين إقامة الدولة الإسلامية و الحروب المستمرة</u> ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001م، ص169

أما فيما يتعلق بالكثافة السكانية في المنطقة فإنها تنتج عن العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأراضي وتتفاوت الكثافة من ولاية لأخرى تبعا لتمركز الأنشطة الاقتصادية وبعدها عن مناطق الحروب، وتتراوح الكثافة السكانية في مديريات جنوب السودان بين 4.8- 12.4 نسمة في الكم المربع .([17])

ويعتمد في تقسيم سكان الجنوب على اللهجات والأوصاف الجسمية وكذلك إلى جذورهم التاريخية وهم ينقسمون إلى أربع مجموعات رئيسية هي النيليون الشماليون، النيليون الشرقيون، السودانيون الغربيون، الأزاندي البانتو في غرب الاستوائية.

أولا- النيليون الشماليون وهم **الدينكا، النوير، الشلك، اللاو، الأنواك، الأشولى اللاكورو الشات، اللاندا والبورو** وهؤلاء لا يسكنون بالضرورة في الجزء الشمالي من جنوب السودان ولكن التركيبة الإثنية بصورة أو أخرى تعتمد على الشراكة اللغوية والثقافية.

ثانيا- النيليون الشرقيون وتضم مجموعتهم **الباريا، اللاتوكا**. والمجموعة المتحدثة بلهجة **الدينكا، الفوجولو، الكاكوا، الكوكو، اللاتقو، الدونفوتونو، التوركانا، الدودوث التبوسا، البويا، الهورلي** واخرى.

ثالثا- السودانيون غرب الجنوب يقعون في تصنيفات عريضة تتشكل من عدة مجموعات: - **البانقو ميتو** التي تضم **البونقو، الميتو، البيلي، السوفي، القبري، اللوري والموروكودو النياموسا**.
- مجموعة **الندوقو** التي تضم **الندوقو، البيوري، السيري والباي**.
- مجموعة **المورو** التي تضم قبائل **الميزا** المتفرعة من **المورو، الاندري، الكيديرو والاوجي، الكاليكو، اللوقوارا، اللوقو، واللينذو**.
- تشابه هذه المجموعات فصائل القبايا - **قولو المندوو بابكور**.

رابعا- **الازاندي** وعشائرهم **المكاريكا** ويشكلون مجموعة **البانتو** ولهم امتدادهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وهم مزارعون مقيمون يعيشون في منطقة تتمتع بأطول موسم لهطول الأمطار. يقول البروفيسور اجانق ايتانق إن أغلبية سكان الجنوب هم أفارقة ويدينون بديانات أفريقية تقليدية ولكن بسبب أوضاع خاصة فان الأغلبية أصبحت تدين بالأديان السماوية خصوصا الإسلام والمسيحية. ([18])

---

[17]) نفس المصدر ،ص170
[18]) اجانق بيور ،قراءة جنوبية لتركيبة القبلية في السودان،www. southsud.com،ص2

في شمال السودان أكثر المجموعات المميزة إثنيا هم **النوبيون**، (**الحلفاويون، السكوت والمحس والدناقلة**) حيث إنهم يمثلون جزءاً من المجموعات ذات الاستيطان المبكر في السودان بما يعود إلى ثلاثة آلاف سنة، وهم يتحدثون لغات حامية ومع أنهم كانوا يتبعون معتقدات غابرة في القدم وكانوا من قبل مسيحيين إلا أنهم تحولوا إلى الإسلام.

بعد النوبيين مباشرة يأتي **البديرية**، ثم **الشايقية** الذين يقطنون من كورتي الى أعالي النهر ويجاورهم **المناصير والرباطاب والميرفاب** الذين يشكلون فروعا من **الجعليين** الذين ينتشرون حول (شندي والمتمة) في شرق السودان. وهناك قبائل **البجة والهدندوة والبني ، الامرأر، والبشاريين والحلنقة** ويعيش بالقرب منهم المهاجرون المتأخرون من العربية السعودية **الرشايدة والزبيدية**، ويمتد **الشكريون** في **البطانة** إلى إقليم **القضارف** في الشرق. وغير هذه المجموعات هناك **الفلاتة** الذين جاءوا من غرب أفريقيا واستوطنوا في إقليم القضارف بجانب الحدود الأثيوبية مع **القلابات**.

أما أراضي وسط السودان فينتشر عليها **الأحامدة، والجموعية والبطاحين** وعلى النيل الأبيض هناك **الهبانية والحسانية والجعافرة** الذين يمتدون حتى سهل الجزيرة ومدينتهم الرئيسية **ودمدني**.

وفي سهل البطانة وحوض النيل الأزرق توجد قبائل **رفاعة، العبدلاب، العركيين، الحلاوين والشكرية**. وقبائل **الفونج** توجد في أعلى الإقليم بالقرب من الحدود الأثيوبية وأهم مجموعاتهم **الهمج**، وأهل **فازوغلي، الانقسنا، البرتا، البورنو، ادوك والكوما**. جنبا إلى جنب مع **الفونج** قبائل **الرفاعيين و الفلاتة** على طول ضفاف النيل الأزرق.

أما إقليم **كردفان** فتوجد به ثنائية المزارعين والرعاة الرحل من القبائل البدوية العربية، من بين هؤلاء الرعاة.. **الكبابيش، الهواوير والشنابلة**، ومن بين المزارعين **الجوامعة، بديرية الغرب، الحوامدة والحمر**. في جنوب كردفان هناك قبائل **النوبة، أولاد سليم والحوازمة**، يجاور هؤلاء **المسيرية ودينكا ابيي من النوقك**. ([19])

كل هذه الأقاليم المذكورة أعلاه تدخل جغرافيا في نطاق شمال السودان وسكان هذه الأقاليم في مجملهم يعودون إلى جذور إثنية تتشكل من الأصول الإفريقية والعربية.([20])

---

[19]) أنظر خريطة رقم(5)

[20]) Robert ، Collins،p10

وأكثر تلك القبائل تعقيداً في تركيبتهم **النوير**، فهم ينتشرون في **الناصر وجونقلي** وتنتشر فروع القبيلة في غالبية مناطق الجنوب من الشرق إلى الغرب ومن أعالي النيل إلى الحدود مع إثيوبيا وكثيرا ما تحدث النزاعات بين **النوير** والقبائل المجاورة الأخرى . أما ولاية أعالي النيل فتنتشر فيها قبيلة **الشلك** . وقبيلتا **الزاندي** و **المورو** فهما يستوطنون غرب الاستوائية و**الفرتيت** في بحر الغزال و**الباري** و**المنداري** يتمركزان في بحر الجبل في شرق وغرب الاستوائية ، أما قبائل **اللاتوكا** و **الاشولي** و**التبوسا** و **الدادنقا** فهم يتواجدون في شرق الاستوائية وتمارس قبائل المديريات الجنوبية حياتها الدينية والاجتماعية وفق قواعد وقوانين القبيلة وشيخها أو حاكمها والتي تحتكم إليهم كل القبيلة خاصة في فض النزعات التي تحدث فيما بينهم أو مع القبائل الشمالية التي تمكنهم الرعي في مناطق الجنوب وخاصة قبيلتا **المسيرية** و **الرزيقات** اللتان تتوغلان داخل أرضي بحر العرب في فصل الصيف بحثاً عن الرعي. وهناك أيضا من الأسباب تداخل القبائل الجنوبية مع سكان الشمال والدول المجاورة، إما نتيجة حرب خاطئة أو نتيجة التداخل بين السكان. ومن أمثلة ذلك تداخل **التوم** و **الاتوال** مع أثيوبيا **ويوسا** مع كينيا و**الاتولي** مع أوغندا و**الزاندي** مع الكونغو و**الفرتيت** مع أفريقيا الوسطى. ولا غرابة في أن مثل هذا التداخل يخلق تمازجا وانصهارا حيث تنتقل العادات والتقاليد واللهجات والثقافات وتكتسب القبائل ثقافة جديدة تؤهلهم للتكيف مع البيئة الجديدة، وبالتالي تذوب القبليّة والعصبية، هذا ما يغير في التركيبة السكانية في جنوب السودان ، كما تساهم الأنشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية أو رعوية أو معدنية ، في توزع سكان الجنوب. ([21])

وهذه صفات وعادات بعض القبائل الجنوبية:
الشلك - يتميزون بطول القامة رجالا ونساء ، ويلبس الرجل قطعة من القماش تتدلى حتى ركبته ، بينما ترتدى المرأة لباسا يشبه النساء في الشمال، والعلامة الفارقة لدى الشلك هي سلسة كاملة الاستدارة تبدأ من الأذن وتنتهي بالأخرى وهذه السلسلة تستحدث نتوءات في جلد الجبهة وهذا ما يميزهم عن غيرهم من سكان المنطقة . كما يلبس الرجل أقراطا في أذنه عادة ما تكون من الفضة أو النحاس، أو قطعة صغيرة من سن الفيل . ويلبسون في أعناقهم عقدا عادة ما يكون من الخرز الملون تتوسطه قطعة من الصفيح منقوشا عليها ثورا أو بقرة . ولهم طريقة غريبة في ظفر الشعر تشبه قنبرة الديك . كما أنهم يطلون الشعر بالرماد وروث البقر ، ويزينونه بالريش والخرز ويمسحون أجسادهم بدهن الشحم أو الزيت. كما يلونون أجسادهم بألوان لغرض الزينة .([22])

إن العلاقات التي ربطت بين الشلك وقبائل التماس وخاصة قبائل **النوبة** هي علاقات اجتماعية كالمصاهرة ومصالح مشتركة في الماء والمرعى وكذلك حرص الجانبين على نموها وتطويرها بصورة تخدم مصالح الجميع . وعلى الرغم من

---

[21]) احمد مكي محمد ص19-20
[22]) حسن محمد جوهر ، ص90

تشوب بعض الاحتكاكات والتوترات بين قطاعات قبيلة الشلك بعضها البعض إلا أن علاقاتها مع قبائل التماس قد سادها السلم والانسجام عبر التاريخ ، ومعظم أفراد القبيلة كانوا يتجهون شمالا بحثا عن عمل في المشاريع الزراعية المتواجدة في ولاية القضارف والنيل الأزرق وسنار كما أنهم كانوا يتجهون شمالا عند حدوث الكوارث، وهذا ما يؤكد ويثبت طيبة وودية العلاقة وتطورها كما حدث خلال الحرب الأهلية الأولى وكذلك الحرب .([23])

أما **الدينكاويون** - فيمتازون أيضا بطول الأجسام الفارعة ، كما أن لونهم شديد السواد. و من عاداتهم الوقوف على رجل واحدة و يسندون الأخرى على ركبة الأولى . و يتوازن الدنكاوي بالوقوف مستندا على الحربة الطويلة و التي غالبا ما يمسكها باليد اليمنى ، و هم يمتازون بالمهارة في فن الرقص بفضل أجسادهم المرنة.

ومن عادات الدينكا أنهم يتناولون الطعام وجبة واحدة يوميا، تكون عند المساء وكلٌ يأكل على حدة ، رجالا كانوا أو نساء أو أطفالا . كما أنه إذا شاركهم ضيف في طعامهم فهو يأكل لوحده أيضا من طعامهم الذي هو في الغالب يكون من دقيق الذرة المخلوط مع الزيت و يضاف إليه اللحم أحيانا أو السمك. بالإضافة إلى اللبن وبعض أوراق النباتات، و الدينكا لا يأكلون البيض أبدا و لا أي نوع من لحوم الطيور . ولكنهم يصطادون التماسيح و الأصلة و الورال و يعتبرون لحومها جيدة.

أما عن ملبسهم فإن نساءهم لا يرتدين أي نوع من القماش و لا تغطي الفتاة عندهم أي جزء من جسمها إلا بعد أن تتزوج . و كذلك الأمر بالنسبة إلى الرجل، الذي لم يلق التشجيع على ارتداء الملابس، و يتزينون عادة في ليلة الرقص المقمرة.

وعند الموت فإن الميت يجرد من جميع زينته ويلف في جلود الحيوانات ويدفن في مكان قريب من بيته بدون صلاة أو جنازة و يوجهونه ناحية الغرب، وتذبح الأغنام و يؤكل لحمها . ([24])

أما قبيلة **النوير** التي تميز أهلها بالشجاعة ، فقد ظهرت في حوالي القرن التاسع عشر و ليس لها تاريخ طويل في المنطقة أبعد من ذلك . فعندما يصل عمر الفتى إلى الخامسة عشر عليه أن يحلق شعر رأسه ، و ينام على ظهره بعد أن يوضع رأسه في حفرة يأتي رجل آخر و يتولى تشريط جبهته بستة جروح متوازية . تكون بدايتها عند الأذن اليمنى و نهايتها عند الأخرى . ثم يتم نفيه خارج القرية حتى يتم شفاؤه تماما . و بعد ذلك يعطى الحربة و عليه أن يذهب إلى الصيد ؛ أما عن الفتاة فمن السهل معرفة أنها متزوجة أو غير متزوجة، فإذا كانت عارية تماما فهي إذن

---

[23]) جوزيف بول شان،كيف ينظر المثقفون الجنوبيون لتاريخ قبائل التماس؟ www.sudanjournal .com ،ص2

[24]) نفس المصدر ،ص102

غير متزوجة و إذا ارتدت الملابس يعني أنها متزوجة . و في العادة يضرب الرجل زوجته مرة بعد الزواج كرمز للسلطة . والرجال متزوجون وغير متزوجون فهم عراه تماما باستثناء النويري الذي يعمل كموظف للحكومة فهو يلبس القميص والسروال . أما مأكلهم فهو غالبا ما يكون من الذرة و اللبن .

وفيما يتعلق بقبائل الباري الذين يسكنون جنوب الدينكا ، يتميزون بالغنى وأجسادهم أكثر امتلاء من الدينكا وأقصر منهم ، و يشربون اللبن الممزوج بدم الماشية ، و هم ليسوا عراة بل مرتديين للملابس، فالنساء يلبسن الأقمشة المزركشة و الرجال يرتدون الملابس المحملة بقدر كبير من الخرز ، و لهم في الرقص أيضا ويختلطون بالنساء في الليالي المقمرة وهم أكثر صونا للشرف من القبائل الأخرى.

وأخيرا نتناول قبائل الزاندى التي تقطن الجنوب الغربي من السودان . و الزاندى أناس مسالمون يبتعدون عن الحروب والمشاجرات مع جيرانهم ويعتمدون في طعامهم على الجاموس البري ولحوم الدجاج و الفواكه والخضروات ، ويعتقد البعض أن الزاندى يتناول طعامه بشراهة ويقبل على تناول الطعام الفاسد من اللحم كما أنهم يأكلون الكلاب على الرغم من اعتمادهم على الزراعة . وهم قصار القامة محدودبو الجبهة، كروشهم كبيرة تصل إلى ركبهم ويظهر الذكاء واضحا من نظرات عيونهم الضيقة، ورؤوسهم حليقة إلا من خصلة صغيرة من مؤخرة الرأس بها ابرة غليظة طويلة من الخشب أو سن الفيل .([25])

والزاندى لا يتحركون وهم عراة أبدا ،وينظرون نظرة احتقار للدينكا لأنهم عراة، وهم يرتدون قطعة من القماش يربطون بها وسطهم و أحيانا تكون من الجلد، كما أنهم يلبسون نعلا من الخشب، وبعضهم يفضل السير حفاة كما أنهم يدهنون جلودهم بالزيت أو بالدهن ، ويختنون الرجال . ويعيشون في جماعات متفرقة يمتزج معهم القليل من الزنوج .([26])

---

[25]) زينب عبد العزيز ، (رحلة إلى الجنوب) ، مجلة نهضة أفريقيا ،ع (50 ، س 5، دار ومطابع الشعب، القاهرة يناير 1962م ،ص64.

[26]) حسن محمد جوهر ، حسين حسن مخلوف ، ص121-123.

قبائل جنوب السودان ([27])

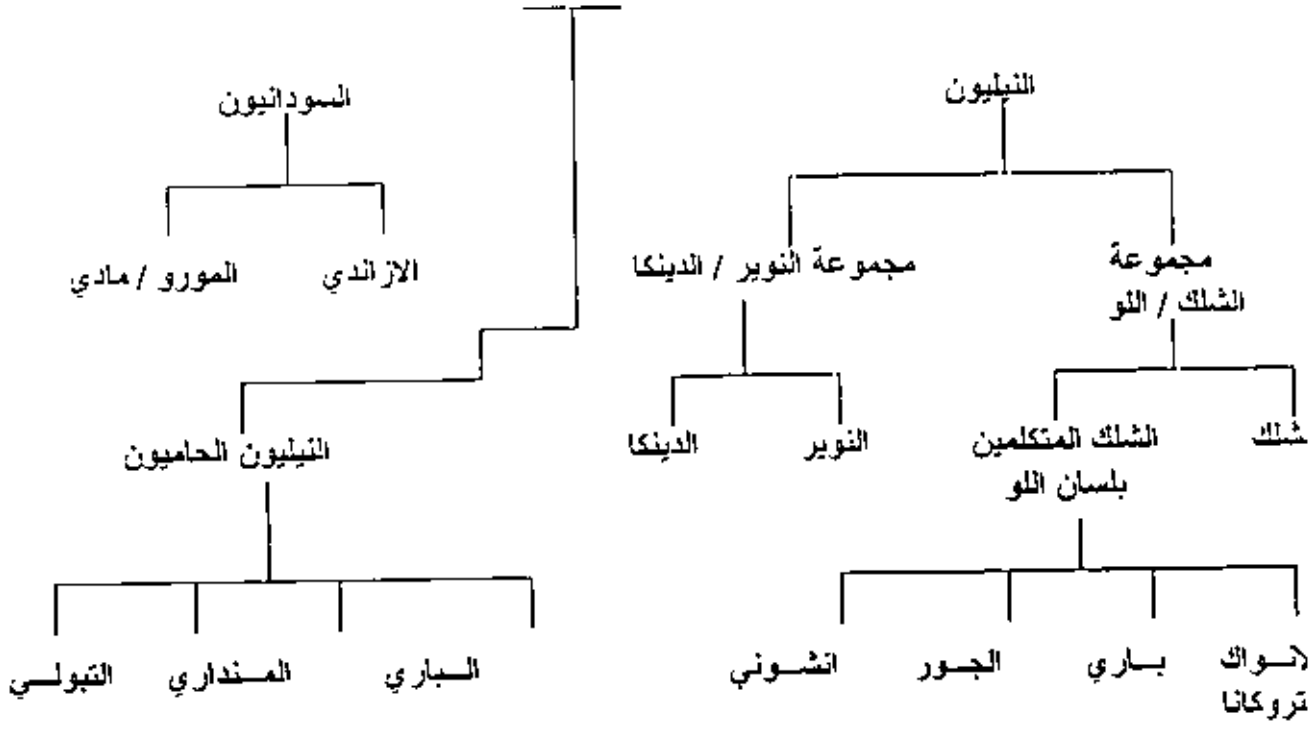

ومن ذلك فإنه لا يمكن لأي قبيلة الادعاء بأنها تمثل السكان الأصليين للسودان أكثر من القبائل العربية التي هاجرت إليها واستقرت به منذ قرون طويلة . ومما سلف أيضا يمكن الاستنتاج أن جنوب السودان لا يمثل مجموعة متناسقة منسجمة متوحدة من القبائل ، كما لا يزال يفتقد العوامل المساعدة لإنشاء قومية واحدة ، وذلك على عكس الشمال ذلك لأن التطور الاقتصادي و السياسي والاجتماعي بالمديريات الشمالية فضلا عن انتشار الإسلام بهما كعامل من عوامل الوحدة الثقافية ، قد ساعد على تكوين مجتمع متناسق ، ومع ذلك فإن ما يربط بين الشمال والجنوب هما النيل والتخلف الاقتصادي بوجه عام . ذلك لأن هناك قبائل شمالية لا تزال تعيش على البداوة والفطرة ، مثلما يعيش الجنوبيون المسلمون في أرجاء الجنوب ، كما أن هناك قبائل شمالية فقيرة ، في ذات الوقت توجد في الجنوب بعض الجماعات التي تتمتع بنصيب كبير من الثراء ، ويمكن أن يقال أيضا من الناحية الأنثربولوجية بأن الفوارق بين قبائل الشمال والجنوب ليست كبيرة أو خطيرة، مثلما يصورها البعض، ولقد ساعدت الهجرات الداخلية فضلا عن التاريخ المشترك عبر القرون بين كل من الشمال والجنوب إلى عدم وجود قبيلة يمكن إن تصنف بأنها عربية أو زنجية خالصة . وبذلك يمكن الركون إلى الرأي أو القبول بالفكرة الداعمة بأن السودان هو عبارة

---

[27]) عبد الغني سعودي و اخرون،مشكلة جنوب السودان،مركز بحوث الشرق الأوسط ،القاهرة ،1978م،ص39

عن مزيج من الزنوج الأفارقة الذين ينحدرون من أصول حامية أو سامية عربية منحدرة من شبه الجزيرة العربية .

اللغة:-

تعد اللغة من أهم الروابط التي تربط بين الأمم و أقواها بين أبناء الشعب الواحد ، فهي الأداة التي من خلالها يعبر الناس عن أفكارهم ومتطلباتهم، وهي وسيلة الفهم الرئيسية وكذلك تشكل مستودع التراث الأدبي والحضاري والفني والعلمي لكل شعب كما أنها تشكل وحدة الشعور والفكر فهي تكون الشخصية القوية . وعلى هذا الأساس فإن الشعب الذي يتكلم لغة واحدة تكون روابطه أكثر قوة ومتانة، وكذلك انتماؤه الوطني يكون أكثر قوة .

تنتشر في جنوب السودان اللغة **النيوليكية** ، التي ما كان ليكتب لها الحياة والاستمرار لولا وقوف الاستعمار البرتغالي في بدايات استعمار أفريقيا دون تقدم المسلمين و نشرهم للغتهم وعروبتهم في هذه المنطقة . وكذلك انتشرت اللغة **الكوشية** التي عاصرت النهضة الثقافية الحضارية في للسودان خلال بداية القرن الثامن قبل الميلاد ، ومع دخول العرب والإسلام أصبحت اللغة **السواحيلية** أكثر استعمالاً و بهم أصبحت لغة الكتابة ، و مع حلول القرن الحادي عشر الميلادي أصبحت لغة التخاطب و التواصل بين المستوطنين و القادمين الجدد . ([28])

وعلى الرغم من أن 39% من السكان يدعون الانتساب إلى العرب إلا أن النصف فقط يتحدثون العربية والنصف الآخر يتحدث بلهجات أخرى ، قسمت إلى أربعة أقسام . هي **النيلية** ، و **النيلية الحامية** ، و **الفوارية** ، و اللهجات الأفريقية الأخرى ، و هذا يعكس اختلافا في السلالات بين معظم القبائل و يظهر هذا الاختلاف جليا وواضحا من خلال اختلاف تلك اللهجات، و كذلك الاختلاف في البنية الاجتماعية و الدينية لكل قبيلة ، و على الرغم من إن تلك السلسلة من اللهجات تكاد تكون أحيانا مترابطة إلا أنها في مواقع أخرى نجدها مختلفة عن بعضها تماما ، و ليس هناك من القبائل من هي ملمة بمعرفة كل اللهجات ،([29]) و على الرغم من أن معظم سكان الجنوب لا يتحدثون العربية إلا أنهم يمتلكون قدرا لا بأس به من الثقافة العربية التي جاءتهم عن طريق الإسلام الذي دخل الجنوب و خاصة أيام المهدية التي فتحت مدارس القرآن هناك .([30])

---

[28]) عبد الوهاب محمد الزنقاني ، أزمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية ، دار غريب ، القاهرة ،2004 ،ص25-26

[29]) محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان ، ج1 ، ص29-30

[30]) فضل حسن يوسف ، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1985م، ص139

ومهما يكن من الأمر فإن أهم تلك اللهجات هي النيلية و التي يتكلم بها قبائل النوير والدينكا و الشلك و الاشولي ، و القسم الذي يليه اللهجات الباري و التي يتحدث بها الباري و الاتوكا ، وهناك اللهجات الديدنجا يتحدثون بها وكذلك التبوسا ، هناك المادي يتحدثون المادي و المورو . والزاندي تشمل الموندي و لكريش .وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن جنوب السودان له العديد من اللهجات . و في عام1956 م قدرت تلك اللهجات وخاصة الأساسية منها والتي يستخدمها الأهالي إلى 12 لهجة وتلك اللهجات يستخدمها عدد لا بأس به من الأهالي ولكن رغم ذلك لم تستطع أي منها أن تصبح لغة رسمية رئيسية ، ومن هنا برزت العربية لكي تصبح هي لغة التفاهم بين القبائل . ([31])

إن الدراسات القديمة حول اللغة في السودان تشير إلى أن اللغة كانت تكتب على نهجين : **الهيروغليفية المروية** ، و **الديموطيقية المروية** ، وتتكون الحروف الهجائية للغة المروية من ثلاث و عشرين حرفاً ن منها أربعة حروف معتلة ، ومنها أيضا تسعة عشر حرفا ساكنا .*

لقد قامت عدة دراسات و أبحاث حول تلك اللغة ، وقد وضعت لها قواعد عامة وقامت تلك الدراسات بترجمة بعض نصوصها . وفي عام 1928م نشر عالم نمساوي يدعى (**نيهلارز**) ما اسماه قواعد اللغة النوبية ، حيث أوضح في نشرته أن تلك اللغة هي إحدى فروع اللغات الحامية مثل النوبية القديمة و اللغات البربرية من شمال أفريقيا و الحامية في شرق أفريقيا .

وباندثار اللغة المروية حلت اللغة النوبية محلها ، و بدخول المبشرين إلى جنوب السودان ، وتنصّر البعض ، في منتصف القرن السادس . كتبت اللغة النوبية بحروف قبطية و أضاف إليها النوبيون بعض حروفهم وأصبحت تتكون من ثلاثة وثلاثين حرفا .([32])

---

[31]) محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان ، ج1، مرجع سابق ، ص31

* تشير الدراسات إلى إن فك رموز تلك اللغة لم يتوصل إليه العلماء حتى الوقت الحاضر ، انظر ،www. EMBASSY OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN IN TEHRAN.com

[32]) سفارة جمهورية السودان في طهران ، معلومات عن السودان www. sudanembassyir.com

الديانات :-

لا يختلف الدين عن الأجناس والأصول واللغات فلم تصل الأديان والمعبودات إلى بلدان أفريقيا ومنها السودان إلا بعد عدة قرون .([33]) كما أن معظم سكان جنوب السودان من الوثنيين ، وليس هناك إلا جزء بسيط من الأهالي اعتنق الدين الإسلامي ومنهم من اعتنق المسيحية .([34])

وتقدر بعض الدراسات عدد المسلمين في الجنوب .18% والمسيحيين بـ 17 % وغير الدينيين (الوثنيين و الإرواحين) بـ 65% .([35]) ويعتقد الوثنيون في وجود إله واحد . يسمى عند الدينكا (دنجاوت) أو (يناخ) و (جوك) عند الشلك . في حين يعتقدون أن أرواح أسلافهم هي صاحبة القرار الفصل . و هي التي تتقمص أجساد الأجيال اللاحقة و يمثل الإله الأعظم ، و الاعتقاد السائد عند بعض القبائل أن تلك الأرواح هي التي تجلب الخير و الشر و الزعماء الروحيون تتجسد فيهم السلطتان الروحية و الزمنية معاً . في حين أن بعض القبائل تعتبر الزعيم الديني هو الزعيم الحقيقي للقبيلة . و لكنه ليس هو من يمثل القبيلة أمام السلطان . بل يكون أقل منه شأناً ، يتم تكليفه لهذه المهمة فقط لأن الطقوس و العادات الدينية تحرم على الزعيم التعامل مع العالم الخارجي . ([36])

أما عن التنظيمات السياسية . فهي تختلف من قبيلة إلى أخرى ، فمثلاً عند الشلك فإن رأس التنظيم السياسي هو ملك مقدس ، أما عند قبيلتي الدينكا و الباري فإن الأمور هي مطلقة في يد السيد المسؤول عن جلب الأمطار " سيد المطر" و عند النوير فهو في يد أسرة الدين التي تتوارثه من جيل إلى أخر ، و الزاندي عند نبلاء القبيلة و أغنائهم، فهم أسياد السياسة و لا يمكن لأي شخص من العامة أن يكون مسؤولا في السياسة .([37])

أما عن الإسلام في الجنوب ، فإنه وصل إليه منذ أيام السلطنة الزرقاء* بسبب القرب الجغرافي مع سلطنة سنار . وعلى الرغم من الاقتراب الجغرافي إلا أن علاقات الجنوبيين مع سلطنة سنار كانت جلها حول الأمور الاقتصادية وبعض التداخلات الاجتماعية كما أن التجار لم يكن لديهم ذلك الوعي السياسي الملحوظ وبذلك يكون الإسلام قد خطا الخطوة الأولى نحو تلك المناطق ، ثم بعد ذلك كان للسيطرة التركية القليل . فلم يهتم الخديوي بأمر الجنوب من الناحية الإسلامية بل

---

[33]) عبد الوهاب محمد الزنتاني ، ص31

[34]) محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان ،ج1، ص31

[35]) الجزيرة ، جنوب السودان ، معلومات أساسية ، www aljazeera.net ،3-10-2004م،ص3

[36]) محمد عمر البشير ،مشكلة جنوب السودان ، ج1 ، ص32

[37]) نفس المصدر ،ص33

* قامت مملكة الفونج (السلطنة الزرقاء) أو مملكة سنار في الفترة ما بين(1504-1812م) وكانت تشمل المنطقة ما بين النيل الأبيض والأزرق منطقة الوسط وعاصمتها سنار ،كما شملت أيضا أجزاء كبيرة من بلاد النوبة (مرتفعات البحر الأحمر شرقا) وكردفان ،ووصلت حدود المملكة إلى منطقة ما تقع جنوب خط عرض 12درجة،

على العكس كان غير مبال بما تحدثه الإرساليات ودور التنصير المسيحي . كما أنه ذهب إلى أبعد من ذلك فقد عين غوردون مديرا على الاستوائية ، و كذلك عين بيكر مسؤولا عن الجنوب . و هكذا فإن الإسلام لم ير النور الوفير أيام الأتراك اللهمّ إلا القليل . كما أن ذلك الانتشار المحدود الذي حدث في الجنوب لم يستند على جهد رسمي . بل استمد نور طريقه من خلال التعايش السلمي، و كذلك من التداخل بين العرب و المسلمين الوافدين كتجار أو الوافدين من الحكومة كعمال في الجنوب.([38]) بالإضافة إلى ذلك فإن الإسلام الذي انتشر في الجنوب انتشر دون حروب و دون قهر، بل كان ينتشر في الشمال و الجنوب على حد سواء و يستمد انتشاره من سماحته و حسن مبادئه، حتى أن نسبة المسلمين في الجنوب أعلى من المسيحيين على الرغم من مدارس التبشير المسيحية المتمركزة بكثرة هناك .([39])

وفي إحدى الفترات استطاع الزبير باشا(*) و من معه من التجار وبعض المغامرين الذين انفتحوا على الجنوب في ذلك الوقت أن يصبحوا هم القنوات الأولى التي ينتقل عبرها الإسلام إلى هناك . و على الرغم من أن الزبير و غيره لم يحملوا لواء الفتوحات و الدعوة . إلا أنهم كانوا مدفوعين لأغراضهم الشخصية و رغم ذلك انتشر الإسلام معهم بفعل السلوك الطيب و المقبول لدي الجنوبيين .

وبعد ذلك جاءت الثورة المهدية ، ومن بعدها الدولة المهدية، فكان النشاط الجهادي أيام الثورة و كانت الدعوة إلى الإسلام أيام الدولة . وبعد توغل المهدية في الجنوب اصطدمت بعائق القبائل التي اعتادت على غزوات الشمال ،([40]) والتي عانت من ويلات الحكم التركي الذي كان همه المكاسب المادية التي أرهقت القبائل الجنوبية . ([41]) وكانت قد قاومت الأتراك مع القبائل الشمالية ، كما أن بعض تلك القبائل قد باركت الحركة المهدية و منها من وقف إلى جانب الثورة و البعض الآخر وقف ضدها كما أنها وقفت ضد الاستعمار البلجيكي وقاومته في الكونغو.([42])

بعد فترة قليلة من قيام الثورة المهدية بدأ السودان يشهد تهديدات خارجية تمثلت في التحرش البريطاني خاصة في الجنوب بقيادة كتشنر . وهذا الأمر جعل من الخليفة المهدي يمتنع عن التعامل مع الجنوب ، ولذلك عاودت القبائل الجنوبية

---

[38]) محمود محمد قلندر ، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه و بين الشمال ، دار الفكر ، دمشق ،2004 ، ص51

[39]) محمد عمر البشير ،جنوب السودان،ص27

* وهو الزبير ود رحمة بن منصور بن علي بن محمد بن سليمان ابن ناعم بن سليمان بن أبي بكر بن شاهين بن جميع بن جموع بن غانم العباس من قبيلة الجميعات ، ولد في جزيرة واوسي في الثامن من شهر ناصر يوليو 1831م ، و يصفه البعض بأنه اكبر نخاس في افريقيا ،للمزيد من المعلومات حول حياته الشخصية انظر جمال عنقرة ، السودان حوار من أجل الثورة،مطابع الأهرام ، القاهرة ،1989م ،ص 31 وحول تجارته بالرقيق أنظر عبد الله على إبراهيم ، الرقيق في السودان ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ،الخرطوم ،2002م،ص11

[40]) قلندر ، ص53

[41]) محمد عمر البشير ،مشكلة جنوب السودان، ص33

[42]) قلندر ،ص54

ممارسة هوايتها القديمة المتمثلة في تأجيج الصراعات والمنازعات المحلية فيما بينها إلى أن جاءت الإدارة البريطانية .([43]) ومن هنا بدأت الحرب على الإسلام في الجنوب، و كان ذلك أحد أهم أهداف الحملة الصليبية على المنطقة و هي تدرك جليا أنه لو نفذ الإسلام إلى هناك فإنه مدعاة الانتشار في كامل القرن الأفريقي ومنابع النيل ومنطقة البحيرات . و في مناطق استراتيجية مهمة ، و مفصل حركة القارة ، ومن ثم سعت الكنيسة بشتى الطرق أن تمحو آثار الإسلام من الجنوب و بدليل أن اللورد كتشنر في عام 1902م كتب قائلا " ليس من شك في أن الدين الإسلامي يلقى ترحيبا حارا من أهالي هذه البلاد. فإذا لم تقبض القوى النصرانية على ناصية الأمر في أفريقيا فاعتقد إن العرب سيخطون هذه الخطوة ، و سيصبح لهم مركزا في وسط القارة يستطيعون منه طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل . و ستقع البلاد في هذه العبودية " كما يقول أحد قساوسة الجنوب عام 1909م إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء في السنوات القليلة القادمة فإنهم سيصيرون محمديين ؛ إذ إن هذه المنطقة استراتيجية لأغراض التبشير ، إنها تمتد في المنطقة شرق إفريقيا في منتصف الطريق بين القاهرة و الكاب " ثم يستطرد قائلا " .... إن كانت الكنيسة في حاجة إلى مكان لإيوائها فهو هنا لصد انتشار الإسلام ، و القضاء على تعاليم النبي الزائف ...." ([44])

والحقيقة هي أن جنوب السودان لا يمكن أن يكون وحدة بشرية منسجمة ومتجانسة ، كما تنقصه العوامل الأساسية التي من خلالها تنشأ الأمة الواحدة ، وهذا ما يختلف فيه الجنوب عن الشمال ، حيث أدى التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانتشار الإسلام - كعامل فعال في الوحدة الثقافية ، أوجد جماعة بالمديريات الشمالية متجانسة ، ولعل العنصر الأول المشترك بين الإقليمين هو نهر النيل و العنصر الثاني هو التخلف الاقتصادي ، كما أن هناك بين الجنوب عدد ممن اعتنقوا الإسلام ، كما أوضحنا سابقا ، و هناك قبائل فقيرة متخلفة شمالية ، كما أن هناك قبائل غنية نسبيا جنوبية ، و الواقع إن الفوارق العنصرية بين المجموعتين من السكان غامضة نسبيا و ليس كما يدعي البعض واضحة و ظاهرة للعيان . ويبدو أن العلاقات المشتركة على امتداد آلاف السنين من هجرات داخلية وتاريخ مشترك أدى ذلك إلى امتزاج السكان بحيث أصبح من الصعب تحديد عنصر عربي خالص أو زنجي خالص، وهذا ما يتفق عليه بعض السودانيين بأنهم خليط من العربي والزنجي.

([43]) نفس المصدر ،54.

([44]) مصعب الطيب،الجنوب مدخل الصليبية إلى السودان www. meshkat.net 13-7-2004م، ص7

الفصل الثاني
(مرتكزات السياسة البريطانية في الجنوب)

- جنوب السودان قبيل الاحتلال الإنجليزي .
- الاحتلال البريطاني وانعكاساته على الجنوب.
- دور الإرساليات التبشيرية في الجنوب .
- نظام الحكم و الإدارة في جنوب السودان حتى 1930م.
- السياسة البريطانية 1930- 1946م ودورها في إذكاء الفوارق بين الشمال والجنوب .

مرتكزات السياسة البريطانية في الجنوب

عندما ثبت الحكم الثنائي (الإنجليزي - المصري) ركائزه في السودان عام 1899 ظهرت سياسة حكومة الخرطوم الجديدة التي كان يسيطر عليها بالطبع الجانب الاقتصادي تجاه جنوب السودان على ركيزتين أساسيتين الأولى السعي منذ البداية لإضعاف الوجود العربي، بحجة أن هذا الوجود يسبب المشاكل بين الطرفين . وذلك لأن الجنوبيين لا يمكن أن يروا في الشماليين غير أنهم تجار رقيق وهذا الأمر الذي دفعهم لوصف الشماليين بالجلابة.*

أما الركيزة الثانية فكانت تكمن في محاولة إضعاف أو محو الثقافة العربية ، بأي طريقة وذلك بإحلال الإنجليزية محلها كلغة عامة ومحاولة نشر اللهجات المحلية والاهتمام بها أكثر من العربية وجعلها لغة تدريس . كما عمل الإنجليز على الحيلولة دون نشر الإسلام . و هذا الأمر كان من اختصاص الإرساليات التبشيرية التي خصص البعض منها جل مهامه لهذا العمل.([1])

جنوب السودان قبيل الاحتلال الإنجليزي:-

إن المعلومات المتوفرة حول أحوال الجنوب قبل عام 1821م أي عند الوجود التركي العربي ـ شحيحة جداً، إذ إنه وحتى ذلك التاريخ كانت القبائل الجنوبية تعيش في عزلة عن بعضها ،([2]) وتشب بينها الحروب والنزاعات . ولم يعم الهدوء والاستقرار لتلك القبائل حتى الفتح التركي وفي هذه الفترة أخذت العلاقات بين الشمال والجنوب تبنى يوما بعد يوم . ([3])

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن السودان لأول مرة يخضع لحكومة إدارية واحدة ، استطاعت أن تبسط نفوذها الإداري على أرجاء الشمال والجنوب ،الذي أصبح جزءا من الأراضي التابعة للسودان العربي . وبهذا أصبح الجنوب قبلة المكتشفين والرحالة والتجار والمغامرين . بسبب منابع النيل و البحث عن مصادر المياه. ففي عام 1838م أرسل محمد علي باشا حملة لاكتشاف منابع النيل الأبيض وكانت بقيادة سليم قبطان ، ثم تلاها بحملة ثانية بقيادة سليم أيضا فوصل إلى بور عام 1840م، ثم ثالثة وصلت إلى الرجاف .

وبعد ذلك بدأ المستكشفون يتكالبون على الجنوب وكانوا يقومون بجمع المعلومات عن هذه المنطقة . مما أتاح للفجستون القول و الحديث عن الجنوب بعد

---

* الجلابة تعبير معرف عند أهالي جنوب وغرب السودان وكان يرمز للشماليين المتاجرين في الجنوب والغرب.

[1]) يونان لبيب رزق ، مشكلة جنوب السودان ، أصل النشأة ، www.aljazeera.net 2003 ص3

[2]) محمد عمر البشير ، مشكلة جنوب السودان ،ج1، ص55

[3]) نفس المصدر ،ص37

عودته لإنجلترا عام 1986م بوصفه هلالا خصيبا وجيدا، وإنه ملئ بالخيرات الاستوائية . و بهذا يكون لفنجستون فاتحة الطريق أمام التجار و المستكشفون والطريق أمام المسيحية عبر النيل و توجهت الأنظار نحو الجنوب . فكانت البداية التي تبلورت فيها فكرة التواجد الإنجليزي في السودان الجنوبي . حيث قام **ثوانيفورت** الذي أبحر إلى بحر الغزال عام 1869-1871 و الذي قام بجمع معلومات مهمة بوضع كتاب له اسماه قلب أفريقيا .

وبحلول عام 1870م تم الاستيلاء على بعض المراكز في الاستوائية وكذلك بحر الغزال ، ومع إطلالة عام 1877م تم اكتشاف مجرى النيل الأبيض ما بين الخرطوم و بحيرة فكتوريا . ([1])

ومن نتائج أعمال المكتشفين تمت السيطرة على أجزاء أكثر في الجنوب وأدى استقرار تلك الإدارة إلى توسع دائرة المستكشفين والباحثين . ومن النتائج أيضا أن زاد اهتمام التجار به، وفتح الأبواب أمام النفوذ الخارجي لها. حيث إنها لم تكن تعني السلع فحسب ، بل أنها كانت تضم الرقيق ، والتي سوف نتحدث عنها لاحقاً بشيء من التفصيل حيث كان لها دور بارز في المشكلة .

كانت جهود المستكشفين تمهد الطريق أمام امتداد الإدارة إلى المناطق الجنوبية وكان استقرار الإدارة يعود ليساعد في أعمال الاستكشاف التي جدبت معها التجار ، وفتحت الجنوب أمام المؤثرات الخارجية وقد شملت التجارة عدة سلع أهمها تجارة العبيد.

وعندما احتلت القوات البريطانية مصر عام 1882م انفتح الطريق أمامها للتدخل المباشر في شؤون الجنوب ومهد الطريق أمام التجارة الأوروبية والديانة المسيحية ، غير أن تلك الأحداث تأخرت نتيجة لاندلاع الثورة المهدية.

لقد لقيت الثورة ترحيبا من بعض القبائل الجنوبية الرافضة للإدارة التركية بسبب تجارة الرقيق منها قبائل الدينكا والنوير والشلك والتي لم يكن يربطها بالعرب أي رابطة دم إلا الثورة على تلك الإدارة، ومع مطلع عام 1884م كان الجنوب كله قد اتحد ضد الوجود المصري .

لم تستطع الميدية السيطرة على الجنوب بسبب مقاومة الجيوش المصرية لها وانسحبوا من المنطقة عام 1897م وبسط البلجيكيون سلطانهم عليها ليصبح اسمها إقليم اللادو . ويعد هذا الانسحاب إعلانا لانتقال مصير الجنوب من أيدي الأفريقيين

---

[1]) نفس المصدر ص40

إلى أيدي الأوروبيين، فقد أعيد فتحه على يد الجيوش الإنجليزية المصرية وانتقال الحكم فيه إلى الإدارة الثنائية .

الاحتلال البريطاني وانعكاساته على الجنوب :-

بدأت الحجج والنظريات البريطانية تأخذ مجراها نحو السودان عن طريق قنوات عدة، منها أن السودان جزء من مصر وأنه لا يعترف بانفصاله ، وفي هذه الأثناء انتهزت بريطانيا الفرصة لأن مصر بجيشها غير مستعدة لخوض الحرب. كما أن الدول الأوروبية كانت تسعى بشتى الوسائل للسيطرة على النيل . وكانت بريطانيا هي السباقة فعارضت رغبات تلك الدول ومنعت احتلاله احتلالا تاما ودائما.

وعلى أثر ذلك نشأت أزمة **فاشودة** ، التي سعت فرنسا إلى احتلالها . وعرفت هذه الحادثة **بأزمة فاشودة**، وفي تلك الفترة أرسلت بريطانيا حملة بقيادة **كتشنر** لاستعادة السودان تحت اسم الخديوي إسماعيل، وتم استرجاع بعض المناطق في شرق البلاد، ورفع العلم التركي كما كانت العادة سائدة في مصر ، و بعد أن تحقق له النصر في واقعة **النخيلة** . سار إلى أم درمان واحتلها ، ثم بعث **سلسبري** لكرومر في يونيو 1898م برسالة وضع بموجبها الأساس القانوني الذي تم فيه الحكم المشترك بين بريطانيا ومصر .([5])

كان الهدف الأول لبريطانيا من بسط نفوذها حتى الجنوب ، هو تثبيت أساسيات حكمها ونظامها الإداري ، وكذلك كانت تسعى لإخضاع القبائل المتطاحنة التي كانت دائما ما تثير الفتن ، وهذا الأمر كان يسبب القلق للشمال أيضا ، و قد رحبت الكنائس الأوروبية بهذا الأمر و قامت بتشجيع الإنجليز للتوغل في الأدغال و بسط المسيحية هناك ، و لكن عملية إخضاع الجنوب لم تكن سهلة ، فقد اصطدمت بالعقبات نفسها التي اصطدمت بها المهدية من قبل ،إذ كانت الحشائش والأشجار الكثيفة والمتشابكة تشكل موانع وحواجز طبيعية تمتد على طول النيل في الجنوب. وهذا الأمر أعاق الملاحة في النيل ، كما أن بريطانيا في هذه الفترة كانت تعاني من نقص في الإمكانيات والموارد الكافية سواءً كانت مالية أو إدارية . لتقوم بتمهيد الطريق واستغلالها للوصول إلى الجنوب بسرعة وبفائدة أكبر .

مع بداية عام 1904 م. اخترقت بريطانيا تلك الطرق الوعرة وتمكنت من إزالة بعض تلك الحشائش من بحر الجبل ، وأصبح الطريق يسمح للتحرك والتقدم نحو الجنوب ، في حين أن منطقة بحر الغزال تطلبت جهودا و زمنا أكثر . ولكن رغم أن

---

[5]) مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، دار الثقافة، بيروت، 1964م، ص461

بريطانيا تغلبت نسبياً على هذه المشاكل إلا أنها اصطدمت بمشكلة أخرى وربما كانت أكثر صعوبة من الأولى ، ألا وهي الواقع الاجتماعي لسكان المناطق الجنوبية ، وهذا الأمر جعلها تتنبه مبكرا إلى أنها لكي تسيطر على الجنوب كان عليها أن تستعمل القوة. وأدركت أن القبائل الجنوبية لن ترحب بها ويجب أن يأخذ العنف مجراه اتجاه ذلك . و ربما هذا الأمر كان طبيعيا و متوقعا إذ إنه غالبا ما كان يحدث في مثل هذه الحالات . وعلى أية حال فإن السيطرة على مجتمعات القبلية لم يكن بالأمر السهل لأنها كانت دائما ترفض أي شكل من أشكال الأنظمة الاجتماعية الوافدة إليها ، وكان النظام القبلي في الجنوب منسجما مع نظامه التقليدي ، وهنا واجهت بريطانيا مقاومة عنيفة من قبل معظم القبائل الجنوبية التي كانت تتمسك بنظامها الاجتماعي حتى النهاية . و كانت أكثرها تماسكا تلك القبائل التي لها نظام اجتماعي واسع الانتشار ومنها على سبيل المثال قبيلة **النوير** .([6]) فهي كانت أصعب تلك القبائل مراسا، وقامت الحكومة البريطانية بشن حملات متتالية عليها وصلت إلى تسع حملات ولم تتمكن من إخضاعها بشكل تام، وظلت في حروب مستمرة معها حتى عام 1930 م . و ليست **النوير** وحدها التي واجهت الحكومة البريطانية فقد كانت هناك قبائل جنوبية أخرى، وجهت الحكومة العديد من الحملات إليها منها **الدينكا والديدنكا والانواك والتبوسا والاتوكا** . ورغم تلك الحملات إلا أن المواجهة من القبائل لم تتوقف وزادت قوة وضراوة.

وليس بالغريب عن الجنوب الذي اعتاد الحروب القبلية المستمرة حتى قبل وصول الإنجليز إليه، قاومت المناطق الجنوبية كل الوافدين من قبل، سواء كانت جيوشا تركية أو مصرية، بل إنها رفضت حتى التجار المصريين والسودانيين من غير الجنوب في حقبه لاحقة.([7])

استغرقت بريطانيا وقتا طويلا وجهدا ليس بالقليل حتى تمكنت من فرض سيطرتها على الجنوب ، ومع ذلك لم تكن السيطرة تامة وكاملة ، وظلت الحاجة دائما ضرورية لتواجد العسكري ، كما قامت الإدارة بجهود جبارة لإغراء وإغواء السلاطين والكجور والزعماء المحليين الجنوبيين .

كما أن الحاميات العسكرية اتبعت أسلوبا فريدا في التعامل مع المقاومة الجنوبية فقد اعتمدت على تحريك قوة قتال سريعة إلى المناطق التي يراد إخضاعها ، لتقوم تلك القوة بتنفيذ عمليات سريعة في المنطقة ، وبعد ذلك تعود إلى مناطقها الثابتة. وقد عرف هذا الأسلوب باسم " الطواف " كما ساد استعمال هذا الاسم وسط أجيال

---

[6]) قلندر ، ص56

[7]) نفس المصدر ،ص56

العسكريين حتى الوقت الحاضر ، إذ تعرف العمليات العسكرية في مناطق الجنوب بكلمة طواف " patrol الإنجليزي ".([8])

لقد لعبت الظروف الاجتماعية دورا بارزا في عدم إمكانية الإدارة البريطانية . من السيطرة الكاملة على الجنوب كما كانت تعتقد ، إذ واجهتها مقاومة شرسة من معظم قبائل الجنوب التي كانت بريطانيا تسعى إلى إخضاعها . و كانت أكثر تلك المقاومات ضراوة و قوة هي تلك التي كانت من القبائل ذات الأنظمة الاجتماعية الراسخة وصاحبة النظام القبلي والنفوذ الاجتماعي والسياسي الواسع . وفي حقيقة الأمر فإن الإدارة البريطانية لم تستطع السيطرة على الجنوب سيطرة تامة حتى بداية العشرينات.([9])

إن العلاقة بين الاحتلال البريطاني والجنوب لا تقف عند هذا الحد وإنما هي أكثر وأبعد من ذلك بكثير فهي مليئة بالأحداث الجسام ، وإن وقائع المواجهة الحقيقة بين الجنوب والقوات البريطانية كانت طويلة وقاسية تتخللها شتى مظاهر العنف والاضطهاد والإبادة الجماعية ومحاولة التصير . فالجنوب كان مسرحا لمعظم العمليات التي كانت تلتهم أبناء القبائل الجنوبية.

والحقيقة أن الصراع بين الجنوب والاستعمار الإنجليزي يرتكز على أبعاد ثقافية جاءت لتدمير كياناتها المحلية والثقافية وحاولت المجتمعات والقبائل المحلية التصدي لها. وعند التدقيق في المواجهة بين الطرفين نجد أن المؤسسة الدينية كانت على رأس المقاومة، وأنها لم تتخلف عن المؤسسات الاجتماعية التقليدية الأخرى .

ويرى **روبرت كولنز** أن الإدارة البريطانية في جنوب السودان ، اعتقدت أن زعماء القبائل موالون لهم، وسوف يتم من خلالهم السيطرة على تلك القبائل . ولكنها اكتشفت أن حساباتها كانت خاطئة وأن سياستها التي كانت وضعتها لم تمكنها من السيطرة على زعماء القبائل بل على العكس كانوا على رأس المقاومين للاستعمار من أجل موروثاتهم الاجتماعية. وعندما لم يتمكن الإداريون البريطانيون من تحقيق النتائج المرجوة لا باللين ولا بالعنف ، تحولوا إلى حكام متسلطين لا يهمهم إلا قهر الجنوب ، وتحويله إلى فوضى عارمة. ([10])

لقد كانت قبيلة **الدينكا** * إحدى القبائل التي استماتت من أجل الدفاع عن معتقداتها وأراضيها ، ففي عام 1918 م أخذ أحد الإداريين البريطانيين وهو **شونسي**

---

[8]). holt &.daly . A history of Sudan. landan.langmann.1988. p71

[9]) نفس المصدر ، ص72

[10]) Robert .Collins.p10

* الدينكا ينقسمون إلى جماعات عديدة متفرعة ومتشعبة منها الاتوت ، العالياب ، العنداري ، وبور ، وهم أشهر جماعات الدينكا التي قاومت الاستعمار ، وهناك من جماعات الدينكا من هو مسالم ، هاجرت الفروع المسالمة ورحلت عن أراضيها إلى دول مجاورة هربا من القتال و التصدي للبريطانيين ،أنظر ،اجاق بيور ص2

وعندما التقت الكتيبتان ، أصبح وكأنه جيش بريطاني مهول ، وقد عسكر هذا الجيش بالقرب من هدفه الأساسي عند نهر **الجل** أحد فروع النيل الأبيض . وفي الصباح ، فاجأهم **الدينكا** ، فتحولت أطراف النهر إلى أرض قتال حقيقية ، وأصبحت المواجهة الرجل للرجل فلم يعد للمدفع مكانا للعمل ومع مرور الوقت انجلى الغبار حول تلك المعركة لكي يكشف أن البريطانيين **استسقاند** ، والميجور **وايت** قد أصبحا صرعى وسط عشرات من جنودهم ، و بمجرد أن قتلا ، انسحبت قوات الحكومة بعد أن منيت بهزيمة نكراء.

وقع هذا الخبر على الحكومة البريطانية في الخرطوم ، و لندن ، كالصاعقة ولم يعد الثأر لمقتل القادة البريطانيين دافعا للعمليات الانتقامية ، بل أصبح دافعا لإخضاع جميع القبائل المتمردة ، وفرض هيبة الإدارة على جميع مناطق الجنوب ليوازي الانتقام للقادة . وبذلك أخذت عمليات الانتقام والاحتلال بعداً وزمناً كبيرين. فعلى امتداد ثلاثة أشهر من عام 1920 م أخذ ألف جندي مزودين بالأسلحة الثقيلة والمدافع الرشاشة و عدد من القوارب الحربية في تمشيط أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر من أراضي الدينكا الذين رغم القلة في العتاد إلا أنهم صمدوا كثيرا بقيادة الزعيم **كون أنوك**.([12])

ومع نهاية شهر مايو استسلم الزعيم **كون انوك** بعد أن لاحظ أن رجاله باتوا غير قادرين على الاستمرار . وبهذا تكون الدينكا ظاهرياً خاضعة ومطيعة للاستعمار ولكنها ظلت تكن له البغض والكراهية.

وعلى أية حال فإن الدينكا لم تكن القبيلة الوحيدة التي واجهت الاستعمار في الجنوب فهناك قبيلة **النوير*** أيضاً التي اشتهرت بشراستها وشجاعتها، فصراعها ضد البريطانيين يعد الصورة الأمثل للمواجهة بين المؤسسات الاجتماعية التقليدية والاستعمار، وكانت التدخلات المستمرة من قبل الإداريين البريطانيين في شؤون القبيلة وفرض قوانين ولوائح لا تتماشى وروح القبيلة من أسباب المواجهة . ويعد الزعيم **نقوندينق يونق** ، من أشهر زعماء **الجيكاني** الذي يستمد قدرته الروحية من أحد كجور الدينكا المشهورين .

وقد شهدت الفترة من 1914 - 1916 م هجوماً متصلاً من القوات الحكومية على **القوار** . و بقية **نوير** بحر الزراف ، وجرت حملات متصلة تمكنت الحكومة خلالها من الاستيلاء على الأبقار مكمن الثروة والمكانة الاجتماعية الأساسية لكل جنوبي ، فهي تمثل عصب الحياة لدى أهل الجنوب. وبعد أن استولت عليها بالكامل توجهت نحو حقول الذرة ، فاستولت على بعضها والآخر أحرقته ، وبذلك اجتاحت المجاعة مناطق بحر الزراف ، فاستكان **القوار** في نهاية الأمر بفعل الجوع . ولكن

---

[12]) نفس المصدر ،ص64

* قبيلة النوير لها عدة فروع منها الجيكاني وقوار واللو.

اللاو تابعوا المقاومة فأبادوا عام 1916م سرية تابعة للحامية الاستوائية حين حاولت التدخل في الصراع السنوي الدائر بينهم وبين الدينكا . وكالعادة كان الرد سريعا من قبل الإدارة في الخرطوم ، فقد سيرت وحدات عسكرية إلى منطقة بحر الزراف وتضمنت ما يسمى بالطوف 33 وهو أكبر الحملات العسكرية البريطانية في الجنوب ، وقام ذلك الطوف بتمشيط أرض اللاو ، وأزال جميع المقاومات وقتل مئات من النوير ، ومصادرة ماشيتهم كما دفعوا غرامات باهظة الثمن .

إن أكثر ملامح الصراع إثارة كان مع قبيلة الانواك . التي تعيش على ضفاف نهري البيبور و أكوبو ، فقد كان الانواك و لعهد طويل عرضة لغزو و قهر جماعات النوير ، و لكن الانواك تمكنوا بحلول القرن العشرين من التعرف على الأسلحة النارية التي استطاعوا الحصول عليها عن طريق الحدود الأثيوبية ، حيث تمكنوا من الحصول على عشرة آلاف قطعة. فجمعوا القبائل المستضعفة حولهم وتحت قيادة زعيمهم أكوي واكام ، فنجحوا عام 1910م من تحطيم قوة النوير في بحر الزراف والعودة إلى البيور بعدد من الأسرى ، ومن الطبيعي أن هذه الحادثة لم تعجب الإدارة البريطانية، إذ إن هذه القوة سوف تتحول ضد البريطانيين أنفسهم ، وجاءت ردة الفعل بحجم الخطر الذي أحس به مسؤولو الإدارة البريطانية ، فقد قاد الميجور ليفيسون حملة كبيرة عام 1912 م إلى أكوبو في محاولة لإخضاع الانواك ؛ إلا أن هذه القوة لم تحقق إلا جزءا من أهدافها ، إذ إن الانواك أحدثوا خسائر فادحة ، ولم تستطع الحكومة البريطانية من بسط نفوذها عليهم إلا بعد وفاة زعيمهم أكوي واكام عام 1920م .([13])

أما المصادمات التي حصلت بين البريطانيين و قبيلة الديدينقا ، فهي أيضا لا يمكن غض النظر عنها . فالديدنقا يسكنون المرتفعات التي تقع بين الحدود الأوغندية و منطقة توريت ، وبذلك تكون مجاورة لمناطق قبيلتي الاشولي واللوبوار الأوغنديتين . وكانت الديدنقا قد دخلت في صراع مع تلك القبائل حتى اضطرت الإدارة البريطانية في أوغندا أن تلفت نظر مثيلتها السودانية إلى انتهاكات الديدنقا طالبة منها السيطرة على هذه القبيلة . ولكن الحاكم العام الأوغندي نفذ صبره فقرر احتلال تلك المرتفعات ، ولكن بعلم ومساعدة السلطات السودانية ، بل إنها تعاونت معه ، فقد منعت تراجع الديدنقا وهكذا انحصرت الديدنقا بين القوتين ، وتم إخضاعها باستعمال أسلوب التجويع ، وقامت القوات الحكومية بالاستيلاء على الأبقار، وتدمير مخازن الذرة المملوكة للقبيلة، وما لبث قبائل الديدنقا أن خضعت واستسلمت كغيرها .([14])

---

[13]) نفس المصدر ص68

[14] Robert . Collins.p12

دور الإرساليات التبشيرية في الجنوب:-

إن أنشطة البيئات التنصيرية في جنوب السودان وخلال تاريخها الطويل ورغم اختلاف مذاهبها و طوائفها كان الهدف منها يكمن في عدة أمور ،فالاهتمام بتنصير الجنوب أخذ أبعادا دينية خاصة بعد هلاك العشرات من القساوسة، ويرجع هلاكهم إلى البيئة الجغرافية القاسية الأمر الذي دفع بالآخرين بالحماس ومحاولة التنصير. كما كان السعي وراء التنصير يتم عن طريق الإرساليات التابعة للمنظمات والدول الباحثة عن منابع المياه.([15])

لا يمكن القول أن مؤسسات التبشير باشرت عملها فقط مع دخول الاستعمار البريطاني في عام 1899م ، ولكن تاريخ الجمعيات التبشيرية والمبشرين المستقلين في المنطقة هو قبل ذلك بكثير . ويعتبر شرق أفريقيا بوابة دخول المنصرين إلى جنوب السودان فقد شهد العديد منهم، كما كانت الحبشة من أهم أهدافهم ، وأولهم القس **بدروبيز وجيروم لوبو** الذي وصل إلى الحبشة في حوالي عام 1603م وقد نجح في تنصير إمبراطور الحبشة وحاشيته، وفي عام 1613م رافق الأب **بيز** إمبراطور الحبشة إلى جنوب بحيرة **تانا** ومنها بدأ المبشرون يتجهون نحو جنوب السودان متتبعين مجرى النيل ومنابعه باتجاه الشمال .([16])

ووصل إلى هناك الأب **فرانسس زافير بريفدنت** أحد المبشرين اليسوعيين الذين قدموا إلى سنار في فبراير 1699م بصحبة الرحالة **شارلس جاك بونسيه** ، ثم لحق بهم اليسوعيون **باسكال مونتلر وانطونيو دلاتيرزا وبرناديت دابريبا لدر**. ([17])

كانت جمعية لندن التبشيرية قد تأسست سنة 1795م وبدأت أعمالها في الهند والصين ولكن ما لبثت أن حولت أنظارها إلى أفريقيا بعد دخول قوات دولتها إليها، وكان عمل **دايفيد لفجستون** أحد مظاهر هذه الجمعية . والذي رأى أن أفضل طريقة للاستيلاء على أفريقيا تأتي عن طريق نشر الدين المسيحي بين السكان .([18])

وبعد فترة من الزمن أنشأ البابا **جريجوري** السادس عشر المقر الرسولي لأفريقيا الوسط بالخرطوم عام 1846م .([19]) وبحلول عام 1848م بدأت الإرساليات المسيحية تتوالى على جنوب السودان ،([20]) وكان الهدف من ذلك هو إغراء الزنوج باعتناق الديانة المسيحية .وعلى حد زعم البابا محاربة تجارة الرقيق. ثم بدأت أعمال

---

[15]) مصعب الطيب،ص2

[16]) جوزفين كام ،المستكشفون في افريقيا ت. السيد يوسف نصر ،دار المعارف،القاهرة، 1983م،ص37

[17]) محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان 1898 - 1956 ت.هنري رياض وآخرون،دار الجيل، بيروت، 1983م،ص47

[18]) زاهر رياض ، استعمار افريقيا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،1965م، ص103-102

[19]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ،ص47.

[20]) ابو الحسن فرج ، جنوب السودان بين قوة السلام وسلام القوة ، (د.ط) . (د.ن) . (د. م).(د.ت). ص11

المقر الرسولي في الجنوب بفتح مدارسها . فقد أسس مركزين الأول في **غندكرو** عام 1850م والثاني في كاكا عام 1862م .([21])

غير أن بعض الدول الأوروبية لم تستطع أن تستمر في إرسال البعثات التنصيرية بسبب ضعف الإمداد المادي ووعورة المنطقة ، فعلى الرغم من أن المنصّر الإيطالي الشهير **دانيال كمبوني** أخذ العهد على نفسه وهو يشهد احتضار أحد القساوسة المرافقين له بأن ينذر حياته لتنصير أفريقيا أو الموت على درب من سبقه من أخوته الذين ماتوا هناك . ([22]) إلا أن إيطاليا أغلقت نهائيا مراكز إرسالياتها الثلاث التابعة لها . فقد كانت تعاني من المشاكل المتعلقة بالحروب الداخلية ، وبسبب هذه المشاكل انخفضت المعونات التي كانت ترسل إلى مراكز التبشير في السودان ، مما كان سببا في إغلاقها .([23])

على الرغم من أن الإرساليات التبشيرية جاءت إلى السودان منذ عام 1846م إلا أنها لم تلق تشجيع حكومة الخرطوم أو دعمها إلا في عام 1953 م عندما شجعت إقامة المدارس المسيحية ، وهذا الدعم لم يستمر طويلا حيث ألغته حكومة الفريق **إبراهيم باشا عبود*** العسكرية بعد ذلك في عام 1958 م.([24])

إن الإرساليات التبشيرية شجعت التعليم وفتح المدارس في الجنوب وقامت باجتذاب المسيحيين الموجودين في المنطقة الجنوبية إلا أن تقدمها في هذا المجال كان بطيئا ، بسبب التركة الاجتماعية والثقافية للقبائل الجنوبية الرافضة لكل ما هو جديد. ([25])

كما لعبت الدول المجاورة للجنوب دورا كبيرا في عملية دخول وتسهيل المرور لتلك الإرساليات، خاصة بعد وضع قانون المناطق المقفلة المتعلق بالمديريات الجنوبية الثلاث، فهذا القانون فتح الباب على مصراعيه أمام الإرساليات التنصيرية التي كانت تأتي من أوغندا وكينيا وأثيوبيا وغيرها من الدول المجاورة والتي وجدت التربة الخصبة للتنصير أمام فقر و جهل السكان ،([26]) وكان من نتائج

---

[21]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان، ج1 ،ص17.

[22]) مصعب الطيب ، ص 3

[23]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ،ج1 ،ص49

* ولد إبراهيم باشا عبود في 26-1-1900م ببلدة محمد قول و تلقى تعليمه الأول بسواكن ثم نال الهندسة من كلية غوردون في 1924م، ثم التحق بالكلية الحربية و تخرج منها برتبة ملازم ثان و تدرج في الرتب إلى أن وصل إلى رتبة لواء في 15-8-1954م ثم إلى رتبة فريق في 6-1-1957م و في 4- 4 – 1956م تقلد منصب القائد العام للجيش السوداني ، و استمر إلى أن تقلد منصب الرئيس الأعلى للقوات المسلحة و رئيس مجلس الوزراء في الإنقلاب الذي قاده في 17-11-1958م ،أنظر عبد الوهاب محمد الزنتاني ،ص167

[24]) محمد عمر بشير ،التعليم و مشكلة العمالة في السودان ت،الجنيد علي عمر ،هنري رياض،دار الجيل، بيروت،1980م،ص23

[25]) محمد عمر بشير ،تطور التعليم في السودان، ص47

[26]) محمد عمر بشير ، التعليم ومشكلة العمالة في السودان ،ص23

ذلك القانون أيضا أن سمح بتحقيق أهدافها في الاستقرار ونشر المسيحية و تجارة الرقيق ، الذي ارتبط بالبعثات التبشيرية .([27])

وكانت تلك المدارس التي أسست في الجنوب ، قد بدأت في تخريج بعض تلاميذها ، فقد أرسل أحد أبناء الدينكا الذي كان قد تلقى تعليمه في إرسالية كاكا إلى إنجلترا ليساعد في مراجعة ترجمة إنجيل لوقا الذي تم نشره باللغة الدينكاوية 1886م.([28]) ومنذ البداية شرعت البعثات في بناء الكنائس وبدأت تعمل على إقناع أهل الجنوب بأن عمل الإرساليات منصب على نشر الوعي الثقافي بين القبائل الوثنية أكثر مما هو محاولة لنشر المسيحية ، وبدأت الجمعيات التبشيرية تتدفق على الجنوب وأهمها الجمعية الكنسية Churen Missionary Society والإرسالية الإيطالية الكاثوليكية Italian Catholic Mission وإرسالية السودان المتحدة Sudan united mission والإرسالية الأمريكية The American Mission .([29]) وهناك إرساليات أخرى جاءت متأخرة مثل الإرساليات الأسترالية النيوزيلندية المتحدة ، وقد ركزت هذه الإرساليات في بداية الأمر على التعليم الصناعي والزراعي ، وذلك لاعتماد أهل الجنوب على أنفسهم. ([30]) أما البعض الأخر من الإرساليات التبشيرية فقد وجهت اهتمامها إلى التعليم الأدبي ،أي تعليم القراءة والكتابة إضافة إلى اهتمامها بالمسيحية وغرس ثقافتها لدى أهل الجنوب إما بالتراث المحلي أو بنشر اللغة الإنجليزية، وكانت تهدف من ذلك القضاء على اللغة والثقافة العربية وإحلال ثقافة بديلة .([31])

ظلت المدارس التبشيرية تدرس باللغات المحلية والإنجليزية حيث أصبحت الكتب تطبع بلغة الزاندي . والنوير ولغة الدينكا والمورو ، كما تمت ترجمة الإنجيل باللغات المحلية ، إلا أن هناك العديد من الصعاب التي واجهت الإرساليات والتي تكمن في نقص عدد المدرسين الذين يتقنون اللغات المحلية وكذلك قلة الموارد المالية بالإضافة إلى صعوبة المناخ ولكن بعض المبشرين استطاعوا أن يستقطبوا عددا من المدرسين الأوغنديين الذين تخرجوا من مدارس البعثات التبشيرية حيث استطاع هؤلاء تخريج عدد كبير من المدرسيين المحليين الذين عملوا في مدارس القرى . وهؤلاء المدرسون كانوا متحصلين على أدنى مستوى تعليمي وهو الابتدائي ؛ وفيما يتعلق بصعوبة الموارد المالية فقد كان هناك تفاوت بين الإرساليات ، فالإرساليات الكاثوليكية التي كانت دائما تخشى تفوق البروتستانت عليها ، كانت أغنى تلك الإرساليات .([32]) وكانت هذه الإرساليات تقدم خدمات في مناطقها أكثر مما تقدمه الإرساليات الأخرى . ولم تقم بتغطية المناطق الأخرى بسبب نظام تقسيم جنوب

---

[27]) أوات محمد أمين ، جنوب السودان نحو الحل النهائي ، www.alhewar.com ،ص1

[28]) محمد عمر بشير ،تطور التعليم في السودان، ص 52

[29]) أنظر خريطة رقم(6)

[30]) عبد الغني سعودي وآخرون ،ص128

[31]) محسن محمد ، (السودان إلى أين) ، مجلة آخر ساعة ،ع3249، القاهرة ،مارس 1997م، ص18

[32]) محمد عمر بشير ، جنوب السودان ،ص71

السودان إلى مناطق نفوذ، الأمر الذي جعل التوسع بالنسبة للبعثة الكاثوليكية أمرا غير مسموح به، و كذلك أدى هذا الأمر إلى التفرقة الثقافية بين مناطق الجنوب ، وبين مناطق السودان الشمالية والجنوبية .([33])

كانت اللغات المحلية تدرس بجانب اللغة الإنجليزية بسبب الشك الذي كان يراود سكان الجنوب ، ولكن في نهاية المطاف أصبحت اللغة السائدة في التعليم هي الإنجليزية بل واللغة الرسمية لأهل الجنوب ، إضافة إلى تخصيص وقت كبير لدراسة العقيدة المسيحية و هذا يدل على إصرار الجمعيات التبشيرية على تنصير أهل الجنوب حيث لم يتم قبول التلاميذ في المدارس إلا بعد اعتناقهم المسيحية ،ولم يكن أمامهم خيار سوى اعتناقهم المسيحية إذا أرادوا مواصلة تعليمهم .([34])

كما أن دور تلك الإرساليات لم يقتصر على القبائل الجنوبية بل امتد ليصل إلى قبائل الجنوب التي رحلت نحو الشمال واعتنقت الإسلام ، وكذلك القبائل الشمالية المسلحة . وهذا يؤكد إصرار الإرساليات على تنصير كل العناصر التي تعتقد أنها غير عربية ويبدو من خلال ذلك أن هذه الإرساليات لعبت دورا هاما في حياة السكان بمساعدة بريطانيا حيث استطاعت وضع أسس للتعليم في الجنوب يختلف عن الشمال كما نجحت في تنصير أغلب سكانه ومنع انتشار الإسلام .([35])

إن آثار تلك الإرساليات ظهر واضحا بعد الاستقلال حيث تفجرت مشكلة الجنوب من خلال أحداث **توريت** ، وبهذا استطاعت بريطانيا أن تبلور سياستها وتكشف نواياها في رسم سياسة استعمارية اتجاه هذا الجزء ابتداء من عام 1920م. وذلك بالقضاء على المد الإسلامي واللغة العربية وفصله عن الشمال .([36])

لقد استطاعت الإرساليات التبشيرية أن تضع أسسا قوية لها في الجنوب ، ولكنها ظلت غير قادرة على إعطاء التعليم طابع الوحدة ، لأن تلك الإرساليات كانت لكل واحدة منها سياسة مستقلة عن الأخرى ، وكلا حسب مذهبه ، وفي حين كان التعليم في الشمال يعد ويوجه الدارسين نحو العمل في الوظائف الحكومية والغير حكومية كان في الجنوب على غير ذلك تماما حيث كان الغرض من التعليم هو نشر المسيحية فقط ، ومنع انتشار الإسلام بين السكان، وأدى الاختلاف بين المنطقتين التي أدت إلى اتساع الهوة بينهما .([37])

---

[33]) نفس المصدر ، ص72

[34]) مختار أعجوبة ، (مشكلة جنوب السودان وأثارها على مستقبل العلاقات العربية الأمريكية) ، مجلة المستقبل العربي، ع 86، س2 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986م، ص68

[35]) قمر الدين محمد فضل الله ،(الاستعمار البريطاني وجنوب السودان 1858-1956م) ، مجلة البحوث التاريخية ،ع 2، س10، مركز جهاد الليبيين ، طرابلس ،يوليو 1987م، ص37

[36]) مختار أعجوبة ، ص40

[37]) محمد عمر بشير ،جنوب السودان ، ص74

لقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في خلق مشكلة الجنوب فقد كانت تحاول الإيحاء بأن هذه المشكلة هي حرب بين المسيحية والإسلام ، والنسب في الديانة تشير إلى عكس ذلك إطلاقاً، فالمسلمون هم الأغلبية وليس المسيحيين من بعدهم بل الوثنيون الذين يعتنقون الديانات الأفريقية، والذين يعيشون في الغابات و هم أكثر من المسيحيين كما أن المسيحيين منقسمون إلى كاثوليك وبروتستانت .([38])

نظام الحكم والإدارة في جنوب السودان حتى 1930:-

إن سياسة الحكومة البريطانية اتجاه الجنوب لم تظهر للعيان بهذا الوضوح مثل ما جاء على لسان السيد **وودلاند** مدير مديرية **منجلا** في خطابه الموجه للسكرتير الإداري عام 1920 م إذ يقول" لقد حان الوقت لفصل هذه المديرية عن باقي أجزاء السودان أو إقرار سياسة أكثر حزماً بالنسبة للإدارة " .([39]) ولكن هذا لا يعني أنها لم تفكر في ذلك مسبقاً، فقد كانت نظرة بريطانيا للمديريات الجنوبية تختلف عن الشمالية منذ عام 1902م. ولكن السنوات العشرين هذه أخفت حقيقة البحث في فصل الجنوب عن الشمال وإدارته بنظام معين، كانت ترجع إلى عدة أمور منها أن بريطانيا التفتت إلى مشاكل الحدود أي أنها تسعى لتوطيد دعائمها مع جيران الجنوب . ثم إنها التهت بأزمة **فاشودة** عام 1899م فعندما انسحب الفرنسيون طالبت بلجيكا ببعض الأجزاء مدعية ملكيتها لمنطقة **اللاو** .كما كانت مشكلة الحدود مع أوغندا لم تحل حتى عام 1913 م وكذلك أثيوبيا ، وبعد ذلك بدأت عملية تهيئة الجنوب للفصل أو بإقامة نظام حكم إداري مختلف عن الشمال .([40])

كانت بريطانيا قد لعبت دوراً في تعيين حدود السودان مع إريتريا وليبيا وفرنسا من خلال عملية تحديد الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وبلجيكا ، في تسوية الحدود مع الكونغو بالإضافة إلى دور بريطانيا بالنسبة لحدود السودان مع أوغندا وأثيوبيا ومصر وكانت عمليات التسوية تمر بثلاث مراحل .

أ- تبدأ المشاورات السياسية وتنتهي بوضع معاهدة يتم في ضوئها تعيين الحدود في صيغة وصف عام أو وصف تفصيلي.

ب- مرحلة وضع أو تحديد الحدود على الأرض.

ج- مرحلة الاستقرار والإشراف الإداري لرعايا كل دولة داخل الحدود التي تم الاتفاق عليها. ([41])

---

[38]) تمام مكارم البرلزي ، ص 169

[39]) مقتطفات من خطاب وودلاند للسكرتير الإداري عام 1920م منشورة بكتاب محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان ،ج1 ،ص94

[40]) نفس المصدر ،ص90

[41]) علي حسن عبد الله ، الحكم و الإدارة في السودان ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1986م، ص86،انظر خريطة رقم (7)

اعتمدت بريطانيا في نظام حكمها للجنوب على نوع من النظام و هو الحكم غير المباشر، و الذي يعتبر من أقل الطرق وأسهلها خاصة لإدارة المناطق الواسعة التي تسكنها القبائل البدائية، التي كانت تعتقد أنها حصلت على مزايا بفضل هذا الحكم. وفي حين كان رؤساء القبائل يستمدون سلطانهم من قبائلهم أصبحوا الآن يخضعون ويستمدون ذلك السلطان من الاستعمار مباشرة ، ونظام الحكم غير المباشر ينص على أن الحكم الوطني أو الإدارة الوطنية ، يستمد سلطته من الحكومة مباشرة ، والحكومة هي التي تحدد هذه السلطات حتى تصبح الإدارة الوطنية جزءاً متمما للإدارة الحكومية .([42])

أما أنصار هذا النظام من رؤساء القبائل فهم يدافعون عنه بحجة أنه يساعد الأفريقيين على التعليم وفهم سياسات دولهم ويعلمهم الديمقراطية. وترى بريطانيا أن نظامها غير المباشر هو الطريق الأفضل للاتصال بالقبائل البدائية الأفريقية. وحقيقة الأمر ما هو إلا احتفاظ مصطنع بالإقطاعية الأفريقية عن طريق الاستعمار.([43])

إذا ما حاولنا أن نبحث في العشرين سنة التي سبقت خطاب السيد **وودلاند** فإننا نجد أن بريطانيا قد سعت إلى محاولة تهيئة الجنوب باتخاذها عدة أمور كان الهدف منها هو فصل الجنوب كإقليم مستقل تماما عن الشمال . ففي عام 1904م وجه السيد **ريجنالد ونجيت** خطابا إلى مدير مديرية بحر الغزال يخطره بأنه يجب العمل على إبعاد النفوذ العربي والإسلامي من الجنوب . لأنه يشكل خطرا عليهم وبالفعل تم ذلك بإطلاق يد الإرساليات التبشيرية بقيامها بدور التعليم في المنطقة ، وفي عام 1910 م أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب. وفي عام 1917 م أخذت بريطانيا تعمل على فصل الثقافة التي تربط الشمال بالجنوب . وكانت هناك العديد من الخطوات الأخرى التي اتخذتها بريطانيا بخصوص الفصل.([44])

ففي نهاية عام 1918م أصبح يوم الأحد عطلة رسمية بالجنوب، بقرار من الإدارة البريطانية. وبحلول عام 1920م أخذت الإدارة البريطانية بالعمل على استبعاد العنصر المصري وإحلال سلطات مفتش بريطاني في كل إقليم بدلا عنه ؛ كما أنها عملت على إنشاء محاكم قبلية تتكون من رؤساء القبائل، وهذه سياسة انتهجتها بريطانيا في كل مستعمراتها في أفريقيا ، لكي تخفف من أعباء المفتش وتترك لحكماء القبائل النظر في مشاكلهم الداخلية .([45])

---

[42]) عبد الحميد البطريق وآخرون ، أفريقيا حلم الاستعمار البريطاني،دار المعارف،مصر ، 1954م،ص81- 82

[43]) نفس المصدر ،ص84

[44]) قلندر ،ص81

[45]) جعفر محمد بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919- 1929م، ط2ت، هنري رياض، المطبوعات العربية للنشر والترجمة ، الخرطوم ، 1987م، ص34

في عام 1921م أيضا أصبح مديرو المديريات الجنوبية غير مهتمين بحضور اجتماعات ومناقشة المديريين بالخرطوم . وتوجهت الأنظار إلى أثيوبيا وكينيا لإقامة علاقات سياسية معهم بدلا عن الخرطوم .([46])

وفي عام 1922 م صدر قانون أطلق عليه اسم قانون الجوازات والهجرة (قانون المناطق المغلقة) والذي بموجبه يحق للحاكم العام اعتبار أي منطقة جنوبية أنها منطقة مغلقة ، مما أتاح هذا القانون للحاكم العام اعتبار أي منطقة جنوبية مقفولة كليا أو جزئيا ، أمام السودانيين أو غيرهم .([47]) وفي عام 1925م كان قد صدر قانون يمنع على غير السودانيين أعمال التجارة في الجنوب إلا بعد الحصول على رخصة من الحاكم العام . ([48]) كما أصبح قطاع التعليم يدار من قبل الجمعيات التبشيرية ، وبحلول عام 1927 م لم يكن في الجنوب أي مدرسة حكومية أبدا .([49])

أورد اللورد ملنر في العام نفسه تقريره عن القضية المصرية عندما تعرض لمشكلة السودان جاء فيه النص التالي ." نظرا لمساحة هذا القطر الشاسعة وللاختلافات الكبيرة في طبيعة سكانه فإن إدارة مناطقه المختلفة يجب أن تترك بقدر المستطاع في أيدي سلطات أهلية متى ما كان ذلك ميسورا تحت إشراف البريطانيين ، كما يجب أن تتبع سياسة اللامركزية واستخدام الوطنيين في أداء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في درجة تطورها الحالية إذا تسنى ذلك ،لأن تنفيذ مثل هذه السياسات سيؤدي إلى حكم البلاد بكفاءة مع قلة التكاليف ".([50])

ثم بعد ذلك جاءت مذكرة السيد هارولد ماكمايكل الشهيرة في عام 1930م التي وضعت الأساس الذي تقوم عليه السياسة البريطانية في الجنوب والتي كانت تقوم على عدة ثوابت كان أهمها إنشاء الوحدات القبلية بقيادة زعماء القبائل الجنوبية ويكمن دورها في الفصل في القضايا عن طريق العرف والعادات والتقاليد القبلية ، ومن الثوابت أيضا إبعاد الموظفين الشماليين من الجنوب تدريجيا وإحلال أبناء الجنوب محلهم ، وتعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة المتفاهم عليها والمتداولة بين الجنوب، ومحاولة تهميش اللغات المحلية والأخرى ،ثم إجبار بعض القبائل المسلحة على الهجرة من الجنوب .* ومنع الجنوبيين من ارتداء الملابس العربية واتخاذ الأسماء العربية بل أرغموا على تركيها ومنع الاختلاط بالشماليين عن طريق الزواج أو ممارسة العادات العربية . ([51])

---

[46]) قلندر ،ص80

[47]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج1 ،ص98

[48]) نفس المصدر ،ص101

[49]) قلندر ، ص80

[50]) علي حسن عبد الله ، ص109

* منها الفلاتة التي تم ترحيله وتوطينها في دار فور .

[51]) مذكرة السير هارولد ماكمايكل رقم cs/scr/1 المؤرخ في 1930.01.25م. أنظر نص المذكرة كامل في الملحق رقم(1)

لقد كانت المديريات الجنوبية الثلاث بحر الغزال ومنجلا وأعالي النيل تدار مباشرة عن طريق الإدارة البريطانية، يساعدها في ذلك رؤساء القبائل التي تقوم هي باختيارهم للقيام بأعمال الإدارة وبإنشاء المحاكمات التي كانت تتولى النظر في القضايا المحلية. في 27. أكتوبر 1924. م كتب مدير مديرية بحر الغزال إلى السكرتير الإداري في الخرطوم يخطره بوجوب تعيين بدلاء للمفتشين للنظر في تلك القضايا، ويكون ذلك بإنشاء المحاكم التي لم تنجح وعلى الرغم من ذلك كان من الصعب الاستغناء عنها لعدم وجود بديل.([52])

في عام 1927م، تسلم المستر **هوتيلي** مذكرة من **سيرجون ماغي**. كانت تتعلق بإقامة الحكم الغير مباشر. أوضح الأول بأنه لم يجد فيها أي جديد. وأن كل ما بها كان معمولا به منذ ست سنوات وقال " أضحى الرؤساء مسؤولين عن تحصيل الضرائب. وسماع القضايا، وحفظ الأمن والنظام وإدارة شؤون الأهالي بوجه عام وفي القضايا التي تثور بين قبائل مختلفة، يحسن تشكيل محكمة خاصة. ويقوم الإداريون البريطانيون بتوجيه وإرشاد وتأييد الرؤساء ".([53])

إن تلك الفترة على ما يبدو اتسمت بعدم الانضباط من قبل الرؤساء وقلة احترام الأهالي لهم. وكانوا يتصفون باللامبالاة وعدم التجاوب إلى الحد الذي كاد مفتش المركز أن يفقد فيه وضعه كقوة محركة.

أما في مديرية منجلا فبداية من عام 1922م سعت الإدارة البريطانية للسير على نهج المناطق الأخرى التي كانت تعتمد على اللغة المشتركة بين القبائل، وعلى غرار المناطق المجاورة كانت المحاكم تتشكل من رؤساء القبيلة وكبارها أو من مجموع رؤساء القبائل إذا كانت المنطقة تستوعب أكثر من قبيلة. وكان يصوت على بعض القرارات والتصديق على أكثر الأصوات، وكانت تلك الأمور تحرر بواسطة المتعلمين من خريجي بعض المدارس التبشيرية. واعتبر هذا النظام مفيدا بالنسبة للإدارة البريطانية لأنه يعفي المفتش من النظر في القضايا الصغيرة، كما أنه يساعد على استتباب الأمن داخل القبيلة، وعلى أثر هذا التقدم استمرت إدارة المديريات من قبل رؤساء القبائل. أضاف **وودلاند** اقتراحا بأن يكون لمحاكم **النيكوكو** بمنجلا سلطات مالية لكي تفرض مزيدا من العوائد على غرار المحاكم التي كانت تجرى في أوغندا والتي كان يراد منها الانفاق على قطاع التعليم والصحة المحليتين. وربما كان الدافع وراء ذلك هو أن مديرية منجلا لم يكن لديها موارد مالية محلية تساعد على قيام المشاريع الإصلاحية. كما أن أفراد هذه المديرية كانوا متحمسين لنظام الحكم الغير مباشر، إلا أن نظام النيكوكو لم ينجح بسبب عدم ثقة إدارة الخرطوم

---

[52]) جعفر محمد بخيت، ص135

[53]) نفس المصدر، ص13

المركزية في تأمين أموالها لهذا الغرض على الرغم من إقامة أربع عشرة محكمة من هذا النوع في منجلا ولكنها لم يكن لأي منها نفوذ تقليدي أو إدارة مركزية .([54])

في مديرية أعالي النيل التي تقطنها قبائل النوير ، الأكثر مراسا وشراسة ومقاومة للبريطانيين . كانت أصعب المديريات بالنسبة للإدارة البريطانية، ومنذ البداية قامت بتعيين مفتشين بدلا عن واحد، ونائبين وستين رجلا من رجال البوليس، كانت مهمة هؤلاء الإشراف على أكثر من 300 ألف نسمة من النوير في مساحة جغرافية تقدر بـ 200 ألف ميل مربع . في سهل طرقاته وعرة و تعج بها المستنقعات وأمطاره الغزيرة كانت تعيق العمل هناك ، والأسوأ من ذلك أن النوير لم يتقبلوا تلك الإدارة الجديدة ولم يتجاوبوا معها إلا بصورة بطيئة جدا ، بل إنهم لا يعرفون في لغتهم كلمة بمعنى سلطة أو مرادفا لها أبدا ، وكانوا نادرا ما ينقادون وراء زعيم أو قائد، ولا يتم ذلك الأمر إلا إذا كانت شخصية ذلك القائد قوية وقادرة على فرض تنظيم معين .

جعل هذا الأمر الإداريين البريطانيين يتقبلون عدم وجود سلطات قبلية باستثناء البعض من قبائل النوير التي كانت منظمة بحيث تستطيع المقاومة أضف إلى ذلك أن النوير كانوا لا يرضخون إلى أوامر المفتش بسرعة وسهولة، فقد رفضوا وبشكل جماعي الضريبة التي فرضت على مواشي الدينكا . ومنذ عام 1921م وحتى 1923م فشلت كل المحاولات في تكوين تنظيم إداري مع زعمائهم ، وفي هذه الفترة زادت شدة الحروب مع الدينكا، مما جعل من غير الممكن خلق محاكم داخل هذه القبيلة التي تقطن مديرية أعالي النيل وقد ذكر مديرها أن جميع محاولاته باءت بالفشل ولم يستطع تكوين إدارة أهلية بقوله إن أفراد قبائل النوير لم يرغبوا في النظام أو التنظيم ، ولم يرغب الرؤساء في أن يناط بهم أي نوع من السلطة قد يؤدي إلى إثقال كاهليم بالواجبات ، ويجعلهم غير محبوبين من عامة الشعب.([55])

بحلول عام 1928م تحولت مقاومة النوير إلى جهاد وثني ضد الإدارة البريطانية ، حيث رفضوا دفع الضرائب وهاجموا مراكز البوليس . وفي ديسمبر 1928م قُتل الكابتن **فيرجون** مفتش أحد المراكز ، كما أنه لم يكن لأولئك الرؤساء الذين عينتهم الحكومة سلطة تذكر. وعلى أثر ذلك قال مدير المديرية **ولس**: يجب معاملتهم كأعداء.([56])

وقد أوضح في خطابه أنه لا يوجد من القبائل من يمكن الاعتماد عليهم وتسليمهم سلطات في المراكز ، فقد كان زعماء قبيلة النوير على الرغم من قوتها

---

[54]) محمد سلامة النحال ، تضال شعب السودان خلال قرن من الزمان ، الدار العربية للموسوعات بيروت، 2005م ، ص147

[55]) جعفر محمد بخيت ، ص139

[56]) محمد سلامة النحال ، ص149

غاية في الضعف . ورؤساء قبيلة الدينكا كانوا بدائيين مما جعلهم غير تابعين لأي نظام ثابت . ودينكا الشمال هم أقرب إلى العرب، فقد تبنوا النظم الإسلامية ، و كانوا غير مرغوبين من قبل الإدارة البريطانية لعدم الثقة بهم . كما أنهم كانوا غير قادرين على تنفيذ النظام والقرارات .

أما مديرية جبال النوبة التي كانت قبل عام 1924 م جزءا من كردفان. وأصبحت مديرية مستقلة في الجنوب بحلول عام 1928م لعدة أسباب، منها معظم سكانها وثنيون وينحدرون من سلالة الزنوج ، و منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي ، أخذ عدد كبير من أفراد قبائل العرب الرحل يقومون بأعمال الزراعة في منطقة النوبة يتشارك مع أهاليها الأصليين، فقد زرعوا في سهولها القطن والذرة وهذا الأمر أدى إلى التزاوج والتمازج بين العرب وأهالي النوبة . ويعتبر تعريب تلك المنطقة من الأمور الأكثر صعوبة التي واجهت الإدارة البريطانية ووقفت حاجزا أمام تدعيم إداراتها هناك . ويعتبر ربع سكان المديرية من أصول عربية سودانية أو مستعربين، وحافظ الباقي على ثقافتهم الوثنية . وانقسموا إلى جماعات صغيرة تقطن في تلال مديرية النوبة ويتحدثون حوالي مائة لهجة محلية.

كتب **دوجلاس نيوبولد** سنة 1924 م إلى مدير مديرية النوبة أنه لا توجد جدوى من تطبيق أحكام قانون شيوخ القبائل الرحل لأنه لم يكن سوى أربع قبائل فقط هي التي تخضع لقانون 1924م بشأن شيوخ القبائل . كما أوضح في تقريره أنه ليس من الفائدة أن يطبق هذا القانون على العرب الرحل . وقانون على القبائل الأخرى لأنهم لم يكونوا من القبائل الرحل أو السود الوثنيين بل خليطاً من العرب والزنوج وعلى ذلك فإنه ليس من السهل وضع قوانين يشترك في تطبيقها العرب الذين اختلطت دماؤهم بالزنجية . ([57])

وأوضح نائب مدير المديرية - **جيلان** في عام 1927 م بأن أهل النوبة الأصليين هم سكان التلال البدائيون ، لا يخضعون للنظام بوجه عام ، وإن ملوكهم كانوا يمارسون سلطاتهم التقليدية، سواء أعجب ذلك الموظفين البريطانيين أم لا. وأهل النوبة هم الأكثر إيقاظاً لمضاجع المدراء البريطانيين خاصة سكان تالودي والليري وغالبيتهم من الرقيق الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، ومن المستعربين الانفراديين الذين ليس لديهم أي ولاء قبلي، و يعتبرون مشبوهين سياسيين . ([58])

وعلى أية حال فإن عملية إنشاء محاكم أهلية أمر ليس باليسير ، خاصة في المناطق التي يكثر فيها المسلمون وتتصف باللامركزية الإدارية ، كذلك لا يمكن إنشاؤها في المناطق الجبلية، طبقا للشريعة الإسلامية ، الأمر الذي دفع جيلان إلى

---

[57]) نفس المصدر ،ص151

[58]) نفس المصدر ، ص152

إلغاء المحاكم التشريعية ، وأصبح غير واثق من إدارته للمنطقة . ويظهر ذلك واضحا في تساؤلاته هل نستطيع أن نطور نظاما أو عدة نظم للنوبة؟ ([59])

وللوصول إلى هذا الهدف يوضح جيلان أنه يجب أن تصادر الحقوق العربية حتى الأراضي منها . أو يعترف بمطالب العرب، الأمر الذي يعني انهزامه ، ومنذ عام 1927 م أخذ ماغي العمل على سياسة فرق تسد ، و كانت سياسته ، خلق جنسيات محلية ، و بهذا يكون قد عزل المجتمع الريفي عن القومية وأبعدهم عن بناء أمة سودانية .

استهدف الحكم المباشر المديريات الجنوبية بما فيها النوبة، وبدأ العمل على بناء نظم قبلية لمواجهة غزو الحضارة العربية والإسلامية والوقوف في وجه القومية. كما أن عملية تطوير نظام إداري قبلي باتت أمرا صعبا جدا إن لم يكن مستحيلاً لعدة أسباب، منها أن سلطات النوبة ضيقة ومحدودة .ثم إن الأشخاص الذين كانت تعتمد عليهم الحكومة وعينتهم حكاما ورؤساء لم يكونوا من أصول ملكية أو من فئة الرؤساء ، ولم ينظر إليهم الأهالي إلا نظرة اشمئزاز واحتقار على أنهم تابعين للحكومة . فلم يكن لبعض قبائل النوبة رئيسا أو ملكا أو سلطانا. بل كان الكجور هو من يقوم بتسيير أمور القبيلة . ([60])

كان جيلان يعتبر الحكم الغير مباشر عن طريق العرب أفضل بكثير من الحكم المباشر عن طريق مفتش المركز ، واعتبر جيلان الشخص الأكثر كفاءة وجدارة على خلق أمه نوبية ، وقد كافاه بان أصبح مديرا ليس للنوبة فقط بل لكردفان أيضا وبدأ في العمل على مواجهة العرب والإسلام ، وأمام الزيادة المطردة للسودانيين العرب الذين يشتغلون في الزراعة لم يستطع جيلان وقف تلك الجماعات فقرر وقف النمو الحضاري بقوله " إن السياسة هي استبعاد كل الأفكار الخاصة بانتشار المدن بين الأهالي النوبة .... و الخطة هي إنشاء قرية على الطراز النوبي أو سلسلة من القرى على مسافة معقولة من إحدى المدن سواء بصفة دائمة أو مؤقتة. وفقا لظروفهم القبلية " ([61])

ومن الطرق التي سلكها جيلان للوصول إلى أمة نوبية أنه اعتمد على التعليم وقد استعان في ذلك بالمدارس التبشيرية التي عملت على نشر المسيحية ومحاربة التيار العربي ، وعلى أية حال فقد نجحت بريطانيا في خلق مشكلة قبلية معقدة بين المديريات الجنوبية من ناحية ونظيراتها الشمالية من ناحية أخرى .

---

[59]) جعفر بخيت.ص143

[60]) نفس المصدر ص144

[61]) نفس المصدر ص145

السياسة البريطانية 1930- 1946م. ودورها في إذكاء الفوارق بين الشمال والجنوب:-

في 25- يناير 1930م اصدر السير **هارولد ماكمايكل** مذكرته الشهيرة بشأن السياسة اتجاه الجنوب وقد لاقت هذه المذكرة اهتماما متزايدا من قبل الإداريين البريطانيين هناك ، وقد أبدوا إعجابهم بها وموافقتهم عليها . وقد رأوا فيها حلا لما كانوا يسعون إليه من الأمن والاطمئنان وكذلك تنظيما لشؤونهم الإدارية.([62])

وتعتبر هذه المذكرة البيان الرسمي للسياسة الرسمية حتى 1946 م، في هذه الفترة أخذت تعمل على تشجيع أهل الجنوب على اتخاذ الأسماء المسيحية والتمسك بالعقيدة، وهذه السياسة كان لها الأثر المدمر على الحياة القبلية إضافة إلى أنها عملت على إدخال الأوامر بالألفاظ الإنجليزية إلى المنطقة الاستوائية، واستخدام نفس الأوامر لقوات الأمن في المديريات الجنوبية .([63])

كانت المذكرة موجهة إلى حكام المديريات الجنوبية الثلاث، وقد قسمت إلى قسمين: الأول وفيه تقوم السياسة في الجنوب على إنشاء مجموعة من الوحدات القبلية وأوضح فيها السير هارولد بعض الإجراءات التي كان معمولا بها آنذاك، وبعض التوصيات التي يجب العمل بها مستقبلا، منها ما يتعلق بالعمل الإداري والتجارة مع الشماليين وكذلك العمل على معرفة عادات القبائل الجنوبية ، والجانب الأهم في القسم الأول كان يتعلق باللغة ، فقد تم استبعاد اللغة العربية وتنشيط اللغات المحلية مع استعمال اللغة الإنجليزية في مجالات مختلفة . والقسم الثاني من المذكرة كان يعالج مسألة التنفيذ، فقد وضع جدولا يتم من خلاله تنفيذ القرارات.([64])

وفي عام 1934م وبعد مضي ست سنوات على انعقاد **مؤتمر الرجاف** الذي أوصى باختيار عدد من اللغات التي تستخدمها أعداد كبيرة من السكان ؛ (أي اللغات المحلية) انعقد مؤتمر ثان للغات وحضره رؤساء الإرساليات وممثلون عن مختلف المدارس التبشيرية ، وأكد هذا المؤتمر على أهمية استخدام اللغة الإنجليزية وجعلها اللغة الرسمية لأهل الجنوب . والهدف من هذه السياسة هو محو أي تأثير عربي إسلامي على جنوب السودان حيث استمر النشاط التبشيري على أشده خلال عام 1936م.حتى يتمكن من تغيير هوية سكان الجنوب .([65])

واتخذت الترتيبات للعمل على إبعاد التجار الشماليين من الجنوب . وإذا عارض التجار الشماليون ذلك أرغموا قسرا ، وقد كتب مدير مديرية بحر الغزال إلى وزير

---

[62]) Robert Collins.p32

[63]) مدثر عبد الرحيم،الامبريالية والقومية في السودان ، دار النهار للطباعة والنشر،بيروت، 1971م،ص261

[64]) مذكرة السير هارولد ماكمايكل .

[65]) عبد الماجد ابو حسبو ، جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ،ج1،الصنب للتوزيع ،الخرطوم ، 1971م،ص212

الداخلية في عام 1935م يطلعه على الأوضاع هناك، فأخبره بأن عددا كبيرا من تجار الشمال يعملون في المديرية ، وعلى الأخص في واو واويل وراجا وكافياكنجي ورومبيك ، وإن المديرية لم تعد تصدر تصاريح للتجار من أبناء الشمال للعمل في الجنوب ، غير أن هذا لن يؤدي إلى تحسين الوضع القائم ، إذ إن الفرص التي تتيح إلغاء التصاريح القائمة ، بسبب سوء تصرف حامليها ليست كثيرة ، كما طلب منه اتخاذ إجراءات ذات فاعلية أكبر لإنقاص عدد التجار الشماليين في راجا وكافياكنجي أما فيما يتصل ببقية أنحاء المديرية فقد اقترح إعطاء كل تاجر من تجار الشمال مهلة خمس سنوات ، يصفي خلالها أعماله ، فهم لا يدفعون ضريبة أرباح تجارية ، كما لا يدفعون الرسم اللازم للحصول على الترخيص لمزاولة التجارة، فقط يدفعون رسوما منخفضة و يطلبون إعفاءهم منها إعفاء كاملا .لذا يجب إبعادهم وإن هذا أمر مفيد حيال السياسة المتبعة في الجنوب.([66])

ثم جاء رد وزير الداخلية بأن يكون استبعاد التجار الشماليين بصورة تدريجية ويا حبذا أن تكون لكل حالة دراستها الخاصة ، وبعد عدة دراسات على أحوال التجار وبعد المؤتمر الذي انعقد في منجلا في عام 1930 م . تم التخلص من التجار الشماليين وبسرعة غير متوقعة فمنع الكثيرون من العمل ورحل البعض وما كاد عام 1932م يحل حتى لم يكن في الجنوب أي تاجر شمالي، وما كان هناك غير اليهود اليونانيين وبعض السوريين . ([67])

ومن السياسة المقرر اتباعها في هذه الأثناء عدم تشجيع أي اتصال بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية المجاورة لها . كما رحلت العديد من القبائل الجنوبية التي كانت قد تأثرت بالإسلام والعرب، وأسكنت مناطق أخرى بعيدة عن تأثير الشماليين منها قبائل باندا دونجو وكريش فيروج ونيانجو لوجولا وتوجويو . كما تم ترحيل القبائل العربية التي كانت تسكن بالقرب من القبائل الجنوبية . وبهذا تكون الإدارة البريطانية قد خلقت منطقة خالية من السكان تماما بين قبائل جنوب السودان وبين القبائل البدوية العربية القاطنة شمالي بحر العرب في دار فور، وأصبح هذا النهر حاجزا بين المنطقتين . ولمنع الاتصال و الدخول إلي المناطق عقد في كافياكنجي اجتماع بين مأمور من بحر الغزال ونظيره من دار فور . وتم الاتفاق على عدم السماح لأحد من أبناء الشمال بدخول منطقة راجا إلا إذا كان يحمل تصريحا بتوقيع المأمور المحلي ، وتطبيقا لهذه السياسة فقد كانت التصاريح تكتب باللغة الإنجليزية كما فرض على الجنوبيين التخلي عن أسمائهم العربية ولباسهم العربي وصدرت الأوامر للتجار بعدم بيع أشكال الملابس المستخدمة في الشمال ، وإذا ما تزوج أجنبي من امرأة من أهل الجنوب فإن الموافقة على هذا الزواج يجب أن تكون من المفتش كما يشترط أن يكون الأولاد تابعين لوالدتهم . ثم استبعد المسلمون من قوات الجيش

---

[66]) محمد عمر البشير ،جنوب السودان ،ص96

[67]) نفس المصدر ،ص98

بالجنوب * . وتم نقل كل الموظفين الشماليين إلى الشمال وعلى أية حال كان لتلك السياسة أبعاد خطيرة، فكانت سببا من أسباب إعاقة عملية التطور في الجنوب وانعكس ذلك على سكانه بالطبع .([68])

عقدت العديد من الاجتماعات بين عامي 1933-1938م بشأن زيادة المساعدات والتسهيلات للإرساليات التبشيرية ، وبالتعاون مع الإدارة يمكن صد التيار الإسلامي الذي ينتشر في المناطق الوثنية . وبالفعل تم تقديم مقترح لنظام التعليم في الجنوب بالإشراف المباشر من قبل الإرساليات . وبحلول عام 1941 م تحولت سياسة الحكومة من إقامة وحدات قبلية مستقلة إلى العمل على فصل الشمال عن الجنوب .

هذه السياسة المتبعة لم تكن بمغفل عن أهل الشمال بل زادت من مخاوفهم ، وعلى إثرها بدأت الحركة الوطنية في الشمال بتكوين مؤتمر الخرجين* في فبراير عام 1938م والذي استطاع إعداد مذكرة قدمها إلى حكومة الإدارة وكان مما تضمنته تلك المذكرة ، مطالبهم بإنهاء السياسة المتبعة حيال الجنوب ، وخاصة في مجال التعليم حيث طالبوا بتوحيد النظام التعليمي وإلغاء القيود المفروضة على التجار الشماليين كما رفع مذكرة أخرى عام 1942 م طالبوا فيها إيقاف مساعدات الحكومة لمدارس البعثات التبشيرية .([69])

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا تعديل سياستها اتجاه السودان وذلك بإنشاء مجلس استشاري يتم فيه مشاركة السودانيين ولو بطريقة صورية ، إلا

---

* صدر الاقتراح الذي كان يهدف إلى إنشاء حيش سوداني جنوبي لأول مرة في عام 1910 م، وتقدم به (ر.س.أوين) ، مدير مديرية منقلا ومنطقة البلادو ، اقترح أوين تكوين فرقة للخدمة في الجنوب تكون أساسا من الجنوبيين ، ويكون ضباطها من البريطانيين وولاؤها للدين المسيحي ، وافق ونجت باشا الحاكم آنذاك على تلك الخطة ، من ثم بدأ في تجنيد أبناء الجنوب خلال السنوات الثمانية التالية ، وإنشاء فرقة الاستوائية في ديسمبر 1917 م . و في 7 ديسمبر 1917 م ، غادرت أخر الفرق العسكرية الشمالية منطقة منقلا وأصبحت الفرقة الاستوائية هي الحامية الوحيدة في الجنوب حتى اندلاع شرارة الحرب الأهلية الأولى في أغسطس 1955م . لمزيد من التفصيل انظر : نفس المصدر ص 90 - 93

[68]) محمد عمر البشير ،مشكلة جنوب السودان ،ج1، ص120

* بعد ثورة 1924م وسياسة الكبت التي اتبعتها حكومة السودان اقتصر نشاط البعض من الطبقة المثقفة ومن بعض الطلاب الذين تخرجوا من الجامعات بعد أن استبعد السودان و خاصة الجنوب من بعض المفاوضات بسبب انه لا يوجد فيه من تحوزهم الكفاءة لدخول في المفاوضات سواء مع الحكومة المصرية أو البريطانية اقتصر على الاطلاع و المناقشة في المسائل الادبية ، و كانت تعقد المناقشات في الأندية والبيوت والجمعيات الأدبية ، و من وقت لاخر يظهر نشاط بعضهم في الصحف ، غير أن ذلك النشاط لم يقتصر على الجانب الأدبي بل كثيرا ما يخرج إلى السياسة في مواضيع عادة ما تثير غضب الحكام الإنجليز في الأقاليم وقد تعقبها استجوابات وربما مجالس للتأديب أو محاكمات وكانوا يتباحثون اتفاقية 1936م المعقودة بين مصر وإنجلترا في مناقشاتهم و رأوا انهم أهملوا و لم يستشاروا فيها واهتدوا إلى انهم لم تكن لهم هيئة تتحدث باسمهم في مثل هذه الأمور وبرزت فكرة مؤتمر يضم الخرجين في إحدى مناقشات الجمعية الأدبية في نادي الخرجين بود مدني وكان السيد احمد خير صاحب الفكرة وتلقفها نادي الخرجين بأم درمان وبعد ندوات تحدث فيها عدد من الخرجين خرج مؤتمر الخرجين إلى الوجود في فبراير 1938م للمزيد من المعلومات أنظر . www.arab-ipu.org

[69]) عبد الماجد ابو حسبو ، ص76

أن مخاوفها ازدادت حيال السودان وخاصة الجنوب ، حيث رأت أن نجاح سياستها يتوقف على تنمية الموارد الاقتصادية ، فقد كتب المستر كوكس المدير السابق للمعارف ، إلى الحكومة في السودان يبلغها بأن سياستها في جنوب السودان قد أدت إلى تخلف الجنوب تخلفا متزايدا إذ ما قورن بالشمال .([70])

أخذت الإدارة البريطانية تعمل على تنمية وتطوير الإنسان الجنوبي ليس من أجل التطور فقط و إنما من أجل أن يكون قادرا على مواجهة المواطن الشمالي ووقف زحفه الحضاري والثقافي على الجنوب : و باتضاح فشل السياسة الجنوبية بدأ الإداريون الإنجليز يتراجعون عنها .([71])

لقد كان أثر السياسة الاستعمارية في إذكاء الفوارق بين الشمال و الجنوب واضحا وإذا كان هذا الاستعمار قد عرف باللين على خلاف الاستعمار الفرنسي، إلا أن هذا اللين كان يخفي وراءه سياسة خبيثة ممعنة في اللؤم والإجرام. كان يخفي السياسة الحقيقية للاستعمار الإنجليزي، وهي تمزيق الشعوب وبذر بذور العداوة والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد، وهذه هي السياسة التي سار عليها الإنجليز في جميع مستعمراتهم تقريبا.([72])

لقد استطاع الاستعمار أن يزرع في نفوسهم بذور خلاف استمر زمنا طويلا ففي بحر الغزال تجسدت مقاومات الدينكا للإدارة البريطانية كما قامت مقاومات من القبائل الأخرى كذلك، ولكنها في النهاية عجزت عن صد المستعمر الذي كان يحطم كل شيء في سبيل تحقيق مصالحه ومطامعه ، فهو الذي لا يعترف بعربي ولا بأفريقي وإنما يعترف بلغة المصالح فقط . كما جرت بريطانيا سكان تلك المناطق إلى واقع ثقافي و اجتماعي لا يمت لهم بصلة ، وخلعتهم بقوة من نظامهم التقليدي الراسخ عبر قرون .

في فترة الوجود التركي ، توافد على المنطقة أوروبيون وأتراك وعرب كما جاء فيها شماليون تبعا لهم ، دناقلة ، وشايقية. وكانت تلك المرحلة مرحلة القهر المسيء ، حيث استغل القادم بساطة المضيف فعاث في أرضه فسادا وانتهك حرمة المجتمع ، وسعى لخلخلة تماسكه الاجتماعي بتجريده من مقاومته الأساسية وإفراغ النظام الاجتماعي الراسخ لقرون من محتواه بالقتل أو الاسترقاق .
و لكن المرحلة الثانية التي نحن بصددها هي سنوات القهر البريطاني للسودان شماله و جنوبه . فقد تكرست مظاهر الجبر والعنف والقهر وأضحت أسلوبا واحدا للعلاقة بين السيد والمسود ،ليتأكد لأهل الجنوب أن كل ما هو قادم من خارج نظامهم

---

[70]) عبد الغني سعودي وآخرون،ص135
[71]) مدثر عبد الرحيم ،ص266
[72]) إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية و تطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل ، دار المأمون، بيروت – الخرطوم ،1970م،ص578

الاجتماعي إنما هو قهر وإذلال وتدمير ، وعبرها تأكد للجنوب التقليدي أن الحكومة والنظام والقانون ، إنما هي معان مرادفة للقهر والجبر والإلزام . ثم ما بين المرحلتين التركية والبريطانية لم يتوان أهل الأرض أنفسهم من تعميق الهوة في ذهن كل جنوبي تقليدي . وفي ظل هذه الظروف لم يستطع الإسلام من أن يصل إلى كافة أرجاء الجنوب لكي يفرض سماحته وفضائله . بل برزت العديد من جماعات المغامرين والمتاجرين جعلت من المغنم غاية مبررة لكل وسيلة.

واستنادا لتلك المعطيات الاجتماعية والسياسية ، المحلية والأجنبية ، أصبح الاتصال بين الشمال والجنوب في طريقه إلى الانهيار ، وأصبح يتخذ من عدم الثقة خطوطه الأولى بينهما ، فعلاقات الرق ، نتاج صراع اجتماعي أو اقتصادي وعلاقات الحروب وإرث الإدارات المتعاقبة ، تركية وبريطانية ، خلفت عند المجتمعات المحلية الجنوبية روحا من العداء والتحدي ، لأي نوع من أنواع السلطة ولأي جنس غريب أو ليس من نفس البيئة . فقد واجهت القبائل الجنوبية كل جديد يحاول مسح الواقع الاجتماعي البكر في أرضها ، بل قاتلت بكل ما أوتيت من قوة وكان مرد تلك القوة في مواجهة القوى الأجنبية المعتدية ، هو الوعي بالذات الاجتماعية المتماسكة التي تنظر إلى كل جسم غريب على أنه خطر على تماسكها .

وعندما تحدثت القبائل الجنوبية كل جنس غريب أو أجنبي ، ليس ذلك القادم من الغرب أو الشرق فقط بل إنها شملت القوى المحلية الاجتماعية المجاورة لها أيضا . مثل قبائل كردفان ودار فور والنيل الأبيض ، أضف إلى ذلك القوى المحلية الأخرى ذات الأغراض الاقتصادية والتجارية .
لقد كانت كل تلك القوى عوامل ممهدة لنمو عدم الثقة والريبة ضد أي قوة من الشمال ، مهما كان قربها الجغرافي أو لها صلات تاريخية معها . وأصبح الجنوب يرى أي مؤسسة حكومية نظاما عنصريا يسعى لتفكيك الموروث الاجتماعي وعليها أن تقاتل من أجل الحفاظ عليه .

ومع كل تلك الموروثات ، وكل تلك العلاقات بين الجنوب وغيره من العناصر المحيطة به، وجد نفسه في علاقات سياسية واجتماعية واسعة مع امتداده الجغرافي مع عرب الشمال . وما كان لتلك العلاقة إلا أن تنمو على عدم الثقة والتفاهم وعدم التقارب ، فكان المسرح السياسي يعد نظاما من الحكم مرتبطا بالقهر.

و لقد لعب الدور الأكبر الحكم البريطاني الذي تبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بدورها عمقت الهوة وعززت الوهن في الاتصال والتفاهم بين الشمال و الجنوب .

وعندما تمكنت الإدارة البريطانية من فتح الطرق الوعرة في الجنوب بالتحديد في مطلع العام 1900م أخذت في إعداد العدة لإقامة حاميات عسكرية في مناطق

بريطانيا لتعزيز مخاوفها فعملت على تمزيق أوصال ذلك الاتصال الثقافي والاجتماعي .

أما من الناحية العسكرية فلم تدخر الإدارة البريطانية جهدا لذلك فمنذ سيطرة جيوش كتشنر على العاصمة الخرطوم وأم درمان اتجهت أنظارها نحو الجنوب وخاصة بعد حدوث بضع أحداث جرت في منطقة شرق أفريقيا كان منها فاشودة والنزاعات الحدودية كاهتمام البلجيكيين ببعض المواقع الجنوبية . ومنذ تلك الأحداث أخذت الإدارة البريطانية تجسد وجودها العسكري في الجنوب وتوليه أهمية بالغة .

و لذلك قامت بريطانيا بخلق حاميات عسكرية دائمة في الجنوب منذ عام 1901 م. وكان قوام هذه الحاميات من الجنود المصريين والسودانيين ، وكانت هذه الحاميات تحت إمرة ضباط بريطانيين أخذوا منذ اللحظة الأولى بتوجيه العداء السافر ضد القبائل الجنوبية التي لم تكن ترضى بوجود غريب أو وافد دون موافقة القبيلة و إلا سيكون القتال هو الحاسم . و قد عبرت عن ضجرها من هذه السلطة المتمركزة قهرا في مناطقها الجنوبية المتفرقة . و أخذت بريطانيا تعمل في الخفاء ضد هذا النفور والتمرد الجنوبي . فتارة يتودد ويتقرب بالهدايا وتارة باستعراض القوة ولكنها استعملت القوة المطلقة في نهاية الأمر . وأطلق يد سلطات الحاميات بأن يتصرفوا كما يحلو لهم في الجنوب و هذا الأمر عزز التشاحن والغبن وعدم الثقة بين الشماليين والجنوبيين.

الفصل الثالث

(أسباب مشكلة جنوب السودان)

- دور الاستعمار.
- الاختلافات العرقية واللغوية والدينية .
- تجارة الرقيق.
- دور الدول المجاورة والأجنبية .
- سياسة الفصل الجديدة 1946-1953 م.
- أحداث توريت 1955 م.

أسباب مشكلة جنوب السودان

إن جذور المشكلة العميقة يرجع تاريخها إلى عهد الاستعمار الذي أخذ يعمل على فصل الجنوب عن شماله. ومن أخطر ما زرعه في تلك الرقعة ليس بذور الانفصال فحسب بل إنه أثار مشكلة أخرى لا يواجهها السودان وحده بل أكثر من دولة أفريقية نامية . وهي تعدد قوميات مختلفة وعدم إمكانية تعايشها في نطاق دولة واحدة .

إن المشكلة كانت نتاج تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية عجزت الحكومات المركزية السودانية في إيجاد حل لها، يجمع بين أبناء السودان في بلد واحد. ومنذ بداية الاستقلال وحتى تولت حكومة الرئيس النميري مقاليد الحكم في 1969 م لم تكن هناك رؤى واضحة اتجاه الجنوب .فقد كانت الأوضاع في تدهور مستمر بسبب تخبط السياسة السودانية، ومن ناحية أخرى الدول الاستعمارية التي كانت قد غرست بذور المشكلة وظلت تتربص من الخارج بكل ما يمكن أن يفتت وحدة السودان .

وإذا كان السبب المباشر للمشكلة هو الاستعمار البريطاني فهو ليس السبب الوحيد بل هناك أسباب مساعدة أخرى أدت إلى تشعب النزاع .فهناك الأسباب العرقية والاختلافات الثقافية وتجارة الرقيق ثم بعد ذلك هناك دور بعض الدول المجاورة والأجنبية في تأييد الانفصال تارة وبتحويل المشكلة إلى إقليمية ودولية تارة أخرى . ومما زاد الأمور تعقيداً تفجر الأحداث في توريت عام 1955م.([1])

أولاً. الاستعمار:-

سنحاول هنا أن نلقي نظرة عن الدور البريطاني حيال مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان. و نبحث عن الأساليب التي اتبعتها الحكومة البريطانية للعمل على فصل الجنوب عن الشمال.

اتبعت بريطانيا سياسة معينة اتجاه الجنوب كان أهم مسالكها ذلك الجزء الذي يتعلق بدور البعثات التنصيرية وسياسة إضعاف الثقافة العربية وإحلال الموظفين الجنوبيين محل الشماليين ومنع التجار الشماليين من الوصول إلى الجنوب. وقد ساعد كل ذلك على استمرارية المشكلة حتى التصالح الوطني في أديس أبابا 1972م .

([1]) جيمس الا لا ديفق ، (أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السودان)، ج1 ، مجلة العقل الجماعي ،ع 11، ص1 ، الخرطوم ،15-04-1989 م ص41

لقد بنت بريطانيا سياستها في الجنوب على ركيزتين أساسيتين:
الأولى . إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود قد يسبب اضطرابات ، إذ إن أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى المواطن الشمالي إلا من خلال الذكريات القديمة، حين كان يعمد بعض أبناء الشمال إلى استرقاق الجنوبيين مما دعاهم إلى توصيفهم بالجلابة .
و الثانية . إضعاف الثقافة العربية ، سواء بإحلال الإنجليزية محل العربية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية و تحويلها إلى لغات مكتوبة . ومنع انتشار الإسلام هو الأمر الذي تكفلت به الإرساليات التنصيرية التي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال ، حيث قيدت هذه الحرية بميادين التعليم و الخدمات الصحية .

وعلى هاتين الركيزتين انتهجت بريطانيا سياستها في الجنوب فعملت منذ عام 1910م على إقامة إدارة فعلية في تلك المناطق الشاسعة - المديريات الثلاث الجنوبية - وقد تم ذلك بالفعل خلال العشر سنوات السابقة ويرى البعض أن عام 1910م هو بداية تطبيق السياسة البريطانية لفصل الجنوب عن الشمال . و منهم من يرى أن عام 1922م هو العام الفعلي بإصدار عدة قوانين . ([2]) والرأي الأول هو الأقرب.

وعلى أية حال فقد استعانت السلطات البريطانية بوسائل متعددة لتحقيق أهدافها كان منها تخويل زعماء القبائل بعض الصلاحيات الإدارية وكذلك الاستعانة بالإرساليات التنصيرية لتنفيذ ما أطلق عليه حملة التمدين، وعندما تم نقل حاجز اللادو من إدارة حكومة الكونغو إلى إدارة حكومة السودان البريطانية في العام نفسه تم اعتباريوم الأحد عطلة رسمية في جنوب السودان . مما أنشأ خلافا بين الشماليين المسلمين المقيمين في الجنوب والإدارة البريطانية هناك . إذ إن الوجود العربي في المديريات الجنوبية كان يتمثل في ثلاث مجموعات الأولى هي قوات الجيش المصري المعسكرة في الجنوب ، والثانية . الموظفون المصريون والسودانيون ممن كان يحتاج إليهم الجهاز الإداري البريطاني في الجنوب. وثالثا التجار الشماليون الذين كان يعمل بعضهم لحسابه الخاص والبعض الآخر لحساب بيوت تجارية شمالية . وللتخلص من تهديدات قوات الجيش المصري أوصى حاكم مديرية **منجلا** في مارس عام 1911م باتخاذ خطوات لتجنيد السودانيين الجنوبيين وتشكيل ما يعرف (بالفرقة الاستوائية). وبالفعل تم خروج آخر جندي من القوات السودانية الشمالية من الجنوب في نوفمبر عام 1917م . وتم الاعتراف رسميا بيوم الأحد عطلة رسمية،([3]) كما سعت الحكومة الإنجليزية في السودان إلى استبدال المسلمين الشماليين ، و قدمت كل التسهيلات لإلحاق الجنوبيين بالمدارس الحكومية و لكن بدون جدوى ، الأمر الذي دفعهم في نهاية الأمر لأن يتركوا تلك المهمة للإرساليات التنصيرية . كما فرضت اللغة الإنجليزية في التعليم، و بعد ذلك تم التخلص من التجار الشماليين . وقد

---

[2]) قلندر ، ص79
[3]) نفس المصدر ، ص80

أكد حاكم منجلا في يناير عام 1918م أنه قد أفلح في إبعاد من أسماهم (كافة المتعصبين) من الجنود أو التجار، و أعرب لسلطات الخرطوم عن رغبته في ألا يعودوا أبدا إلى الجنوب .

وعندما اندلعت الثورة في مصر عام 1919م دفع الأمر إلى تغيير السياسة البريطانية في السودان و خاصة الجنوب الذي كان موضع اهتمام لجنة **ملنر** ،التي جاءت للتحقيق في أسباب الثورة و قد خصت الجنوب بثلاث مذكرات .
الأولى ، كانت بتاريخ 15- فبراير 1920م بعنوان " اللامركزية في السودان بهدف فصل الزنوج عن الأراضي العربية " بإقامة خط يفصل الزنوج عن الأراضي العربية ويمتد من الشرق إلى الغرب .
و المذكرة الثانية ، رأت حكومة السودان فيما يخص الزنوج أنها على استعداد لقبولهم وإدماجهم في حكومات أملاك أفريقية أخرى، مثل أوغندا وشرق أفريقيا تحت الإدارة البريطانية ويضم بالطبع زنوج السودان.
أما آخر هذه المذكرات وأكثرها صراحة فقد كتبت يوم 14- مارس 1920م. وجاء فيها "إن سياسة الحكومة هي الحفاظ بقدر الإمكان على جنوب السودان بعيدا عن التأثير الإسلامي ، ففيه يتم توظيف المأمورين السود ، وعندما تقتضي الضرورة إرسال كتبة من المصريين يختارون من الأقباط ، ويصبح يوم الأحد يوم العطلة بدلا من يوم الجمعة ، وأخيرا تشجيع المشروعات التنصيرية " . ([4])

وبعد شهور من إصدار الحكومة البريطانية لتصريح 28- فبراير 1922م الذي اعترفت فيه باستقلال مصر، صدر قانون المناطق المغلقة " Closed Districts " أو الجهات المغلقة - الذي تضمن جدولاً بمناطق معينة تشمل مديرية بحر الغزال ومديرية **منجلا** و**النوباط** ومركز **بيبور** ومديرية أعالي النيل غرب وجنوب خط يمتد من **شركيلة** إلى **ملكال** و منها شرقا إلى حدود المديرية ؛ وتقرر أنه لا يجوز لأي شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها ويبقى فيها إلا إذا كان حاملا رخصة بذلك ويجوز للسكرتير الإداري أو مدير المديرية من منع أي شخص من أهالي السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها.([5]) وفي منتصف عام 1929م قام المندوب السامي البريطاني في القاهرة اللورد **لويد** بجولة في السودان عاد بعدها ليكتب مذكرة سرية عما أسماه " مشكلة السياسة التعليمية في جنوب السودان " بدأها بالقول: إن هناك مشكلة لغة في المنطقة الواقعة بين خطي عرض 4 و 12 شمالا (أي الجنوب) ، وهي المنطقة التي يعيش فيها السودانيون الوثنيون . أما طبيعة هذه المشكلة فهي " هل ستبقى اللغة العربية لغة تفاهم عام " .

وعلى هذا التساؤل أجاب من خلال مذكرتين كتب الأولى المستر **ماكمايكل** والثانية للمستر **ماثيو** . تحدثت الأولى (إن القبول باستمرار العربية في الجنوب

---

[4]) علي محمد بركات،السياسة البريطانية واسترداد السودان،الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة،1977م،ص103
[5]) قلندر ، ص80-81 .

سيؤدي إلى انتشار الإسلام مما يضيف للشمال المتعصب ـ على حد قوله ـ منطقة لا تقل عنه في المساحة). ([6]) أما المذكرة الثانية فقد أشارت إلى أن اللغة العربية المنتشرة في الجنوب أقرب إلى الركانة الغامضة ، واقترحت تشجيع الموظفين لدراسة اللهجات المحلية ، وحيث لا يمكن استخدام هذه اللهجات تحل الإنجليزية محل العربية .

و في ضوء هاتين المذكرتين وضع اللورد توصياته التي كانت على النحو التالي :

1 ـ تشجيع الموظفين في المديريات الجنوبية على تعليم اللهجات المحلية .

2 ـ محاربة اللغة العربية و تشجيع استخدام اللغة الإنجليزية بدلا منها .

3- بذل الجهود لمواجهة الاحتياجات التعليمية المتزايدة في المديريات الجنوبية بتأسيس مدرسة أو مدرستين حكوميتين في مناطق بعينها . ويمكن تحديد هذه الاحتياجات بتدريب عدد مناسب من الصبيان للخدمة في الإدارات الحكومية. ويسمح في نفس الوقت لمدارس الإرساليات القائمة بالاستمرار في عملها .

أقرت الحكومة في لندن هذه المذكرة مع اختلافات بسيطة في الوسيلة لا الهدف الأمر الذي بينته مذكرة لوزير الخارجية المستر **هندرسون** الذي رأى الموافقة على مقترحات **لويد** لسببين .

الأول . ديني ، لأن إنجلترا كدولة مسيحية لا يمكنها أن تشارك في سياسة تشجيع انتشار الدين الإسلامي بين شعب يزيد على ثلاثة ملايين ونثي .

و السبب الثاني . سياسي ، فبالنظر إلى انتشار خطورة التعصب الديني بين شعوب انتشر فيها الإسلام مؤخراً قد يترتب عليه نتائج مدمرة .

أما الاختلافات في الوسيلة فقد رأى **هندرسون** الاقتصار على الجمعيات التنصيرية مع زيادة المعونة الحكومية لها حيث قال " ما زال المنصّرون حتى يومنا هذا يشكلون المؤسسة التعليمية الوحيدة في الجنوب . و إنه في ظل الظروف الحالية أمام العمل التنصيري في السودان مستقبل غير محدود ويستطيع المنصرون من خلال تقديم الخدمات الطبية كسب ثقة الأهالي ونشر شكل مبسط من القيم المسيحية والتخلص من الخزعبلات البدائية التي تسيطر عليها معتقداتهم " في ضوء هذه الأفكار وفي يوم 17- ديسمبر 1929م وضع الحاكم العام للسودان السير **مافي** خطة لتنفيذها ذات أربعة جوانب .

1- تشغيل الموظفين من غير المسلمين في الإدارة بهيئاتها الكتابية و الفنية.

2 – الإصرار على تعليم الموظفين البريطانيين معتقدات و عادات و لغات القبائل التي يقومون بإدارة مناطقها.

3- التحكم في هجرة التجار الشماليين.

4- سياسة تعليمية محدودة. وهو الجانب الذي لقي عناية كبيرة على اعتبارها حجر الزاوية في سياسة لا تعريب لجنوب السودان . ([7])

---

[6]) مذكرة هارولد مكمايكل.

[7]) علي محمد بركات ص 115

كما سعت هذه السياسة من جهة أخرى للتخلص من استخدام اللغة العربية المنتشرة في بعض أنحاء الجنوب ، التي وصفها المسؤولون في حكومة السودان بأنها " عربية سهلهلة " وبدأ المسؤولون في حكومة السودان البحث عن بديل ، وقد جمع بين استخدام اللهجات المحلية بعد تطويرها على نحو يجعلها لغات مقروءة جنبا إلى جنب مع اللغة الإنجليزية ، وهو البديل الذي بدأ المسؤولون اتخاذ الخطوات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ من خلال وسيلتين :

- أولهما : تم عقد مؤتمر لغوي في مدينة الرجاف حضره موظفو حكومة السودان المسؤولون عن التعليم ، وقد تم خلاله اختيار عدد من المجموعات اللغوية المحلية ووضع الكتب والمراجع لها .
- الثانية : استخدام الإنجليزية محل العربية في المناطق التي لا يعرف موظفو الحكومة الحديث باللهجة المحلية .

وعلى أثر تلك المقدمات الاستعمارية الهادفة إلى فصل الجنوب والتي إن جاز القول كانت ترسم بشكل متعمّد، ففي يناير 1930م وجه السكرتير الإداري لحكومة السودان تعليماته إلى مديري المديريات الجنوبية تضمنت الإجراءات التنفيذية للسياسة الجديدة . والتي كانت واضحة بخصوص الفصل واشتملت على جانبين:

الجانب الأول . بناء سلسلة من الوحدات العنصرية أو القبلية ذات الهياكل والنظم القائمة على التمايز العنصري والديني على أن يتم ذلك بإبعاد الموظفين المتحدثين بالعربية ولو كانوا جنوبيين ، وجعل الإنجليزية لغة المكاتبات الرسمية بالنسبة للكتبة، وكذلك جعلها لغة الأوامر العسكرية و لغة التخاطب بين العمال، بل وتفضيل استخدام المترجمين بدلا من الاستعانة بالعربية. و حصر هجرة التجار الشماليين وتشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين .

الجانب الثاني . تضمن وسائل قياس التقدم في تنفيذ السياسة المذكورة بإعداد جدول سنوي يوضح في جانب منه عدد المسلمين بالنسبة لمجموع موظفي الحكومة في الجنوب ، ثم عدد الموظفين البريطانيين الذين أجادوا تعليم اللغات المحلية ، يلي ذلك تطور عدد التجار الشماليين في الجنوب ، بعدها عدد المدارس التنصيرية والأموال التي تنفقها الحكومة على التعليم .

بعد وضع خطة لا لتعريب جنوب السودان في أدق تفاصيلها بقي تنفيذها الذي تطلب أولا مسح الوجود العربي الإسلامي في الجنوب.([8]) وتضمن جانبا من الإجراءات ، ما كان متصلا بالتخلص من الوجود الثقافي العربي. وقد ظلت عملية الفصل نشطة خلال السنوات التالية.

---

[8]) كتاب وثائق، مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، دار الأصالة،الخرطوم ،1990م،ص39

في عام 1929م حين بدأ التخطيط الفعلي لفصل الجنوب عن الشمال كان هناك أربع إرساليات تنصيرية تعمل في المديريات الجنوبية تشرف على ثلاث مدارس وسطى و30 مدرسة أولية بها 1907 من التلاميذ. وفي عام 1931م أقامت الإرسالية الكاثوليكية مدرسة لتدريب المعلمين في **توريت** بمديرية **منجلا**، زادت في العام التالي خمس مدارس للبنات، وثلاث مدارس حرفية، ومدرستين لتخريج معلمي المدارس الأولية، هذا فضلا عما أسماه الإنجليز مدارس الشجرة (Tree Schools) التي أقيمت في القرى ويقوم على التدريس فيها معلم من أبناء القرية نفسها. ([9])

كما تم استخدام لهجات الجنوب بعد أن تحولت إلى لغات مكتوبة، فوضعت أسس قواعد لغات **الباري** و**اللاتوكا** و **الشلك** و **الدينكا** و **النوير**. ففي عام 1931م تم طبع كتابين بلغة الزاندي، ومثلهما بلغة الباري، وأربعة بلغة الدينكا، وواحد بكل من لغات **النوير** و**الكريش** و**المورو** و**اللوتوكو**، الأمر الذي استمر في تزايد خلال السنوات التالية .([10])

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر نتائج تلك السياسة اتجاه الجنوب فبعد إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان كتب مدير المديرية الاستوائية يوم 14- أغسطس 1943م طالبا إعادة النظر في السياسة المتبعة في الجنوب، وكتب مدير المعارف في العام التالي أن سياسة الحكومة في جنوب السودان قد أدت إلى تخلفه إذا ما قورن بالشمال. وفي العام التالي وفي مذكرة وجهها الحاكم العام بالسودان للسفير البريطاني في القاهرة طالبا ضرورة البحث في مصير الجنوب، إما بالاندماج في الشمال أو الاندماج في شرق أفريقيا أو دمج بعضه في هذا الجانب ودمج البعض في الجانب الأخر.

وفي عام 946م وبعد اتباع سياسة السودنة تشكلت لجنة للنظر في إمكان تنفيذها في الجنوب فوضعت تقريرا أدانت فيه بشدة سياسة الحكومة الجنوبية، وطالبت بإلغاء تصاريح التجارة واتباع سياسة موحدة للتعليم في الشمال والجنوب، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتحسين وسائل الاتصال بين الجانبين، وتشجيع انتقال الموظفين بين الشمال والجنوب وتوحيد النظم بينهما، الأمر الذي يتطلب البحث في الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في السياسة البريطانية تجاه جنوب السودان، وهو ما شرحه التقرير بالتفصيل.

و لعل هناك من الأسباب ما له أثر واضح في انقلاب السياسة البريطانية اتجاه الجنوب . واعتقد أن من أهمها ما أسماه التقرير "التحولات الهامة في الجو السياسي للقطر كله"، وأخطرها ظهور عدد غير قليل من الأحزاب السودانية يدعو أغلبها لوحدة وادي النيل وأقلها دعوة حزب الأمة الذي تأسس عام 945م الذي دعا إلى

---

[9]) محمد عمر بشير ،التعليم ومشكلة العمالة في السودان، 22 وكذلك كتابه تطور التعليم في السودان. ص230.
[10]) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان ج1، ص121

استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية. وكان الاستمرار في السياسة القديمة يمد دعاة الاتحاد بحجة قوية لمعاداة الوجود البريطاني، ويضع دعاة الانفصال عن مصر في موقف صعب.

والسبب الثاني: إنه عندما أخفقت الخطط الخاصة بإنشاء شبكة مواصلات بين شرق أفريقيا وجنوب السودان توقف نجاح بناء الخزان الذي كان مزمعا إنشاؤه على بحيرة ألبرت، ولم يعد هناك طريقة إلا بتوجيه تجارة الجنوب إلى الشمال بعدما أخفق الخيار الأول.

و السبب الثالث: وهو سبب تعليمي فقد رأى البريطانيون أن إقامة مدرسة ثانوية في الجنوب هو أقصى ما يمكن إقامته فيما يتعلق بالتعليم. ولكن ماذا عن أبناء الجنوب الراغبين في مزيد من التعليم بعد المرحلة الثانوية ؟ الإجابة كانت في كلية غوردون بالخرطوم، وأنه لابد مع هذا الاحتمال تعليم طلاب المرحلة الوسطى وما بعدها اللغة العربية.

وفي آخر التقرير تمّ عرض الاختلافات القائمة في الأجور وشروط الخدمة وضرورة استخدام الشماليين في مشاريع التنمية بالجنوب، وانتهى إلى القول إن سياسة حكومة السودان قامت على أساس أن الجنوبيين يتميزون بأفريقيتهم وزنجيتهم، لكن العوامل الجغرافية والاقتصادية تحتم وحدتهم حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم في المستقبل ويكونوا أندادا متساوين اجتماعيا واقتصاديا مع شركائهم وزملائهم من السودانيين الشماليين.([11])

وكان الأخذ بما جاء في هذا التقرير يعني التخلي عن السياسة الجنوبية القديمة، وهو ما حدث أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، وما تبع ذلك من إجراءات أدت إلى انفجار الوضع في الجنوب.

فقد تم بعد عام 1948م تغير ملحوظ في السياسة التعليمية في الجنوب، حيث أقيمت أول مدرسة ثانوية وأبطل إرسال طلاب المدارس العليا الجنوبيين إلى كلية ماكريري في أوغندا التي استبدلت بكلية غوردون في الخرطوم، في نفس الوقت أقرت الجمعية التشريعية خطة السنوات الخمس للتعليم في الجنوب وكلف معهد التربية بتخريج المدرسين اللازمين للجنوب.

وكان هناك بعد ذلك ما ترتب على عقد اتفاقية فبراير 1953م بين مصر وبريطانيا لتقرير مصير السودانيين والتي ترتبت عليها نتائج عكسية على الجنوب كان منها غضب الجنوبيين من أنه لم يسمع أحد من المتفاوضين لمعرفة آرائهم، ثم ما جرى في الانتخابات التي أعقبت المعاهدة من إسراف للوعود التي قطعت لهم سواء من جانب الأحزاب الشمالية أو من جانب المصريين، والتي لم يتحقق منها شيء.([12]) ووصلت

---

[11]) أنظر نص المذكرة كامل في الملحق رقم(3).

[12]) محسن محمد ، مصر و السودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية و الأمريكية ، دار الشروق،القاهرة، 1994م،ص87 ، وكذلك محمد عمر بشير ، جنوب السودان،ص129.

الشكوك إلى ذروتها عندما بدأ الشماليون عام 1955م في إعادة تنظيم القوات العسكرية وتقرر نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية إلى الشمال، الأمر الذي انتهى بتمرد هؤلاء، وكان بداية لتفجر مشكلة الجنوب، ثم تحولها بعد ذلك وتحت الحكم العسكري الذي حكم السودان منذ عام 1958م إلى ثورة واسعة، وكانت بمثابة الحصاد المر للسياسة الاستعمارية في جنوب السودان. ([13])

ثانياً . الاختلافات العرقية واللغوية والدينية:-

هناك مجموعة من الاختلافات بين سكان جنوب السودان وشماله وتكمن هذه الاختلافات التي يرى البعض أنها من العوامل المساعدة في تأجيج المشكلة في عدة أمور.

أولا . الاختلاف العرقي، حيث يرى البعض أنه من أقوى الأسباب وأشدها تأثيرا فأصول سكان الشمال تعود إلى أصول عربية بحتة ويظهر ذلك واضحا من قسمات وجوههم وتعابيرها العربية ، أما سكان الجنوب فأصولهم ترجع إلى زنجية أفريقية وملامحهم تشير إلى أنهم أقرب إلى جيرانهم الجنوبيين (أثيوبيا وأوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى) كما أن هناك ترابطا اجتماعيا وثقافيا يربطها مع قبائل الجنوب أكثر مما يربطها مع قبائل الشمال . ([14])

واعتقد أن العناصر والأجناس تتداخل في السودان شماله وجنوبه تداخلا قويا مما يؤكد اختلاط الدماء بين السكان إلى حد كبير ، بل إن الفوارق بين القبائل في الجنوب أكثر مما يوجد من فوارق في الشمال ، و بعض القبائل في الجنوب ،ويضاف إلى ذلك أن التقسيمات الوطنية على أسس عرقية حتى لو وجدت فقد أصبحت من الأمور العادية .

ثانيا الاختلاف اللغوي.هناك اختلاف لغوي كبير بين الشمال والجنوب. بالشمال يتم التحدث باللغة العربية الخالصة وهي لغة التعامل في جميع المجالات وتنتشر الإنجليزية بين أبناء الجنوب ، ولعلها الأكثر انتشارا فيه . وهذا يقود في نظر البعض إلى عدم التفاهم وهو من الأمور الغير جاذبة بين الطرفين. ([15])

ولكننا نرى في هذا الجانب عكس ذلك. فالجنوب لا يتمتع بوحدة لغوية فالإنجليزية ليست الوحيدة، وذلك التصور من بعض المؤرخين و السياسيين الغربيين حول اللغة في الجنوب هو تصور مضلل . فالواقع أن انتشار اللغات و اللهجات

---

[13]) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان ،ج1،ص158

[14]) Robber colins. .p12

[15]) نفس المصدر،ص13

المحلية العديدة كان أقوى من كافة محاولات الحكم البريطاني الطويلة في تلك الجهات، وأكثرها معاناة كانت في مجال اللغة، ذلك لأن الجنوب كانت توجد فيه العديد من اللهجات المحلية، كما أنه كان أقوى من جهود أدوات هذا الحكم ، ونعني بهذا أكثر ما نعني الجهود التي بذلتها الإرساليات التبشيرية في هذا الصدد ، ذلك أن هذه الجهود أثمرت على أية حال في قطاعات محدودة من أبناء القبائل الجنوبية وإن كان هذا لا ينفي أن قادة المحاولات الإنفصالية انبثقوا أساسا من هذه القطاعات.

ثالثا. الاختلاف الديني . الذي اعتبره الكثير من الجنوبيين أساسا من أسس دعوتهم الانفصالية، و ينادون بإقامة **دولة أزانيا المسيحية** فالجنوب المسيحي والشمال الإسلامي يعتقد البعض أن هذا لا يمكن أن يشكل وحدة أبدا.([16]) كما يقال إن سبب المشكلة الجنوبية هو اضطهاد المسيحيين الجنوبيين من قبل الحكومة الإسلامية الشمالية.([17])

وكما لا يتمتع الجنوبيون بوحدة لغوية واضحة فهم لا يتمتعون بوحدة دينية ،وإن دعوة الجنوبيين لإقامة دولة أزانيا تعد مرفوضة بدورها في عصرنا هذا يضاف إلى ذلك أنه بات في حكم المؤكد أن المسيحية التي يعتنقها كثيرون من أبناء القبائل الجنوبية تختلط في كثير من جوانبها ببعض مظاهر الديانات الوثنية ، إلى جانب أن هذه الديانات مازالت تسود في كثير من هذه المناطق السودانية ، وبمعنى آخر إنه لا تجمع سكان المديريات الجنوبية وحدة دينية بالمعنى المفهوم الأمر الذي لا يضعها على قدم المقارنة بوحدة دينية أخرى مثل تلك التي يتميز بها الشماليون . أما قصة اضطهاد المسيحيين من قبل الإسلاميين فهي غير حقيقية لأن الشعب العربي الشمالي والأكثر تقدما فكريا و ثقافيا لا يمزج فكرة مقدمة الدين على السياسة.

ويرى البعض أن للثقافة واختلافاتها وكذلك العادات والتقاليد التي لا ترتبط مع الشمال أنها تعد سببا ، وخاصة الاختلاف الذي حدث مع بداية النصف الأول من القرن الماضي ، ويكمن في عدم المساواة بين الشمال والجنوب من ناحية التطور الثقافي والاقتصادي الذي بدأ في الشمال وأخذ يتطور وغض النظر عنه في الجنوب الأمر الذي ترك للأمراض والتخلف الاقتصادي أثره . وإثارة المشاكل العنصرية بين القبائل التي كانت تعيش في نزاعات بعيدة عن النزاعات الزنجية العربية التي تطورت بعد عام 1821م بعد دخول الأتراك . ([18])

---

[16]) Holt & Daly. P69.70

[17]) Luka Drane Logoye . **How Southern Sudan is Wronged** (Part I). Historical perspective. www. News Story. com. July 03, 2002.P6

[18]) نفس المصدر ،ص7

وخلاصة القول في هذا الجانب أن السودان الذي لا يزيد عدد سكانه عن الخمس والثلاثين مليون نسمة، توجد به العشرات من الجماعات الأولية. وبينما يظن الكثير من الناس أن الانقسامات في السودان تقتصر على الانقسام بين الشمال العربي المسلم والجنوب الأفريقي المسيحي، فإنه لا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة من هذه الصورة التبسيطية. فمن الناحية العرقية، يتنازع السودان السلالات الزنجية من الجنوب والسلالات القوقازية من الشمال، ويعتبر خط العرض 12 درجة هو الحد التقريبي الفاصل بين الجماعتين، ومع هذا فإن علينا أن نلاحظ أن هذا التقسيم هو مجرد تقسيم تقريبي لتبسيط الصورة. فبعض القبائل غير الزنجية - مثل قبائل البقارة التي تعيش في غرب السودان- تعيش جنوب هذا الخط، كما أن أكثر من مليونين من الجنوبيين الزنوج قد هاجروا إلى شمال خط العرض 12، وتركز القسم الأكبر منهم في العاصمة الخرطوم وحولها.

وداخل كل من هاتين المجموعتين الكبيرتين يوجد مئات من الجماعات الفرعية. فالعرب هم الفئة الأكثر بين السودانيين من السلالات القوقازية، وينقسم هؤلاء بدورهم إلى عدة قبائل، أهمها قبائل **الجعليين**، التي تتركز في شمال الخرطوم. وهناك أيضا قبائل **الجهنيين**. وتنقسم كل قبيلة من هؤلاء بدورها إلى قبائل أصغر وإلى بطون دائما ما كانت تتصارع أحيانا فيما بينها.

أما في جنوب السودان فإن الواقع القبلي أكثر تنوعا ورسوخا، وفيه يوجد العدد الأكبر من القبائل السودانية، حيث إن القبيلة هناك تضم عددا أقل من الناس. ويوجد في جنوب السودان أربع مجموعات قبلية هي القبائل النيلية، والقبائل النيلية الحامية، والازاندي. وأخيرا مجموعة القبائل السودانية.

وبالإضافة إلى قبائل شمال وجنوب السودان، توجد قبائل شرق السودان، التي تسمى قبائل **البجة**، وهي قبائل غير زنجية ولكنها غير عربية أيضا وإن كانت تدين بالإسلام. وكذلك الحال في غرب السودان، فتوجد قبائل غير زنجية وغير عربية أيضا.

ومن الناحية الدينية، يدين حوالي 75% من السودانيين بالإسلام، بينما يدين 20% منهم بديانات أفريقية محلية، بالإضافة إلى 5% من المسيحيين. وينقسم مسلمو السودان إلى عدد من الطوائف. والطائفة في السودان هي شيء شبيه بالطريقة الصوفية، ولكنها تتمتع بتنظيم أكثر إحكاما، حتى أن الأحزاب السياسية الكبيرة في السودان - مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي - هما في الحقيقة حزبا طائفتي الأنصار والختمية. وأهم الطوائف السودانية هي طائفة الأنصار والتي تسمى أيضا الطائفة المهدية- والطائفة الختمية، بالإضافة إلى طوائف مثل القادرية والسمّانية والمجذوبية والإدريسية والإسماعيلية والهندية. وعادة ما تجمع الطائفة في عضويتها قبائل عدة. ومن المألوف أن نجد عضوية نفس الطائفة تجمع بين قبائل تنتمي لجماعات عرقية تتحدث لغات مختلفة. فطائفة الأنصار تضم بالإضافة إلى بعض

القبائل العربية، الكثير من قبائل غرب السودان غير العربية. كما تضم طائفة الختمية، أيضا بالإضافة إلى بعض القبائل العربية، الكثير من قبائل شرق السودان.([19])

وعموما فإن متحدثي العربية في السودان لا يزيدون عن 40% من مجموع السكان، بينما يتحدث الباقون لغات محلية متنوعة، أي أن أقل قليلا من نصف مسلمي السودان هم من غير المتحدثين بالعربية. وإن كان أغلب السودانيين يستطيعون التفاهم بلهجة عربية خاصة، أي أن العربية تظل هي أكثر لغات السودان انتشارا. فالمواطن السوداني العادي ينتمي لقبيلة معينة، والقبيلة بدورها هي عضو في طائفة جنبا إلى جنب مع قبائل أخرى، وبعض هذه القبائل يتحدث العربية بينما لا يتحدثها البعض الأخر. ويزيد تعقيد هذه الصورة إذا اتجهنا نحو الجنوب، حيث نجد نسبة المسلمين بين السكان لا تزيد عن 18% من السكان، إلى جانب نسبة مماثلة من أتباع طوائف مسيحية مختلفة. أما الأغلبية العظمى من سكان الجنوب فتضم أتباعا لديانات محلية. أكثر من هذا، ولأن الجنوب كان طوال القرنين الماضيين ساحة مفتوحة للتبشير والدعوة الدينية لكل من الإسلام والمسيحية، فإنه من غير المستغرب في الجنوب أن ينتمي أخوان شقيقان إلى ديانتين مختلفتين، وهو أمر مقبول ولا يثير أي قدر من الحساسية هناك.([20])

والخلاصة هي أن التنوع وانقسام المجتمعات بين عدد من الجماعات القومية والعرقية الدينية هو ظاهرة أصيلة في تكوين أغلب المجتمعات الإنسانية، وأن هذا بالتالي هو الوضع الطبيعي للمجتمع الإنساني، ومن ثم فإنه من الخطأ اعتبار الحالة الطبيعية للمجتمع هي تلك الحالة التي لا يوجد فيها في المجتمع سوى جماعة أولية واحدة.

وبينما تتراجع في العالم أجمع أهمية الانقسامات العرقية التي تميز بين الناس على أساس اللون وملامح الجسد والوجه، تزايدت أهمية التمييز بين الناس على أساس اللغة والدين والعادات والتقاليد التي تكونت بسبب الاشتراك في خبرة تاريخية معينة.

إن جميع هذه الاختلافات الثقافية التي يعتقد البعض أنها كانت وراء عدم التقارب الشمالي الجنوبي. من الخطأ التعامل معها على اعتبارها شيئا جامدا معزولا غير قابل للتغير، إذ إن كل الثقافات تتغير بمرور الزمن، ونستطيع أن نلاحظ ذلك في التغيرات التي لحقت ببعض مظاهر الثقافة الجنوبية نفسها في مطلع الستينيات.

---

[19]) لقاء أجراه الباحث مع الأستاذ عبد الرؤوف أبا بكر قسيد عضو هيئة التدريس بجامعة التحدي بتاريخ 24-10-2005بمدينة سرت

[20]) لقاء أجراه الباحث مع بيتر قرنق بتاريخ 5-2-2005م بالقاهرة وهو مواطن جنوبي من مواليد حوالي 1938 لاجئ بدولة مصر العربية .

ثالثاً: تجارة الرقيق:-

تشير العديد من الكتابات حول هذا الموضوع إلى أن القبائل السودانية شمالية وجنوبية قد مارست الرق. كما أنها مارست الرقيق مع غيرها من القبائل التي تقطن خارج حدود السودان ، و لكن ما يعده البعض سببا في المشكلة هو ذلك النوع من الرق الذي مارسه أهل الشمال اتجاه أبناء القبائل الجنوبية ، فالعديد من أبناء الجنوب يعتبرون أن الشماليين قد أساءوا إليهم من خلال هذه التجارة وذهب البعض إلى وصف الشماليين التجار بالجلابة . ([21])

تجارة الرقيق في السودان لم تكن مقصورة على الإقليم الجنوبي فقط بل كانت هناك مراكز للتجارة الداخلية وأخرى لتجارة الرقيق الخارجية ، وتعد شندي مركزا لكليهما، ويعتبر الرقيق من الأهمية بما يجعله أهم تجارة في شندي داخلية وخارجية.([22]) ولم يكن الأرقاء يؤخذون من بين المسلمين بل كان يتم الحصول عليهم بمهاجمة القبائل اللادينية على الحدود الأثيوبية والجنوبية للسودان . كما أن البعض من الرقيق كان يؤخذ من العائلات الضعيفة اللاتي استقرت في حدود سنار.

وعلى الرغم من أن معظمهم يحتفظ به داخل السودان ، كخدم منازل أو عمال حقول و حرس. إلا أن عددا منهم على الأرجح كان يتم تصديره إلى أسواق الجزيرة العربية ومصر.([23])

إن الرقيق في السودان ليست له بداية واضحة فقد استخدمت تجارته في فترات متفاوتة ومتقطعة فقد استخدم في عهد الفونج أي قبل الوجود التركي ، ولكن الرقيق في هذا العهد كان مقتصرا على النبلاء فقط ، لخدمة المنازل وأعمال الزراعة البسيطة.

وبعد أن جاء العهد السناري كان الرقيق يستخدم لحراسة الأطراف البعيدة للمملكة . كان ذلك في شمال السودان الذي يعمد التجار فيه إلى اصطياد الرقيق من غير المسلمين خاصة من قبائل الشلك ، وكذلك الإماء التي كان يطلق عليها بـ " التسري " ومع دخول الأتراك ازدهرت تجارة الرقيق ، و لم يعد استجلابهم مقتصرا على النساء المكاديات* أو رقيق المنازل أو أعمال الفلاحة البسطية ، وإنما أصبح الهدف الأول من اقتناص العبيد هو لتجنيدهم ، وقد عزز ذلك أيام محمد علي

---

[21]) قلندر ، ص33

[22]) جيمس الالا دينق ، (أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السودان) ج2 ،مجلة العقل الجماعي،ع 12، 15-05-1989م،ص 22

[23]) Holt & Daly . P.71

* مكادا اسم عربي قديم كان يطلق على بلاد الأحباش .

باشا ([24]). الذي كان دافعه للتوسع جنوبا هو الحصول على عدد كبير من العبيد، ويعد محمد علي من الأوائل الذين استخدموا السلاح الناري في صيد العبيد.([25])

كان الرقيق يجلب من بلاد النوبة (البجة) ، ودار فور* ، وسنار التي كانت تضم الأحباش ومناطق النيل الأزرق العليا .كل ذلك الرقيق كان يجمع ليتوجه به إلى مصر في قافلتين : قافلة سنار وقافلة دارفور ولكن الرقيق الذي كان يجلب من أعماق جنوب السودان ظهر فقط في العهد التركي . وكانت أكثر القبائل عرضة لهذه التجارة هي ثلاث قبائل ، الدينكا والشلك في الجنوب والنوبة في السودان الوسيط .

ولعل معرفة السودان بحدوده التي ضمت الجنوب والشمال أيام الوجود التركي فتح المجال الأكبر لتجارة الرقيق التي بدأت تجلب من أعماق الجنوب و يتوجه بها إلى الشمال و تصبح كتائب مستعدة للمقاتلة مع الجيوش العثمانية، وهكذا أصبح الرقيق العسكري هو السمة الغالبة على الاسترقاق ، حيث بلغ الجيش التركي المكون منهم حوالي (12000جندي) واستعملتهم في حروبها ضد روسيا، كما أن العثمانيين كثيرا ما كانوا يتفاخرون و يتحدثون عن شجاعتهم وعن أعمالهم البطولية ، ولكن كل ذلك لم يجنبهم سوء المعاملة القاسية التي تدفعهم أحيانا إلى العصيان ، فقد حدثت ثورات تمرد في حاميات كسلا وود مدني بين عامي 1844-1865م.([26])

إن هذه الثورات كانت اعتراضا على استمرار تجارة الرقيق ، خاصة وأن الدولة العثمانية أصدرت في عام 1847م قانونا بإلغاء تجارة الرقيق ، وفي عام 1860 ألحقه **سعيد** خديوي مصر قانونا يحرم تجارتهم في الأراضي الواقعة تحت سلطانه و التي كان السودان من بينها ، وفي عام 1880م أصدر الباب العالي قانونا آخر جاء في الفقرة الرابعة منه " من المعلوم أن مسألة منع تداول بيع الرقيق هي في غاية الأهمية، لأن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية و مخل باحترام بني آدم

---

[24]) منصور خالد ، **السودان أهوال الحرب .. و طموحات السلام قصة بلدين** ، دار تراث لندن ، 2003م، ص 77-78 .

* أنشأ محمد علي مدارس للتعليم المدني النظامي ولتدريب العسكر السودانيين لأول مرة في تاريخ السودان في دنقلا ، الخرطوم ، التاكا ، سواكن ، كما أقام مدرسة عسكرية في أسوان.

[25]) مكي شبيكه ، ص177

* نشأت سلطنة دارفور (1650 – 1874م) في أقصى غرب السودان ، وقد تعاقبت على هذه السلطنة سلالات عدة من قبائل الداجو و التجور والفور ، وقد حكم الفور أحد الفروع الرئيسية وهم الكنجارة الذين انتزعوا السلطنة من الداجو و التنجور ، وقد ظلوا في مدة الحكم منذ أواسط القرن السابع عشر حتى قضى على المملكة الزبير ود رحمة في معركة مانواشي في 24 فلتمور أكتوبر 1874م، غير أن الفور تمكنوا من استعادة سلطانهم على يد السلطان علي دينار في عام 1899 م، ليفقدوه مرة أخرى في عام 1916 م عندما ضمت دارفور إلى السودان الإنجليزي - المصري وقد شهدت تلك السلطنة صراعات عديدة مع قبائل أخرى مثل البرقو الزغاوة والبرتي و المساليت ، كما كانت تعتمد على أسلوب التحالفات القبلية مع عرب البقارة . الرزيقات المسيرية التعايشة ، المعالية ، وقد شملت السلطنة في عهد السلطان تيراب (1752 - 1787 م) معظم أراضي غرب السودان الحالية . لمزيد من التفصيل انظر : محمد ابو القاسم حاج حمد ، **السودان : المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ،1980 م، ص21-22

[26]) منصور خالد، ص82

المنصوص عليه بالتكريم ، .... رأينا من الواجب علينا أيضا إثبات ما نحن عليه من شدة العزم و الثبات في هذه المسألة.... و بناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والإجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا "([27]) غير أن صراعا شديدا اشتد بين تجار الرقيق والحكومة حيث كانت الأخيرة تسعى إلى تطبيق قوانينها وسياستها و كان التجار يجادلون للاستمرار في تجارتهم.([28])

وعندما قامت الثورة المهدية عام 1885م لم تستطع وقف تجارة الرقيق وهي التي كانت تحاربها مما كان سببا في نجاحها ،([29]) وهذا دفع بعض الرقيق إلى الانضمام إلى جيش المهدي ، وعلى الرغم من محاربته له إلا أنه لم يستطع وقفه على طول النيل والبحر الأحمر. ويرى البعض أن هذه الفترة هي بداية النمو غير المتكافئ بين الشمال و الجنوب . ([30]) ويرى منصور خالد أن تجارة الرقيق كانت مدعومة من قبل الحكومة ، وقد منحت امتيازات خاصة للجلابة . ([31])

لم يكن العرب وحدهم القائمين عليها فقد كان الأوروبيون* في مقدمة المشتركين فيها بل كانوا السباقين إليها في قارة أفريقيا بوجه عام وفي السودان بوجه خاص والأتراك من بعدهم ، كما كان هناك تجار من الجنوب نفسه قد مارسوا هذا العمل المشين . ويعد (**موبوي**) من أشهر تجار العبيد في الجنوب وهو أحد رؤساء قبائل الأزاندي ويقال إنه ابتاع آلاف من العبيد الذين كان يأخذهم من القبائل التي يهزمها في الحرب وكذلك عن طريق خطفه لهم في غارات خاطفة يشنها ضد القبائل المجاورة لذات الهدف .([32])

أما التجار العرب أو الشماليون فيم **الزبير ود رحمة منصور و النور عنقره وأحمد العقاد** من شمال السودان ومن الشام **خليل الشامي وعلي أبي عموري المصري** وقاتلهم الزبير ليصبح أكبر تجار الرقيق من شمال السودان، ويصفه منصور خالد بأنه كان رجل غريب الأطوار ويسعى إلى تكوين إمبراطورية يقيمها بجيش من العبيد ليتسيد عليها. ويشبهه بالفاتحين الأسبان الذين افتتحوا البيرو

---

[27]) عبد الرحمن الرافعي بك، مصر و السودان في أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومي من سنة 1882 الى سنة 1892م) ،ط2، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1948م، ص231

[28]) محمد عمر بشير ، جنوب السودان ، ص36

[29]) عبد الرحمن الرافعي بك ، ص89

([30]) Luka Drane Logoye .P2

[31]) منصور خالد ،ص 83

* التجار الأوروبيون في السودان هم بسلى Bisell و جاتاس Chatas في أواسط وغرب بحر الغزال ، وجون بتريك البريطاني وسط الجور ودي مانزاك الفرنسي وسط الدينكا ، واستعانوا بالمغامرين و الثقافلة في إنشاء زرائب الرقيق . لمزيد من التفصيل انظر : محمد حسن مكي ، السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان ، شعبة البحوث والنشر بالمركز الإسلامي الأفريقي ، الخرطوم ، السودان، 1963م ص 12 – 13. لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالرق وعلاقاته في المجتمع السوداني انظر : محمد إبراهيم نقد ، علاقات الرق في المجتمع السوداني ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،1995 م،ص232

[32]) محمد عمر بشير ، جنوب السودان، ص35

والمكسيك كما يحسبه أنه أقام سلطنة بطريقته هو ، وكان بارعا في النخاسة وكان يجسد سلطة الذكر على الأنثى و السيد على العبد و أدنى طوائفه العبيد . ([33])

لم يكن العرب أو شمال السودان وحدهم المتاجرين بالرقيق، أو أنهم المسؤولون المباشرون عن أعمال العنف التي صاحبت هذه التجارة، وطرائق الصيد والقنص وإلى غير ذلك من الأقاويل ،إن أسطورة تجار العبيد العرب المستهترين ما خلقت إلا لإذكاء الشعور بالغبن والبغضاء وإثارة العداء واتساع الهوة بين الشمال والجنوب، وترى بعض الطوائف الجنوبية أن تجارة الرقيق تحول دون وحدتهم وهي أحد أسباب المشكلة بل يراها البعض أنها تدخل ضمن أساسياتها ، و الحقيقة أن هناك نظرة استعلائية من أهل الشمال اتجاه الجنوب . ومرد ذلك على ما يبدو يكمن في التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني الذي غالبا ما يقحم القبيلة في الأدوار . فمثلا ينتسب أكبر زعماء الطوائف الدينية في السودان إلى البيت النبوي الشريف ، وكل ذلك يتأتى على وضع القبيلة بين القبائل الأخرى ، والشعور بالاستعلاء يصحب قيمة النسب بين تلك القبائل شمالية وجنوبية ، فلمن ترجع أصول القبائل الجنوبية وإلى من ترجع أصول القبائل الشمالية ، هنا يظهر التضخم واضحا بينها وبين من لا تستطيع إثبات صلتها بالعروبة والإسلام ، و بطبيعة الحال فإن هذا السلوك الاجتماعي ينعكس سلبا على الميدان السياسي. ([34])

ومن هذا المنطلق و مع تنامي النظرة الاستعلائية للشماليين اتجاه أبناء الجنوب يقود ذلك إلى تفشي العنصرية التي وجدت تربتها الخصبة عند بعض التجار الذين اعتادوا جلب كل ما يحتاجونه من عمالة من الجنوب . ويظهر ذلك واضحا من خلال الشكاوى المتكررة والمريرة التي يقدمها الجنوبيون من معاملة الشمال سواء في المناطق الشمالية أو في الجنوب ، وتسجل ذلك أيضا بعض التقارير الحكومية هذه الشكاوي عندما تؤكد أن التجار الشماليين الموجودين في المديريات الجنوبية يعاملون أبناء هذه المديريات أسوا معاملة شملت وسائل القهر السياسي والإداري والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي تجاه الجنوبيين . ([35])

---

[33]) منصور خالد ،ص 84

[34]) يونان لبيب رزق ، (الثورة والصراع الحزبي في السودان 64-1969م)، مجلة السياسة الدولية ،ع 18،مج 5، مؤسسة الأهرام ،القاهرة،1969م، ص75

[35]) نفس المصدر ، ص76

رابعا . دور بعض الدول المجاورة والأجنبية:-

إن ارتباط مشكلة جنوب السودان بتطورات الأوضاع الإقليمية والدولية، والتي كان لها انعكاساتها على السودان و حكوماته بشكل عام وعلى الجنوب بشكل خاص، وهذا أمر أثبتته الأحداث، إذ بدأت عدة دوائر إقليمية تتحدث عن مدّ قوي للحركات الأصولية بعد توجهات السودان الإسلامية ، كما اتخذت تلك الدوائر الدولية من مشكلة جنوب السودان وسيلة للضغط على الحكومة السودانية لأحداث تغيرات تتعلق بالمنطقة . كما أن دور المعارضة السودانية كان بارزا، فقد عملت على حشد رأي عام دولي وإقليمي على نطاق واسع تمهيدا لإدخال المشكلة مجال التدويل ووضع الحكومات السودانية في موقف محرج من خلال إظهار تجاوزاتها في مجال حقوق الإنسان . ([36])

كما أن البعد الخارجي للمشكلة له جذور ممتدة منذ الوجود التركي والبريطاني بمشاركة مصر حتى وإن كانت هذه المشاركة رمزية ، حيث سعى البريطانيون إلى ترسيم الحدود الجغرافية للسودان ، مع العلم أن البريطانيين لم يقوموا برسم حدود واضحة المعالم وذات خطوط مستقيمة، وهذه سياسة اعتادت عليها بريطانيا ،لأنها أبقت على مواقع ونقاط لكي تكون بؤرا للصراع في المستقبل بين السودان ودول الجوار، فعلى سبيل المثال نجد مثلث **حلايب** مع مصر ، ومثلث **اليمي** (Ilemi) باعتبارها نقطة نزاع حدودي مع كينيا ، وكذلك منطقة **الفشقة** مع أثيوبيا ، حيث كان لهذه البؤر وغيرها من التداخلات السياسية والقبلية والحدودية سببا قويا في التدخلات الأجنبية في مشكلة جنوب السودان.([37])

ولوعدنا إلى الوراء قليلا لتتبع الدور البريطاني ولمعرفة مدى تدخل دولة أجنبية في فصل الجنوب عن الشمال، لوجدنا أن بريطانيا منذ احتلالها لمصر أخذت تعمل على تقسيمها ، فقامت من خلال تلك السياسة بتقسيم مصر إلى قطرين: الأول حددته بما هو واقع جنوب خط عرض 22 درجة ،وأطلقت عليه اسم السودان والثاني حددته بما هو شمال الخط وأطلقت عليه اسم مصر. وقد أبقت على اسم مصر للقطر الثاني خبثا ودهاء، لمحو دلالته الحقيقية من الذاكرة. وعلى الرغم من المعارضة القوية التي أظهرها المسلمون في مصر لخطة التقسيم ، فإن بريطانيا ، لم تأبه بذلك وأبقت على التقسيم وفرضته بقوة السلاح والنفوذ، وازدادت التدخلات الدولية في المشكلة بعد ظهور عدة تقارير رسمية وغير رسمية تحدثت عن انتهاكات

---

[36]) حيدر طه ، الإخوان والعسكرة : قصة الجبهة الإسلامية و السلطة في السودان ، مركز الحضارة للأعلام والنشر،القاهرة ، 1993م،ص23

[37]) محمد أبو الخير،الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، الخرطوم، 2004م،ص11

حقوق الإنسان، وكان ذلك هو الجسر الذي اعتمدت عليه الدول الغربية في العبور إلى المنطقة .([38])

هذا الأمر زاد من حدة التوتر بين السودان وبعض الدول الغربية ، التي كانت ترى فيها تهديدا لمصالحها في القرن الأفريقي ، ووسط أفريقيا ، خاصة وأن اقتصاد الجنوب هو المادة الخام، وأن للمصالح الاقتصادية دورا كبيرا في السياسات الداخلية والخارجية للدول ، أضف إلى ذلك الموقع الاستراتيجي الذي يتميز به جنوب السودان فهو قلب القارة الأفريقية ، والمتحكم في وسطها، وحلقة الوصل بين الشرق الأوسط وأفريقيا ، والسودان يتجاور مع ثماني دول أفريقية ، كما تتعدد فيه الثقافات المسيحية والغربية والعربية والإسلامية وهو أفريقي الهوية. كل هذه العوامل تجعله مسرحا للتدخلات الدولية . ([39])

إن السياسة التي تحاك ضد الجنوب من قبل الدول الغربية، تهدف لتحقيق نقطتين رئيسيتين هما:

أ- السيطرة على مركز الأمن القومي و ذلك عن طريق منابع النيل لإضعاف مصر .

ب-إيقاف المد العربي الإسلامي المتجه نحو وسط أفريقيا .

والاعتقاد السائد أن من يتزعم هذه المؤامرة هي دول الجوار، و تأتي بالدرجة الأولى أثيوبيا ثم أوغندا . كما أن مشكلة الجنوب تحتل حيزا كبيرا على الصعيد الدولي والإقليمي بالإضافة إلى الصعيد المحلي ، حيث كان لدول الجوار الدور الأبرز ومن ثم بدأت التدخلات الأجنبية من الدول الغربية وبعض المنظمات، وهذه التدخلات كان معظمها من أجل مآرب شخصية .([40])

أولا : دور بعض دول الجوار.

- الدور المصري:

لعل الرابط الحقيقي بين مصر والسودان و دول أفريقية أخرى هو نهر النيل، وهذا النهر يتمتع بخصائص نادرة وهي أنه ينبع و يمر بأكثر من دولة أفريقية هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وأفريقيا الوسطى وتنزانيا ورواندا وبروندي والسودان ومصر

---

[38]) حيدر طه ،ص 24

[39]) جون قاي نوت يوه،جنوب السودان آفاق و تحديات ، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2000م،ص 172

[40]) منصور خالد ، جنوب السودان في المخيلة العربية ، الصورة الزائفة والقمع التاريخي ، دار تراث للنشر ، لندن ،2000م،ص81

ومن بين استخداماته توليد الكهرباء . إلا أن أهم استخدام هو الري الذي أصبح المشكلة القانونية بالنسبة لهذا النهر. ولا شك أن اعتماد دول حوض النيل على مياهه في الري يختلف من دولة إلى أخرى وذلك تبعا لظروفها الطبيعية والحاجة الاقتصادية. فبينما نجد أن اهتمام مصر والسودان بنهر النيل هو استعماله في ري الأراضي الزراعية، نجد من جهة أخرى إثيوبيا و أوغندا تهتمان به كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية. في الوقت الذي تهتم أفريقيا الوسطى باستعماله في الملاحة النهرية أكثر منه للري . صحيح أنه في بداية القرن الماضي لم يكن توزيع حصص مياه النيل و استعماله للري يسبب أي خلاف قانوني بين دول حوض النيل. ففي إبريل 1891 وقع بروتوكول تفاهم بين حكومتي إيطاليا و بريطانيا نص على منع إقامة أية منشآت على نهر **عطبرة**، أحد أهم روافد النيل ، أبرمت بعد ذلك اتفاقية أخرى في 15- مايو 1902م بين بريطانيا وإثيوبيا تعهدت بموجبها الحكومة الأثيوبية في المادة الثالثة من المعاهدة بأن لا تقوم ببناء منشآت على **النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط إلا** بموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان . وفي عام 1904م اقترحت مصر مشروعا يتكون من ثلاثة أجزاء وهي إقامة وسائل لتخزين الماء طول العام في البحيرات الاستوائية ، وتحويل الماء المحتقن في منطقة السدود بجنوب السودان وإقامة منشآت لتخزين المياه على النيل الأزرق وبحيرة تانا . وفي عام 1906م وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اتفاقية بخصوص ترتيبات خاصة بإثيوبيا نصت على المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في وادي النيل وبمسائل تتعلق بتقسيم مياه النيل وروافده . ([41])

وفي الفترة الممتدة من عام 1907 م حتى 1929م توجت اجتماعات عدة لجان باتفاقية شهيرة بين مصر والحكومة البريطانية في السودان في 17- مايو 1929م تتعلق بمسألة توسيع نطاق الري في السودان وتقاسم حصص مياه النيل مناصفة بينهما ،([42]) ونصت الفقرة (4 ب) على أن لا ينفذ أي إجراء أو مشروع من مشاريع الري والطاقة في السودان على نهر النيل أو فروعه أو على البحيرات التي يستمد منها ماءه بسبب تأثيره في مصالح مصر المائية ، ووافقت بريطانيا على هذا البند ،([43]) وعقب هذه الاتفاقية أسست مصر مؤسساتها المتعلقة بهذا الأمر في الجنوب على مسار نهر النيل وفروعها وسميت بمكاتب الري المصري ويوجد مقر هذه المؤسسات في ملكال ، ويشرف عليها رجال أمن الدولة المصرية والتي من أهم أهدافها ، قياس هبوط وارتفاع مستوى مياه النيل سنويا والاهتمام بالجوانب الأمنية بما في ذلك الوضع الصحي للمياه ومنع قيام سدود فرعية على فروع النيل ،**السوباط وبحر الزراف وبحر الجبل وبحر العرب وبحر الغزال ونهري القيلا والجكو ونهر** بارو. ووصلت الرقابة إلى مستوى منع المواطنين من الزراعة على ضفاف النيل

---

[41]) محمد أبو الخير سعيد ، ص56

[42]) الشيخ عووضه ، السودان المفاوضات بين الحكومة المصرية و البريطانية من 13 فبراير سنة 1841 إلى 12 فبراير سنة1953م، الشركة العالمية للطباعة والنشر،الخرطوم ، السودان ،2004م،ص61

[43]) جون قاي نوت بوه ، ص159

خاصة زراعة الحبوب التي يمكن أن تجني منها فوائد اقتصادية إلا بإذن من مكاتب الري المصري . فجنوب السودان هو العمق الاستراتيجي في العلاقات السودانية المصرية وليس هناك أي سر في أن ترفض مصر قيام دولة في جنوب السودان لأن مصر لم تكن متأكدة من قدرة القيادات السياسية الجنوبية من إدارة نفسها، لذا عملت على أن يظل الجنوب تحت إدارة الشمال وبالتالي لم تكن هناك حاجة لدعم أو خلق روابط مباشرة أو خاصة بين الجنوب ومصر ، فالخوف المصري من إمكانية عدم استكمال حفر القناة كان في محله، فالقيادات الجنوبية الرافضة للانضمام إلى الشمال قد لا تكون ملزمة بالضرورة بالاتفاقات التي أبرمتها مصر مع الشمال إذا استقل الجنوب.([44]) وكانت الانتقادات التي واجهتها اتفاقية 1929م من قبل المعارضة المصرية آنذاك وبعض سياسيي الخرطوم ،الدافع وراء فكرة بناء السد العالي المصري فيما بعد. فمن المعلوم أن الهدف الأساسي الذي تم بموجبه بناء سد أسوان ، كان لتخزين مياه النيل خلال عام وراء سد كبير بدلا من إقامة عدد من السدود للتخزين في البحيرات أو بحيرة تانا ، وبالتالي زيادة المساحة المزروعة بعد تخزين المياه اللازمة لري مليون فدان . والسد العالي عبارة عن سد ضخم بني عبر النيل يمتد حوالي 350كم وتسمى البحيرة التي تتشكل خلفه ببحيرة ناصر داخل مصر ، و 150 كم في أراضي السودان وتسمى البحيرة التي تتجمع خلفه ببحيرة النوبة .

إن مشروع قناة جونقلي* جاء نتيجة لالتقاء المصالح الاقتصادية بين السودان ومصر ، وبما أن الجنوب أكثر تحكما بمصادر مياه النيل من الشمال كان لزاما على مصر تتبع أحداث الجنوب باهتمام بالغ خاصة أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الري . وعلى الرغم من بدء المشروع إلا أنها واجهت معارضة شديدة من قبل بعض الجنوبيين ، لأنهم يرون أن ليس لمصر الحق في استغلال مياه النيل كما تريد.([45])

ومع قيام ثورة يوليو 1952م في مصر ، بدأت العلاقات المصرية السودانية مرحلة إيجابية جديدة ، كما اعترفت مصر بالجمهورية السودانية المستقلة وارتبطت العلاقات خلالها بنوعية نظام الحكم إذ أصبحت علاقات الدولتين مذبذبة بين التعاون أو التردد بل و الأزمة أحيانا .([46]) وصولا إلى عام 1959 م حيث عقدت اتفاقية بين البلدين حول مياه النيل تحصلت مصر بموجبها على 48 مليار من الأمتار المائية المكعبة سنويا . وأعطت السودان 4 مليارات من الأمتار المكعبة . كما وافق الطرفان على أن تنشئ مصر خزان السد العالي عند أسوان ، ووافقا أيضا على أن تنشئ السودان خزان الروصيرص على النيل الأبيض . ونصت الاتفاقية على أن يدفع

---

[44]) نفس المصدر ، ص154

* قناة جونقلي هي عبارة عن قناة ملاحية تبدأ عند منطقة جونقلي بمحافظة بور ، بولاية أعالي النيل في جنوب السودان ، وتسير بطول 280 كيلومترا و يتراوح عرضها بين 30 و 50 مترا و تصب في نهر السوباط قرب مصبه بالنيل الأبيض بالقرب من ملكال ، أنظر خريطة رقم (8)

[45]) منصور خالد ، جنوب السودان في المخيلة العربية ،ص88

[46]) محمد فائق ، عبد الناصر والثورة الإفريقية ، دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1982م،ص47.

لحكومة السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية، تعويضا شاملا عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين في السد العالي. وتعهدت الحكومة السودانية بأن ترحل سكان وادي حلفا الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين قبل يوليو 1963م. كما نصت الاتفاقية على أن تتولى الدولتان إنشاء مشروعات زيادة إيراد المياه وذلك بمنع الضائع من حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه ، وجميعها في جنوب السودان ، وحوض النيل الأبيض. ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الدولتين . واتفق الفريقان أيضا على توزع جملة التكاليف والفوائد بينهما مناصفة. واتفقت السودان ومصر على رأي موحد عند البحث في شؤون مياه النيل مع أية دولة من الدول الواقعة على ضفافه . نظرا إلى أن البلاد التي تقع حول حوض النيل تطالب بنصيب في مياهه ، فقد اتفقت السودان ومصر على أن تبحثان معا مطالب هذه البلاد ، وإذا وافقت الدولتان على طلب أية دولة من دول حوض النيل لأية كمية من مياه النهر ، فإن هذه الكمية ستقسم مناصفة بينهما.

عندما بدأت أعمال الحفر في الجنوب لشق القناة خرج الجنوبيون في مظاهرات رافضين شق القناة، اعتقادا منهم أنها استنزاف لثرواتهم. وعندما خرجت المظاهرات أصدرت الحكومة أمرا بإطلاق العيارات النارية على المتظاهرين الأمر الذي أدى إلى قتل شخصيين وجرح العديد ؛ واعتقل البعض الآخر وكان معظمهم من المجلس الشعبي لإقليم الجنوب الذين أعلنوا تحفظاتهم حول مشروع **قناة جونقلي** . وكانت تصريحات السيد أبيل ألبير * صارمة في هذا الخصوص . حيث قال إن قناة جونقلي سوف تحفر مهما كلف الأمر .([47])

ومن ناحية أخرى ، فإن مشروع القناة تمتع بالأولوية من حيث مشروعات ضبط النيل حسب اتفاقية 1959م. فقد اتفقت مصر والسودان على أن تسند أعمال الحفر إلى شركة سودانية أو مصرية ، عامة أو خاصة أو إلى أية شركة أجنبية تقدم أفضل العروض وأنسبها وأصلحها فنيا وماليا، وبالفعل أسندت أعمال الحفر إلى شركة فرنسية .

ويتهم بعض الجنوبيين مصر بأنها ظلت تنعش اقتصادها بفضل المياه التي تستنزف من الجنوب وحاولت أن تحل مشاكلها الاقتصادية عن طريق فرض نفسها على السياسة الإقليمية الأفريقية . وأن كل الاتفاقيات التي أبرمت بين دول حوض النيل استهدفت ضمانة مصالح مصر المائية .

---

* محامي أصله من الجنوب كان يرأس في ذلك الوقت المجلس التنفيذي العالي .

[47]) أبيل ألبر ، جنوب السودان : التمادي في نقض المواثيق والعهود ، ت ، بشير محمد سعيد شركة ميدلايت المحدودة لندن ، 1992م.ص112

- **الدور الأثيوبي .**

تدخلت أثيوبيا في مشكلة الجنوب منذ عام 1955م حيث إن العديد من المتمردين لجأوا إليها. ولعل هذا التدخل الأثيوبي كان من أسبابه النزاع الحدودي بينها وبين السودان الذي يرجع إلى أواخر عقد الخمسينيات. ([48]) وكان هذا النزاع قد بدأ بتسلل عدد من الأثيوبيين إلى داخل الأراضي السودانية، وقاموا بزراعة المنطقة الواقعة بين **جبل اللكدي وشجرة الكوكا** وقد اهتمت الحكومة الانتقالية التي أعقبت ثورة أكتوبر 1964م بهذا الأمر وقامت برفع مذكرة إلى الحكومة الأثيوبية طالبت فيها بوقف توغل المزارعين ، واقترحت تشكيل لجنة مشتركة بين الدولتين، اجتمعت اللجنة وأصدرت بيانا بتاريخ 28- يوليو 1965م نص على ألا يقوم أي من الطرفين أو أي من رعاياهما أو أي دولة أجنبية أو أي شخص أو تنظيم قائم في أي من البلدين بأي نوع من الممارسات وأوجه النشاطات التي قد تلحق الضرر بمصالح الطرف الآخر ، و لكن رغم ذلك استمر تسلل الأثيوبيين بغرض الزراعة .([49])

لقد كانت أثيوبيا تتهم الحكومة السودانية باتخاذ مدينة **قمبيلا** الواقعة في غرب البلاد مركزا للتجسس وجمع المعلومات عن الجنوبيين الفارين من الحكومة السودانية. خاصة وأنهم اتخذوها معقلا منذ تمردهم في منتصف الخمسينيات . وظلت **قمبيلا** بالنسبة للخرطوم مركز مراقبة التحركات العسكرية للحركات الجنوبية . وفي بعض الأحيان بتنسيق مع بعض الأطراف المحلية لقمبيلا وكانت القنصلية السودانية موجودة هناك أصلا ومنذ عام 1956م تعتبر من أهم مراكز جمع المعلومات لرجال الأمن في شرق أفريقيا بصفة عامة وفي أثيوبيا بصفة خاصة ، ولقد كان موظفوا الحكومة السودانية في قمبيلا وتجارهم هناك يتزوجون بالنساء الأثيوبيات، الأمر الذي دفع الحكومة الأثيوبية إلى اتهامهم باستخدامهن للتجسس وجمع المعلومات عن دعم المتمردين و مدهم بالسلاح .([50]) ولابد هنا من التوقف للإشارة أيضا إلى الحديث الذي يدور في أوساط الجنوبيين بشأن تبعية مقاطعة قمبيلا وما يتردد من أنها أرض سودانية وليست أثيوبية . وهذا الأمر يرجع إلى عام 1902م حيث وقعت اتفاقية بين الحكومة البريطانية والأثيوبية في 15- مايو 1902م نصت في المادة الرابعة من الاتفاق على أن الإمبراطور منيليك الثاني قد التزم على نفسه بأن يسمح للحكومة البريطانية وحكومة السودان باختيار قطعة من الأرض المجاورة لإتانق، على نهر بارو، لا تتجاوز مساحتها أربعمائة هكتار لاستئجارها لحكومة السودان ، بغرض إدارتها كمحطة تجارية واحتلالها طول المدة التي يبقى فيها السودان خاضعا للحكم الإنجليزي المصري ، على أن لا تستعمل قطعة الأرض المؤجرة لأي غرض سياسي أو عسكري . وتبين في عام 1902م أنها لا تتناسب والأغراض التي استأجرت من أجلها، وأنها بعيدة جدا عن الأراضي المرتفعة ، وفي

---

[48]) الفضائية السودانية ، نشرة خاصة (تقرير عن الدور الاثيوبي في المشكلة) ، بتاريخ 25-8-2001م

[49]) محمد ابو الخير ، ص30

[50]) الفضائية السودانية ،25-8-2001

ضوء ذلك اقترحت الحكومة السودانية مدينة قمبيلا كموقع جديد للمحطة التجارية وفي06- نوفمبر-1907م وقع على معاهدة أخرى بين الحكومة البريطانية والأثيوبية بشأن الحدود ، وقد ألحقت الحدود المقترحة خريطة وضحت باللون الأحمر ، والتي تم تعيينها من تقاطع خط عرض 6 درجة شمالا ، وخط طول 35 درجة شرقا ومنه جنوبا حتى بحيرة رودلف .([51]) ونصت المعاهدة على قيام لجنة مشتركة بتخطيط الحدود الطبيعية بين إثيوبيا والسودان . واستمر الوضع على ما هو عليه في قمبيلا أثناء الحكم البريطاني المصري في السودان . بعد إعلان الاستقلال في أول يناير 1956م دخلت حكومة السودان والحكومة الإثيوبية في مفاوضات بشأن الوضع في قمبيلا . واتفق الطرفان على أن عقد إيجار المحطة التجارية بقمبيلا المنصوص عليها في المادة الرابعة من معاهدة 1902م قد انتهى.

في 15- أكتوبر 1956م اتفق الجانبان على أن تتخلى حكومة السودان ، عن حيازة جميع العقارات التي كانت لديها في قمبيلا وتسليمها بدون تعويض إلى الحكومة الأثيوبية، ونصت المادة الثالثة من الاتفاق على أن الأرض التي تقع عليها مباني الحكومة السودانية ، وتقع في وسط المدينة تؤول إلى حكومة أثيوبيا ، لتأجيرها في الحال إلى حكومة السودان لمدة عشرين سنة ، قابلة للتجديد بإيجار اسمي للاستعمال الرسمي بواسطة القنصلية العامة للسودان في قمبيلا . واتفق الطرفان أيضا على إنهاء منصب ومهام مفتش المركز في قمبيلا.

من ناحية أخرى نجد أن أثيوبيا لم تهتم بالاضطرابات في الجنوب في بداية الأمر، إلا أن الاستقرار الأمني والسياسي للحدود الشرقية الجنوبية وتواجد سكان القبائل المشتركة التي تعيش عبر الحدود والذين استضافوا بعض أقطاب الجنوب المعارضين، ساعدت كل هذه العوامل الجنوبيين في تنظيم أنفسهم و اتخاذ الحدود الأثيوبية نقطة تمركز وانطلاق، واعتبرت الأراضي الأثيوبية المقر الثالث لهم بعد الكونغو وأوغندا . ([52]) وبحلول عام 1967م فتحت أثيوبيا أول مخيم للاجئين جنوب السودان في أراضيها و بالتحديد في منطقة إتانق وأدوره ،* كما قامت أثيوبيا بتدريب عناصر من الجنوب على أراضيها ، ووصل الدعم الأثيوبي للفصائل الجنوبية ذروته في أواخر الستينيات من القرن العشرين، خاصة بعد اعترافها بحق الجنوب في تقرير المصير، وبدأت كدولة علنا تمنح اللجوء إلى كل من تراهم الحكومة السودانية متمردين، وكان الإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي الأول يدعم الجنوبيين علنا بحجة أن القبائل التي تقطن في طرفي الحدود هي قبائل إثيوبية وأن هؤلاء ثوار وهم إخوة لهم و يحتاجون إلى الدعم .([53]) و تأزم الموقف بين البلدين عندما أشارت حكومة

---

[51]) الشيخ عووضه ، مرجع سابق ،ص23

[52]) منصور خالد ،السودان أهوال الحرب ،ص 332

* و تسمى أيضا طياجاك للاجئين .

[53]) عمر محمد علي الأثيوبي ، إثيوبيا في عصرها الذهبي ،عصر هيل سلاسي الأول ، مطبعة مصر ،القاهرة ، 1954م،ص175

الخرطوم بأنها قادرة على فعل المثل من خلال دعم الثوار الإرتريين ضد الحكومة الإثيوبية أن تجرأت حكومة أديس أبابا و دعمت المتمردين بالسلاح و دربتهم في أراضيها وهو ما كان منتشرا وقتها حيث كان أفراد من قبيلة **أورومو** الأثيوبية وبعلم الحكومة يزودون الجنوبيين.([54])

- **دور كينيا .**

تتسم الحدود الكينية السودانية بصعوبتها البالغة من حيث الاستخدام، أثبتت ذلك الأحداث خلال أكثر من نصف قرن ، ومرد تلك الصعوبة يرجع إلى عدة أسباب منها توجوغرافية و أسباب أمنية محلية . وعلى الرغم من وجود تلك الصعوبات ظلت العاصمة الكينية نيروبي في فترات كثيرة أحد أهم المقرات السياسية للحركة الجنوبية. وكانت أول مجموعة من قيادات السياسة الجنوبية تستقر في العاصمة الكينية وذلك في أواخر ديسمبر 1960م، عندما اكتشفت خطة من قبل حكومة **إبراهيم عبود** العسكرية تستهدف اعتقال كل أعضاء البرلمان الجنوبي .([55]) وبالفعل هرب عدد كبير منهم إلى الكونغو الديمقراطية وإلى أوغندا واستقر بعضهم في نيروبي أحد أهم المدن الرئيسية التي استخدمها الثوار الجنوبيون كمنطلق لرحلاتهم الخارجية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية لتحويل المشكلة من محلية إلى دولية .. كما أن حكومة **جومو كينياتا** لم تظهر أي اهتمام خاص ومباشر بقضية الجنوب ، كما لم ترد أية تقارير تدل على أن الحكومة الكينية ساعدت الجنوبيين الانفصاليين عسكريا أو سياسيا في الستينيات من القرن المنصرم . وربما يعود التردد الكيني في كون الجنوبيين كانوا ينادون بالانفصال وأن الحكومة الكينية كانت من دعاة الوحدة وضد الحركات الانفصالية داخل الدول الأفريقية. مهما يكن الأمر وعلى الرغم من وجود قبائل مشتركة بين جنوب السودان وكينيا ، إلا أن علاقات الانفصاليين الجنوبيين مع كينيا كانت باردة جدا . ولعل تردي الأوضاع الأمنية على الحدود كان سببا في فتور تلك العلاقة. فبين عامي 1922 و 1932م حاولت الحكومة البريطانية ، معالجة مشكلة الأمن في مثلث **اليمي** (Ilemi) الذي كان يشكل مشكلة لكينيا . و في عام 1938م جاء اقتراح سوداني باقتطاع المثلث من السودان وإضافته إلى كينيا ، لكن الاقتراح لم يجد قبولا من قبل كينيا مما جعل الأوضاع تبقى كما هي عليه . ويقع هذا المثلث بين السودان و كينيا و إثيوبيا و تقطنه قبائل **التبوسا** السودانية و **دونقيرو** الأثيوبية بالإضافة إلى **توركانا** الكينية .([56]) و حاولت كل الحكومات المتعاقبة على كينيا والسودان إيجاد حل للصراع المستمر بين **توركانا** و **تبوسا** لكن دون جدوى . و يبدو أن السبب الرئيس في تدهور الأوضاع الأمنية في هذه المنطقة هو استمرار جنوب السودان مسرحا لحروب أهلية، مما أدى إلى تفكك مؤسسات الدولة التي يمكن من خلالها مراقبة الحدود . و بالتالي شجع هذا الوضع الرديء القبائل الحدودية على

---

[54]) الفضائية السودانية ،25-8-2001م
[55]) محمد ابو الخير ،ص48
[56]) نفس المصدر ،ص49

القيام بمهام السلطات الأمنية. وتعد الحدود السودانية الكينية من أكثر الحدود تسلحا في شرق أفريقيا وذلك لوجود أسلحة متطورة وذخائر بكميات هائلة يسهل على القبائل شراؤها من الانفصاليين الجنوبيين الذين يتواجدون على الحدود. وعلى الرغم من أن الحكومات الكينية حاولت تجنب التدخل مباشرة بعد أن فشلت في إقناع الانفصاليين الجنوبيين والحكومة السودانية المركزية بالتدخل من جانبها ، إلا أن الضرر الكبير كان من حصتها خاصة بعد اندلاع الحرب حيث لجأ عدد كبير من الجنوبيين إلى أراضيها . فأصبحت الحكومة من أهم داعمي الانفصاليين ووفرت لهم المأوى و أمدتهم بالسلاح الأمر الذي أثار حنق الحكومة المركزية في الخرطوم وتبادلتا بعد ذلك الاتهامات وأصبح التوتر هو سمة العلاقة بين البلدين .([57])

- الكونغو الديمقراطية .

إن العاصمة الكونغولية ، كانت على علاقة طيبة مع الجنوب الأمر الذي جعلها تحتضن قادة الحركة الجنوبية ، و تميزت الكونغو الديمقراطية بكونها أحد المصادر الأولى لتسليح الجنوبيين ، الذين تحصلوا على أول شحنة من الأسلحة من خلال تعرضهم لها في منتصف الستينيات وهي في طريقها على ما يبدو للمعارضة الكونغولية آنذاك المعروفة بـ (سمبا) عبر غرب الاستوائية قادمة من الحكومة السودانية . وقد نفت الحكومة السودانية هذا الأمر وأبدت عدم علمها بهذه الشحنة. وتعد هذه الشحنة أول مصدر مباشر لتسليح الانفصاليين الجنوبيين . ولم تكن حكومة كينيا متحمسة لدعم الجنوبيين خوفا من أن تقوم الحكومة السودانية بالمثل. قبل تلك الفترة كان الجنوبيون يتلقون بعض الأسلحة من بعض المهربين والتجار وكان أغلبهم من الجيش الكونغولي .([58])

وكانت العلاقة بين الانفصاليين الجنوبيين وتجار السلاح من الجيش الكونغولي دائما ما تشوبها التوترات والوصول إلى الحدة أحيانا ، فقد كان التجار الكونغوليون يعمدون إلى وضع الكمائن للجنوبيين عند طرق عودتهم من الكونغو بعد شراء السلاح ، حيث مات بهذه الطريقة عدد كبير منهم. وعادة ما كان السلاح يعاد بيعه للجنوبيين من جديد في حالة نجاح الكمائن . ورغم ذلك لم يتوقف الانفصاليون عن شراء السلاح من الكونغوليين . كما كانت العاصمة منفذا مهما لاتصالات القيادات الجنوبية بالخارج . لكن لأسباب تتعلق بصعوبة التفاهم اللغوي بين الجنوبيين السياسيين مع نظرائهم الكونغوليين ، كان لابد من نقل النشاطات السياسية للانفصاليين الجنوبيين إلى نيروبي و أديس أبابا و كمبالا، لأن اللغة المتداولة في هذه المدن هي الإنجليزية بينما الفرنسية هي اللغة الرسمية في كل من الكونغو برازافيل والكونغو كنشاسا.

---

[57]) نفس المصدر ، ص50-51

[58]) أبيل البر، ص153

وهناك عنصر مساعد آخر في العلاقات الكونغولية وجنوب السودان وهو الحدود المشتركة و تداخل السكان المحليين فيها . فالزاندي ، و هي من القبائل الكبيرة في الاستوائية ، تعيش على الحدود الكونغولية مع جنوب السودان . كما يوجد أفراد هذه القبيلة في شمال غرب الكونغو و لهم تأثير سياسي كبير في مجريات الأحداث في الكونغو، ولهذا السبب كان لبعض أفرادها الفرصة للدراسة في الكونغو في الخمسينيات ، خاصة في المدارس التابعة للكنيسة الكاثوليكية هناك، و أصبحوا من نشطاء الحكومة هناك . إلا أن إتقان الكونغوليين للفرنسية واكتساب أفراد قبيلة الزاندي لها حال دون العودة إلى جنوب السودان بعد اتفاق 1972م.([59])

- الدور الأوغندي.

إن من أهم العواصم الشرق إفريقية التي احتضنت ورعت القضية الجنوبية هي كمبالا العاصمة الأوغندية. فبعد تمرد **توريت** 1955م توجه عدد من أعضاء الفرقة الانفصالية إلى كمبالا كلاجئين و أصبحت منذ ذلك أحد المعاقل السياسية للحركة . كما أنها أصبحت في فترات متفاوتة أحد أهم المقرات السياسية لها . وقد استفادت الحركة كثيرا من وجود بعض أفراد القبائل الأوغندية الذين يتواجدون أيضا على الحدود المشتركة بين البلدين، و الذين كانوا في مناصب رفيعة لدى الحكومة الأوغندية. كما كان للعاصمة دور آخر يتمثل في تلقي العديد من الجنوبيين تعليمهم هناك . خاصة أبناء قبيلتي **مادي** و **كاكوا** السودانيين . و تخرج عدد لا بأس به من القادة السياسيين و الإداريين الجنوبيين في جامعة **ميكرري** التي كانت من أهم مراكز التعليم العالي في شرق إفريقيا في الستينيات . و على الرغم من أن الحكومة الأوغندية لم تمنح الانفصاليين دعما عسكريا إلا أن حكومة **ملتون أوبوتي** سمحت للاجئين الجنوبيين في الإقامة في أراضيها، واستطاعت غالبية هؤلاء اللاجئين أن يتأقلموا مع الحياة في أوغندا بسهولة نظرا لما تلقوه من حسن التعامل من بعض القبائل التي كانت منتشرة في شمال ووسط البلاد . ([60])

استمر تردد الحكومة الأوغندية في دعم الحركة الجنوبية عسكريا حتى أواخر الستينيات. ففي عام 1969 م كان قائد الجيش الأوغندي آنذاك ، **أيدي أمين دادا**، الذي ينحدر من قبيلة **كاكوا** الأوغندية ، يعمل على الاتصال بإسرائيل لدعمه في الانقلاب العسكري ضد **أوبوتي** وبما أنه كان ينقصه بعض القوات في جيشه والأموال اللازمة للانقلاب نسقت له إسرائيل مع العقيد **جوزيف لاقو** ، وهو من قبيلة **مادي** السودانية ، وبعد استيلاء **أمين** على السلطة في كمبالا ، يبدو أنه أراد أن يبرهن على صدقه ووعده للجنوبيين ، فطلب من الإسرائيليين الذين كان على علاقة جيدة معهم أن تمد الحركة في الجنوب بالأسلحة، على أن يتم توزيع هذه المعدات وإسقاطها بالطائرات الأوغندية في أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية في جنوب

([59]) تقارير منشورة على الـ web site الخاص بمنظمة (usaid) WWW.USAID.COM ص2

([60]) نفس المصدر ،ص3

السودان وبهذا يكون جوزيف لاقو قد استطاع أن يمد الحركة بالأسلحة التي كانت بأمس الحاجة إليها . وتوافر هذه الأسلحة سمح للاقو أن يعيد تنظيم صفوف الجنوبيين عقب الاضطرابات و الانشقاقات التي حدثت بين صفوفهم.

- دور أفريقيا الوسطى .

إن الحدود الغربية لجنوب السودان مع جارته إفريقيا الوسطى ذات أهمية استراتيجية خاصة كونها بعيدة عن حكومة الخرطوم المركزية ، فقد كان لأفريقيا الوسطى كحكومة تأثير مباشر في العمليات العسكرية في جنوب السودان . فالقبائل التي تعيش على جانبي الحدود المشتركة كثيرة العدد ، وهذه القبائل تتحرك بشكل موسمي على جانبي الحدود ومن بين تلك القبائل من جانب الحدود السودانية ، قبيلة **باندا** التي تقطن في منطقتي **سوفو وبيلي وهي** مناطق تقع بين **دويم زبير و راجا** وتوجد قبيلة **الزاندي** على حدود الجنوب الغربي بين السودان وإفريقيا الوسطى . أما قبيلة **مانقايات** فتسكن في منطقة تحمل الاسم نفسه وتقع بين **سوفو وراجا** . أما قبيلة **بولو** ، التي تسكن في راجا فهي جارة لقبيلة **فورتي** . وبالنسبة إلى قبيلة **بلاندا** فهي تقطن في **دوم روبو** بالإضافة إلى جارتها كريش التي تعيش في **بورو وحفرة نحاس وكافياكنجي** . ([61]) لقد لعب أفراد هذه القبائل دورا بارزا في تطور الحركة الجنوبية في شرق أفريقيا، وعند الحرب كان أفراد القبائل الحدودية في أفريقيا الوسطى ينضمون إلى إخوانهم في الجنوب مما يسبب عبئا على الحكومة في الخرطوم. وأفريقيا الوسطى إحدى الدول التي لجأ إليها الجنوبيون هربا من أهوال الحرب ، ولاختلاف المناهج التعليمية بين السودان و أفريقيا الوسطى لم يتمكن اللاجئون من الدخول في المدارس الحكومية هناك لذا كانوا أكثر اللاجئين تذمرا من الحرب.([62])

ورغم ذلك كانت تحدث بعض النزاعات بين القبائل على الحدود بين الدولتين فنظرا لطول الحدود مع أفريقيا الوسطى ووفرة المراعي الجيدة بالإضافة إلى الكثافة السكنية على الحدود ساهم كل ذلك على عدم الضبط بالجوانب الأمنية و زادت الحساسية السياسية و أصبحت حائلا يقف أمام تطور العلاقات بين الجنوب وأفريقيا الوسطى .

---

[61]) نفس المصدر ص4.

[62]) محجوب فيثا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ،1998م،ص224-225

ثانيا : دور بعض الدول الأجنبية.

- بريطانيا .

إن العلاقة التي تربط بريطانيا بجنوب السودان هي علاقة توجهها المصالح بين الطرفين ، و لعل مستجدات الأحداث السياسية فرضت على بريطانيا أن تتخلى ولو لفترة وجيزة عن الجنوب ، فمنذ أن أقنع السيد ألكسندر هلم الحاكم العام البريطاني في السودان قادة تمرد الجنوبيين في توريت عام 1955 م بأن يسلموا أنفسهم إلى القوات الحكومية مقابل ضمانات شخصية منه ، و ما ترتب على ذلك من اعدامات جماعية للمتورطين في الحركة بمن فيهم قائد التمرد الملازم رينالدو لويلو لم يعد الجنوبيون يثقون في بريطانيا كثيرا .([63]) و لاحقا اتضح للقيادات الجنوبية بأن السبب الذي جعل بريطانيا تضحي بعلاقتها مع الجنوب كانت لأسباب استراتيجية أهمها تواجدها في قناة السويس . أضف إلى ذلك اتهامات الحكومة المركزية في الخرطوم المتكررة لبريطانيا و تحميلها لها مسؤولية النزاع الجنوبي - الشمالي في السودان . فقررت بريطانيا الابتعاد في هذه الفترة عن الجنوب، و أن يكون تدخلها بصورة غير مباشرة كأن تدفع بإسرائيل للتواجد هناك، وعن طريق إثيوبيا كان نشاط بعض الأشخاص البريطانيين الذين أوحوا بأن ما يقومون به من نشاط كونهم أشخاصا و ليسوا حكومة. و بالفعل قام هؤلاء بتمويل بعض النشاطات الإعلامية وشجعوا مكتب تمثيل " **حركة تحرير الجنوب** " في لندن أن يقوم بتوعية الرأي العام البريطاني بقضية الجنوب من خلال صفحات مجلة "The Grass Curtain" أو "جدار العشب " التي كانت تديرها الحركة بين عامي 1969- 1972م . خارج هذا الإطار حاولت الحكومة البريطانية بكل الوسائل دعم الجنوب بصورة غير مرئية ولا حتى للجنوبيين أنفسهم خلال الستينيات، و مع مطلع السبعينيات بدأت اتصالات خفية بين واشنطن و لندن للتنسيق حول إيجاد حلول لمشكلة جنوب السودان و ذلك في ضوء ما تقتضيه المصالح الاقتصادية في الجنوب للبلدين ، و بحكم معرفتها الدقيقة بأحوال الجنوب عادت من جديد ليكون وجودها هو المحرك للجنوبيين .([64])

---

[63]) Robert . Collins.p56
[64]) Holt & Daly . p189

- الولايات المتحدة.

على الرغم من اختلاف المصالح الأمريكية عن البريطانية في السودان ، و ما يترتب على ذلك من تنافس حاد بين الدولتين يظهر أثره واضحا في الشقاق والنزاع المستحكم بين عملائهما ؛ فقد حصل التقاء بين سياستي الدولتين على فصل الجنوب ،وكذلك حصل تلاق في استخدام بعض الأساليب مع اختلاف أدوات التنفيذ اللازمة لإنجاز الخطة بنجاح . فالتعارض الذي يظهر أحيانا بين السياستين فيما يتعلق بفصل الجنوب لا يتعدى الاختلاف على بعض الوسائل والأساليب وأدوات التنفيذ؛ أما الفكرة الأساسية وهي فصل الجنوب عن الشمال فلم يحصل بينهما خلاف عليها .

كان الاهتمام الأمريكي بالسودان منذ أن بدأ التدخل في شؤونه الداخلية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد أن حلت محل النفوذ البريطاني في مصر عام 1952م، تبين أن خطتها هي فصل جنوبه عن شماله . وهي وإن لم تفصح علانية عن هذه السياسة ، إلا أن الأساليب التي اتبعتها في سياستها تجاه السودان ، وما حققته على يد عملائها من مكاسب للمتمردين ، وما تقوم به من تحركات مريبة في أوقات لاحقة .([65])يدلل على ذلك.

والتقارب الفعلي على ما يبدو بين البلدين كان في عام 1969 م عندما وصل **جعفر نميري** إلى السلطة إثر انقلاب عسكري . حيث قام بإلغاء بعض المؤسسات السياسية والحزبية . وكان اتجاه نظام نميري في البدء نحو اليسار ، فكانت محاولة الانقلاب الشيوعي في يوليو 1971 م. ثم تحول بعدها نحو واشنطن التي رحبت بذلك.([66]) وبما أن الولايات المتحدة غير ملمة بطبيعة الجنوب الاجتماعية والجغرافية والتركيبة القبلية وغيرها ؛ فقد كانت واشنطن حريصة على أن تبلغ لندن بما تحاول القيام به من تحركات في هذا الخصوص ، فواشنطن تبني سياستها اتجاه الجنوب على عنصرين أساسيين : أولا أنها كانت تفكر أن تستخدم الدول المجاورة لجنوب السودان كأدوات لتنفيذ سياستها الرامية إلى السيطرة الاقتصادية هناك . والعنصر الثاني لسياستها اتجاه الجنوب مبنية على فكرة تأييد ومساندة إحدى القبائل الكبرى في الجنوب لتقوم بقيادته بدعم من قبل واشنطن ولندن . وعلى ما يبدو كانت واشنطن ترجح قبيلة **الدينكا** لأن غالبية القيادات السياسية والعسكرية في الحركة الشعبية تنتمي إلى هذه القبيلة، ولهذه القيادات اتصالات منظمة مع الخارج . ومن ناحية أخرى كانت ترى أيضا أن قيام تحالف بين **الدينكا** و**النوير** يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة قوية سياسيا في جنوب السودان . ونقلت واشنطن هذه الاقتراحات إلى لندن.([67])

---

[65]) نفس المصدر ،ص ،191

[66]) ديفيد هولي ، سياسة ادارة الرئيس كلينتون تجاه السودان المهزلة الكبرى 1993- 2000م، ت، ليلى مجذوب عابدون،مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ، الخرطوم ،2002م،ص5

[67]) نفس المصدر ،ص7

دخلت أمريكا إلى الجنوب عن طريق منظماتها الإنسانية التي كانت تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية ومنها منظمة المعونة الأمريكية (USAID).

يرجع تاريخ منظمة المعونة الأمريكية إلى خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية ، ففي عام ١٩٦١م قام الرئيس الأمريكي **جون كنيدي** بالتوقيع على قانون عمل المساعدات الأمريكية الخارجية، واختصت المعونة الأمريكية بهذا القانون. أصبحت منظمة العون هي وكالة اتحادية حكومية مستقلة تساهم في توجيه السياسة الخارجية المعدة من الحكومة وهي تعمل على دعم الخطط الطويلة المدى وتستخدم التنمية الاقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية من خلال برامجها الزراعية والتجارية . وخير دليل على ذلك ما قاله **اندريو ناتسيوس** مدير الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية (أومن بأن المساعدات الخارجية الأمريكية تستخدم لاستكمال أهداف السياسة الخارجية، وهي تعبر بعمق عن الفطرة الإنسانية لدي الشعب الأمريكي) وأضاف أن المساعدات الخارجية الأمريكية دائما لها غرضان أساسيان لجعل السياسة الخارجية الأمريكية متمكنة من نشر أهدافها .([68])

ووفقا لهذه السياسة المعلنة كان لمنظمة المعونة الأمريكية نشاط واسع في جنوب السودان فمعظم العمليات العسكرية كانت تتم بعلم المنظمة كما أن العديد من المساعدات للمتمردين تأتي عن طريقها وبدليل أن المنظمة كانت تقوم بسحب موظفيها قبل يوم أو يومين من وقوع أي هجوم في المدن الجنوبية . فعندما قام المتمردون بالهجوم على مدينة **جوبا** سحبت المنظمة موظفيها دون سائر المنظمات الأخرى مما يدل على صلتها القوية معهم ، كما أن منظمة المعونة الأمريكية تقوم بدعم المنظمات الأمريكية الأخرى مثل منظمة أدرا ، **وكير والأنقاذ الدولية** . ومنظمة كير التي تقوم بدعمها المعونة لها نشاط زراعي كبير في المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد وهي الداعمة لبرنامج الحركة الاقتصادي لبيع الذرة، ولها مراكز في **يامبيو ونايروس** وتساعد عناصر حركة التمرد القادمين من الكونغو وأفريقيا الوسطى، كما أن عناصر المنظمات العاملة في الجنوب تمارس أنشطة خفية نيابة عن الحكومات الأمريكية تتمثل في نقل الأسلحة من الخارج إلى الداخل ونقل القوات والأغذية للمتمردين .([69])

كما كانت هناك منظمة التضامن المسيحية التي كانت تدعي اهتمامها بالأقليات وتعدد الجنسيات، وفي سياق حملتها ضد السودان ادعت أن القبائل السودانية مثل **المسيرية والرزيقات** هي التي تقوم باختطاف واسترقاق سكان جنوب السودان وجبال النوبة لبيعهم ، كما اتهمت السودان بممارسة الاضطهاد الديني و عدم و جود

---

[68]) نفس المصدر ص١١

[69]) تقرير منظمة USAID ص3

حرية المعتقدات و أن المسيحيين بالسودان مضطهدون من قبل المسلمين والحكومة هي التي تمارس هذا الاضطهاد .
و مواصلة لاتهاماتها للسودان بممارسة تجارة الرقيق أصدرت المنظمة بيانا ادعت فيه تحريرها لعدد من الرقيق بالسودان ..([70])
ومن تلك المنظمات أيضا منظمة العون الشعبي النرويجي (NPA) .التي دخلت إلى جنوب السودان عن طريق مكتبها الإقليمي بنيروبي في كينيا ، و من أبرز أهدافه أنها منظمة تناضل ضد القمع الديني والعرقي وبالتالي تطالب بجعل جنوب السودان دولة منفصلة عن الشمال المسلم وهي مدعومة من الحكومات النرويجية والأمريكية والهولندية بالإضافة إلى المعونة الأمريكية.

ونسبة إلى نشاطها المعادي في جنوب السودان فقد اكتشفت حكومة الخرطوم أن طائرات هذه المنظمة قامت بإسقاط صناديق ذخيرة وسلاح لقوات حركة التمرد بجنوب السودان . وعلى أثر ذلك تبين أن المنظمة تعمل مع حركة التمرد وباتت لا تخفي ذلك وتدعي مناصرتها لهم من باب مناصرتها لكل المستضعفين المسيحيين . ومما يعزز ذلك أنها تعمل في المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد ، مثل **نمولي ولوبوني وشقدوم واكوت** ، وكانت تعمل مع شركة طيران نيروبية لنقل الذخائر جوا من شقدوم لمناطق اكوت وتكفلت المنظمة بدفع تكاليف الترحيل وقامت بفتح مستشفى في **ياي** بعد استيلاء حركة التمرد عليه . ([71])

وهناك منظمة شريان الحياة التي تقوم على اتفاقية ثلاثية بين حكومة السودان والأمم المتحدة وحركة تحرير السودان ، وحسب الاتفاقية كان شريان الحياة يراجع الاتفاقية سنويا ، وتعتبر مدينة **لوكشيكو** الكينية الحدودية القريبة من الحدود الكينية السودانية مقرا رئيسيا للقطاع الجنوبي لشريان الحياة ، وتعتبر كينيا أكبر تجمع للمنظمات الأجنبية في المحيط الإقليمي حيث يوجد بها 1021 منظمة ، منها 36 منظمة تابعة لشريان الحياة، و48 منظمة تعمل خارج شريان الحياة تقوم بدعم المتمردين . ومنظمة **لوكشيكو** الصغيرة لوحدها توجد بها حوالي 48 منظمة أجنبية . والدور الكبير الذي تلعبه المنظمات التابعة لشريان الحياة يكمن في التعامل بين الشمال والجنوب فزاد اهتمام الشركات بحركة التمرد وتوفير ما يلزمها فكانت نسبة دعمها للحركة حوالي 87% في حين تلقى القطاع الحكومي 22% فقط من إجمالي المساعدات المقدمة من قبل شريان الحياة إلى السودان ، ونظرا لاستمرار هذه التجاوزات قامت الحكومة بلفت نظر المسؤولين عن برنامج شريان الحياة إلى وجود مجموعات من المنظمات الطواعية غير المسجلة في سجل العمل الطوعي ومعظمها أمريكي وبريطاني تدعم حركة التمرد . ([72])

---

[70]) مصعب الطيب ،ص3
[71]) تقارير منشورة على الـ web site الخاص بالمنظمة www.npa.gov.
[72]) تقرير منظمة USAID. ص12

- فرنسا:-

العلاقة بين البلدين بدأت جيدة منذ عام 1957 م عندما بدأ التمثيل الدبلوماسي بينهما، ، وعلى الرغم من التعقيدات السياسية الخارجية للسودان في فترات لاحقة إلا أن العلاقة ظلت معتدلة في أحلك الأوقات وخاصة في ظل قضايا الرق ، والإرهاب وحقوق الإنسان ، حيث اتخذت فرنسا مواقف معتدلة أمام ادعاءات بريطانيا والولايات المتحدة بتهميش الجنوب و أثارت الفوضى هناك. و زاد الاهتمام الفرنسي بالسودان بعد عام 1959م عندما أسند حفر مشروع **قناة جونقلي** إلى شركة فرنسية فكان هذا أول احتكاك مباشر بين فرنسا وجنوب السودان فقد كان مواطنو الجنوب رافضين مشروع القناة ظنا منهم أنه استنزاف لثرواتهم، فقوبلت فرنسا هناك بالرفض وأصبحت غير مرغوب فيها. كما تعرضت منشآتها للاعتداء عدة مرات . وبما أن فرنسا تتبع مصالحها الاقتصادية فقد كانت داعمة لفكرة الانضمام إلى الشمال.([73])

- الدور اليهودي:-

من الناحية التاريخية كان السودان من بين الدول المرشحة لتوطين اليهود قبل فلسطين؛ فقد كتب اليهودي (**واربورت**) الخبير بشؤون **الفلاشا** عام 1900م اقتراحاً إلى اللورد (**كرومر**) في القاهرة بذلك، وقدم يهودي آخر هو (**أبراهام جلانت**) نفس الاقتراح عام 1907م إلى رئيس (**المنظمة الإقليمية اليهودية** 26) (JTO). إذن فقد كان السودان محط اهتمام اليهود منذ الثمانات، ولكن كان من المؤكد أن الاهتمام اليهودي بالسودان سينهمر على الجنوب، على صنيعة القوى الصليبية هناك؛ حيث ستجد الأرضية المهيأة لتحقيق أطماعها في السيطرة على منابع النيل وإيفاء وعد إسرائيل الكبرى، وقد أدركت الحركة الجنوبية ذلك جيدا، فتفانت في نسج خيوط التقارب والتعاون معها، وبدأت زيارات زعمائها تتكرر إلى إسرائيل، واستطاعت إسرائيل أن تدرب بعض كوادر الجنوب العسكريين.

كان لإسرائيل دور كبير في التمرد الذي حدث جنوب السودان.. فلا يخفى أن الصهيونية عن طريق أثيوبيا كانت تقدم الدعم اللازم لهم سواء بالسلاح أو بوضع محطة إذاعية تحت تصرفهم ، كما زودتهم إسرائيل بأسلحة متقدمة، و دربت عشرة طيارين من الجنوبيين على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب .([74]) أوفدت بعض خبرائها لوضع الخطط و القتال إلى جانب الانفصاليين وقد قتل منهم خمسة ضباط صهاينة في معارك دارت بينهم. و ثبت أن الضباط الإسرائيليين اشتركوا في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب مثل مابيو واندارا وطمبوه .

---

[73]) محمد أبو القاسم حمد ص 100

[74]) مصعب الطيب ص10

كان الجنوبيون على علاقة مستمرة ومنتظمة بالسفارات اليهودية في الدول المجاورة خصوصا كينيا ، و كانت إسرائيل تدفع مرتبات الانفصاليين ، وذكرت إحدى الجرائد الإسرائيلية الرسمية وهي مجلة (**معرخون**) العسكرية أن مجموع ما قدمته إسرائيل للجنوبيين في المجال العسكري بلغ 500 مليون دولار قامت الولايات المتحدة بتغطية الجانب الأكبر منه ، كما أنها عملت على إقناع الجنوبيين بتعطيل تنفيذ مشروع قناة جونقلي ، ، ثم إنها ادعت أن ثمة خطة لإرسال ستة ملايين فلاح مصري إلى الجنوب لتغير تركيبة السكان لمصلحة العرب و المسلمين.([75])

وبمجرد ظهور النفط في الجنوب أوفدت واحدا من أكبر خبرائها ، هو البروفيسور **ايلياهو لونفسكي** لدراسة احتمالاته ، التي قدرها بسبعة مليارات برميل ونتيجة لذلك شرع الجنوبيون في المطالبة بحصتهم من هذه الثروة ، وعارضوا إنشاء مصفاة للنفط في منطقة كوستي بإحدى الولايات الشمالية .([76])

و أخيرا هناك كتاب صدر عن **مركز ديان** لأبحاث الشرق الأوسط و أفريقيا التابع لجامعة تل أبيب حول " إسرائيل و حركة تحرير السودان " وهو من تأليف ضابط موساد إسرائيلي متقاعد يدعى " **موشي فرحي** " تم تفصيل خطة تسمى بـ (شد الأطراف ثم البتر) وفيها تريد إسرائيل أن تشد أطراف المناطق العرقية المختلفة كل على حدة وتقويتها ، ومن ثم بعد ذلك بترها أي فصلها عن بعضها البعض ، وهي حيلة يهودية قديمة كانت معروفة في السابق باسم فرق تسد .([77])

بقي أن نشير هنا إلى طرفة تاريخية - إن صح التعبير - تسوّغ أو تدعم هذا التحالف مع اليهود وهي عبارة عن دراسات ومقالات منها ما كتبه جنوبي اسمه "**بول فاك**" بعنوان: "نظرة تاريخية لثقافات الدينكا وتراثهم" تتحدث عن أن القبائل النيلية ترجع إلى أصل (**جيل** Jel) الذي ربما ينحدر من نسل يعقوب عليه السلام ومن ثم فهي قبائل سامية ذات أصل إسرائيلي!! ؛ وبغضّ النظر عن ثبوت هذه الدراسات فإن حركة التمرد تعمل بجد على الفوز بوضع يماثل وضع إسرائيل على خريطة الدعم والمساندة الأمريكية وإن لم يتم قبلوهم بوصفهم ضمن شعب الله المختار!.([78])

---

[75]) نفس المصدر ، ص11

[76]) وكالة السودان للأنباء ، أرشيف قضائية نشرة الأخبار بتاريخ 21-04-1994م

[77]) أبيل الير ص 223

[78]) مصعب الطيب ص10.

خامساً: سياسة الفصل الجديدة 1946-1953م:-

إن السياسة المقررة للجنوب والتي وضعت في عام 1930م نفذت بصورة إيجابية عن طريق اتخاذ عدة أمور و تدابير اقتصادية و إدارية و سياسية ، و يختلف بعض الإداريين بشأن صواب هذه السياسة ،كما قد يختلف البعض في طرائق تطبيقها ، إلا أن هدفها النهائي - فصل الجنوب عن الشمال - كان هو المبدأ الذي تهتدي به سياسة حكومة السودان حتى عام 1945. ففي أغسطس من هذا العام كتب الحاكم العام إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة أن السياسة المقررة هي مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان ، هي بغير شك شعوب أفريقية و زنجية ، و أن من واجبنا الأسمى هو العمل بأسرع ما نستطيع ، لإتمام التنمية الاقتصادية و التعليمية بين هذه الشعوب ، على أسس أفريقية و زنجية ، لا على أسس عربية أو منتمية إلى منطقة الشرق الأوسط - تلك الأسس التي تناسب شمال السودان . فالتنمية الاقتصادية والتعليمية هي التي ستمكن هذه الشعوب من الوقوف على قدميها في المستقبل وسواء اتخذ القرار فيما بعد بارتباطاتها بشمال السودان أو بأفريقيا الشرقية أو بتوزيعها بينهما، فسيكون عليها في الحالة الأولى أن تقف كأقلية كبيرة تقدمية ومتماسكة ضد ذلك العدواني الغريزي الذي مازال يتصف به الشمال العربي الأكثر ثقافة . وسيكون عليها في الحالة الثانية أن تسير بخطى حثيثة للحاق بمناطق شرق أفريقيا التي تتقدم بسرعة.([79])

قامت بريطانيا بإقرار هذه السياسة دون أن تخطر بها مصر، و ظلت هذه السياسة طي الكتمان، و لم تعلن في أي وقت خوفا من أن تصبح الحكومة في السودان في موقف حرج للغاية إزاء جارتها مصر.([80])

وعندما وضعت هذه السياسة موضع التطبيق تعرضت لهجوم و انتقاد شديدين من قبل جهات رسمية و غير رسمية ، و خاصة في السنوات بين 1942 -1945م فقد كتب المستر **كوكس** المدير السابق للتعليم ، لحكومة السودان يبلغها أن سياستها في الجنوب قد أدت إلى تخلفه تخلفا شديدا و يجب إعادة النظر فيه .([81])

ومن الجبهة الغير رسمية كان للحركة الوطنية التي بدأت في الظهور عبر مؤتمر الخريجين رأي واضح في هذه السياسة، وجاءت معارضة هذه السياسات من النخب الشمالية المتعلمة التي انضمت في هذا المؤتمر فأصبح هدف مقاومة هذه السياسات على رأس أولويات الحركة الوطنية في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات. حيث تقدم مؤتمر الخريجين في العام 1942 م بمذكرة للسكرتير

---

[79]) مذكرة السير جيمس روبرتسون رقم CS/SCR/6-C/14 بتاريخ 3-4-1946م أنظر الملحق رقم(3)

[80]) محمد عمر بشير ، **مشكلة جنوب السودان** ، ص133-134

[81]) زكي البحيري ، **التطور الاقتصادي و الاجتماعي في السودان** ، ت،هنري رياض ، ط3، دار المطبوعات العربية ، الخرطوم ،1987م،ص409

الإداري يطالب فيها بإلغاء قانون المناطق المقفلة وتوحيد النظام التعليمي بين شطري البلاد وكفالة حرية حركة المواطنين السودانيين في جميع أنحاء البلاد.([82]) وقد ازدادت مخاوف الشماليين و شكوكهم ، على الأخص عندما قررت الحكومة، إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان، مع استبعاد الجنوب من هذا المجلس، فقد تأسس المجلس الاستشاري لشمال السودان في 16- مارس 1943م ، بناء على توصية من لجنة شكلها الحاكم العام من أربعة بريطانيين ، وأصدر بموجب ذلك تشريعا يفصل قانون المجلس الذي اشتمل تكوينه على المديريات الشمالية ويرأسه الحاكم العام ، ويبلغ عدد أعضائه ثمانية وعشرين عضوا معينا من قبل السلطة ، في تمثيل يضم زعماء العشائر ، ورجال الدين ، والوجهاء ، والأثرياء. وقد خلف هذا التشكيل بتركيبته الجهوية و الصفوية آثارا سلبية عميقة ساهمت - لاحقا - في خلخلة بنية المجتمع السوداني. ([83])

من مظاهر هذا المجلس أن رئيسه هو الذي يختار الموضوعات التي يجوز إدراجها في جدول الأعمال ، وينعقد المجلس سنويا لثلاثة أو أربعة أيام ، ويجوز لرئيس المجلس فض الدورة متى رأى ذلك ، مع إحالة البنود المؤجلة إلى دورة قادمة وقد واجه تشكيل المجلس بالصورة المشار إليها معارضة القوى الوطنية الحية.([84])

وفي عام 1944م قال السير **دوجلاس نيوبولد** في مذكرة تلاها أمام مجلس الحاكم العام ، أن هناك أسبابا أقوي من تلك ، تتطلب اتباع سياسة أكثر ايجابية في الجنوب كما طالب بإعادة النظر في السياسة المتبعة في الجنوب ، و من جهة أخرى طالب الحاكم العام و لأول مرة إما بدمج الجنوب في الشمال أو بدمجه في أفريقيا الشرقية أو دمج أجزاء منه مع الشمال و أخرى مع أفريقيا الشرقية.([85])

نلاحظ في هذه الاقتراحات خلوها من اقتراح ينص على إقامة دولة مستقلة،أو إقامة حكم منفصل ، كالذي أشارت إليه مذكرة 1930 م بشأن جنوب السودان . كما كانت اقتراحات **نيوبولد** ذات أهمية كبيرة ، فقد أدت إلى إعادة النظر في السياسة القديمة اتجاه الجنوب ، ولكن المنية التي وافته بعد تقديم اقتراحاته بوقت قصير كانت كفيلة بدفن مقترحاته معه ، ولكن كان ثمة إدراك يتزايد ببطء بأن هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في تلك السياسة وكان للمذكرة التي كتبها **نيوبولد** في 1944م أثرها الكبير في هذا الصدد . ثم زادت المسألة إلحاحا عام 1946 م عندما بدأ التفكير في تحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية ، و إذ أثار هذا التفكير بالضرورة مسالة الجنوب و تمثيله في الجمعية التشريعية المقترحة ، أخذ الشماليون يقلقون

---

[82]) إبراهيم محمد إبراهيم ، ملامح تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان ، www.arab-ipu.org ص5 و كذلك عادل الباز ، من مؤتمر جوبا«1947» الى مفاوضات نيفاشا«2004» www.alsahafa.info ص4

[83]) عبد المنعم عبد الوهاب،جغرافية العلاقات السياسية ، منشورات مؤسسة الوحدة ، الكويت ،(ب.ت)ص 318.

[84]) إبراهيم محمد إبراهيم،ص7 وكذلك محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ،ص136

[85]) أنظر نص المذكرة كامل في الملحق رقم (2).

بشدة إزاء السياسة المتبعة في الجنوب ، و شرعوا بالحاح إلى تعديل العلاقات بين الشمال و الجنوب .

إزاء التطورات السياسة في الشمال، كانت الأحداث في شرق أفريقيا تدفع إلى إعادة النظر في بعض الأسس التي قامت عليها السياسة القديمة، فمشاريع المواصلات - مثلا - بين شرق أفريقيا و جنوب السودان لم تكن إلا على الورق و لا يوجد شيء منها على أرض الواقع .([86]) كما أن شرق أفريقيا لم تبد أية استعداد إلى ضم جنوب السودان إليها ، اكتفاء بمشاكلها ، و خوفا من أن يؤدي ذلك الانضمام إلى زيادة مشاكلها تعقيدا، وأبدت أوغندا ترددا شديدا إزاء فكرة الاتحاد مع تلك البلاد الشاسعة ذات الإنتاج القليل .([87])

وهناك المشاكل الأخرى مثل الفوارق في المرتبات و القواعد الموضوعة في الشمال حالت دون توظيف جنوبيين في الشمال، و المحاولات التي بذلت لفصل الإقليمين اقتصاديا أصبحت مع مرور الزمن أكبر أثرا وأصعب معالجة مع زيادة الحاجة إلى استخدام أبناء الشمال في مشروعات التنمية في الجنوب، كما أن طرق وسائل المواصلات بينهما قد تحسنت وهذا ذلل العزلة التي كانت قائمة بينهما.وأصبح من الصعب تقديم حجة مقنعة للاستمرار في السياسة القديمة.([88])

وعليه فقد خرجت حكومة السودان باحتمالين من رسالة الحاكم العام في 4- أبريل 1945م بشأن وضع الجنوب في المستقبل. وشرعت إلى نهج سياسة جديدة اتجاه الجنوب . وأوضحت أن سياسة حكومة السودان تجاه الجنوب تقوم على مراعاة أن شعوبه شعوب أفريقية وزنجية ، غير أن العوامل الجغرافية و الاقتصادية ، تعمل متضافرة على الربط بين هذه الشعوب و بين التطور المقبل لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان الذي تسوده النزعة العربية ، و لذا فإن هذه السياسة ترمي إلى تهيئة التنمية الاقتصادية و التعليمية التي تمكن أبناء الجنوب من النهوض في المستقبل في النواحي الاجتماعية و الاقتصادية بصورة مستقلة و على قدم المساواة مع شركائهم في السودان في المستقبل .([89])

لم تكن حكومة السودان لتتوقع بأن التطورات المقبلة في شرق أفريقيا ، قد لا توفر للجنوب طرقا تجارية لها أهميتها ، كما أنها لم تكن لتتوقع أن بعض القبائل القاطنة في أقصى الجنوب قد تنضم ومن تلقاء نفسها إلى ذوي قرباها في أوغندا وكينيا والكونغو .([90]) وقد أوضح وزير الداخلية في مذكرته بأن السياسة الجديدة

---

[86]) علي حسن عبد الله،ص114

[87]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج1 ،ص138

[88]) Robert . Collins.p39

[89]) نفس المصدر ،ص40

[90]) علي حسن عبد الله ،ص118

ليست نموذجية. كما أن أبناء الجنوب يمكن أن يختاروا سياسة أخرى في المستقبل. وسارت حكومة السودان على هذا الأساس، و كان موقف الإداريين الإنجليز من هذه السياسة يختلف من شخص إلى آخر بين مؤيد ومعارض، و اتفقوا في مخاوفهم من الأسس التي قامت عليها.

و يعتبر **ماروود** حاكم المديرية الاستوائية من المؤيدين للسياسة الجديدة فقد سبق وأن أوضح أن فصل الجنوب عن الشمال و ربطه بالدول المجاورة أمر غير عملي ، كما انه ليس في مصلحة الشعب ، و قد أوضح انه رغم تأييده السياسة الجديدة فإنه يدعو إلى توفير الضمانات للجنوب و فرض الوصايا عليه لفترة من الزمن حتى يصبح قادرا على التعبير عن رأيه.([91])

وأبدى المستر **ويلسون** مأمور المركز بمنطقة نهر جور تأييده للسياسة الجديدة وأنه يعتقد أن أفضل مستقبل يمكن لنا (أي الإنجليز) أن نهيئه للجنوب هو الاتحاد مع الشمال اتحادا فيدراليا على أساس من التكافؤ ، ولا داعي لزيادة الأمور تعقيدا بمنح وعود غامضة بالحكم الذاتي في الجنوب وهي وعود تثير الرأي العام في الشمال.([92])

كان الإداريون الإنجليز المؤيدون للسياسة الجديدة في الجنوب يجمعون على ضرورة الحصول على ضمانات للبقاء في المنطقة وأنهم سيواصلون عملهم في الجنوب. و ظهرت لأول مرة خلال هذه المناقشات فكرة أن يكون للجنوب في المستقبل استقلاله الإقليمي أو اتحاده الفدرالي مع الشمال ،([93]) وكانت هذه الآراء التي قدمها الإداريون الإنجليز هي الآراء التي تبناها ساسة الجنوب و رأوا فيها الحل الوحيد لمشكلة جنوب السودان .و لم تستجب الحكومة لهذه الآراء مما زاد من قلق الإداريين ،([94]) و رغم ذلك كان العمل جاريا في نفس الوقت لتشكيل الجمعية التشريعية و عقد مؤتمر إداري للسودان لمعالجة مسألة العلاقة بين الجنوب و بين الحكومة المركزية و الإدارة المحلية . و قد أوصى المؤتمر بضم الجنوب إلى الشمال و تمثيله في الجمعية التشريعية المقترحة ، كما أوضح المؤتمر أن الحجة القائلة بأن الجنوب أشد تخلفا من الشمال و بالتالي فلا ينبغي تمثيله في الجمعية التشريعية المقترحة حجة واهية، لأن الشمال لا يرغب في السيطرة على الجنوب و طالب معظم الأعضاء بإلغاء تصاريح التجارة الصادرة عام 1928م لأن ذلك يساعد على توحيد السودان ، كما أعربوا عن رغبتهم في أن تكون سياسة التعليم موحدة في الشمال و الجنوب وتعليم اللغة العربية في الجنوب وتحسين وسائل الاتصال بين القسمين.([95])

---

[91]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج1،ص140

[92]) قمر الدين فضل الله ،ص44،

[93]) نفس المصدر ،ص45،

[94]) إبراهيم محمد حاج موسى،ص 592

[95]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج1،ص139

وبعد أن نشرت محاضر اجتماع المؤتمر ، وقع أربعة عشر من الإداريين الإنجليز في الجنوب رسالة موجهه إلى وزير الداخلية أعربوا فيها عن اعتراضهم على توصيات المؤتمر ، و دعوا إلى عقد مؤتمر إداري لجنوب السودان .([96]) وكانت حجتهم الرئيسية أن مستقبل الجنوب قد ناقشه أشخاص غير ملائمين و في مكان غير ملائم .([97]) واقترحوا تشكيل مجلس استشاري للجنوب و طالبوا بتقديم الضمانات الكفيلة بعدم تطبيق التشريعات التي تتخذها الجمعية التشريعية في الشمال على مديريات الجنوب، إلا بعد أن يقرها الحاكم العام ، و بعد التشاور مع المجلس الاستشاري الجنوبي .([98]) وأعلن الإداريون الإنجليز الأربعة عشر (المتمردون) أنهم لا يرضون بغير التقسيم الإقليمي أو النظام الفدرالي سياسة ملائمة لحماية مصالح الجنوب و أبدى وزير الداخلية موافقته على عقد المؤتمر المقترح من أجل تهدئة مخاوف هؤلاء الإداريين و للتعرف على آراء أبناء الجنوب . و يعد مؤتمر جوبا أول حوار بين الشمال و الجنوب منذ بداية الحكم البريطاني .([99])

- مؤتمر جوبا 1947م.

عُقدالمؤتمر في جوبا في يومي12 ،13 من شهر يونيو 1947 م للنظر في توجيهات مؤتمر الإدارة السودانية الذي تم توضيح طبيعته بواسطة السكرتير الإداري ، و قد بذل الإداريون الإنجليز جهودا كبيرة قبل انعقاد المؤتمر لضمان تأييد ممثلي الجنوب لفكرة إنشاء مجلس استشاري .([100]) وقد حضر 27ممثلا عن الجنوب و الشمال كان منهم المستر **جي. دبليو. روبرتسون** السكرتير المدني رئيساً للمؤتمر ، والسير **ألف. دى. كنقدوم** حاكم مديرية أعالي النيل عضوا و **ماروود** حاكم الاستوائية.و السيد **محمد صالح أفندي الشنقيطي** من الشمال.([101])

وعبر رئيس الجلسة عن مدى سعادته باللقاء الذي قال إن دواعيه اعتمدت على التطورات السياسية بشمال السودان، مشيرا إلى أنه وفى العام الماضي ، عقد الحاكم العام ، السير **هوبيرت هدلستون**، مؤتمرا في الشمال للنظر في الطرق و السبل التي يمكن أن تربط السودانيين أكثر بحكومة بلدهم .و كان في شمال السودان خلال الثلاث سنوات الماضية مجلس استشاري، ومن توصيات المؤتمر العمل على تطوير المجلس الاستشاري ليصبح جسما له سلطاته و مسؤوليات، وله القدرة على وضع القوانين ، و إلى درجةٍ ما السيطرة على مقاليد الإدارة. ولم يكن المجلس الاستشاري يملك التدخل في محافظتي الاستوائية و أعالي النيل لذلك لم يضم المجلس الاستشاري أعضاء من جنوب السودان

---

[96]) قمر الدين فضل الله،ص47.

[97]) Robert . Collins,p43

[98]) علي حسن عبد الله .ص136

[99]) مركز زايد ، جنوب السودان : النزاع و مبادرات السلام ، www.geocities.com.ص7

[100]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج1 ،ص144

[101]) مداولات مؤتمر جوبا ، دار الوثائق السودانية ، الخرطوم ،ص12

موضحا أنه دعا حكام الاستوائية وأعالي النيل لحضور المجلس ليدركوا ماذا يجرى .وأن يعملوا على تنوير المؤتمر عن الأحوال والمشاعر في الجنوب ، وهذا ما فعلوه.([102])

كما أشار إلى سياسة الحكومة الإنجليزية بالنسبة للجنوب التي تم تحديدها عام 1945م كما يلي: إن الجنوب يحتاج للتطور التعليمي والاقتصادي لكي يقفوا على أرجلهم في المستقبل.إذا ارتبط مستقبلهم بشمال السودان أو شرق إفريقيا أو جزئيا بالاثنين معا.([103])

منذ 1945 م حدث تقدم في الجانب الاقتصادي و التعليمي في الجنوب . وأصبح ذلك واضحا ، و أعتقد أن جنوب السودان بتأريخه، والموقع الجغرافي والنقل النهري و هكذا ، يجب أن يتجه نحو الشمال أكثر من التوجه نحو أوغندا أو الكنغو. وأن تسعى الحكومة الإنجليزية للتعرف على وجهات نظر هذا المؤتمر.وأن اللقاء المنعقد سيناقش توصيات مؤتمر الإدارة السودانية حول جنوب السودان. ومن هم الجنوبيون الذين سيتم تمثيلهم في الجمعية المقترحة. وإذا تم التوصل إلى قرار في ذلك يتم تحديد أفضل طريقة للحصول عليهم في ظل الظروف الحالية. وهل الممثلون المقترحون بواسطة مؤتمر الإدارة السودانية مناسبون أم لا؟ كذلك مناقشة إمكانية إدخال الضمانات في التشريعات التي سيتم وضعها. وعلى المجلس الجديد أن يضمن عدم إهمال تطوير الجنوب من ناحية اجتماعية وسياسية بسبب اختلاف جنوب السودان من ناحية العرق والعادات واللغة، والتقاليد والشكل.إلى جانب مناقشة هل يجب إنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان للنظر في شؤون جنوب السودان . والتي سيتم اختيار ممثلي الجنوب في الجمعية التشريعية منها. .([104])

وللنظر في توصيات مؤتمر الإدارة في السودان في الفقرة13 من التقرير الذي يعنى بالشؤون التي لا تمت بصلة مباشرة إلى التطور السياسي في السودان لكن المجلس وصّى عليها باعتبارها مهمة في حال التوصل لوحدة السودان.([105]) وافق بعض السلاطين المشاركين على إنشاء مجلس استشاري بالجنوب، لكن على أن تكون له روابط بالشمال. وقبل إجازة قوانين لكل السودان ، يجب على الجمعية التشريعية في الشمال مشاورة المجلس الاستشاري هنا في الجنوب، إلى أن يحين الزمن الذي يصبح فيه الجنوب قادرا على إرسال ممثلين يرفعون صوت الجنوب.
وجرت مداولات واسعة شارك فيها كل الحضور وتطرقت لمواضيع وقضايا شتى. وتم التوصل لعدة نقاط .

---

[102]) منصور خالد ، السودان ،أهوال الحرب، ص 170
[103]) مذكرة جيمس روبرتسون،1964م.
[104]) عطية عبد الجواد، ص177
[105]) نفس المصدر ،ص169

أولاً : يريد الجنوبيون سودانا موحداً.
ثانياً : يريد الجنوبيون المشاركة في الجمعية التشريعية المقترحة.
ثالثا : هم ليسوا متقدمين بما فيه الكفاية للمشاركة فوراً.
رابعاً: من المهم التعجيل بإنشاء و تطوير الحكم المحلي في الجنوب.
خامساً : على الجنوبيين أولاً حضور الجمعية التشريعية كمراقبين. ويكون عددهم أكثر من ثلاثة عشر عضوا.

وعند طرح مسألة الضمانات ، أسئ فهمها . فالمتحدثون الجنوبيون أشاروا إلى أذى محدد يرغبون في الحماية منه ، أكثر من الطريقة العامة التي يمكن مواءمتها لحمايتهم من هذا الأذى. واتصل اليوم التالي بجلسة أخرى ثم اختتم المؤتمر .

خرج بعض أبناء جنوب السودان المثقفين إلى وصف المؤتمر بأنه مؤتمر زائف، وأنهم لم يوافقوا على الاندماج مع الشمال في بلد واحد ، و لكن الاقتراح نال تأييد الرأي العام في الجنوب و على أثره تقرر تشكيل الجمعية التشريعية للسودان بأسره و عندما قدم وزير الداخلية إلى مجلس الحاكم العام اقتراحاته بشأن الجمعية التشريعية أكد ضرورة المحافظة على الوحدة الثقافية والاجتماعية للجنوب، في مواجهة أي محاولة للسيطرة عليها، أو الاستهانة بها من جانب حكومة يتألف معظمها من أبناء شمال السودان و اقترح أن تتضمن المراسيم الصادرة بتشكيل الجمعية التشريعية و المجلس التنفيذي نصوصا تتيح للحاكم العام التدخل إذا صدر تشريع أو قرار إداري يرى أنه يتعارض مع مصالح الجنوب .([106])

- **الجمعية التشريعية (1948 - 1952 م) .**

في 19 يونيو 1948م تألفت الجمعية التشريعية بمقتضى تشريع صدر من الحاكم العام بناء على اقتراحات تقدمت بها لجنة مؤتمر إدارة السودان التي انبثقت من المجلس الاستشاري ، وقد قامت مظاهرة شعبية عاصفة بمدينة أم درمان يوم انعقاد الجمعية نادت بسقوطها ونددت بالاستعمار ، وألقي القبض على كثير من المناضلين وقدموا للمحاكمة ، وصدرت الأحكام على بعضهم بالسجن وعلى البعض الأخر بالغرامة، واندلعت المظاهرات في شتى بقاع السودان ، وسقط بعض الشهداء في مدينة عطبرة. وقد تكونت الجمعية التشريعية من 86 عضوا ، منهم ثلاثة عشر يمثلون مجالس المديريات الجنوبية ، وأربعة من البريطانيين بحكم مناصبهم في المجلس التنفيذي . ويقوم الحاكم العام بتعيين عشرة أعضاء مراعيا تمثيل مصالح تلك

---

[106]) مؤلف مجهول ، تاريخ السودان من 13فبراير سنة1841 إلى 12فبراير1953، دار عطبره ، السودان يوليو ،1953م،ص134

الفئات التي أقرت بمبدأ قيام هذه الجمعية.([107]) وتلخصت اختصاصات الجمعية في التداول ، والنظر في مشروعات القوانين المقدمة من الجهاز التنفيذي ، وتكتمل شروط نفاذ المشروعات المقدمة إلى الجمعية برفعها إلى الحاكم العام للتصديق عليها وفي حالة إقرار الجمعية لمشروع قانون يقترن بتعديلات لا تحظى بقبول المجلس التنفيذي يجوز للأخير سحب المشروع وإحالته إلى الحاكم العام ، وفي هذه الحالة تصبح الصيغة التي ارتضاها الحاكم العام قانوناً نافذاً في صورته الأصلية أو وفق التعديلات التي أجريت . وما برح الشعب يشجب أعمال الجمعية ، مطالباً باسترداد سيادته الكاملة ، خاصة أن كثيراً من الدول الأفريقية والآسيوية قد حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وسادت الأفكار التحررية في ذلك الحين . وقد أجازت الجمعية التشريعية قرار دولتي الحكم الثنائي (المصري والبريطاني) بمنح السودان الحكم الذاتي.

الواقع أن الضمانات المقترحة لم ترد في المشروع النهائي لمرسوم تشكيل المجلس التنفيذي و الجمعية التشريعية . و كان المشروع الأول للمرسوم يتضمن تحديداً لجنوب السودان، و نصاً على سلطة الحاكم العام في إيقاف تطبيق أي قانون في الجنوب. و قد أبدى بعض أعضاء المجلس اعتراضهم بأنه قد يكون من المرغوب فيه إيقاف تطبيق تلك القوانين أيضاً في مناطق أخرى من السودان، وبناء على ذلك أدخل على المشروع تعديل يمنح الحاكم العام حق إيقاف تطبيق أي قانون، في أي جزء من أجزاء السودان . أما وزير العدل فقد أوضح أنه لا ضرورة لإدخال مثل هذا النص و أنه يمكن إضافة في نهاية كل قانون ، مادة تحدد طريقة تطبيقه، و أكد أن السلطات المخولة للحاكم العام ، تمكنه من مواجهة أي موقف يمكن أن ينشأ في المستقبل .([108])

وهكذا لم يتضمن المشروع أي ضمانات خاصة، مما أثار سخط الإداريين الإنجليز، و المبشرين العاملين في الجنوب. و الواقع أن جمعيات المبشرين لم ترض في أي وقت من الأوقات عن السياسة الجديدة تجاه الجنوب، وقد أوضح سبنسر ترمنجهام ، سكرتير جمعية مبشري الكنيسة في السودان في ذلك الحين أوضح رأيه بأن الجمعية التشريعية الموحدة لقسمي السودان ، إنما هي خضوع من جانب المسؤولين البريطانيين للحكام من أبناء الشمال و انتهاك جسيم لقواعد الوصايا البريطانية ([109]) وكانت معارضة جمعيات المبشرين لقيام سودان واحد متحد، نابعة من اعتقادها بأن أبناء الشمال سيجعلون من الإسلام ديناً للسودان كله، وسيفرضون القيود على الحرية الدينية، و سيخضعون التعليم في الجنوب لإشراف الحكومة .([110])

---

[107]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ،ص105

[108]) احمد محمد الأمين ، منصور خالد والإمعان في التضليل www.smcsudan.net ،ص3

[109]) أمال ، بذور الأزمة www.alsahafa.info ،ص4

[110]) احمد محمد الأمين ،ص8

وكان تشكيل الجمعية التشريعية الممثلة للسودان كله، والتي تضم ثلاثة عشر عضوا من أبناء الجنوب ، بداية للوحدة السياسية بين الشمال و الجنوب وفاتحة لعهد من التقدم الاقتصادي و التعليمي و الإداري الهائل في الجنوب ، فقد بدأ في تنفيذ مشروع الزاندي لزراعة القطن و صناعة النسيج و زادت المساعدات المقدمة لمدارس المبشرين،ووضع نظام موحد للتعليم يتضمن اللغة العربية.([111])

كما أعلنت الحكومة أنها ستواصل تقديم المساعدات لمدارس المبشرين القائمة والعمل على تحسينها ، وهذا في نفس الوقت الذي ترى فيه الحكومة أن التوسع و التطور في التعليم في المستقبل يدخل في صميم عملها . وأعلن أن التعليم الديني سيوفر في المدارس الحكومية لمختلف الطوائف المسيحية ، أما الوثنيون فلن يمنعوا من تلقي العلم في المدارس الحكومية، وستكون لهم حرية عدم حضور حصص الدين . و بذلك أتيح للوثنيين في الجنوب لأول مرة دخول المدارس، دون أن يفرض عليهم اعتناق المسيحية. وأقرت الجمعية التشريعية مشروعا للسنوات الخمس للتعليم في الجنوب 1951-1956م بتخريج المدرسين اللازمين للجنوب، ومن نتائج السياسة الجديدة أن ألغي جدول الأجور المطبق في الجنوب اعتبارا من أول مايو 1948م و إنشاء عدد من الوظائف لتعيين أبناء الجنوب أو ترقية الجنوبيين العاملين في مختلف مصالح الحكومة ، وتعديل شروط تشغيل أبناء الجنوب بحيث أصبحت قريبة من شروط تشغيل أبناء الشمال. ([112])

و بهذا يكون الجنوب قد تحرك نحو ارتباط أكثر بالشمال بفضل تطبيق مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإدارية.

سادساً. أحداث توريت 1955م.

مع بداية عام 1953 م كان نظام الحكم الذاتي قد طبق في الشمال والجنوب ولكن المشاكل بدأت تتوالى، فقيادات الجنوب كانت أقل تدريبا من قيادات الشمال كما أنها أقل استعدادا للنهوض بالمهام الجديدة للحكم الذاتي . و كان السودان الجنوبي كله غير مهيأ للتطورات السياسية، فلم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة، ولا وعي قومي يربط قبائله المتخلفة، و كان ولاء سكانه للقبائل وحدها لا للسودان بأسره.

والأهم من ذلك كله هو التخلف الاقتصادي الشديد في الجنوب، وكان التعليم في الشمال قد خلق طبقة جديدة من مختلف المناطق والمدن ، كان لها ولاء يتخطى

---

[111]) منصور خالد ،السودان أهوال الحرب و طموحات السلام ،ص172

[112]) احمد إبراهيم دياب ، تطور الحركة الوطنية في السودان ، مؤسسة نعيم للنشر ، الكويت ، 1984م،ص54

مناطقهم الإقليمية وانتماءاتهم القبلية وامتدت هذه الحركة الوطنية إلى المناطق النائية وقد انضم قادة القبائل التقليديون إلى هذه الحركة التي تولى المثقفون قيادتها ،غير أن التطور الإقليمي الجديد ، وعزل الجنوب عن مجرى السياسة الدولية دفعه إلى المحك.

إن السياسة البريطانية فيما يتعلق بالعلاقات بين الشمال والجنوب أدت إلى اندلاع العنف في الأقاليم الجنوبية، ومن أسبابه تخلف الجنوب عن الشمال في مجالات عدة منها الاقتصاد و التعليم و عدم الاهتمام حتى بالمجالات الصحية ، فقد أهمل الجنوب، وكان من نتائجه تأخر ظهور التنظيمات السياسية. وعدم اهتمام الأحزاب الشمالية بمطالب الساسة الجنوبيين،([113]) وتصاعد الوهن في الثقة بين ساسة الشمال والجنوب فأخذت المسافة النفسية بين الطرفين في التباعد، خاصة بعد الاستقلال، حيث بدأت تحركات الأحزاب الجنوبية توحيد صفوفها، فقد نظم حزب الأحرار لأعضائه البرلمانيين في يونيو 1955م اجتماعا سياسيا كان الغرض منه توحيدهم تحت اسم كتلة الجنوب (**Southern Block**) وكان الهدف السياسي من ذلك هو أن تكون تلك الكتلة جماعة ضغط سياسي على الأحزاب الشمالية، يستطيع الجنوب من خلالها تحقيق مطالبهم التي ركزت على نصيب الجنوبيين في الوظائف الإدارية، إضافة إلى طرح الفدرالية واحدا من بدائل العلاقة السياسية مع الشمال.([114])

وحين عرض الجنوبيون أغراض مؤتمرهم على رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وأوضحوا له أنهم سيناقشون الفدرالية كخيار، كان رده عليهم عنيفا، وأكد أن الحكومة لديها مسؤوليات محددة و لن تفرط في شبر واحد من أرض السودان، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية المصرية البريطانية، وأعلن بأن الحكومة لن تتهاون في هذا الأمر وأنها ستستعمل القوة في ذلك كما أكد لهم أنه لن يُسمح للموظفين الجنوبيين بالمشاركة في المؤتمر السياسي وأن من يشارك يفصل من الوظيفة. ([115])

كما عملت الحكومة على منع انعقاد اجتماعات كتلة الجنوب عن طريق الإداريين العاملين في الجنوب. فأوعزت لبعض مفتشي المراكز العمل على استقطاب بعض الزعماء القبليين وإقناعهم بالتنديد بالمؤتمر وتأييد عمل الحكومة وبهذا أصبح الاتصال بين الجنوب والشمال في حالة تشبه الانهيار، فتلاسنت الحكومة مع نواب كتلة الجنوب في البرلمان ووصل الأمر إلى التهديد باستعمال القوة من قبل رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري .([116]) الذي كان يعمل وحكومته على الاستعداد إلى يوم

---

[113]) عبد الرحمن عبد الله ،ص161-162

[114]) الصادق المهدي ، مسألة جنوب السودان ،شركة الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ،1964م،ص21

[115]) Holt & Daly . p102

[116]) إبراهيم محمد حاج موسى ،ص 590-595

جلاء القوات البريطانية وبقايا القوات المصرية في الأول من يناير 1956م . ولكن أبناء الجنوب كانوا ينظرون إلى ذلك اليوم على أنه مستقبل مجهول تحل فيه سلطة شمالية بدل السلطة البريطانية، ومخاوف الجنوبيين تزداد باقتراب هذا اليوم فهم يخشون من العودة إلى الوراء أيام القهر والاسترقاق و بعض الممارسات الظالمة ، فقد أصبح الجو النفسي مهيئا لتفجير البراكين في الوطن ومن مشاهد هذا الجو المتهيئ ما شهدته المنطقة الجنوبية من تحرك سياسي لعدد من الجنوبيين و عدد من المنظمات الجنوبية نحو تكريس الشك و النية الغير حسنة والريبة اتجاه الشمال.([117])

قاد تداعي الأحداث حزب الأحرار الجنوبي بعد عقد اجتماع جوبا إلى تكوين كتلة الجنوب المنادية بالفدرالية، فقد انطلقت هذه الكتلة تجوب الجنوب تبشر بالفدرالية واستعملت القوى السياسية الجنوبية كل الترويج الدعائي، و ربما وصلت إلى حد وصف الشماليين بأنه احتلال جديد. ووصل الجنوب إلى حالة من التوتر لم يسبق لها مثيل، و استمرت الأصوات تنادي بخيار الفدرالية الذي واجهته الأحزاب الشمالية بالمعارضة و حتى المقاومة بالقوة.

وقد أخذت أشكال معارضة الأحزاب الشمالية لدعوة الاتحاد الفدرالي المرفوعة من حزب الأحرار الجنوبي عددا من الأشكال ، شملت الأغراء و الشراء للزعماء والأفراد، وشملت أيضا الكيد والدس السياسي على نحو ما حدث في اجتماع جوبا الشهير، الذي دعا إليه حزب الأحرار الجنوبي بغرض إعلان مطلبهم الفدرالي.([118])

وهكذا وصلت مشاعر الجنوبيين إلى حد الانفجار، وباتت جاهزة على ذلك وأصبحوا يتسلحون بالعصي والسهام ، و لبسوا لباس الحرب ، وتوافدوا على المراكز والمدن: وفي تلك الأثناء أخذت طبول الحرب التي لا يعرفها إلا أبناء الجنوب تدق معلنة و لأول مرة عن إنذار بقيامها وتعرض الشماليين الموجودين في الجنوب إلى الاستفزاز والعداء. ([119])

ووسط هذا الجو المشحون شهدت منطقة انزارا و يامبيو أحداثا أكثر استفزازا إلى الجنوبيين من قبل الحكومة، فبعد فشل اجتماع حزب الأحرار في جوبا طالبت بعض قيادات الحزب بعقد اجتماع موسع لطرد الزعماء القبليين الذين أرسلوا برقيات إلى الحكومة في الخرطوم يندون بأعمال الحزب، و لكن الحكومة رأت في ذلك أمرا خارجا عن القانون ، و على أثره تم اعتقال أحد أكبر نواب الحزب و هو إليا كوزي ، و أمرت الحكومة بمحاكمته محاكمة أهلية في يامبيو و هذه المحكمة كانت تضم نفس الزعماء القبليين الذين طالب إليا كوزي بطردهم من الحزب وبالفعل انعقدت

---

[117]) نفس المصدر ،ص 596،

[118]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ،ص 154

[119]) لقاء أجراه الباحث مع بيتر قرنق بتاريخ 5-2-2005م بالقاهرة .

المحاكمة في 25- يوليو 1955م، بحضور عدد كبير من أبناء الزاندي تضامنا مع إليا كوزي والذي كان من نفس القبيلة، وكذلك ضم الحشد أعضاء حزب الأحرار الذين تعاهدوا على ألا يسمحوا بمحاكمة زعيمهم السياسي و أي من الذين شاركوا في الاجتماعات في جوبا و لو أدى ذلك إلى سجنهم .([120])

ولما أصبح التوتر على أشده طلب مفتش مركز يامبيو من قائد الوحدة العسكرية فيها التأهب والاستعداد توقعا لحدوث أعمال شغب لا تستطيع الشرطة السيطرة عليها وقد صدق تنبؤ المفتش، عندما ازداد عدد الحشود وفاق احتمال الساحة لهم طلب المفتش من قائد قوة الشرطة تفريق المحتشدين، فأطلقت قوات الشرطة طلقات في الهواء، دب بعدها الذعر و تفرق المحتشدون. و كانت تلك الطلقات، كما سيتبين لاحقا ، طلقات مزقت السكون الذي عاشته المديرية الاستوائية لأشهر، وزعزعت ما تبقى من غلالات الثقة الشفافة. وفتحت الأبواب أمام أشد العواصف.

وقد أصدرت الحكومة بيانا شديد اللهجة أعلنت فيه استعدادها للضرب بيد من حديد على من يتلاعب بوحدة الوطن، وقد فهم هذا البيان من قبل حركة الاتحاد الفدرالي على أن الشماليين لن يتوانوا في استعمال القوة متى لزم الأمر، و قد وجد في ذلك فرصة سانحة لتأكيد صحة نوايا الشمال تجاه الجنوب، و لعل ذلك البيان كان أحد أهم الدلائل التي ساقها المحرضون فيما بعد لجنود الفرقة الاستوائية لإقناعهم بما يضمره الشماليون من شر لهم و لإخوانهم المدنيين الجنوبيين. ولقد كانت حادثة إطلاق النار في محاكمة إليا كوزي دليلا على سلامة موقف دعاة الفدرالية المحذرين من سيطرة الشماليين على الجنوب .

ولم تكن الطلقات التي أطلقت في الهواء يوم الخامس والعشرين من يوليو هي نهاية أحداث يامبيو، بل كانت في واقعها طلقات البداية لأحداث أكثر خطورة جرت في اليوم التالي في نفس المنطقة ولكن على بعد 16 كم في مدينة أنزارا.

وفي الواقع لم تكن أنزارا ذات صلة مباشرة بأحداث يامبيو المتعلقة بمحاكمة النائب كوزي بل ارتبطت بقرار اتخذته إدارة مشروع الزاندي الزراعي بفصل ثلاثمائة عامل من المشروع ، و كرد فعل على تلك القرارات تقدم عمال المشروع بمذكرة حوت مطالبهم برفع أجورهم ، و قام عدد منهم باعتراض الموظفين الشماليين العائدين إلى مكاتبهم ، و طالبوهم بالعودة إلى وطنهم في الشمال ، ثم شرع العمال في التوجه في مظاهرة إلى سوق مدينة أنزارا .([121]) وحال وصولهم إلى السوق ، انضم إليهم عدد من المواطنين فتحولت المظاهرة إلى حالة من الفوضى تم خلالها نهب سوق المدينة وكسر المتاجر، كما تعرض بعض التجار إلى الاعتداء من قبل

---

[120]) عبد اللطيف الخليفة ، من تراثنا السياسي بين الخرطوم و القاهرة (1949-1969) ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ،1992م،ص99-100

[121]) نفس المصدر ،ص101

المتظاهرين. و عند وصول قوة الشرطة و قوات حامية يامبيو إلى أنزارا شرعت في تفريق المتظاهرين الذين كانت أعدادهم قد تضاعفت وأصبحوا أكثر جرأة في مواجهة القوة .([122])

ولم يستطع الضباط العسكريون تفريق المتظاهرين، إذ أخذت جماعات منهم تتقدم نحو القوة العسكرية التي اصطفت في مواجهتهم ، و مع تصاعد التوتر شرعت قوات الشرطة في استعمال الغاز المسيل للدموع في أول الأمر لتفريق المتظاهرين وإيقاف زحفهم نحوها، و حين استمر تقدم المتظاهرين ، أطلقت الشرطة النار، ورغم سقوط قتلى و جرحى ، استمر المتظاهرون في التقدم نحو القوة فأطلقت النار مرة أخرى فسقط عدد آخر من القتلى و الجرحى ، و ما أن هدأت تلك الفوضى حتى انجلت السحب لتكشف عن ستة قتلى من الجنوب و أضعافها من الجرحى.([123])

وكان أولئك القتلى الستة الجنوبيين هم أول مواطنين جنوبيين يسقطون صرعى برصاص أول سلطة وطنية سودانية، فتحولت تلك الحادثة إلى مأساة وطنية وأصبحت إحدى الشرارات التي أوقد منها الغل السياسي بعد شهر واحد لهيب البركان الدامي في توريت.([124])

بدأت الأحداث تتسارع في كلا الطرفين. في الخرطوم و كذلك في توريت. كل منهما في اتجاه معين ففي الخرطوم كانت الحكومة الوطنية تخطو خطواتها الأخيرة باتجاه الاحتفال بيوم إجلاء القوات البريطانية المنتظر والاستعداد إلى إعلان اليوم الأول من السنة الجديدة يوما للاستقلال .

وفي توريت ، كان بعض الساسة و العسكريين الجنوبيين يتأهبون لكي يضعوا هم أيضا بصماتهم على وقائع الأحداث بعد رحيل القوات البريطانية، فهذا اليوم يحمل لهم معان و دلالات غير جيدة، فيوم رحيل القوات البريطانية يعني لهم يوما للوقوف الأعزل دون حام أو نصير ويوما لانفراد الشمال بالجنوب وإعادة لوقائع تلك العصور السحيقة هكذا تكونت الفكرة في نفوس أبناء الجنوب فقد وجدوا أنفسهم مدفوعين دفعا إلى الظن السيئ و الشك في نوايا أبناء الشمال .([125])

وفي خضم تلك الأحداث كان هناك اجتماعان في آن واحد تقريبا كان محورهما واحد ، هو يوم الجلاء ، بينما اختلفت غاياتهما. اجتماع الخرطوم الذي ترأسه الفريق أحمد محمد باشا والذي كان مقررا أن يباشر مهمته ابتداء من الرابع

---

[122])محمد أبو القاسم حاج حمد،ص268

[123]) فضل الله حماد ،مشكلة جنوب السودان و قضايا الوطن ، مطابع الظفرة ، أبو ظبي ،2003،ص49

[124]) منحت أيوب،(التجربة الديمقراطية في السودان) مجلة آخر ساعة ،ع 37، س4، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، أكتوبر ،1987 م، ص188

[125]) نفس المصدر،ص67

عشر من أغسطس 1954م وقد ضم الاجتماع عددا من قادة الجيش المترفعين حديثا. وكان غرض الاجتماع المنعقد بمقر قيادة الجيش، هو بحث الأمر بعد جلاء القوات البريطانية الذي بات وشيكا حسب الجدول الزمني المتفق عليه، فقد كان اليوم هو الرابع و العشرين من يوليو 1955م. و كان موضوع البحث هو مسؤولية الجيش عن حماية الأمن و النظام في الوطن المستقل. و قد تمخض ذلك الاجتماع عن قرار بإنشاء حامية جديدة تم الاتفاق على أن تسمى حامية الخرطوم، تتولى حماية العاصمة. و القرار الأخر كان يتعلق بتحريك بعض الوحدات العسكرية من موقع إلى أخر، وكان أهم تلك القوات المتحركة وحدة من الهجانة صدر لها الأمر بالتحرك إلى جوبا، أما الاجتماع الثاني فلم يكن رسميا كسابقه . حيث كان موقعه مدينة توريت، في منزل **بوث ديو** وهو زعيم سياسي جنوبي كان يتمتع بنفوذ سياسي و قبلي كبير، و لما كان الاجتماع غير مشروع ، فإنه أخذ في ظاهره شكل اللقاء الاجتماعي ، حيث التقى **بوث ديو** بأربعة من العسكريين الجنوبيين العاملين في الفرقة الاستوائية بتوريت، وكان هذا اللقاء يستهدف التباحث في أمر التطورات السياسية التي كانت البلاد على وشك أن تشهدها،وهي جلاء القوات البريطانية وانفراد الشمال بالسيطرة في البلاد. و بالرغم من أن الحديث في الاجتماع قد جرى على نحو عام إلا أن نتائجه كانت كالتالي .

أكد **بوث ديو** للعسكريين الجنوبيين أن شهر أغسطس المقبل سيشهد تطورات هامة في الشمال، وأن الجنوب سيشهد خلال تلك الفترة عنفا بين الشماليين والجنوبيين، و من نتائجه أيضا أن **بوث ديو** دعا العسكريين الأربعة لأن يكونوا مستعدين لكي ينفذوا ما يوكل إليهم من مهام في استعمال العنف ضد الشماليين .
على الرغم من أن الاجتماعين المذكورين قد تباعدت بينهما المسافة و الأغراض إلا أنه كانت لكليهما آثاره المباشرة على مسيرة الأحداث ، بعد شهر تقريبا .

ففي منتصف يوليو صدر القرار العسكري القاضي بضم جنود السرية الثانية إلى حامية الخرطوم المكونة حديثا بقرار من قيادة الجيش وكان الاختيار قد وقع على تلك السرية من توريت تتمثل الجنوب في الوحدات السودانية المكونة لحامية العاصمة ، ([126]) وقد تم إبلاغ قيادة توريت بقرار نقل السرية الثانية من توريت إلى الخرطوم . ومن ثم فقد أصدرت الجهات المسؤولة في توريت الأمر الانذاري وهو القرار العسكري الرسمي الذي يتضمن التفاصيل المكتوبة لمواقيت وخطوات تحرك الوحدات العسكرية من موقع لآخر لتلك السرية للتوجه إلى الخرطوم .

ومع انتشار نبأ السرية المغادرة إلى الشمال ، ذاع نبأ أخر كان يتعلق بوصول وحدة من قوات الهجانة إلى جوبا . مما كان له أهمية في تأجيج نار الشك والريبة في نوايا الشمال . وسرت الشائعات في الجنوب بأن الشماليين ينفذون مخططا يستهدف

([126]) عبد اللطيف الخليفة ،ص64-65

استدراج كتيبة من الجنوبيين إلى الشمال ، ووضع قوات شمالية في الجنوب لتقوم بالسيطرة على الجنوب حال خروج القوات البريطانية من السودان . و لا شك في أن هذه الشائعات قد أصابت ضباط صف و جنود الحامية في توريت. كما قام المتآمرون من الجنوبيين بالعمل على تأجيج الموقف ضد الشماليين، و قامت مدن توريت و جوبا في الأيام الأخيرة من شهر يوليو في تداول برقية قيل إن **إسماعيل الأزهري** رئيس الوزراء أرسلها إلى الإداريين و العسكريين الشماليين بالجنوب طالبا منهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد للسيطرة على الجنوب بمجرد مغادرة القوات البريطانية و المصرية البلاد كما طالبهم فيها بعدم الالتفات إلى مطالب الجنوبيين الفدرالية.

من نتائج اجتماع جوبا الذي بحث خطورة الموقف في توريت اتخاذ بعض التدابير ، و إخطار الخرطوم بالموقف ، ومن ثم أكد ضرورة تنفيذ سفر الوحدة صباح الغد و قاد اليوزباشي **صلاح عبد الماجد** إلى توريت مساء نفس اليوم ، يوم السابع من أغسطس ، بنية الالتقاء بأفراد السرية في اجتماع تنويري أخير قبل مغادرتها إلى الخرطوم صباح اليوم التالي . و بعد استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بسفر أفراد القوة ، اجتمع بهم وتحدث إليهم مسهبا عن أسباب سفرهم إلى الخرطوم ، وركز في حديثه على المهنة الوطنية العظيمة التي سيؤدونها وهم يشاركون في حامية الدفاع عن العاصمة الوطنية، ولم يلمس قائد الوحدة أثناء حديثه لجنوده ، أي علامة من علامات التذمر بينهم ، و لذلك فإنه أنهى اللقاء و صرف جنوده.

ولكنه حين عاد إلى منزله ليلا جاءه بعض المدنيين بأنباء لم تسكن لها نفسه. فقد كانت توريت تتداول تلك الليلة أنباء عزم جنود السرية الثانية على مقاومة السفر إلى الخرطوم . و في الواقع كانت تلك الليلة هي الليلة الأخيرة لعدد من ضباط الجيش الذين لم ير النوم طريقا لهم تلك الليلة، وهم يضعون خطط مواجهة الاحتمالات الأسوأ المتوقعة في الصباح. ([127])

وكان صباح يوم 18- أغسطس 1955 م هو الصباح الذي دخل فيه السودان التاريخ من باب العنف و العنف المضاد. ففي الصباح ، كان كل ضباط الفرقة الشماليين قد اصطفوا في ميدان الطابور الرئيسي في مباني توريت. وكان على رأسهم الأميرلاي **إسماعيل سالم** قائد القيادة الجنوبية والذي وصل إلى توريت في الليلة السابقة لمتابعة سفر القوة ، و الوقوف بنفسه على تحركها الأخير ، خاصة بعد المعلومات التي مده بها **صلاح عبد الماجد** . الذي عمل على استكمال ترتيبات تجهيز السرية للمغادرة ، وكان واقع الحال أمامه لا يوحي قط بأن حادثا جللا على وشك الحدوث.([128])

([127]) فضل الله حماد ،ص 54

([128]) نفس المصدر ،ص55

في السابعة والنصف تماما أكمل الجنود ترتيب الأمتعة على الشاحنات العسكرية. و حسب خطة كانت موضوعة مسبقا ، أمر قائد السرية ، الفصيلة الأولى من الوحدة بالتحرك نحو مخزن السلاح لاستلام الأسلحة و الذخيرة . فتقدمت، نحو مخازن السلاح ولكن، ما كادت تلك السرية تقترب من المخزن حتى انفرط عقد انضباطها تماما. وأخذ الجنود في نهب الأسلحة والذخائر وإطلاق النار في جميع الاتجاهات محاولين الفرار ومنذ تلك اللحظة بدأت الأحداث في التداعي في اتجاه سلبي خطير. فتحرك الضباط محاولين استعادة الانضباط وسط الجنود . فاتجه قائد السرية نحو مخزن السلاح ، في محاولة للسيطرة على الموقف ، بينما حاول آخرون استعمال نفوذهم العسكري وسط جنودهم ، أو علاقاتهم الطيبة ببعضهم .ولكن ذلك لم يجد نفعا فقد كانت الفوضى قد استحكمت المكان ،وأخذ الجنود يركضون باتجاه مخزن السلاح ، ينتزعون ما استطاعوا من سلاح و ذخيرة. و مع ازدياد الفوضى وارتفاع درجات التوتر، عوى بوق (البروجي) بنغمة عصبية قلقة توالت بعدها أصوات الصراخ والعواء القبلي المتعارف عليها بين أفراد القبائل الجنوبية، وهو نداء الحرب والقتال.([129])

ومع انطلاق الرصاص في كل اتجاه كان أول المصابين **صلاح عبد الماجد** قائد الوحدة المتمردة ، ثم أخذ الرصاص ينهمر من كل اتجاه على الضباط الشماليين . وانفرط عقد النظام العسكري في الحامية تماما، و تحول ميدان القيادة إلى ميدان معركة اختلط فيها الحابل بالنابل. وحين لاحظ الضباط الشماليون أن النار تستهدفهم أخذوا في الانسحاب كل بطريقته.([130])

وما هي إلا ساعات حتى انكشفت المذبحة التي شملت كافة الشماليين وبعض الجنوبيين بالمنطقة ، والتي راح ضحيتها مائتان وواحد وستون مواطنا من أبناء الشمال وخمسة وسبعون من أبناء الجنوب،([131]) و ليست في توريت وحدها بل كانت أعمال العنف و القتل حتى في المدن المجاورة، و كانت أعداد القتلى من الشماليين في أنزارا واحدا وعشرين قتيلا معظمهم من الموظفين، وفي **مريدي** ثلاثة عشر قتيلا معظمهم من التجار و الصناع و في **مندري** أربعة تجار و طالب .([132])

وفي اليوم التالي أعلن الحاكم العام في السودان، الطوارئ بالمديريات الجنوبية الثلاثة الاستوائية، وأعالي النيل، وبحر الغزال. وعقد مجلس الوزراء اجتماعا حضره قائد قوة الدفاع، ومدير البوليس، لمواجهة الاضطرابات. وناقشوا ترحيل قوات كبيرة بالطائرات للجنوب، ثم أصدر القائد العام لقوة دفاع السودان بلاغا عن الحالة في جنوب السودان أوضح خلاله أن القوات استرجعت **جوبا** التي

---

[129]) لقاء اجراه الباحث مع بيتر قرنق بتاريخ 5-2-2005م
[130]) نفس المصدر ،ص179
[131]) محمد عمر بشير :جنوب السودان ، ص130
[132]) فضل الله حماد ، ص 280 وما بعدها

حدث بها تمرد آخر للسبب نفسه، فقد ثار مائة من الجنود الجنوبيين، حين أريد تجريدهم من السلاح، وقُتل جاويش وفرّ عدد من الجنود يحملون أسلحتهم . كما استرجعت بعض العربات، التي كانت تستعملها القوة المتمردة، كما ذكر البلاغ أن الاتصال بتوريت لا يزال متعذرا. وأضاف: أن الحالة هادئة في باقي المديريات الجنوبية.

في مطلع سبتمبر كان أكثر من 500 شخص قد قتلوا، من بينهم سبعة من ضباط الجيش، وأربعة من رجال وزارة المعارف، والباقون من الأهالي. وتبين أن الذين نجوا من النيران قد ذبحوا بالحراب، وأن عملية القتل شملت الرجال والأطفال والنساء. ومع منتصف الشهر استسلم 85 من رجال **توريت** وتسعة آخرون في **كبوتا**، الواقعة شرق المديرية الاستوائية، و26 من رجال **ياي** بغرب المديرية الاستوائية،وأن نحو ثلاثمائة جندي وضابط، لا يزالون مختبئين في الأدغال. وقد ناشدت حكومة السودان زُعماء القبائل، أن يعاونوا في اعتقال المتمردين. أما في المدن الأخرى فقد بلغ عدد الضحايا 13 شخصا في **مريدي**، وعشرة في **انزارا**،و3 في **أمادي** ، و3 في **ياي**، وفي نهاية الشهر ووصل عدد الذين استسلموا في منطقة **توريت**، 144 ضابط صف وجنديا، و4 ضباط، وثمانية من المجندين. وفي المناطق الأخرى استسلم 25 ضابط صف وجنديا، و22 من رجال البوليس والسجانين. وما زال هناك نحو 300 جندي من المتمردين، فارين في الأدغال والغابات، وأن القوات العسكرية مازالت تلاحقهم.

وفي أول رد فعل سياسي جنوبي اتجاه الأحداث أصدر السيد **بنجامين لوكي** رئيس حزب الأمة الجنوبي، بيانا أعرب فيه عن أسف حزبه لحوادث الجنوب وحمل البيان مواساته لكل سوداني لكب في تلك الحوادث. وجاء في البيان أن ما يقع في الجنوب الآن، هو صورة لكل ما يحدث في العالم، خاصة في بلاد هي على أبواب الحرية والاستقلال واختتم السيد **لوكي** بيانه قائلا: إننا نأمل عندما ينتهي هذا النزاع - وهو ما نرجو أن يحدث قريبا - أن نجد سلاما وأمنا يُقرّب بيننا، ويوطد علاقات الأخوة بين الجميع. وأن التقاليد القبلية مستحكمة في السودان عامة، والجنوب البدائي خاصة، وأن القبائل الجنوبية ذات التقاليد الموروثة لا تقر الجنود المتمردين على ما فعلوه من أعمال القتال .

ومع نهاية سبتمبر شكلت لجنة للتحقيق في الحادث وإجراء محاكمات عسكرية لكل من تثبت إدانته. وفي 7 أكتوبر صدر الحكم بإعدام ثمانية متمردين في جنوب السودان، وجهت إليهم تهمة القتل العمد. كما صدرت أحكام أخرى بالسجن والغرامة على عدد من المتمردين.و في يوم الثاني صدر الحكم بإعدام 27 متهما بالتمرد وأحكام أخرى بالسجن على أربعين متهما. كما أصدرت محكمة جوبا حكم الإعدام

على خمسة أشخاص، لإدانتهم بالاشتراك في قتل 33 من الشماليين، في بلدة كابويتا.([133])

شهدت بعد ذلك المديريات الجنوبية لفترة من الزمن هدوءا قلقا، جرت فيها مجهودات وطنية مختلفة لتضميد الجراح ، وإعادة بناء الثقة على المستوى العسكري والسياسي .وكانت هذه المجهودات تصطدم بعقبات كثيرة منها فداحة الخسران ونشاط بعض المتمردين الهاربين الذين رفضوا الاستسلام . والذين أثروا الاختباء بأسلحتهم و بكميات من الذخائر في القرى النائية. و بعد تضييق القوات الحكومية الخناق عليهم بتمشيط القرى بحثا عنهم ، دخل هؤلاء المتمردون الغابات وأصبحوا هائمين على وجههم يستخدمون أسلحتهم في أمور حياتهم .كما قام بعضهم بالعبور إلى الدول المجاورة بحثا عن سند له .

والخلاصة أن الاستعمار الإنجليزي و بلا شك يتحمل المسؤولية التاريخية والأسباب التاريخية لجذور قضية جنوب السودان كما أن للاستعمار التركي والمصري دوره حيث تطورت تجارة الرقيق في العهد التركي ، وأصبحت تجارة مباحة تقوم بها الحكومة التركية و التجار الأوروبيون المقيمون بالخرطوم والقاهرة لسد وتلبية وإشباع رغبة الدول الغربية الاستعمارية التي تحولت فيها تجارة الرقيق إلى سوق رائج ومربح ، كما ساهم **محمد علي باشا** بصورة أساسية في هذه التجارة الغير أخلاقية حينما كان يهدف لاصطياد الرقيق لاستغلالهم في بناء جيوشه في تحقيق سياسته التوسعية في الشرق الأوسط . كذلك نجد أن التجريدات العسكرية التي قامت بها القوات التركية وملحقاتها التجار في جنوب السودان في سبيل الحصول على العاج، ومواجهة المواطنين العزل لهذه التجريدات تركت أثرا نفسيا بالغا تناقلته الأجيال في رؤيتهم لأجانب، مما انعكس ذلك على شقي البلاد ، كما أن التجار الأوروبيين في عهد محمد علي باشا ، ساهموا مساهمة فعالة في تجارة الرقيق وهو ما ينفي المزاعم التي تدعي بأن العرب الشماليين يسترقون إخوانهم ، بل إن هذه التجارة غير الأخلاقية مارسها الأوروبيون طوال فترات الاستعمار .

أما الاستعمار البريطاني فهو قد أكمل ما قامت به الحكومة التركية من ممارسات خاطئة في الجنوب، فقيام الإدارة البريطانية بقفل الجنوب والسماح للحملات التبشيرية، وما قامت به من غرس الفتن وزرع الحقد لدي المواطنين الجنوبيين تجاه الشماليين، والسياسات التعليمية التي اتبعتها الإدارة البريطانية وإبعاد المعلمين الشماليين وإبعاد اللغة العربية ، وإقامة كتائب جنوبية من أبناء الجنوب دون أبناء الشمال ، كل هذه السياسات كانت تهدف لفصل جنوب السودان عن الشمال، وهو ما ترك أثرا سيئا أدى إلى اندلاع التمرد الأول ، وأن الإدارة البريطانية لم تقم بالتنمية المطلوبة في جنوب السودان وحاولت الإدارة البريطانية تبرير ذلك بأنه

---

[133]) تقارير وزارة الدفاع عن ما تناولته وسائل الأعلام عن أحداث توريت 10-12-1963، دار الوثائق السودانية ،الخرطوم،ص63

يرجع لعناد الجنوبيين. ومهما يكن من أمر فإن الجنوب بشريا وتنمويا تتحمله السياسات البريطانية التي أدت بصورة أساسية في تجذّر قضية جنوب السودان وتأزمها . فكان بإمكان البريطانيين تعمير الجنوب وتنميته على الأقل أثناء فترة قفله ولكن هذا لم يحدث، وحين خرج الإنجليز شعر أبناء الجنوب بتخلف الإقليم وقلة المتعلمين والمثقفين فكانت مشاركتهم في دواليب الحكومة بعد السودنة ضعيفة نظرا لهذه الأسباب التي تعتبر من الأسباب الأساسية في اندلاع التمرد وما نتج عنه من أزمات.

الفصل الرابع

(التطور السياسي لجنوب السودان 1953- 1972)

- ظهور الأحزاب السياسية و تطورها .
- موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب .
- مؤتمر المائدة المستديرة 1965م.
- ثورة مايو 1969م وآثارها على الجنوب .
- اتفاقية أديس أبابا 27-فبراير 1972م (التصالح الوطني)

ظهور الأحزاب السياسية وتطورها:-

لم يعرف الجنوب تكتلات سياسية وأحزابا نشطة بالمعنى المفهوم في وقت مبكر، بل أن الشماليين كانوا دائما ما يتحججون للجنوبيين عند اجتماعاتهم بأنه لا يوجد في الجنوب من يستطع أن يمثله، و بمعنى آخر انه ليس هناك في الجنوب متعلمين قادرين على قيادة العمل السياسي سواء للجنوب أو السودان ككل ؛ ويبدو أن أول ظهور لتنظيم سياسي في الجنوب ؛ مع مطلع الخمسينيات ذاك الذي عرف وقتها باسم (The Trusted Party) أي الحزب المؤتمن ، كما أن هذا التنظيم لم يكن حزبا بالمعنى المفهوم . بل كان تجمعا لعدد من صغار الموظفين من المدن الجنوبية الرئيسية وكانت مهمته الأساسية تكمن في خلق رأي عام جنوبي واحد معاد للحكومة المركزية في الخرطوم، و كان يدفع المواطنين للخروج من البلاد إلى الدول المجاورة خاصة أوغندا.*

و يرى **محمد عمر بشير** أن أول تنظيم سياسي في الجنوب كان عام 1951م أسسه كل من :**عبد الرحمن سول و ستانسلاوس بيساما و بوث ديو** في عاصمة الجنوب **جوبا** أطلق عليه اسم (**حزب الجنوب**) .([1]) و لكنه لم يكن على درجة عالية من التنظيم و الدقة في بادئ الأمر ، بحيث يسمح له أن يكون الحزب الوحيد الذي يقود الجنوبيين و ينادي بمطالبهم أمام الشماليين . ثم ظهر تطور سياسي آخر عام 1954 م و هو قيام جمعية سياسية بجوبا كان على رأسها **هلري لوقالي** ، ومع ذلك كان ينظر إلى الجنوب بسبب التخلف على أنه ليس أهلا للمشاركة في العملية السياسية. ([2])

لقد استطاع حزب الجنوب أن ينشئ لنفسه قواعد ثابتة في الجنوب، فمع حلول العام 1954 م غير أعضاؤه اسمه إلى حزب الأحرار و تولى **بنجامين لوكي** رئاسة الحزب و **بيساما نائبا له و عبد الرحمن سول** رئيس فرع الحزب بجوبا . وظل حزب الأحرار هو الحزب السياسي الوحيد حتى قيام الحكومة العسكرية الأولى بقيادة الفريق **إبراهيم عبود** عام 1958م .([3])

---

* لقد شهد الجنوب في أواخر الخمسينات من القرن الماضي هجرات إلى الدول المجاورة كانت أشبه بالنفي الاختياري ، و خلال ذلك الوقت ، كان عدد من كبار الموظفين الجنوبيين و الأساتذة و السياسيين قد غادروا البلاد إلى المنفى الاختياري في أوغندا أو كينيا أو الكونغو و كان أهم السياسيين المغادرين في ذلك الوقت سترليني لاهو ، جوزيف أودوهو ، ناثانييل ، ألكس أمبالي ، بانكراسيو أوشاك ، وليم ديفق ، و أقري جادين ،انظر ، قلندر ،ص245.

[1]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ج2،ص329.

[2]) الهادي عبد الصمد عبد الله ، السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي ، مؤسسة العين للطباعة،(د . م)،1990م،ص 60-61.

[3]) إبراهيم محمد حاج موسى ،ص545.

لقد كانت الفدرالية هي الهدف الرئيس لحزب الأحرار و في سعيها لتحقيق ذلك. كونت علاقات مع أكبر حزبين في الشمال و هما حزب الأمة و الحزب الوطني الاتحادي . وعمل حزب الأحرار كل ما يستطع فعله لنيل الحكم الفدرالي. وفي 19 نوفمبر 1955م نجح الحزب في إقناع البرلمان عند إعلان الاستقلال في أول يناير 1956 م أن يصدر قرارا يضع في الاعتبار مطالب الحزب الفدرالية، و قبل مجي يوم الاستقلال عارض الحزب حكومة الحزب الوطني الاتحادي . أدى ذلك إلى استقالة الجنوبيين **داك داي** و **بولين ألير** من وزارة السيد **إسماعيل الأزهري** و انضمّا إلى حزب الأحرار . و لكن في يناير 1956م استطاع **الأزهري** إقناع كل من **بنجامين لوكي و ستانسلاوس بيساما و بوث ديو** للانضمام إلى الوزارة برئاسة الأزهري و قد استطاع بيساما بعد ستة أشهر أن يكون من حزب الأحرار جبهة برلمانية هي الجبهة الفيدرالية . كانت مناونة لحزب الأمة . و في 1956م استبعد بنجامين من رئاسة الحزب و حل محله بيساما . و مارس الحزب خلال الأربع سنوات التالية الحياة البرلمانية في جو ملئ بالانقسامات و المشاحنات الشخصية الداخلية . بيد أن ذلك كله خلق نوعا من الاهتمام من قبل الساسة الجنوبيين المقيمين في الشمال بوضع الجنوب، و تمخض عن هذا الاهتمام بأن أصبح للسياسة الجنوبية زخمها المميز .([4])

و في عام1958 م انضمّ عدد جديد من الجنوبيين إلى الحزب منهم **جوزيف أدهو** و**ايليا لوبي و لويجي أدوك و دانيال جيوم و أزوني مندبرن** . و هؤلاء السياسيون الصغار الجدد الذين انضموا مؤخرا إلى الحزب أصبحوا على خلاف مع قدامى البرلمانيين الجنوبيين، و انحاز أولئك الشبان إلى الكتلة المنادية بالاتحاد الفدرالي التي كان يرأسها **ستانسلاوس بيساما** و استمر الحزب في مساهمته في الحركة الوطنية حتى نوفمبر 1958م عندما حسم الأمر لصالح **إبراهيم عبود** و من ثم قام **عبود** بحل حزب الأحرار و كذلك الأحزاب الشمالية كما تم الإشارة إليه سابقا .

إن أحداث **انزار** و**مابيو** و**توريت** التي حدثت في 1955م كان لها أثر عكسي على تطور الحياة السياسية في الجنوب . فقد أدي هروب المتمردين إلى الغابات و إلى خارج البلاد، و كذلك وجود قوة عسكرية شمالية مسيطرة على زمام الأمور في الجنوب كل ذلك عطل العملية السياسية و قاد إلى خلق اضطراب سياسي بين مؤيد للسياسة الشمالية و معارض لها ، كما دفعت سياسة **إبراهيم عبود** العسكرية اتجاه الجنوب بالكثير من الطلاب و السياسيين و الإداريين الجنوبيين إلى الفرار خارج البلاد عام 1960م وقد شمل ذلك الأب **ساترلينو لوهور** و **جوزيف أدهو** و **وليم دينق**.([5]) ومن الطبيعي - عندما كثر عدد الفارين في الخارج - أن يعيدوا تنظيم أنفسهم . وظهرت في البداية عدة تنظيمات عشوائية ، كان منها مثلا تنظيم (**ملواجو**)

---

[4]) عبد الملك عودة ، (مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال) ، مجلة السياسة الدولية ،ع109، مؤسسة الأهرام، القاهرة ،1992م، ص6

[5]) عبد الطيف الخليفة ،ص103

وهو اسم مشكل من تجميع الحرفين الأولين لأسماء المدن الجنوبية الثلاثة . **ملكال** وواو **وجوبا** . كما ظهر تنظيم الاتحاد الوطني للكاثوليك الأفارقة ، والذي كان يتزعمه الأب **سترلينو لاهور** .([6])

إلا أن تنظيما كبيرا وعلى درجة من الأهمية بدأ يظهر في الخارج هو رابطة السودان المسيحي .(**Sudan Christian Association**) . كان يدعمه الأب سترلينو و يبدو أن التنظيم كان يسعى إلى كسب الدعم الكنسي و العالمي وحتى لا يغضب الحكومة الأوغندية التي منحتهم اللجوء السياسي و التي لا ترغب في عداء مع الخرطوم . و عقب ظهور هذا التنظيم ظهر تنظيم آخر في فبراير 1960م كان اسمه الاتحاد الوطني الأفريقي للمناطق المقفولة (ساكاندو). (**Sudan African Closed Districts National Union**) (**SACDNU**) تكون في العاصمة الكونغولية ليوبولد ، و قد ضم كلا من : **جوزيف أودوهو** رئيسا و **ماركو رومي** نائبا و **وليم دنق** سكرتيرا ، و **أقري جادين** نائبا للسكرتير ، و **بالريانو أوريتق** أمينا للمال ، و الأب **سترلينو لاهور** عضوا .* ([7])

وفي عام 1963 م عدل الحزب اسمه لكي يصبح الاسم الجديد الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي(**سانو**) ([8]) (**Sudan African National Union**) (**SAN**) وقد بدأ سانو بنفس القيادات السياسية التي بدأ بها ساكندو . ([9])

تميزت هذه الفترة من حركة الجنوب السياسية بعمل إعلامي مكثف استطاع أن يحول القضية من قضية إقليمية إلى مشكلة ذات أبعاد دولية، و كان قائد هذه العملية هما السياسيان المخضرمان **وليم دنق** و **جوزيف أدوهو** و استطاعا أن يقودا حركة سياسية نشطة داخل أفريقيا و بعض الدول الأوروبية، مدعومين من قبل الكنائس وبعض الدعم السياسي من بعض الدول الأفريقية . ([10])

و من الناحية الدينية فقد لعب الأب **سترلينو لاهو** دورا مهما، فقد استطاع أن يعطيها أبعادا دينية مسيحية جمعت استعطاف كل المسيحيين . و كقسيس كسب ود الكنائس الإقليمية و العالمية . أما دورها في الجنوب فقد تمكن **ماركو رومي** نائب رئيس الحزب من تصعيد المقاومة الداخلية وكان ذلك عن طريق تحريض الطلاب

---

[6]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ج2،ص336

* لقد ضم الحزب معظم السياسيين اللاجئين في الكونغو و كان منهم فرديناند أديانج وجيمس ولة أشيان وبانكراسيو أوشيق و الكسي مبالي و فليب بداك و بازايا رنزي وناثالي نيال أويت وفرديو أورجات،انظر ، منصور خالد ،السودان أهوال الحرب،ص232

[7]) أبو الحسن فرح ،ص 23

[8]) محمد مصدق يوسفي ، السودان ،المكان المرشح لاخصاب حرب باردة جديدة .www.azzaman.com. ص3

[9]) محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان،ج2،ص336

[10]) أبيل ألير ، ص28

بالمظاهرات تارة و بالإضراب تارة أخرى، كما استطاع أن يدفع بعض الأهالي إلى الهروب و الانضمام إلى صفوف الحزب في الخارج و قد استقر رومي في أوغندا على مقربة من الحدود السودانية الجنوبية لكي يستطيع مد المواطنين بالمساعدات للهروب.

أما من الناحية المالية فقد استطاع الحزب أن يجمع عونا ماليا واسعا من الحكومات و المنظمات الخيرية و الكنسية ، و سياسيا حصلت الحركة على دعم أوروبي واسع تمكنت من تعميق الدعم السياسي الأفريقي ، و إعلاميا كان الرأي العام مؤيدا للموقف الجنوبي . و قد شهد تصعيدا في وسائل الإعلام الحكومية . وفي عام 1963م أصدر **جوزيف أدوهو** و **وليم دينق** كتابهما المشترك الذي حمل عنوان (مشكلة جنوب السودان) ، و عسكريا ، بدأت تتحول القيادة إلى العمل العسكري المنظم في هيئة مقاومة مسلحة فقد استطاع وليم دينق و أدوهو من خلال جولتهما في أفريقيا و أوروبا من تأمين مصادر السلاح للحركة .([11])

إن بقايا الهاربين من تمرد55 ، كانت تمارس أعمالا عدائية ضد الحكومة ولكن دون تنظيم و تنسيق، و في معظم الأحيان لأغراض ذاتية بعيدة عن السياسة . وفي عام 1963م انضمت تلك الفصائل المختلفة و المختفية في الأدغال و الغابات و اتحدت تحت اسم **أنانيا**. و أصبحت الجناح العسكري المسلح لحزب **سانو** في جنوب السودان، و هذا الجناح تم تكوينه رسميا في سبتمبر 1963م من بقايا جنود حامية توريت القديمة و بعض المواطنين الموالين لها .([12])

كان على رأس هذا التنظيم الملازم **اميدو تافنج*** و هو الملازم في الجيش السوداني السابق، وأحد أعمدة التمرد في توريد : استطاع تكوين قواته من بقايا الجنود الهاربين، و كان عددهم في البداية مئتي جندي و ثلاثة بنادق فقط ، وفي عام 1965 م وصلت القوة إلى 1250 جنديا وخمسين ضابطا. كون منها كتيبة وخمس سرايا وقاد العملية العسكرية في الجنوب بنوع من التنظيم . وقد قام بالعديد من العمليات حاول خلالها احتلال بعض المواقع، و كان يعتمد على الضرب والاختباء ، و بعد أن كبّد خسائر في صفوف الجيش الحكومي . أخذت هذه القوات تعرف رسميا باسم **الأنانيا** *، و كان لهذا الاسم وقع دعائي كما كان له تأثيره على سامعيه.([13])

---

[11]) نفس المصدر ،ص337

[12]) محمد مصدق يوسفي ،ص4

* كان اميدوتافنج أميا محدود الإمكانات القيادية فهو لا يستطيع القراءة والكتابة ولا يجيد أي لغات .

* أنانيا هذا الاسم يعني عند البعض بالعقرب السامة ، و هناك من يقول أن أنانيا هي اسم نوع من الدباب القاتل المعروف في جنوب السودان ، و البعض يعطي الاسم معنى آخر فهو سم يستخلصه محاربو المورو من نبات سام يتم مسح رأس السهم به قبل إطلاقها .

[13]) أبيل ألير ،ص29

تولى قيادة الأنانيا الضابط **جوزيف لاقو** ، و هو أحد الضباط الجنوبيين العاملين في الجيش السوداني في الخرطوم وعند عودته من إجازته إلى الجنوب انضم إلى الأنانيا و لم يعد بعد ذلك إلى صفوف الجيش في الخرطوم . و بما أنه على درجة من التعليم و الرقي السياسي فمن الطبيعي أن يتولى زمام الأمور للقيادة العسكرية لحزب سانو ، و تولى مهام تدريب القوات و تطويرها و الرفع من المستوى القتالي بين أفرادها .

كان هناك فرق واضح في المستوى الفكري و التنظيمي بين كل من **جوزيف لاقو** و بعض الضباط الهاربين معه من الجيش و بين **أميدو تافنج** و رجاله ، هذا الاختلاف أحدث نوعا من الاضطراب في صفوف الأنانيا ،كان له تأثير سلبي على وضع الحزب.

والواقع يشير إلى أن الجنوبيين عندما خرجوا كلاجئين في الدول المجاورة لم يأخذوا معهم إلا الخلافات والانقسامات التي كانت دائما ما تؤدي إلى الاشتباكات لأنهم أبناء القبائل التي دائما ما كانت النزاعات القبيلة ما تأخذ طريقها إليهم لعدة أسباب معروفة.([14])

وعند بروز الشخصيات الجنوبية السياسية الثلاث **لاهو و أودوهو و دينق** برز معها الاختلاف في التكوين الشخصي ، ربما بحكم الانتماء العرقي ، أو المعتقد الفكري ، ففي حين ينتمي سانرينو لاهو و جوزيف أودوهو إلى قبيلة اللانوكا ، كان وليم دينق من قبائل الدينكا . و في الوقت الذي كان يمثل فيه أودوهو و دينق جيلا من المثقفين الجنوبيين ذوي النزعة نحو العلم و العقل ، كان لاهو يمثل جيل الكنسيين المعتنقين المسيحية . و بين هذا وذاك توزع الجنوبيون السياسيون ، إذ كان معظمهم أسير العصبية العرقية .([15])

كان وليم دينق هو العقل السياسي والأب لاهو هو الأب الروحي ، أما جوزيف أودوهو فقد كان مدرسا في أحد مدارس الجنوب و بعد أن تعامل في السياسة اتهم بضلوعه في تمرد **توريتو** وحوكم على ذلك، ثم خرج بعد وقت قصير ليصبح نائبا في البرلمان قبل أن يصل **عبود** إلى الحكم . و لم يكن من أسباب الخلاف و الصراع في الجنوب القادة الثلاث فقط بل إن طبيعة التركيبة القبلية الجنوبية القائمة على تكريس الإحساس القبلي ، و الذي يدفع مختلف القبائل إلى تعظيم ذاتها و تصغير غيرها . قد انعكس هذا الواقع على العلاقات السياسية بين أفراد التنظيم السياسي في الخارج(سانو) .

---

[14]) نبيه الأصفهاني . (التصالح الوطني ووحدة التراب السوداني) ، مجلة السياسة الدولية ،ع28،مج 8، مؤسسة الأهرام ،القاهرة،1972م، ص112

[15]) نفس المصدر،ص358

و على أثر تلك الخلافات أصبح الحزب مسرحا للصراعات المتعلقة بممارسة السلطات و الصلاحيات ،و أصبح الالتزام باللوائح و النظم داخل الحزب ضعيفا مما أدى إلى انعدام التعاون بين **دينق ولاهو و أودوهو** ، كما أنهم رفضوا محاسبتهم من قبل الحزب ؛ و لم يكن متوقعا في مثل هذا الوضع أن يستمر تنظيم ساكدنو ، بعد أن أصبح سانو ـ متماسكا و موحدا . و بالفعل قد تبلور هذا الخلاف و نتج عنه في كمبالا في نوفمبر من عام 1965 م المؤتمر الانتخابي للجنة القيادية ،و تم تحقيق أغراض أودوهو بإقصاء وليم دينق من التنظيم ، و لكن المؤتمر انتهى بإقصاء أودوهو نفسه من رئاسة التنظيم على يد **أقري جادين** . و بانتهاء المؤتمر ، كان التنظيم قد انقسم إلى قسمين : قسم يضم أقري جادين و الذين معه ، و آخر تزعمه وليم دينق بعد رفضه الاعتراف بجادين وأدوهو .([16]) و دخل هذان التنظيمان السياسيان السودان تحت اسمين : **سانو جناح وليم دينق ، وسانو جناح أقري جادين** . و كان الأول أكثر اعتدالا ، فقبل التحاور و التفاوض و شارك في مؤتمر **المائدة المستديرة** عام 1965م ثم شارك في الحياة السياسية الوطنية فيما بعد.

أما القسم الثاني فقد تميز بالعداء الشديد للشمال و مؤسساته السياسية ، فآثر البقاء في المنفى رغم التحولات السياسية التي شهدها السودان بعد سقوط الحكم العسكري و أصبح هذا الجناح في الأعوام اللاحقة لعام 1966م عرضة للانقسام المتكرر بصورة تصعب معها ملاحقة تلك الانقسامات و تحديد ملامحها ، فبعد إبعاد جوزيف أودوهو من رئاسة التنظيم في المؤامرة التي حيكت في مؤتمر كمبالا قام أودوهو بتكوين تنظيم جديد تحت اسم **جبهة تحرير أزانيا** تولى رئاسته ، و منح **جورج كواناي** منصب نائب الرئيس . و قد جعلت الجبهة الجديدة ، و التي عرفت باسم **ألف (ALF)*** هدفها هو استقلال الجنوب . و بعد فترة وجيزة قام أقري جادين بحل الجناح الخاضع لسيطرته من تنظيم سانو ، و أعلن تكوين جبهة جديدة تحت اسم **جبهة تحرير السودان الأفريقية(سالف) Sudan African Liberation (SALF) Movement** ([17]) .

لم يكن الخلاف بين التنظيمين قائما على مواقف سياسية بل إن أسبابه كانت الكراهية المتبادلة بين زعيميه ، أودوهو و جادين ، لذلك كان تقلب المزاج يلعب دورا مهما في مجرى الخلاف أو الوفاق السياسي . فبعد أشهر قليلة من الخلاف والانقسام ، عاد جوزيف أودوهو و التقى بأقري جادين ووحدا الجبهتين تحت اسم **جبهة تحرير أزانيا** ، و جاءت **أزانيا الثانية** بزعامة **أودوهو و كان أقري** نائبا له . وتبنت تلك الجبهة أفكارا تنادي بتحرير جنوب السودان من الاستعمار العربي في الشمال و إقامة **دولة أزانيا المسيحية** .

---

[16]) ـ فاتور دينق ، The Southern Front Legacy. www. Alsahafa.com . ص5

* ALF هي اختصار للعبارة الإنجليزية Azania Liberation Front أي جبهة تحرير أزانيا .

[17]) إبيل ألير ، مرجع سابق ،ص27.

أعلنت ALF برنامجا سياسيا شاملا احتوى على خطط للعمل السياسي الداخلي القائم على تعبئة الجماهير و تنظيمها ، كما احتوى على خطط للعمل السياسي الخارجي ، و لما كانت حواجز اللغة تعوق ذلك فقد اقترحت توحيد اللغة بتبني اللغة العربية الخاصة بالجنوبيين كلغة للتفاهم و التخاطب . كما دعت إلى تنشيط التنمية الاقتصادية و التعليمية.

و على الرغم من أن تلك الخطط و البرامج توحي بأن ALF قد تمكنت من تحقيق كيان سياسي موحد للجنوب ، إلا أن ذلك لم يدم طويلا فسرعان ما عم الخلاف في أوصال ALF . بدأ ذلك عندما قام جوزيف أودوهو بفصل نائبه أقري جادين بحجة اتصاله بوليم دينق و بالشماليين في الخرطوم دون علمه ، ثم قام بفصل **أزبوني مندري** وزير دفاعه و **ايليا لوبي** وزير داخليته لاتهامهما اياه بالتحيز لقبيلته و سوء المعاملة .([18])

و مع تصاعد الاختلافات انفصلت الجبهة عن بعضها في مارس 1966م وانشق أقري جادين و موالية عن ALF ليتزعم التكوين الجديد له . و في ربيع 1967م تمكن جادين من جمع كل القوى السياسية تحت قيادته ، و أجبر أودوهو على الانضمام المهيمن إلى الحكومة الجديدة . و كون جادين ما عرف بـ **حكومة جنوب السودان الانتقالية southern Sudan provisional** ، التي قامت على نفس المبادئ التي قامت عليها جبهة أزانيا و تبنت حكومته نفس الخطط التي كانت تعمل عليها في السابق ، و زادت عليها بأن رفضت أي تفاوض مع حكومة الشمال وقاطع جادين حتى جبهة الجنوب العاملة داخل السودان ضمن إطار العمل الديمقراطي و التي كانت تشكل حلقة الوصل بين العمل السياسي الشمالي و العمل السياسي الجنوبي.

استطاعت حكومة جنوب السودان الانتقالية ، أن تقنع محاربي الأنانيا بأنها التنظيم المثالي المحقق لوحدة الجنوبيين و عملت على تعديل ذلك الجناح ليصبح أسمه الجديد قوات **الانيانيا الوطنية المسلحة Anya-Nia national Armed forces (ANAF)** و قبلت أن تتبع حكومة جنوب السودان الانتقالية ، كما أصبح هناك مجلس للتنسيق العسكري ضم القيادات العسكرية مع السياسيين . و كان دور المجلس هو التخطيط للعمليات العسكرية و السياسية .([19])

وخلال عام تمكنت حكومة جنوب السودان الانتقالية من توحيد العمل السياسي الجنوبي و لأول مرة، كما أنها استطاعت أن تحقق عدة انتصارات في العمل العسكري ، ساعدها في ذلك الاتفاق على وقف إطلاق النار الذي اتخذته حكومة

---

[18]) نفس المصدر ،ص29

[19]) Robber colins .P38

سر الختم الخليفة* في أكتوبر 1964م . والذي أبقت عليه الحكومات المتعاقبة لحكومة الخليفة ، و لكن الجنوب كعادته ، لم ينعم طويلا بوحدته تلك ، إذ سرعان ما بدأت تدب في أوصاله بوادر التنافر العرقي المعهود ، و لم يكن الخلاف هذه المرة على القيادة السياسية بل شمل حتى العسكرية التي لم يرضخ بتها أفراد قبيلتي الزاندي و المورو ، في الوقت الذي كان في جادين موضع انتقاد مستمر من عناصر قبلية وسياسية مختلفة داخل وخارج حكومته .([20])

و قد انهار التنظيم نهائيا في مارس 1969 م، إثر هروب أقري جادين من مقر رئاسته في الجنوب إلى نيروبي بعد حصوله على معلومات تفيد بأن مؤامرة تحاك لاغتياله. و تولى قيادة التنظيم من بعده شخص يدعى قوردون موريات كان مفتش الحكومات المحلية في الجنوب .

على الرغم من أن غوردون مورتات اعتبر تسلمه للسلطة القيادية في الحركة من أقري جادين تحولا ديمقراطيا ، إلا أنه كانت هناك دلائل تشير إلى أن الذي حدث إنما كان انقلابا مدنيا آخر يشبه إلى حد كبير انقلاب اقري جادين على جوزيف أودوهو ، فقد اختار موريات لحكومته الجديدة اسما جديدا هو حكومة النيل الانتقالية The Nile Provisional Government (NPG)* . و وضع دستورا جديدا للجنوب و ضع استقلاله عن الشمال هدفا لسياسة تنظيمه .

لم تستمر حكومة مورتات الانتقالية سوى بضعة أشهر ، إذ إن التآمر عليها من قبل أقري جادين ، الذي عاد إليها هذه المرة بواسطة الطريق العسكري ، بعيدا عن الكتل السياسية و القبلية ، و يبدو أن العنصر العسكري - الأنانيا - قد دخل الصراع السياسي من نفس المدخل ، مدخل النزاع القبلي العرقي ،([21]) وقد جاء الانقلاب العسكري بعد أربعة أشهر فقط من مولد حكومة مورتات . استولى أميدو تافنج قائد قوات الأنانيا ، على السلطة من غوردون مورتات ، في أول انقلاب عسكري كانت الغابة مسرحه ، و قام تافنج بتكوين حكومة عسكرية ضمت عددا من المدنيين كان من بينهم أقري جادين الذي أسندت إليه مسؤولية العلاقات الخارجية.([22])

---

* ولد بالدويم عام1917م و تخرج من كلية غوردون مدرسا في الكلية . ابتعث إلى انجلترا عدة مرات لدراسة التربية و علم النفس . عمل مساعد لوكيل وزارة التربية و التعليم في المديريات الجنوبية في جوبا لمدة خمس سنوات . و يعد من أكثر الشماليين معرفة بجنوب البلاد و رجاله ، في أواخر اكتوبر 1964 م اختير ليكون رئيسا للحكومة الانتقالية و بعدها اختيرا سفيرا السودان في روما ثم سفيرا في لندن و في عهد نميري عمل وزيرا للتربية والتعليم محمد محمد أحمد كرار ، حكومات السودان قيامها و سقوطها . دار قبك .الخرطوم . 1999م .ص42.

([20]) نفس المصدر ص41

* كما أطلق لأول مرة على مواطني جنوب السودان - شعب النيل أو النيليين The Nilcans ،انظر . Robber colins .ص41

([21]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ج2،ص337

([22]) محمد علي بركات ص 115

و بعد السيطرة على زمام الأمور قام الجنرال تافنج بإعطاء حكومته اسما جديدا وهو **حكومة أندي** . وتولى القيادة العسكرية والسياسية . بينما أصبح **علي بطلة** نائبه العسكري ، وكان أبرز ما ميز حكومة أندي عن التنظيمات السابقة لها ، هو دعوتها إلى إجراء استفتاء في جنوب السودان من خلال منظمتي الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية ، و دعوتها للأحزاب الشمالية للالتزام بنتائج ذلك الاستفتاء و يعتبر هذا تحول كبير من دعوات الانفصال التام التي كانت تنادي بها الحكومات السابقة لحكومة أندي خاصة حكومتا النيل و الجنوب الانتقالية .([23])

و مرة أخرى لم تنعم حكومة أندي بالسلطة طويلا فالمدة هي أربعة أشهر من العمل السياسي الذي لم تستطع من خلاله تحقيق أهدافها ، فقد أصيبت هي الأخرى بموجة الانقلاب العسكري ، هذه المرة بقيادة **جوزيف لاقو في** نوفمبر 1969 م الذي استولى على السلطة و أحال تافنج ونائبه على المعاش. وقام بإبعاد جميع السياسيين. والواقع أن هذا الاستيلاء توج الصراع بين جيل العسكريين القادمين من صلب المؤسسة العسكرية الرسمية في الشمال ، و الذين تخرجوا في كليتها الحربية ، و بين جيل ضباط الصف الذين لم يتعاملوا مع تلك المؤسسة الرسمية و لم يعرفوا عن نظم الإدارة العسكرية الصارمة المنضبطة إلا القيل ، فأصبح من الصعب تقبل قائد أمي مثل تافنج على رأس السلطة والذي اتهم بعدم القدرة على العمل الإداري و القيادي المنظم .([24])

سعى **جوزيف لاقو** منذ البداية للعمل على أمرين أساسيين ، الأول محاولة إزالة الخلافات ذات الطابع العرقي ، خاصة بين الاستوائيين و الدينكا ،و ذلك لعلمه أن معظم إشكاليات العمل السياسي الجنوبي و أسباب فشله كان منبعها هذا التنافر العرقي . و الأمر الثاني يتعلق بتنشيط العلاقات الخارجية للحركة لأهميتها في إمدادها بالسلاح . و قد حقق في هذا الجانب نجاحا كبير ، و أهمها توطيد علاقاته بإسرائيل و اعتماده عليها في تأمين كميات من الأسلحة و الذخائر و المعدات والخطط و البرامج الحربية.([25])

وقد استطاع بالفعل تطوير الحركة و الوصول بها إلى مصاف الحركات العسكرية المنظمة التي كانت أسماؤها معروفة على الساحة العالمية ، فقد قام **لاقو بتطوير القوة العسكرية** للأنانيا إلى حدود فرقة عسكرية تتكون من ثلاثة لواءات كما قام بإدخال أجهزة الاتصال اللاسلكي لأول مرة بين قواته الأمر الذي زاد من قوتها وتحركاتها في الغابات . ([26]) و قام بإنشاء معسكرات لتدريب المستجدين لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الجنوبيين الذين تدفقوا عليها، وأنشأ لهم مدرسة مشاة لتدريب الضباط ، كما أنشأ مهابط للطائرات في المناطق التي سيطر عليها جرى استخدامها

---

[23]) محمد أبو القاسم حاج حمد ،ص33

[24]) نفس المصدر ص34

[25]) جون قاي نوت يوه ،ص173

[26]) مصعب الطيب ، ص4

لأغراض الإمداد العسكري والأسلحة الثقيلة خاصة من قبل إسرائيل . كما تمكن من إيفاد عدد من ضباطه إلى إسرائيل لتلقي التدريب هناك .([27])

يبدو أن هذه النجاحات الإدارية والتنظيمية التي تحققت لحركة الأنانيا كانت وراء التطورات السياسية المتلاحقة في شمال السودان والتي قادت بعد صيف 969 1م إلى التصالح الوطني في أديس أبابا في ربيع 1972م.

موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب:-

على الرغم من أن المشكلة تعتبر من أخطر المشاكل التي واجهها السودان كحركة انفصالية إلا أن حكوماتها المتعاقبة سعت إلى حلها عن طريق فرض الوحدة على الشعب الجنوبي، و في الوقت الذي كانوا يخشون فيه القوة الشمالية كانت حكومات الشمال تغفل المشكلة وتتظاهر بعدم و جودها أساسا حتى تفجرت الحرب الأهلية لمدة سبعة عشر عاما من 1955 إلى 1972م مستنزفة موارد البلاد الاقتصادية ومشتتة وحدته الاجتماعية و السياسية .([28])

قامت الحكومة الوطنية الأولى في 9- يناير 1954م و منذ ذلك التاريخ و حتى قيام الإنقاذ الوطني كانت السمة الأساسية للوضع هي التغيير المستمر للحكومات، حيث انتقلت البلاد من العهد الحزبي الأول في عام 1945م إلى العهد العسكري الأول في 17- نوفمبر 1958م. و بعدها جاءت ثورة أكتوبر 1964م لتدخل البلاد في عهد الحكم الحزبي الثاني الذي انتهى في 25- مايو 1969م بقيام الحكم العسكري الثاني و الذي كان عمره الأطول في تاريخ السودان.([29])

اندلعت شرارة الحرب الأهلية في السودان قبيل الاستقلال وظلت الحرب هي السمة المميزة لكل عهود الحكم منذ ذلك الوقت، وكان لكل عهد ونظام حكم تأثيره على قضية الحرب والسلام سواء كان هذا العهد ديمقراطيا أم شموليا.([30])

جذور الأزمة ضاربة في القدم وسابقة على قيام كيان السودان بوضعه الحالي وحدوده المعروفة، حيث لعب الاستعمار دورا بارزا في نشوء الأزمة، وفاقمت الأنظمة الوطنية منها ولم تختلف الحكومات المدنية الائتلافية عن النظم الديكتاتورية العسكرية، إلا أن الأخيرة ذهبت بالعنف إلى أقصى مداه ، فزاد من حدتها و أمد في عمرها .

---

[27]) تقرير منظمة USAID، ص13.

[28]) عبد القادر إسماعيل، **سنوات السلام في السودان اتفاق أديس أبابا 1972** ،الدار العربية للنشر والتوزيع،القاهرة،2000م،ص 5

[29]) محمد كرار،ص 5

[30]) لقاء أجراه الباحث مع الدكتور الشيخ عروضه بتاريخ 2-2-2004م بالقاهرة.

الحكومات الوطنية بقيادة (إسماعيل الأزهري) 1954-1958.

الحكومة الوطنية الأولى التي شكلها الأزهري كانت في 9- يناير 1954م واستمرت حتى إعلان الاستقلال في 1- يناير 1956م، كان السيد **إسماعيل الأزهري** فيها رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية و **ميرغني حمزة** وزيرا للمعارف و الزراعة والري ، و السيد **حماد توفيق*** وزيرا للمالية . ([31]) ثم شكل الأزهري حكومته الوطنية الثانية بعد الاستقلال مباشرة و كانت في يناير 1956م ، كان يرأس فيها مجلس الوزراء و الدفاع ، و السيد **مبارك زروق** وزيرا للمواصلات و **علي عبد الرحمن** وزيرا للمعارف و **حماد توفيق** للمالية . و جاءت حكومته الوطنية الثالثة في 2- فبراير 1956م كان فيها السيد **عبد الله بك خليل** وزيرا للدفاع و **حماد توفيق** للمواصلات و **مبارك زروق** لوزارة الخارجية و **إبراهيم أحمد** للمالية ، ثم جاءت حكومة الأزهري الرابعة في 7- يوليو 1956م لم يطرأ عليها أي تغيير سوى تولي **محمد أحمد محجوب*** وزارة الخارجية. أما حكومته الأخيرة كانت من ربيع 1958م وحتى 17- نوفمبر 1958م و التي تولى فيها **ميرغني حمزة** وزارة الداخلية واحتفظ الباقي بنفس المراتب . ([32])

عندما استقر رأي زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي **إسماعيل الأزهري** على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان - بعدما كان داعية للاتحاد مع مصر - سعى إلى ضمان أصوات النواب الجنوبيين وموافقتهم على خطوته مقابل قبوله للمطالب الجنوبية.([33])

أعلن الأزهري الاستقلال في أول يناير 1956م وشكل حكومته الأولى التي سرعان ما تناست وعودها للجنوبيين، خاصة في ما عرف بسودنة الوظائف، إذ لم تمنح الجنوبيين سوى ست وظائف من مجموع 800 وظيفة، ما أدى إلى استياء واسع

---

* أول وزير سوداني لوزارة شمالية من مواليد ود مدني في 1912 م متخرج من كلية غوردون قسم محاسبة ثم التحق بخدمة الحكومة في مصلحة المالية محاسبا . رفض درجة البيكوية (بك) التي منحها له الملك فاروق في 1951م و أصبح وزيرا للمالية في أول حكومة وطنية في يناير 1954م و بعد انقلاب الفريق عبود في 17- نوفمبر 1958م أصبح مديرا للبنك الزراعي السوداني ، ثم مات معدوما في عهد الرئيس نميري .انظر. الموسوعة الحرة،السودان، ar.wikipedia.org،ص7

[31]) نفس المصدر ،ص8

* تولى الوزارة للمرة الأولى عام1965م من بعد الصادق المهدي وانتهى من السلطة بقيام ثورة 25- مايو 1969 م و استقر بلندن زمنا طويلا و عاد إلى البلاد بعد التصالح الوطني ، ولد بالدويم خرج من الهندسة في كلية غوردون ثم درس القانون و عمل بعدها قاضيا ، كان من دعاة استقلال السودان و من مؤسسي حزب الأمة ، عين وزيرا للخارجية لأول مرة في 1958م، انظر محمد كرار ،ص30

[32]) نفس المصدر ، ص9

[33]) لقاء أجراه الباحث مع الدكتور الشيخ عووضه بتاريخ 2-2-2004م بالقاهرة،

وسط الجنوبيين. وإلى جانب أسباب أخرى أدى ذلك في النهاية إلى اندلاع العنف وبداية التمرد في الجنوب.([34])

تراجع الأزهري عن وعده لمصر بالاتحاد ، مما ألب عليه القوى المؤيدة لمصر الذين عملوا على إسقاط حكمه، وقد وافق ذلك سعي النواب الجنوبيين الذين تحركوا في ذات الاتجاه ، مما أدى لسقوطه وتشكيل حكومة من المعارضة بقيادة حزب الأمة الذي تولى سكرتيره العام **عبد الله خليل** الحكم مشكلا الوزارة الثانية بدعم من الإمام **عبد الرحمن المهدي** زعيم الأنصار.([35])

أدى تفاقم التمرد في الجنوب والضغط الداخلي من الأحزاب الاتحادية بقيادة الأزهري الساعية لاسترداد سلطتها إلى زعزعة الوضع، ومن ثم قيام **عبد الله خليل** رئيس الوزراء بتسليم الحكم إلى القائد العام للجيش الفريق **إبراهيم عبود**، وكانت هذه بداية تدخل الجيش في السياسة.([36])

الحكومة العسكرية الأولى 17- نوفمبر -1958-أكتوبر1964.

تولى الحكم الفريق **إبراهيم باشا عبود** الذي شكل عهده حقبة تاريخية هامة ، في تاريخ السودان الحديث ، فقد كتب الكثير عن هذه الفترة و ذلك لما لها من أهمية خاصة فيما يتعلق بالجنوب، وموقف إبراهيم عبود منه ، خاصة و أنه كان حكما عسكريا يصفه البعض بالقمعي .([37]) و يرى البعض الآخر بأن نظام عبود وفر الأمن و الحياة الرغدة و جميع أسباب الاستقرار و أنه البلد الوحيد الذي لا تتجاوز مصروفاته إيراداته .([38])

كون حكومته في 17-11-1958م كان هو رئيسها و القائد العام للقوات . واللواء **أحمد عبد الوهاب** الداخلية و الحكومة المحلية ، و اللواء **محمد طلعت فريد** الاستعلامات و العمل ،و اميرالاي **حسن بشير نصر** في شؤون الرئاسة و نائب القائد **وزياد عثمان أرباب** في وزارة المعارف و العدل ، و **عبد الماجد أحمد** المالية والتجارة ، و **أحمد محمد خير** الخارجية.

---

[34] منصور خالد ،النخبة السودانية و إدمان الفشل ،ج1 ،مطابع سجل العرب،(د. م) ، 1993م،ص226

[35] حيدر إبراهيم علي ، الديمقراطية في السودان البعد التاريخي و الوضع الراهن و آفاق المستقبل ، مركز الدراسات السودانية القاهرة ،1993م،ص319

[36] نفس المصدر ،ص319

[37] Sudan -a country study .Abbud Military Goverment 1958-64. www.country-data.com.P4

[38] محمد محجوب حضرة ،السودان خلال حكم عبود 1958-1964،ج1، المطبعة العسكرية ، الخرطوم ، 2004،ص42

فشل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم برئاسة الفريق عبود وعضوية كبار العسكريين في فهم الأسباب الحقيقية لمشكلة الجنوب، وواصل نفس سياسات نظام الحكم المدني الذي سبقه، ورأى النظام أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع المشكل هو الأسلمة والتعريب القسري، وفي سبيل تحقيق ذلك اتخذ ثلاثة خطوات هي:([39])

- إنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة.
- استبدال يوم الأحد بيوم الجمعة كعطلة أسبوعية.
- إصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذي حظر التبشير المسيحي في الجنوب وانتهى بطرد المبشرين.

وكان من أهم نتائج هذه السياسة:

- انتقال الجنوبيين للمرة الأولى بقضيتهم إلى الدول الأفريقية المجاورة، ما أعطى المشكل السوداني الداخلي بعدا إقليميا.
- بروز المعارضة المسلحة في أشكال مختلفة تطورت في النهاية إلى حركة أنانيا التي قادت التمرد وتهيأت لها إمكانيات الدعم والتسليح من دول الجوار الأفريقي.
- أصبح موقف المنظمات السياسية الجنوبية مائلا نحو الانفصال.
- تراكم الغبن والحقد جراء العنف المتزايد الذي أسفر عن مجازر بعد استخدام الجيش للطيران والقصف الجوي وإحراق القرى.
- أدى القمع العسكري في الشمال والجنوب إلى تصاعد المعارضة.

و على الرغم من النجاحات التي حققها النظام في البداية إلا أن ثلاث محاولات انقلابية قادها المعارضون في عام 1959م كادت أن تطيح به ، مما أدي إلى تدهور استقرار البلاد .([40]) ومن ثم قادها إلى اندلاع الأحداث التي شهدتها جامعة الخرطوم في الأسبوعين الأخيرين من أكتوبر 1964 م و التي عرفت بثورة أكتوبر الشعبية التي أسقطت حكم عبود العسكري وفتحت الباب للديمقراطية الثانية.

الحكومة الديمقراطية الثانية 30- أكتوبر-1964م حتى 7- يونيو 1965.

شكل سر الختم الخليفة الذي عمل معلما لفترة طويلة في الجنوب ما عرف بحكومة أكتوبر التي ضمت القوى الديمقراطية واليسار السوداني والنقابات، ثلاث حكومات قومية ديمقراطية خلال هذه الفترة كانت الأولى من 30-10-1964الى 18-2-1965 م كان هو رئيس الوزراء و الدفاع ، و السيد **محمد أحمد محجوب** وزيرا للخارجية و **مبارك زروق** للمالية و الاقتصاد و السيد **كليمنت امبورو*** للداخلية ، و

---

[39]) sudan-acountry study.p7

[40]) نفس المصدر ص10

* عمل في السلك الإداري إلى أن اصبح نائب مفتش بيرول عام 1955 م. و لقد كان له الفضل الكبير في انقاذ عدد من الشماليين عندما نشب تمرد توريت 1955 م الذين كانوا بمركز بيرول . تلقى بعثات دراسية في كل من إنجلترا و أمريكا عن الإدارة و الحكم المحلي . تولى وزارة الداخلية في حكومة محجوب 1964 م. و في 1968م تولى وزارة الصناعة . و تولى عدة مناصب إدارية و سياسية في عهد نميري أنظر . محمد كرار ص35

الشفيع أحمد الشيخ لشؤون الرئاسة . و الثانية كانت من 23-2-1965الى 12-3-1965م لم يحدث تغيير يذكر ماعدا استبدال الشفيع أحمد بـ **محمد جبارة العوض** في شؤون الرئاسة ،و الثالثة كانت من 31-3-1965 إلى 7-6-1965 م لم يطرأ عليها إلا تغير طفيف في الوزارات الثانوية .*

وضعت هذه الحكومة مشكلة الحرب والسلام على رأس أولوياتها، وضمت الحكومة أيضا عضوين من الجنوب ولأول مرة يتبوأ جنوبي منصبا سياديا (وزارة الداخلية) ، كما سعت الحكومة إلى السياسيين الجنوبيين في المنافي لكسب ثقتهم، مما أدى إلى تعاون القوة السياسية الجنوبية الأولى (اتحاد السودان الأفريقي الوطني - سانو) مع حكومة أكتوبر.([41])

ويمكن القول أن مشكلة الجنوب في هذه فترة قد أخذت منعطفا مهما للغاية.([42]) فقد أتاحت هذه الحكومة الفرصة للجنوبيين و الشماليين على حد سواء لتناول القضية وبسط الأراء و الأفكار حولها ، و كبادرة حسن نية منه أصدر في أول كانون ديسمبر 1964 م البيان الشهير الذي وضع اللبنة الأولى في صرح الثقة بين ساسة الشمال و الجنوب ، فقد أعلن العفو العام عن جميع السودانيين الذين هربوا من الوطن في أحداث توريت ، و الذين حوكموا غيابيا ، و الذين مازالوا مطلوبين للمحكمة مهما كانت تهمهم الموجهة إليهم ، كما قامت حكومة سر الختم الخليفة بإطلاق سراح كل السجناء السياسيين ، بمن فيهم سجناء تمرد توريت ، و أصدر الأوامر للجيش بعدم إطلاق النار إلا في الحالات الضرورية . كما وافقت على إعطاء كل الوظائف الجنوبية للجنوبيين ، و هذه السياسة تمخض عنها فيما بعد مؤتمر المائدة المستديرة.([43])

حكومات ائتلافية متعاقبة من 13-يونيو 1965ف حتى مايو 1969.

بعد نهاية حكومة سر الختم الخليفة الانتقالية تشكلت حكومات ائتلافية تارة برئاسة **محمد أحمد المحجوب** وتارة أخرى برئاسة **الصادق المهدي** ،فكانت الحكومة الائتلافية الأولى برئاسة محمد أحمد محجوب في 13-6-1965 م و كان **عبد الله** عبد الرحمن نقد وزيرا للحكومات المحلية و **أحمد عبد الرحمن** في الداخلية و **محمد إبراهيم خليل** في الخارجية و **عبد الحميد صالح** لشؤون الرئاسة و السيد **إبراهيم المفتي** وزيرا للمالية . و استمرت هذه الحكومة حتى 25-7- 1966 م . وجد **المحجوب** عقب تسلمه الحكم أوضاعا أمنية متردية في الجنوب فقد تمكنت الأنانيا

---

* السيد صالح محمود إسماعيل في الإعلام و العمل بدل السيد خلف الله بابكر و الهادي عابدون في وزارة الصحة بدل الأمين محمد الأمين .نفس المصدر،ص38.

([41]) حيدر إبراهيم علي ،ص321

([42]) منصور خالد ، أهوال الحرب ،ص204

([43]) نفس المصدر ، ص322

من دخول المدن والقرى التي يوجد فيها الجيش و حصلت على المعلومات العسكرية وهذا مكنها من شن هجمات على مواقع الجيش في الجنوب . وقد أدى كل ذلك إلى تردي الحال الأمني ، و إلى وقوع قوات الأمن ضحية لهذه السياسة . ولذلك فإن حكومة المحجوب قررت تبني سياسة مختلفة تجاه الجنوب . فعملت على استمرار العفو العام الذي أعلنته ، و طالبت حاملي السلاح من الأنانيا بتسليم أسلحتهم خلال خمسة عشر يوما ، ووعدت العائدين بتوفير العيش الملائم لهم و عدم محاسبتهم على ما سبق . و لما لم يجد ذلك نفعا ، أعادت لقوات الأمن صلاحياتها القانونية والإدارية اللازمة لتعقب الخارجين عن القانون و القضاء على نشاطهم . ثم أعادت الفاعلية للأجهزة الإدارية في الجنوب ، وأوقفت مشروع الوظائف ، كما أكدت على منع موظفي الدولة من الاشتغال بالسياسة ، وذلك بعد أن ظل عدد من الموظفين العاملين بالدولة يمارسون نشاطات سياسية مساندة لتنظيمات الجنوب السياسية و العسكرية . واهتمت بأمر اللاجئين في الدول المجاورة خاصة أوغندا و الكونغو فأرسلت الوفود ووقعت الاتفاقيات الرامية إلى الحد من النشاط العسكري و السياسي للجنوبيين.([44])

ثم جاءت الحكومة الائتلافية الثانية برئاسة السيد الصادق المهدي ، وكان إبراهيم المفتي نائبا للرئيس ووزيرا للخارجية والسيد عبد الله عبد الرحمن نقد للداخلية وحمزة ميرغني للمالية واستمرت هذه الحكومة حتى 15-5-1967م . لم تكن حكومة الصادق المهدي على قدر من النجاح فهي لم تستمر زمنا طويلا ، إذ إن الصادق المهدي لم يستمتع بمقعد الرئاسة إلا لأقل من عام فلم يكن حول على حكومته قد حل حينما أطاحت به المناورات الحزبية المستعرة ، التي قادت البلاد إلى أزمة سياسية أخرى كان من نتائجها أن أصبح للبلاد برلمانان أحدهما داخل مبني الجمعية التأسيسية و الآخر خارجها .

وفي شهر مايو 1967م كانت الحكومة الائتلافية الثالثة التي تولاها محمد أحمد محجوب الذي إقحم الجنوبيين في العمل السياسي مع الشمال . فعين السيد ألفريد وول لوزارة الأشغال و السيد هلري بالو لوقالي في وزارة العمل والتعاون . والحكومة الائتلافية الأخيرة لمحجوب كانت في 1968م كان فيها علي عبد الرحمن في وزارة الخارجية و أبقى حسن عوض في الداخلية و استبدل الفريد وول بـ الرشيد طاهر بكر واستمرت هذه الحكومة حتى ثورة مايو 1969م . في هذه الفترة ونظرا للخلافات الحزبية الشمالية زادت الحركة الجنوبية المقاتلة قوة و قدرة لأسباب متعددة. كان أهم تلك الأسباب و أقواها بالطبع ، غياب القرار السياسي المتسق تجاه الجنوب ، و تبدل السياسات المستمر .([45]) فقد دخلت البلاد خلال تلك الفترة في حالة مستمرة من الأزمات السياسية و المشكلات الدستورية، بحيث لم يتجاوز متوسط عمر الحكومة الواحدة العام الواحد.

---

[44]) منصور خالد ،أهوال الحرب ص242

[45]) لقاء أجراه الباحث مع الدكتور الشيخ عووضه بتاريخ 2-2-2001م بالقاهرة.

هذه الحكومات لم تر في المشكل الجنوبي أكثر مما رأى الفريق عبود السيطرة على قلة من المتمردين والقضاء عليهم ومن ثم فتح الباب للسلام. وإن كان هذا التبسيط المخل بحقيقة المشكل يتفق مع عقلية العسكريين في نظام عبود، إلا أن ما يدعو للدهشة أن تتبنى نفس التوجه حكومة ديمقراطية على رأسها سياسي محنك وقانوني هو **المحجوب**، وكانت النتيجة تصاعد العمليات العسكرية والتجاوزات وارتكبت المجازر من قبل هذه الحكومات المنتخبة بما فاق ما ارتكبه نظام عبود العسكري من عنف ، على الرغم من إشراك محجوب لعدد من الجنوبيين في بعض الوزارات إلا أن ذلك لم يغير من النظرة الشمالية للمشكلة .([16])

مؤتمر المائدة المستديرة 1965م:-

استجابت القيادات الجنوبية لدعوة حكومة أكتوبر بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، بعد أن أقر رئيس الوزراء سر الختم الخليفة في نوفمبر 1964 م بأن القوة ليست حلا لمشكلة الجنوب.([17]) فانعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الفترة من 16 إلى 29 مارس 1965م في الخرطوم ، و قد ضم 18 ممثلا عن الأحزاب الشمالية و 24 من السياسيين الجنوبيين بحضور مراقبين من غانا وكينيا وأوغندا ونيجيريا ومصر والجزائر .([18]) وكان ذلك المؤتمر أول محاولة سودانية جادة للبحث عن السلام. ([19])

و ترأس جلسات المؤتمر البروفيسور **النذير دفع الله** مدير جامعة الخرطوم. فيما كلف بسكرتارية المؤتمر الدكتور **محمد عمر بشير** السكرتير الإداري لجامعة الخرطوم. و مثل الجنوب كل من حزب الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) الجناح الموجود بداخل السودان بوفد بقيادة وليم دينق ومن جناحه الموجود بالخارج وفد بقيادة أقري جادين ؛ وشارك آخرون من جبهة الجنوب منهم : **أمبروز وول دال وساتتيتو دينق** ، و **قلمون ماجوك** ، و **رمضان شول** .ومن الأحزاب الشمالية شاركت جبهة الميثاق الإسلامي، كان الوفد بقيادة **حسن الترابي** ، والحزب الوطني الاتحادي شارك بوفد بقيادة **إسماعيل الأزهري** ، أما حزب الشعب الديمقراطي فكان الوفد بقيادة **علي عبد الرحمن** ، و كانت جبهة الهيئات بقيادة المهندس **سيد عبد الله السيد** و من الحزب الشيوعي السوداني كان الوفد بقيادة **عبد الخالق محجوب** وأخيرا من حزب الأمة ترأس الوفد **الصادق المهدي**.
وقد سمح للقاضي **أبيل ألير** بالمشاركة في المؤتمر بعد أن قدم استقالته من منصبه في القضاء لرئيس القضاء مولانا **بابكر عوض الله**.

---

[16]) نفس المصدر ،ص242
[17]) منصور خالد ،النخبة السودانية و إدمان الفشل،ص163
[18] عادل الباز ،ص11
[19]) يونان لبيب رزق،الثورة والصراع الحزبي في السودان، ص75

ظل المؤتمرون يناقشون مشكلة الجنوب خلال أسبوعين تقريبا ، وعقدت ست عشرة جلسة، كما شكل المؤتمر عدة لجان فرعية و يذكر أن المؤتمر في جلساته الأولى كان أقرب إلى التوتر و بدا الاتفاق بين الطرفين أمرا بعيد المنال و لكن ذلك الأمر زال مع اقتراب نهاية المؤتمر .([50])

وكانت أهم قرارات مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب ما يلي :

1) ضرورة تحقيق الوئام الوطني .

2) الاختلافات في وجهات النظر لا يتعذر حلها .

3) الطرق السلمية هي السبيل الوحيد لحسم تلك الخلافات .

وقرر المشاركون جملة قرارات أبرزها :

أ) أن تتخذ الخطوات التالية بواسطة الحكومة لإعادة الحالة في الجنوب إلى الأوضاع العادية :

1) تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومتي السودان و أوغندا بشأن اللاجئين وكفالة استقرارهم .

2) الاتصال بحكومات البلدان الأخرى المجاورة بغرض التوصل إلى اتفاقات مماثلة بشأن اللاجئين .

3) كفالة استقرار المواطنين الموجودين داخل البلاد ممن فقدوا ديارهم وممتلكاتهم .

4) يطلب من الحكومة :

أ- محاربة المجاعة في المناطق المتأثرة بها في الجنوب.

ب -التحقيق في الأسباب المزمنة للمجاعة والفيضانات في الجنوب واتخاذ الخطوات الضرورية بشأنها .

5) إعادة نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة حاليا بالشمال .

كما دعا المؤتمر لتبنى الخطوط السياسية التي تمثلت في اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم للوظائف التالية :

1) ضباط بوليس وسجون.

2) إداريين.

3) ضباط حربيين .

4) ضباط صحة ومساعدين طبيين.

5) ضباط غابات .

6) ضباط صيد وأسماك .

1) ملء وظائف الإدارة والبوليس والسجون وأجهزة الإعلام بالجنوبيين متى توفرت فيهم الكفاءة لذلك. وفي حالة عدم وجود أكفاء يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة للإسراع في تدريبهم وترقيتهم .

2) المساواة في فرص العمل، والمساواة في الأجور وعدم التمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغة أو العنصر فقط.

---

[50]) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ج2، ص278

3) حرية الدين وحرية التبشير في نطاق قانون البلاد .
4) السماح للأشخاص والمؤسسات بفتح المدارس في نطاق قانون البلاد .
5) حرية التنقل .
6) إنشاء جامعة في الجنوب .
7) فتح مدارس ثانوية للبنات ومدرسة زراعة بملكال .
8) إعادة فتح مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب بجوبا والمركز البيطري بملكال .
9) ملء وظائف نظار المدارس بجنوبيين أكفاء. ويجب ألا يحول الجهل باللغة العربية دون الترقية إلى وظيفة ناظر .
10) إيجاد عمل للعاطلين .
11) تكوين مجلس اقتصادي قومي للتنمية تتبعه وكالة فرعية في الجنوب ومهمة هذه أن تدرس من جميع النواحي المشاريع التي تقدم بها فريق البحوث عام 1954 م وأي مشاريع أخرى بغرض وضع الخطط لتنفيذها.
12) إعطاء الأولوية في استغلال الأرض للسكان المحليين وتقديم التسهيلات.

وطالب الأعضاء الموفدون المشتركون في المؤتمر بإزالة أسباب الشكوى وتنفيذ الخطوط السياسية المذكورة مؤكدين استعدادهم للسفر في حملة من أجل السلام والاستقرار وأنهم سيبذلون كل ما في وسعهم من جهد لإنهاء أعمال العنف خلال شهرين .
وقرر المؤتمر تكوين لجنة من اثني عشر عضوا لتتولى بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامة وخولت بجانب ذلك الصلاحيات الآتية :-
(أ) أن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها .
(ب) أن تخطط وسائل إعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية .
(ج) أن تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب واستتباب الأمن وحكم القانون.
(د) وستعرض النتائج التي تم التوصل إليها على المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة أشهر.
و خرج المؤتمرون بجملة من النقاط منها:
(1) تهيئة الفرصة لأول مرة منذ ست سنوات للقادة السياسيين في الشمال والجنوب للالتقاء في جو ودي وتبادل وجهات النظر حول مسألة الجنوب .
(2) تهيئة الفرصة للبلدان الأفريقية الشقيقة المدعوة للمؤتمر للتعرف على المشكلة وضمان مساندتهم في إيجاد حل لها.
(3) إزالة ما كان يساور القادة السياسيين في الجنوب والشمال من ظنون وشكوك ووضع أسس ثابتة للفهم والتعاون.
(4) تمكين المواطنين في الجنوب والشمال من معرفة الحقائق و بالتالي تقدير المشكلة بأبعادها الحقيقية.

(5) إننا نعتقد أنه ما لم يتوفر مثل هذا التقدير الواقعي فلا سبيل لشعبنا للسير قدما وتسخير طاقاته وموارده لبناء المستقبل ولا سبيل لأن نجعل من رسالة السلام والمحبة والثقة حقيقة واقعة .([51])

واتفقت هذه الأطراف على تقديم ثلاثة خيارات للمؤتمر تمثلت في الفدرالية والوحدة غير المشروطة مع الشمال والانفصال، وأبدى الجنوبيون رغبة في أن يكون البت في الخيارات الثلاثة عبر استفتاء عام، لكن الأحزاب الشمالية جميعها وقفت ضد تلك الرغبة، وأوضحت أن أقصى ما يمكن أن تمنحه للجنوب هو وضع خاص يشمل قيام مجلس تشريعي للإقليم ومجلس وزراء محدود تنحصر صلاحياته في أمور التعليم والصحة والزراعة. و رفض الجنوبيون ذلك العرض وردوا بالمطالبة بالفدرالية.([52])

و يمكن تلخيص أهم النتائج التي ترتبت على أول لقاء سياسي رسمي شمالي جنوبي في الآتي .

أعطى المؤتمر الفرصة للسياسيين الشماليين و الجنوبيين لتبادل وجهات النظر حول مشكلة الجنوب .

أعطى المؤتمر فهما أعمق لأبعاد المشكلة ، فقد كان الكثير من أبناء الشمال والجنوب لا يعرفون إلا القليل عنها . و كان ذلك من خلال الخطب و الحوارات التي دارت بين المؤتمرين .

حضور مراقبين من الدول المجاورة أعطى شعورا لدى الحضور بأن هناك اهتماما أفريقيا بالسودان مما زاد من روابط الأخوة والمجاورة . ومن أهم النتائج ذلك الاهتمام باللاجئين والمجاعة والأمن والسودنة وحرية الأديان والتطور الاقتصادي والتعليمي . ([53]) إن المؤتمر لم يستطع الوصول إلى اتفاق جماعي بشأن المسائل الدستورية والإدارية المختلف عليها ، ولكنه استطاع الوصول إلى هدف هام هو تعيين لجنة الاثني عشر(ستة أعضاء من الشمال و ستة أعضاء من الجنوب) لكي تعمل على وضع المقترحات للهيكل الإداري و الدستوري للسودان بشكل عام ودراسة المشكل بشكل خاص.

لجنة الاثني عشر:

بدأت لجنة الاثني عشر أعمالها بصورة رسمية في يونيو 1965م بتشكيلة ضمت ستة أعضاء جنوبيينومثلهم من الشماليين.[54] حيث كان يمثل الجنوب كلا من: الممثلين عن جبهة الجنوب .

1- بونا ملوال. 2- ناتال الوك . 3- غوردون أبي .

([51]) نفس المصدر ، ص280-281

([52]) أبو بكر سليمان الشيخ ، الدستور الانتقالي إسلامي أو علماني . www.meshkat.net ص4

([53]) لقاء أجراه الباحث مع الدكتورة عزة إبراهيم بتاريخ31-1-2005بالقاهرة

([54]) محمد مصدق يوسفي ،ص5

الممثلين عن حزب سانو .
1- اندرو ويي . 2- نكانورا آجير . 3- هليري اوشالا .
و كان يمثل الشمال كلا من :
1- محمد أحمد المرغني عن الحزب الوطني الاتحادي . 2- داود الخليفة عن حزب الامة . 3- الفاتح عبود عن حزب الشعب الديمقراطي . 4- حسن الترابي عن جبهة الميثاق الاسلامي .5- محمد ابراهيم نقد عن الحزب الشيوعي . 6- سيد عبد الله ممثلا للمهنيين . ([55])

كما ضمت اللجنة مندوبين مناوبين كان **ابيل الير و لوباري رامبا و هيلري لوقالي** عن جبهة الجنوب و **جوشوا ملوال و اندرو رينج و صموئيل آرو و امبروز وول و وليم دينق** عن حزب سانو . و **عبد اللطيف الخليفة** عن الحزب الوطني الاتحادي و **ياسين عمر الإمام** عن جبهة الميثاق الإسلامي و **عباس نصر** عن حزب الأمة . و عين **يوسف محمد علي** رئيسا للجنة كما عين **عبد الرحمن عبد الله** سكرتيرا لها.([56])

وحددت اختصاصاتها في دراسة المسائل المتعلقة بالهيكل الدستوري والإداري والعمل كلجنة مراقبة لتنفيذ الخطط والسياسات المتفق عليها في مؤتمر المائدة المستديرة والتخطيط لتطبيع الأوضاع في الجنوب وبحث إجراءات رفع حالة الطوارئ المعلنة في البلاد والعمل على استقرار الأمن والنظام.

عقدت اللجنة48 اجتماعا على مدى أكثر من عام حيث رفعت تقريرها النهائي لرئيس المؤتمر ورئيس مجلس الوزراء في 26 يوليو 966ام وأبرز ما اشتمل عليه التقرير هو الاتفاق على إنشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي وحاكم تنفيذي للإقليم الجنوبي من سكان الإقليم وأن يتم اختيار أعضاء الحكومة الإقليمية بالانتخاب المباشر كما تم الاتفاق على مفهوم الحكومة الإقليمية فيما اختلفوا في التطبيق العملي حيث رأى الأعضاء الجنوبيون أن يكون الجنوب إقليما واحدا، كما تم الاتفاق على سلطات الحكومة المركزية وسلطات الإدارة الإقليمية للجنوب. إلا أن اللجنة تركت عددا من المواضيع دون إبداء أية توصية محددة بشأنها منها طبيعة العلاقات المالية بين الحكومتين المركزية والإقليمية ومدى جواز منح البرلمان القومي سلطة نقض التشريعات الإقليمية، وحالة الطوارئ، ومسؤولية الحكومة الإقليمية عن الأمن الداخلي.([57]) وجدير بالذكر أن ممثلي حزبي الشعب الديمقراطي والشيوعي السوداني لم يوقعا على توصية اللجنة بسبب انسحابهما منها احتجاجا على عدم إدانة اللجنة لما أسمياه النشاط العدائي والعنف الذي مارسته الانانيا أثناء فترة انعقاد اللجنة.([58])

---

[55]) محمد عمر بشير .مشكلة جنوب السودان ج2ص 284
[56]) نفس المصدر .ص85
[57]) ابيل الير . ص248
[58]) عادل الباز .ص9

ومثلما حدث في مداولات مؤتمر المائدة المستديرة فقد هيأت لجنة الاثني عشر الفرصة لكل من أبناء الشمال و الجنوب أن يسبر كل منهما أغوار تفكير الطرف الاخر والوصول إلى مفهوم أفضل للمشكلة ، و كان ذلك من الخطوات الإيجابية الأخرى للبحث عن حلول لحل المشكل ؛ و إذا كانت اللجنة قد فشلت في شيء فهذا معناه فشل المؤتمر ، ذلك لأن أعمال اللجنة كانت مكملة لما سبق البدء في تنفيذه عقب قرارات المؤتمر .

على الرغم من تلك التطورات الإيجابية ، الكامنة في التقارب الشمالي الجنوبي عقب ثورة أكتوبر ، إلا أن ذلك التقارب كان وجيزا و الأحداث التي وقعت قبل أن تنتهي اللجنة من توصياتها تشير إلى ضعف الثقة بين الطرفين .([59])

كان الحادث الأول هو ما عرف في تاريخ السودان السياسي **بيوم الأحد الأسود 6- ديسمبر 1965م** حيث إن **كلمنت أمبور** وزير الداخلية في حكومة سر الختم الخليفة، وهو أول وزير جنوبي يتبوأ هذه المكانة كان في زيارة للجنوب ، و منتظرا أن يعود في ذلك اليوم إلى الخرطوم . و لما كان كلمنت رئيسا لجبهة الجنوب وزعيما جنوبيا متميزا ، فإن الجنوبيين في العاصمة تجمعوا في صباح ذلك اليوم في مطار الخرطوم لاستقباله . و لأسباب فنية على ما يبدو لم تصل طائرة وزير الداخلية في ذلك الصباح ، فتفرق الجنوبيون في العاصمة وهم يصبون جام غضبهم على الناس وعلى الممتلكات الخاصة و العامة ، ظنا منهم أن السلطات الشمالية تعمدت تأخير وصول **كلمنت أمبور** . وقد كان رد فعل المواطنين غير الجنوبيين في العاصمة غاضبا و عنيفا ، و كان ضحاياه سبعة قتلى من الجنوبيين ، و هي أسوأ مواجهة عرقية في السودان بعد أحداث توريت 1955م. واضطرت الحكومة لجمع الجنوبيين في أماكن معينة تأمينا لسلامتهم .([60])

والحادث الثاني نشب خلاف بين وزير المواصلات وقتها السيد **أزبوني مندري** وبين أحد موظفي وزارته من الشماليين فقد قام الوزير بصفع الموظف مما أثار ضجة كبيرة أظهرت كوامن العصبية العرقية و قادت إلى إضراب العاملين بالوزارة وكادت أن تنتقل الأحداث إلى الشارع لولا تدارك الأمر .([61])

والحادث الثالث ما يسمى بأحداث جوبا و واو .ففي جوبا وجد رقيب شمالي في الجيش مقتولا و ممثلا بجثته وذلك يوم 9- يوليو 1965 م فقام الجيش بتفتيش الحي بحثا عن الجناة و لما لم يعثر عليهم و لم يتعاون المواطنون بتسليمه انفعل الجنود وأخذوا في حرق المباني المحلية و راح ضحية الحادث العديد من الجنوبيين واحترقت ممتلكاتهم .

---

[59]) ليل طير ص249

[60]) لقاء أحراد الباحث مع الدكتورة عزة ابراهيم بتاريخ 31-1-2005بالقاهرة

[61]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج2،ص317

وفي مدينة واو كان مسرح الحادثة عرس جنوبي حيث التقت فيه مجموعة من أبناء الجنوب موظفين و عاملين بالدولة ، فداهمت مجموعة من الجيش الحفل وقتلت خمسة و ثلاثين من الحاضرين . بحجة أن قوات الأمن كانت تطارد مجموعة من المتمردين الذين دخلوا الحفل بعد أن أطلقوا النار على معسكر للجيش .([62])

وفي 20 أكتوبر 1966 م دمر المتمردون الكباري بين **نيمولي وجوبا** وفي 2 نوفمبر دمروا شاحنة حربية أثناء سير سرية للجيش بالقرب من جوبا وفي 7 نوفمبر حطموا شاحنة أخرى وفي 19 ديسمبر شنوا هجوما على قرية **دالوكا** وقتلوا أربعة جنود، و استمرت الأوضاع من السيئ إلى الأسوأ في كل المديريات الجنوبية ولعل أسوء الأحداث في تلك الفترة كانت اغتيال الأب **سترلينو لاهور في** يناير 1967م و اتهم بقتله الجيش الأوغندي و لكن الجيش فند ذلك و اتهم به المتمردين الجنوبيين . و الحادث الأسوأ الآخر هو مقتل **وليم دينق** رئيس حزب سانو و ست من رفاقه على طريق **روميبيك - واو** وذلك في 5- مايو 1968 م ووجهت الحكومة الاتهام إلى المتمردين لكنهم أنكروا و القوا اللوم على الجيش . و كان مقتل وليم دينق ردة إلى الوراء بالنسبة للعلاقات بين الشمال و الجنوب . إلا أن هناك نقطة إيجابية وهي قرار وليم دينق العودة للسودان عام 1965م لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ومشاركته في أعمال لجنة الاثني عشر ، و في مؤتمر الأحزاب السياسية و لجنة وضع الدستور فهي تعد أعمالا إيجابية للمساهمة في سبيل الوصول إلى حل لمشكلة الجنوب.([63])

إن التغييرات المستمرة في الوزارات المتتالية وعدم الاستقرار خلال الفترة 1965-1968م لم يهيئ المناخ المناسب للحل السلمي للمشكلة ، بيد أن مسؤولية ذلك لا تقع على عاتق الشمال و حده لأن هناك عوامل أخرى ساهمت في إعاقة حل المشكلة ذلك لأن بعض الدول استمرت في التدخل بلا مبرر و منها أوغندا و كينيا ناهيك عن الانقسامات التي حدثت بين صفوف الجبهة الجنوبية داخل و خارج السودان مما انعكس على السودان ككل .([64])

دستور عام 1968م:

حكومات الائتلاف بين الحزبين الكبيرين الاتحادي والأمة لم تول اهتماما لقضايا السلام وإيقاف الحرب بقدر اهتمامها بالصراع على كراسي الحكم بين الحزبين. وقد دفع هذا الصراع أطرافه للاستعانة بالإخوان المسلمين القوة الناهضة آنذاك، التي كانت تطالب بالشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي، ولكسب ودهم والاستقواء بهم في مواجهة الآخر انعقدت سوق مزايدة حول الدستور الإسلامي انتقلت إلى أروقة

---

[62]) لقاء أجراه الباحث مع الدكتورة عزة إبراهيم بتاريخ 3-1-2005بالقاهرة
[63]) أبيل ألير ،ص256
[64]) نفس المصدر ،ص260

البرلمان و هناك نشب سجال بين دعاة الدستور الإسلامي والنواب الجنوبيين المنادين بالعلمانية.([65])

وعاد **محمد أحمد محجوب** لرئاسة الوزراء بعد هزيمة حكومة الصادق المهدي في شهر مايو 1967م، و ضم للوزارة هذه المرة ممثلين من جبهة الجنوب بقيادة **ألفريد وول** ، بينما عاد وليم دينق و الصادق المهدي إلى صفوف المعارضة ، وعلى اثر تكوين الحكومة أخذت الترتيبات تجرى على قدم وساق من أجل الإعداد للدستور الذي تباينت فيه الاختلافات منذ وقت مبكر ، من حيث وضع الإسلام والشريعة الإسلامية في الدستور ، و طريقة تعيين حكام الأقاليم و حول اقتراح جنوبي بأن يكون نائب الرئيس جنوبيا .([66])

إن المناداة بالدستور الإسلامي كان من أدوات الصراع التي حاولت بها القوى الحاكمة القضاء على المعارضة اليسارية وتحجيم الرفض الجنوبي.([67]) هذه القوى التقليدية تناست مشكلة السودان الأولى ووجهت الضربة القاضية لتوصيات مؤتمر المائدة المستديرة، مما أدى إلى توتر سياسي واحتقان في الجنوب هيأ الأوضاع لاستيلاء الجيش على السلطة.([68])

مشروع دستور 1968م ينادي بإقامة نظام لا مركزي أخذ شكله النهائي في ذلك المشروع و اقترح نظاما لا مركزيا للحكم يرتكز على مديريات السودان التسع (ست منها في الشمال هي **الشمالية، الخرطوم، كسلا، الجزيرة، كردفان، دارفور** وثلاث في الجنوب هي **أعالي النيل، بحر الغزال، الاستوائية**)، كما أوصى بإنشاء مجلس تشريعي لكل إقليم ينتخب انتخابا مباشرا، ومجلس تنفيذي يرأسه محافظ يعين مركزيا. وحسب المشروع يباشر المجلسان السلطات التالية: الإدارة المحلية، التعليم حتى المستوى الثانوي مع الالتزام بالسياسات القومية، الصحة العامة، الصناعات المحلية، الطرق المحلية، تطوير اللغات المحلية، على أن تحتجز أية مهمة أخرى لم ينص عليها صراحة للحكومة المركزية . في ذلك المشروع كانت هناك ثلاث مثالب: الأولى هي أن السلطات التي مُنحت للأقاليم لم تتجاوز كثيرا تلك التي كان يمارسها مديرو المديريات في الماضي. والثانية هي إغراقها لقضية الجنوب بطابعها المميز في نظام حكم لا يُدانى حتى الفيدرالية التي طالب بها **بنجامين لوكي** في 1955 م ناهيك عن تلك التي دعا لها في مؤتمر المائدة المستديرة **وليام دينق** ، هذه الحقيقة لا يبدل منها في كثير أو قليل التحوط الذي تضمنته المادة 179 من مشروع الدستور

---

[65]) منصور خالد ، النخبة السودانية و إدمان الفشل ،ص113

[66]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج2،ص308-310

[67]) المنصور جعفر ، الحركة الاتحادية والضرورات الوطنية والإقليمية للسودان الجديد .-www.d a.org.uk2 ص11

[68]) أبو بكر سليمان الشيخ،ص5

التي تبيح لأي إقليمين أو أكثر التوحد.([69]) هذا النص قد يمكن الجنوبيين من توحيد المديريات الثلاث في إقليم واحد ولكنه لا يعالج قضية السلطات، وتلك هي المثلبة الثالثة ، إن مشروع دستور 1968م كان يمكن أن يكون مكسبا كبيرا لدعاة الدستور الإسلامي لو لا أن قطعت عليه ثورة مايو الطريق .([70])

ظلت قضية الحرب بين ستمردي جنوب السودان والحكومات العسكرية والديمقراطية التي تعاقبت على البلاد تسيطر على أقاليم الجنوب لأكثر من عقد من الزمان. وعلى الرغم من التوصل لاتفاقات عديدة في فترة الحرب التي استمرت سبعة عشر، إلا أن تلك الاتفاقات لم تكتمل قط من أجل إنهاء الصراع وإحلال السلام الشامل بالسودان.([71])

ثورة مايو 1969 م وأثرها على الجنوب :-

في الخامس و العشرين من مايو 1969م أطاح الجيش بالنظام البرلماني الذي كان يقوده محمد أحمد محجوب ، و كانت الثورة بقيادة اللواء **جعفر محمد نميري**. وبعد عدة اجتماعات بين مجلس الثورة و مجلس الوزراء أعلن في 9 يونيو بيان يوضح سياسة الحكومة الجديدة اتجاه الجنوب و قد جاء فيه:

1) إن ثورة مايو هي امتداد لثورة اكتوبر 1964 م.
و هذا يعني اعتراف الحكومة بأن هناك مشكلة في الجنوب وأوضحت في هذا الصدد أنها مرتبطة بنفس الأهداف التي سبق و سعت إليها حكومة أكتوبر.
2) قامت الثورة بتوجيه دعوة إلى كل الجنوبيين في الداخل و الخارج للعمل على إقرار السلام و الأمن و مساعدة الحكومة على تنفيذ سياستها الجديدة.
3) العمل على إقامة حركة ديمقراطية في الجنوب قبل تطبيق الحكم الذاتي .
4) العمل على توفير جو ثقافي يساعد الجنوبيين في تطوير تقاليدهم في إطار سودان موحد.
5) تطبيق توصيات لجنة إصلاح الخدمة المدنية و تطهير الخدمة المدنية على أساس عادل .

وظلت الحكومة ترى في الحكم الذاتي الإقليمي جزاء من تطلعاتها الجديدة، وأن هذا الهدف لا يتحقق إلا بعد عدة شروط منها قيام حركة سياسية جديدة و ديمقراطية في الجنوب، لذلك قررت الحكومة

1) استمرار العمل بقانون العفو العام .
2) وضع سياسة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية معينة للجنوب.

---

[69]) منصور خالد ، بروتوكولات نيفاشا ، البدايات و المآلات . www.sudantv.tv .ص3

[70]) أبو بكر سليمان الشيخ ، ص8.

[71]) رشا كشان بين الحرب والسلام، الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان. news.bbc.co.uk ،ص2

3) تعيين وزير لشؤون الجنوب.
4) تنفيذ برنامج لتدريب الجنوبيين و تأهيلهم. ([72])

كانت ردة فعل أبناء الشمال اتجاه البيان بالترحاب و التهليل بينما كانت ردة فعل الجنوبي مبهمة و غير واضحة في بداياته ، فقد أعلنت الانانيا أن الجيش في الجنوب لن يوقف عملياته العسكرية ، و رأت في البيان أنه خدعة يراد بها جر الجنوبيين . ويبدو أن ما ساعد الساسة الجنوبيين في تعميق الظن أنهم لم يشاهدوا عملا كثيرا من حكومة نميري حيال النقاط التي التزمت بها اتجاه الجنوب ومنها النقطة المتعلقة بتعيين وزير جنوبي ، فكانوا يرون في **جوزيف قرنق** الذي تم تعيينه كوزير للجنوب بأنه شيوعي ملتزم ، و لم يكن من السياسيين الجنوبيين الأساسيين.([73])

و في الواقع كان **جوزيف قرنق** مصدر اطمئنان للشماليين ، فهو جنوبي معروف لدى الشماليين بتأييده التام للوحدة الوطنية بين الشمال و الجنوب ، و كان معارضا لأي دعوة انفصالية .*

كان البيان السياسي عن المشكلة يدعو إلى الاعتراف بحق الجنوبيين في إقامة حكومة إقليمية خاصة على أن يتم ذلك في نطاق السودان الموحد ، و هذا ما كانت تدعو إليه جبهة المعارضة الشمالية الكامنة في الحزب الشيوعي فقد ، نصت على وجه التحديد على أن حل المشكلة لا يتم إلا عن طريق حماية الأقليات الجنوبية من القوميات الكبرى عن طريق الاعتراف بحقها في الحكم الذاتي الإقليمي و حقها في تطوير قوانينها في نطاق قطر موحد على أن تراعى مصلحة البلد ككل .([74])

كان المتمردون اللاجئون في الخارج . على وجه الخصوص هم أكثر الجنوبيين تخوفا و ترددا اتجاه الحكومة الجديدة ، و كان يساورهم الشك في نوايا الشمال ، و لم يرحبوا بتعيين **جوزيف قرنق** مسؤولا عن السياسة الجنوبية .([75])

و بصرف النظر عن كل ذلك تم تكوين وزارة شؤون الجنوب برئاسة جوزيف قرنق تنفيذا لما أعلن من سياسة . و كانت من مهماته العمل على تطبيق أفضل الوسائل في برنامج الجنوب والاهتمام بالرقابة والعمل على التنسيق بين أجهزة الدولة لتنفيذ البرامج الاقتصادية. و كان البعض يرى في ذلك أنه خطوة هامة نحو حل المشكلة على الرغم من كثرة الظنون والشك.

---

[72]) انظر نص البيان كاملا في الملحق رقم (4).
[73]) قلندر ،ص300
* يلاحظ في هذا المقام أن الحزب الشيوعي السوداني كان أول حزب دعا إلى الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب من مجموع الأحزاب الشمالية في فبراير 1956م. انظر . وثيقة الحزب الشيوعي السوداني ، الحزب الشيوعي السوداني و قضية الجنوب ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ،2003م،ص 3، و كذلك ،عبد الرحمن عبد الله،ص79
[74]) وثيقة الحزب الشيوعي،ص8
[75]) نفس المصدر ، ص10

وبعد ثمان أشهر من قيام الثورة قام رئيسها بأول زيارة للجنوب ، و شرح هناك السياسة الجديدة مؤكدا الحاجة للاستقرار و السلام و التنمية الاقتصادية مطالبا زعماء التمرد بالرجوع إلى البلاد و المساعدة في تنفيذ السياسة الجديدة . و في أكتوبر 1969م صدر قانون العفو العام ؛ و جددت فترة العمل به إلى أكتوبر 1970م ثم إلى أكتوبر 1971م و أخذ الجنوبيون في المساهمة مرة أخرى في وضع السياسة الوطنية . و هذه المساهمة أدت إلى تحسن الأوضاع نسبيا في الجنوب فقد عادت أعداد غفيرة من اللاجئين من دول الجوار ، و زاد في ذلك تطبيق عدة قرارات بين عامي 1969 و 1970 م كان منها ما يلي :

- إيجاد أفضل و أسرع وسائل نقل إلى الجنوب .
- تحديد مدة الخدمة في الجنوب بثلاث سنوات كحد أدنى.
- نقل الموظفين و الإداريين المختارين بعناية للعمل في الجنوب .
- توفير الإعدادات اللازمة من سكن و مواصلات للموظفين الذين نقلوا للعمل بالجنوب .
- تحديد مهام مجلس التنسيق على أن يكون رئيس المجلس هو وزير شؤون الجنوب و تشكيل لجنة اقتصاد و تخطيط ، على أن يكون وكيل وزارة الجنوب مقررا للجنة .([76])

تلك السياسة المعلنة لم يطبق إلا القليل منها، والواقع أن ما لم يتم تنفيذه كان أكثر أهمية ، ذلك أن الوزارات كانت مترددة في تنفيذ التعيينات المطلوبة و في نقل الموظفين إلى الجنوب، كما وجهت العديد من الانتقادات من قبل الجنوبيين إلا أنه حسب التوصيات لم يكن وزير شئون الجنوب أكثر من رئيس للجان الخدمة المدنية وليس لديه سلطات لتطبيق أي قرار.

ومع مطلع عام 1970 م خصصت العديد من المبالغ المالية لتحسين الأوضاع في الجنوب ، كما قام **أبيل اليز** وكان آنذاك وزير التموين و الصناعة و هو أيضا أحد أكبر زعما جبهة الجنوب ، بزيارة إلى أوغندا كان الغرض منها إقناع السياسيين الجنوبيين بجدية السياسة الجديدة و أنه يجب عليهم العودة و المشاركة في العملية السياسية . و أخبرهم بأنه قد تم تنفيذ العديد من التوصيات المتفق عليها ، منها أنه أنشأ مصلحة للشؤون المسيحية في وزارة التعليم و عين لها اثنان من زعماء المسيحيين.([77])

وفي الفترة بين عامي 1970-1971م استمر تنفيذ العديد من الإصلاحات في الجنوب . فقد تم فتح المدارس و المستشفيات . و أقيمت مراكز للتدريب المؤقت في واو وجوبا و ملكال .كما تم الاعتراف بيوم الأحد كعطلة أسبوعية رسمية . و تم إيفاد

---

[76]) علي حسن عبد الله ،ص 123

[77]) محمد ابراهيم نقد ، تطور الأحداث بعد ثورة مايو، www.midan.net. 3-5-2005م،ص2

عدد من الطلاب للدراسة بالخارج ، كما قام ابيل اير بزيارة إلى شرق أفريقيا كان يصحبه هذه المرة وفد من الشماليين و الجنوبيين و عقدوا هناك عدة اجتماعات مع المنظمات التطوعية و المنظمات الإقليمية و كذلك الدول المجاورة .

كما زار جعفر نميري عددا من الدول المجاورة منها تشاد و الكونغو واثيوبيا ووقعت العديد من الاتفاقيات ، كانت أهمها التي أبرمت في مارس 1971م وعنت مشكلة الجنوب على وجه الخصوص ، بين كل من وزير خارجية السودان فاروق أبو عيسى ، ووزير خارجية أثيوبيا و قد نصت على :

- القضاء على كل الأنشطة الموجهة ضد الآخرين من قبل المتمردين على الحدود المشتركة بين البلدين.
- محاربة أنشطة المنظمات الهدامة .
- مطاردة المتمردين و مصادرة أسلحتهم و تفكيك معسكراتهم.
- تشجيع اللاجئين على العودة . ([78])

كانت هذه الاتفاقية قد فتحت طريقا جديدا أمام التعاون بين البلدين . كما أخذت الخلافات القديمة بينهما طريقها إلى الزوال و بات معلوما أن التعاون وحده فقط يساعد في حل المشكل.([79]) كما كان للحركة التعاونية دور بارز في توسيع أنشطة التعاون بين الشمال والجنوب فقد ساهمت في تعبئة الموارد البشرية و المالية لتحقيق عملية التنمية و ساهمت في حل المشكلات التي تواجه عملية الإنتاج ،و عملت على توفير الكوادر التعاونية المدربة و دفعها نحو التقدم و النماء .([80])

وفي نوفمبر 1971م جدد جعفر نميري الزيارة إلى أثيوبيا وكان من نتائجها إعلان عزم البلدين إلغاء جميع الحواجز التي تعوق علاقات حسن الجوار. كما اتفقا على عدم استخدام أيّ من أراضي القطرين لأعمال ضد أيّ منهما ، و هذا التطور في مفهوم العمل السياسي كانت له نتائج إيجابية في تحسين الأوضاع في الجنوب ، فقد تزايد عدد اللاجئين العائدين و زاد عدد الطلاب العائدين و بات هناك إسهام أكثر نضوجا في السياسة الجنوبية من قبل الجنوبيين أنفسهم سواء كانوا في الجنوب أو في الشمال ، و مع كل ذلك ما كان ليقنع الانانيا فقد استمرت في سياستها السابقة و ظلت المواجهة قائمة بينها و بين الجيش ، و قد تردد على لسان بعض مناوئيها أنه رغم مرور عامين من إعلان السياسة الجديدة إلا أن الشكل الذي سيتخذه الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب مازال غامضا . ([81])

وعلى الرغم من أن البيان الذي أصدرته ثورة مايو كان يدعو إلى توفير فترة تحضيرية حتى يأتي الوقت الذي تنشأ فيه أجهزة للسلطة الإقليمية ، إلا أنه كان هناك

---

[78]) محمد كرار ، ص60

[79]) محمد إبراهيم نقد تطور الأحداث،ص4.

[80]) محمد أحمد داوود ، الحركة التعاونية السودانية في نصف قرن ،دار الجيل ،بيروت ،1991م،ص29-30

[81]) وثيقة الحزب الشيوعي ،ص17

حاجة للحركة للوصول إلى نتائج أفضل لكسب الجنوبيين ، لأن الجنوبيين أنفسهم كانوا على قناعة بأن إنشاء حركة ديمقراطية اشتراكية لن يتم في يوم و ليلة ، و مادام المطلوب هو سرعة التنفيذ فإن التراخي يقود إلى الشكوك و الظنون اتجاه نويا الشمال ، و يبدو أن وزارة شؤون الجنوب قد أخفقت بتركيزها على الجانب الاقتصادي و الاهتمام به على أنه محور الخلاف ، في حين أن المشكل هو نسيج معقد من العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .([82])

و قد ظهرت أكثر تلك المخاوف من قبل جمعية سياسية جديدة من الجنوبيين تكونت في الخرطوم ، كان جل أعضائها من المثقفين و أغلبهم ينتمون إلى **سانو وجبهة الجنوب**. و استمرت هذه الجماعة في توجيه النقد إلى الحكومة لعدم تنفيذها ما جاء في بيانها على وجه السرعة . و لم تجد سياسة وزارة شؤون الجنوب التي كانت تعنى أكثر بالتطور الاقتصادي و إنشاء حركة ديمقراطية اشتراكية ووضع تعريف للحكم الذاتي الإقليمي و مفهوم مفصل للقواعد الدستورية تأييدا من الجنوبيين المقيمين في الشمال . أما الجنوبيون اللاجئون والهاربون فقد كانوا ينتظرون خطوات أكثر إيجابية فيما يتعلق بسياسة الحكم الذاتي الإقليمي . ([83])

وقاد الخلاف الذي دب بين الحكومة و الشيوعيين ،والذي كان من ضحاياه **جوزيف قرنق** ، إلى تأجيل اتخاذ خطوات حاسمة وسريعة لتطبيق السياسة الجديدة كما أضاف كثيرا من المخاوف و الاتهامات ، و لم يؤيد الساسة الجنوبيون المقيمون بالخارج سياسة الحكومة الداعية للصداقة مع الأقطار العربية و الدول الشرقية ومناهضتها للدول الغربية . و لكن ورغم ما بذل من خطوات إيجابية اتجاه الجنوب فإن ذلك لم يوقف العمليات المسلحة بين الجناح العسكري الجنوبي والجيش الحكومي ولكنها أصبحت أفضل مما كانت عليه قبل ثورة مايو . و أصبح هناك وضع جديد سالك طريق التغيير قائد إلى الأفضل .([84])

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة من قبل الشيوعيين في يوليو 1971 م انتهجت الحكومة سياسة أكثر جدية من ذي قبل . فكانت أول القرارات تعيين شخصية لموقع وزارة شؤون الجنوب . و قد تم إسناد الوزارة إلى القاضي والسياسي الجنوبي أبيل ألير ، الذي قبل التعامل مع مايو بعد إعلانها بيانها الشهير في التاسع من يونيو .([85]) باعتبار وجود عناصر من جبهة الجنوب السياسية في قلب النظام الجديد الذي وعد بالنظر في المشكلة من منظار يختلف عن منظار الساسة السابقين . و كان مقياس جبهة الجنوب لذلك هو التزام النظام بمقررات مؤتمر المائدة المستديرة و لجنة الاثني عشر المنبثقة منها ، و كان من بين القرارات المهمة في هذا الصدد عودة **منصور**

---

[82]) صدقي كبلو ، السمات الأساسية لدستور الديمقراطي ،www.d-a org.uk، ص 1

[83]) أحمد سعيد محمدية ، ثورة مايو ،فكرا و اتجاها و رجالا ، ط2، دار العودة ،بيروت، 1969م،ص47

[84]) منصور خالد ، النخبة السودانية ، ص328

[85]) عبد الرحمن عبد الله ،ص80

خالد إلى وزارة الداخلية مما ساهم في تحسين العلاقات السودانية مع دول الجوار والعالم الغربي ، و قد باتت العلاقات واضحة التوازن بين العربية من ناحية الشمال السوداني والأفريقية من ناحية الجنوب . وأصبحت أفريقيا محط اهتمام علاقات السودان مع دول قارته و قد تم تعيين **محمد عمر بشير** مسؤولا عن الملف الأفريقي والشؤون الأفريقية و تعيين عدد من السفراء في العواصم الأفريقية . ([86])

وكان لتولي أليير وزارة شؤون الجنوب دور فعال، فقد قام بالتعاون مع عدد من أعضاء جبهة الجنوب ، وبالتشاور مع عدد من الشخصيات السياسية الجنوبية بوضع وثيقة مبدئية تصلح للمناقشة و الحوار. و لم تكن تلك الوثيقة بعيدة أبدا من مقررات لجنة الاثني عشر و التي كان أهمها تأمين وضع سياسي و إداري خاص للجنوب يضمن قدرا عاليا من الممارسة السياسية المتحررة من قيود المركزية الشمالية.([87])

اتفاقية أديس أبابا (التصالح الوطني) 27 فبراير 1972:-

الخطوات الممهدة للاتفاقية .

أول عمل قام به **ابيل الير** وزير شؤون الجنوب الجديد الذي عين في هذا المنصب هو الحصول على موافقة الحكومة للبدء في المفاوضات مع القادة الجنوبيين سواء في الداخل المنضمين إلى الانانيا في الغابات والمرتفعات أو في الخارج كلاجئين. وذلك لغرض تنفيذ سياسة الحكم الذاتي الإقليمي .([88])

كانت الاتصالات مع القادة الجنوبيين في الخارج تتم بسرية عن طريق مجلس الكنائس العالمي الذي كان قد زار الخرطوم في مايو 1971م وقد اقتنع بأن الحكومة جادة في تسوية المشكل ، و البحث عن السلام وزاد في الاتصالات أيضا المؤتمر الأفريقي العام للبعثات التبشيرية، الذي قام بالاتصال بقادة الجنوب الموجودين في أفريقيا وأوروبا طالبا منهم المساهمة في إقرار السلام، كما أوضح لهم أن الحكومة طلبت منهم رسميا الدخول في مفاوضات. وأوضح قادة المؤتمر للجنوبيين أن ممثلين من الشمال يسعون للدخول في مناقشات وبحث وجهات النظر حول الموضوع.([89])

وفي أغسطس 1971م أعلن **ماديتق دي قرنق و لورانس وول وول** بعد زيارتهما لإفريقيا أن القادة الجنوبيين مستعدون للدخول في مفاوضات مع الحكومة للوصل إلى حل سلمي . و كانت قد سبقت هذه المفاوضات مفاوضات أخرى سرية أيضا جرت أحداثيا في لندن في يناير 1970 م برعاية اتحاد الكنائس الأفريقي

---

[86]) فضل الله حماد ،ص143
[87]) نفس المصدر ،ص399
[88]) عبد الرحمن عبد الله ،ص80
[89]) ابيل الير ،ص85

،([90]) ثم دُعي **مادين دي قرنق** و **جاكوب أكول** إلى المؤتمر الوطني السنوي المنعقد في 14- مارس 1970 م بحضور سفير السودان في لندن ، و في أبريل 1970م أيضا ناقشت **باربارا حاج** سكرتيرة حركة تحرير المستعمرات ، مع السفير السوداني في لندن ووزير شؤون الجنوب طلبات الطرفين، وقدم **مادينق** بصفته ممثلا للانانيا بعض المقترحات . و أخطرت الخرطوم بذلك ، وكان منها أن يصدر تصريح خاص من الحكومة يحدد بتفصيل معالم الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب كما يجب وضع جدول زمني لتحقيق المقترحات ، و إجراء المحادثات بشأن وقف إطلاق النار ، و طلبت باربارا أن تقدم هذه المقترحات عن طريقها سرّا إلى **مادينق** الذي طالب بحضور أوغندا و زامبيا وتنزانيا كضيوف مراقبين للاجتماع. كما كان الراعي لهذه الاجتماعات مجلس الكنائسي العالمي .([91])

وفي سبتمبر 1970 م تمت مناقشة تلك الاقتراحات في اجتماع عقد في لندن بين جوزيف قرانق و مادينق دي قرنق و تم الاتفاق أن يأتي الجنوبيون بمحض إرادتهم إلى لندن للاجتماع بمادينق ، وعقد الاجتماع في لندن بحضور أجنبي واحد لا ينتمي إلى الانانيا وهو **ماكدرموت** نيابة عن اتحاد جنوب السودان ، و ستة جنوبيين آخرين كان مادينق قد اقترحهم للاشتراك في المناقشات وهم **قرانكو قرانق و صموائيل أرو وسلت حسن و هيلري لوقالي و ناتالي أمواك و كانون عموسا** ، واقترح في الاجتماع أن تكون أوغندا ولندن مكانا المحادثات . ([92])

وفي أكتوبر 1970م التقى **مادينق دي قرنق** في لندن بمبعوث السودان للجمعية العمومية للأمم المتحدة آنذاك **محمد عمر بشير** . وشملت المناقشات عدة مواضيع وتم الاتفاق على أن تجرى المفاوضات بين حكومة السودان وممثلي الانانيا في سرية تامة وألا يعلن عن شيء قبل الوصول إلى اتفاق .([93]) وقبل نهاية أكتوبر قبلَ قادة الانانيا الدخول في المحادثات حسب الأسس التي وضعت له . وكان **جوزيف لاقو** القائد المتفق على تمثيله للجنوب قد قبل الأسس و المبادئ الأساسية وهي سودان موحد . و حكم ذاتي إقليمي للجنوب و في يناير 1971م وضع **مادينق دي قرنق** ممثلا للانانيا شروطا لبدء المفاوضات وهي :

1- وقف جميع الاعتداءات العسكرية .
2- وضع فريق مراقبة على أن يكون تابعا لمنظمة الوحدة الأفريقية و يكون مقره **ملكال أو واو** .
3- إطلاق سراح السجناء السياسيين من الجنوبيين .
4- الاعتراف بالانانيا .

---

[90]) محجوب محمد صالح ، (أزمة الجنوب السوداني ..الخلفية و التطورات) ، مجلة كتابات سودانية ،ع39، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ،2004م ،ص20

[91]) عبد الوهاب الزناتي ،ص 179

[92]) نبيه الاصفهاني ،ص114

[93]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج2 ،ص404،

5- أن تتم المفاوضات برعاية دولة أفريقية و أن تكون خارج السودان. ([94])

قدمت الحكومة مقترحاتها عن الكيفية التي ستتم بها تنفيذ الحكم الذاتي الإقليمي عن طريق أبل اليز الذي وزع المقترح على القيادات الجنوبية خارج السودان .وفي أغسطس 1971 م أصدر أمرا بتكوين لجنة من **صمواثيل آرو و ناتالي ألواك و لوبي وموسى شول وهيلري لوقالي وأندرو ويي و سيلتو حسن و بوث ديو** ، لدراسة ووضع التصورات اللازمة ، وعلى أساس تلك التصورات يتخذ مشروع القرار عن الحكم الذاتي الإقليمي. واتفق عليه ووزع مشروع القرار ، و لم يبق سوى المكان والزمان لعقد الاتفاق ، و في هذا الصدد سافر **أبيل اليز والباقر أحمد** وزير الداخلية إلى أديس أبابا ، لمقابلة ممثلين للسياسيين الجنوبيين المقيمين بالخارج ، وسلما إليهم مشروع القانون المقترح للحكم الذاتي ، ثم توصلا إلى اتفاق حول تاريخ ومكان اللقاء لإجراء مزيد من المفاوضات .([95])

وعلى هامش انعقاد مؤتمر تداولي في فبراير 1971م بشأن المعونات للاجئين العائدين ، انعقد مؤتمر تداولي آخر بين ممثلي الحكومة وممثلي حركة تحرير السودان في أديس أبابا ، وحضر المؤتمر عن حكومة السودان **أبيل اليز** نائب رئيس الجمهورية ووزير الجنوب و وضم الوفد الدكتور **منصور خالد** الذي كان وزيرا للخارجية منذ أكتوبر 1971م. والدكتور **جعفر محمد علي بخيت** وكان وزيرا للحكومة المحلية ورئيس لجنة إعداد مسودة الدستور القومي واللواء **محمد باقر أحمد** وزير الداخلية والسيد **عبد الرحمن عبد الله** وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري وكان من قبل رئيسا للجنة الإثني عشر في عام 1965 م الخاصة بمشكلة الجنوب بالإضافة إلى ضابطين هما **ميرغني سليمان خليل** والعقيد **كمال بشير** ، وانضم للوفد السفيران **أحمد صلاح بخاري** من أديس أبابا **والأمين محمد الأمين** من نيروبي.([96])

وتألف وفد حركة تحرير جنوب السودان (الأنانيا) من ثمانية أشخاص هم **أزيوني منديري** الوزير السابق للمواصلات في حكومة أكتوبر 1964م ومؤسس الحزب الفيدرالي في عام 1957م. والسيد **لورانس ول ول وما ندنق دي قرنق واوليفر البينو ناتالي** والعقيد **فردريك بريات مودي** رئيس أركان حركة الانانيا وهو ضابط سابق في الجيش السوداني تخرج من الكلية الحربية عام 1956م. **ومقوت كازبوني وأنجلو فوقا** وكان مدرسا والقس **بول بوك وجوب أدير** .([97])

---

[94]) أبيل اليز ،ص54

[95]) قلندر ،ص304

[96]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج2،ص409

[97]) نفس المصدر ،410

توقيع الاتفاقية – 27 فبراير 1972.

وقعت الاتفاقية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي الأول بين حكومة السودان في عهد الرئيس **جعفر محمد نميري** وحركة تحرير جنوب السودان الانانيا بقيادة **جوزيف لاقو** الذي استطاع توحيد معظم الحركات الجنوبية تحت قيادته .([98]) وشارك الجنوبيون من داخل السودان كمراقبين وهم **غردون أبيي** الزعيم الأسبق لجبهة الجنوب خلال ثورة أكتوبر 1964 م والمستشار القانوني بديوان النائب العام. و **جوناثان ملوال** العضو البرلماني السابق من قادة حزب سانو . **ولوباري رامبا** العضو السابق في اللجنة التنفيذية لجبهة الجنوب .و**أزيكيل كودي** من قادة حزب (سانو).

أما المراقبون الدوليون الذين حضروا فكان من بينهم **نابيلون كيفيلي** ممثل الإمبراطور هيلاسيلاسي و **ليوبولدو .ج.نيلوس وكدوا .أ.أنكرا** عن مجلس الكنائس العالمي ، و **بيرقس كار** عن مؤتمر كنائس عموم إفريقيا ، و **صموانيل آتي يوقو** عن مجلس كنائس السودان . و تم الاتفاق على رئاسة **بيرقيس كار** للاجتماعات واختتمت المفاوضات في ساعة متأخرة من مساء 1972/2/27م بعد إكمال أربع اتفاقيات .

الأولى- عن الترتيبات الدستورية – اتفاق الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية .
والثانية - اتفاقية وقف إطلاق النار.
والثالثة- هي عبارة عن أربعة بروتوكولات عن عودة اللاجئين .1- الإغاثة والتوطين.2- الترتيبات الإدارية. 3- الترتيبات العسكرية المؤقتة.4- الترتيبات القضائية والعفو العام.
والاتفاقية الرابعة - عبارة عن ملحقين أحدهما عن الحقوق الأساسية والحريات العامة والآخر مشروع قانون يتناول الموارد المالية والمساعدات للإقليم الجنوبي. ([99])

أعلن الرئيس النميري تأييد الحكومة لاتفاقية أديس أبابا في 3-3-1972 م في لقاء جماهيري ضخم في **حي ود نوباوي** بمدينة أم درمان وأصدر أمرا بوقف إطلاق النار ابتداء من ظهر ذلك اليوم. وتم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية في ذلك اليوم وأعلن عفو عام .ثم أعلن الرئيس النميري أن يوم الثالث من مارس من كل عام أصبح عيدا للوحدة.([100])

وبموجب الاتفاق يتعين التصديق عليه بواسطة القائدين المحددة أسماؤهما كأشخاص، أو عن طريق ممثليهم المفوضين من هذه المدينة، أديس أبابا في الساعة الثانية عشر ظهرا، في 12-3-1972م. واللذان أقرأ ما يلي :

---

[98]) محجوب محمد صالح ، ص 20
[99]) أنظر بنود الاتفاقية في الملحق رقم (5).
[100]) فضل الله حمد ص145

نحن ممثلي حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ، وممثلي حركة تحرير جنوب السودان نرفق توقيعاتنا في حضور ممثلي جلالة إمبراطور أثيوبيا، و ممثلي مجلس الكنائس العالمي ومؤتمر كنائس أفريقيا ومجلس الكنائس السوداني .([101])

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

1- **أبيل ألير – وال كاى** - نائب الرئيس ووزير دولة لشئون الجنوب .
2- **د . منصور خالد** - وزير الشئون الخارجية .
3- د . **جعفر محمد على بخيت** - وزير الحكم المحلى .
4- الفريق **محمد الباقر أحمد** - وزير الداخلية .
5- **عبد الرحمن عبد الله** - وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري .
6- العقيد **ميرغنى سليمان** .
7- الكولونيل **كمال بشير** .

عن حركة تحرير جنوب السودان:

1- **أزبيو فى موندیرى جوانزا** - رئيس الوفد .
2- د . **لورانس وول وول** - سكرتير الوفد .
3- **مادينق دى قرانق** - المتحدث باسم الوفد .
4- **الكولونيل فريدريك بريان مابوت** - الممثل العسكري الخاص .
5- **أوليفر باتالى ألبينو** - عضوا .
6- **أنجيلو فاجو مورجان** - عضوا .
7- **ريف بول بوت** - عضوا .
8- **جوب أدير دى جوك** - عضوا .

الشهود

1- **نابيلال كيفلى** ، ممثل جلالة إمبراطور أثيوبيا .
2- **ليوبولدو نيليث** ، ممثل مجلس الكنائس العالمي .
3- **كودوو أنكرا** ، ممثل مجلس الكنائس العالمي .
4- **بورجس كار** ، السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا .
5- **صمونيل آقى بووجو** ، ممثل مجلس الكنائس السوداني .

ولكن التصديق وحفل التوقيع على الاتفاقية تم في 27-3-1972م.([102]) وسيصبح ساري المفعول في التاريخ والسنة المحددين للتصديق عليه من قبل رئيس جمهورية السودان الديمقراطية وقائد حركة تحرير جنوب السودان .([103])

---

[101]) بنود اتفاقية أديس أبابا، دار الوثائق السودانية،الخرطوم.
[102]) قلندر ،ص208
[103]) فضل الله حماد ،ص146

تلك كانت اتفاقية أديس أبابا التي بموجبها عم السلام في السودان لسنوات ولكن ذلك الاتفاق واجه معارضة شديدة في بدايته من قبل الجبهة الإسلامية التي تؤمن بعروبة وإسلام السودان ، والتي نظرت إلى الاتفاقية على أنها سوف تحد من المد العربي للجنوب ، حيث رأوا أن حكومة السودان قد تعاملت مع بعض دول الجوار التي تتعامل مع إسرائيل ، ويروا في ذلك خيانة للسودان .([104]) ومع هذا فقد وقع اتفاق أديس أبابا ، و لم يكن بالأمر السهل أن يمحو الاتفاق الآثار المدمرة للحرب التي استمرت سبعة عشر عاما من نفوس الجنوبيين فقد ظهرت قيادات جديدة على الساحة العسكرية و في الحياة السياسية، لها توجهاتها الأيديولوجية والفكرية .([105])

لقد أصبحت المديريات الجنوبية إقليما واحدا عاصمته جوبا ، بمقتضى الاتفاق كما أصبح للجنوب مجلس شعب إقليمي ، و مجلس تنفيذي منح صلاحيات في شؤون التعليم و الصحة ، و الغابات ، والزراعة ، و الشرطة على أن تظل شؤون الدفاع والخارجية والمواصلات والتخطيط الاقتصادي في يد الحكومة المركزية. كما أن القيادات الشمالية العاملة في الجنوب بعد تمرد 1955م كرجال الشرطة كانوا قد حصلوا على امتيازات أدبية في الجنوب كبدل إقامة ، والأغطية المجانية والمساكن المجانية و التعليم ، مما قد لا يتوافر لهم في حالة عودتهم إلى الشمال. هذا يُعد من إيجابيات الاتفاق، أيضا فقد ساهم في إذابة بعض العناصر العربية في الجنوب و كذلك العكس . ولكن وفي نفس الوقت كان للاتفاق آثاره السلبية على الجنوبيين ، عند تطبيق البنود الخاصة باستيعاب قوات الأنانيا في قوات الجيش والشرطة ، حيث لم يستوعبوا بالكامل ، مع ارتفاع العدد، لذلك تطلب الأمر ضرورة توفير الخبرة الفنية لدى الحكومة للعمل على التعمير والتأهيل ، وإعادة زرع الأمل في نفوس الجنوبيين.([106])

لقد أكد **أبيل اليير** أن الاتفاقية هي أكبر إنجاز لحكومة نميري والجنوبيين معا نظرا لأن وحدة البلاد كانت مهددة بالفعل ،([107]) ووصفت منظمة الوحدة الأفريقية الاتفاق بأنه انتصار لحركات التحرر في أفريقيا ، و قد عبر معظم القادة الأفارقة بمشاعر مماثلة وعن أملهم في أن تكون هذه الاتفاقية على قدر كبير من النجاح لأن ذلك يعود على كل الدول النامية التي تعاني نفس الانقسامات.([108])

و في شهر أبريل من نفس العام أصدرت الحكومة عدة قرارات تخدم الإقليم الجنوبي ، كان منها إيرادات الضرائب المخصصة للجنوب ، وإنهاء العمليات الحربية ، وإنشاء رصيد خاص باللاجئين والعائدين للإقليم الجنوبي ، وتكوين لجنة

---

[104]) هاني رسلان ، (الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني) ، مجلة السياسة الدولية ،ع79، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، 1987م،ص209

[105]) أبيل اليير ،ص117

[106]) نفس المصدر ،ص109

[107]) أبيل اليير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ،ت:هنري رياض، دار الجيل، بيروت ،1992م،ص92

[108]) هاني رسلان ،ص214

فنية للعون وإعادة التوطين ، و يبدو من ذلك أن الإطار الثقافي للعلاقات بين الشمال و الجنوب قد وطّد في الاتفاقية عن طريق القرار الذي اتُخذ بقبول اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للسودان ، و قبول اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية في الجنوب دون الإضرار باللغات الأخرى .([109])

لقد استطاع الشماليون والجنوبيون الوصول إلى السلام والاستقرار من خلال تنفيذ فكرة الحكم الإقليمي مع الحفاظ على وحدة السودان وتمت اعترافات رسمية من كل جانب بالآخر ، وكان على الرافضين والمتمردين مغادرة الجنوب والشمال.([110]) وبمناسبة مرور عام على الاتفاقية ذكر ابيل اير في خطابه إن العام الذي أعقب الاتفاقية كان عام تهدئة واستقبال للعائدين وتأكيد على أننا بدأنا صفحة جديدة في تاريخ السودان .... و خلال الاثني عشر شهرا لإنهاء الأزمة استطاعت الأمة تدعيم الجهود لإرساء قواعد السلام ودفع الأفراد والجماعات لخلق علاقات جديدة بين أبناء الشمال والجنوب ، والعمل على حل مشاكل المستقبل ، والرجوع إلى الماضي لا لنتجرع مراراته بل لنستخلص منه الدروس والعبر ، ولنتجنب المنازعات في المستقبل التي قد تهدد مكتسبات السلام وحسن النية والتقدم الشعبي . وإن رغبتنا الأكيدة واهتمامنا ينصب في أن نأخذ الحذر ... من تجدد العداوات القديمة ولعله من العدل أن نخلص إلى القول أنه في خلال الخمس سنوات التالية لاتفاقية أديس أبابا ، قبل كل من أبناء الشمال والجنوب تحديات السلام ، ومن ثم لم يصبح الصلح واستمرار السلام والتنمية الاقتصادية والتطور الثقافي في السودان الموحد عبئا ثقيلا يقع على كاهل الشمال ، بل أصبح ذلك كله من واجب الشمال و الجنوب على حد سواء .([111])

أصبحت قيادات الجنوب أكثر تمسكا بنجاح الاتفاق بالذات والحرص على الثقافة المحلية ، واعتبار هذه الثقافات هوية أصلية ليهم تختلف عن هوية السودان الشمالي ، رافضين محاولات الأسلمة والتعريب التي أصبحوا ينظرون إليها على أنها تمثل تهديدا لاستمرارهم كجماعات متميزة لها هوية مستقلة عن الشمال وقد حرص اتفاق أديس أبابا على الحفاظ على تلك الثقافات الجنوبية ، وسعت الحكومة الإقليمية بعد ذلك إلى تنميتها .([112]) لكن يبدو أن ابيل اير كان حريصا على إبعاد رؤية التمايز هذه بين الشمال والجنوب بغية عدم حدوث صدام .

وعلى أية حال فإن الجنوبيين تمكنوا من العيش بأمان بعد توقيع الاتفاق وانتعش الإحساس بالذات لديهم ، و أحسوا بأنهم يحكمون بواسطة أبنائهم ، كما

---

[109]) مدثر عبد الرحيم ،ص131

[110]) نفس المصدر ،ص132

[111]) أبيل اير ،قضايا الحرب و السلام ،ص 98

[112]) جمال عبد الجواد ،(أزمة التكامل القومي في السودان)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ع29، بيروت ،1989م،ص17

أتيحت لهم مناصب لم يكونوا يحلمون بها يوما ما ، كالعمل في المجال الدبلوماسي و شغل المناصب والمواقع الإدارية في الحكومة المركزية والإقليمية وكانت أهم القضايا التي شغلت الحكومة الإقليمية منذ البداية هي إعادة التوطين ، وكيفية تدبير الموارد المالية ، لذا أنشئ صندوق خاص بالجنوب وعينت له لجنة خاصة برئاسة السياسي الجنوبي **كليمنت أمبور** ، كما قام وزير الخارجية **منصور خالد** بزيارة لبعض الدول الأوروبية ، وأبرم الاتفاقات بشأن دفع مشروعات التوطين والتنمية.([113])

وكنتيجة لهذا النشاط بدأت الدول الكبرى تمد يد العون المادي للسودان فحول مبلغ 150 ألف جنيه سوداني من المنظمات الدولية ، وقدمت منظمة الوحدة الأفريقية مبلغ39.950.000 جنيه سوداني ، كما قدم المفوض العام لبرنامج الإغاثة مبلغ 7.7مليون دولار ، وفي جامعة الدول العربية اتخذ قرار بضرورة مساعدة السودان ماليا وعينيا لتطوير اقتصاده ، و توفير التمويل لشؤون التعليم والتدريب والخدمات الدينية كما قدمت الهيئات الخيرية والدول العربية مبلغ 1.845.000 جنيه كما جمع مبلغ 20مليون جنيه عن طريق مكتب المفوض العام للاجئين كمساعدة للسودان ، و بدأت حركة التأهيل والتوطين ، وتضاعف جهد كل من الحركتين المركزية و الإقليمية لتطبيق الاتفاق ، وتوافد الجنوبيون سواء منهم المهاجرون خارج القطر أو المشردون في الغابات إلى ديارهم .([114])

وقد أدى تنفيذ حكومة الخرطوم لاتفاق أديس أبابا 1972م إلى توفير القوة التي احتاجتها البلاد لتسوية مشكلة الجنوب سلميا ، ومهدت الطريق بالتالي للحكومة الإقليمية للاضطلاع بعبء السلطة التنفيذية ، وبدء صدور التشريعات الخاصة بإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية ، توطئة للاهتمام بالمسئوليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الإقليم ، والتي كان من شأنها أن تشعر المواطنين بأهليتهم([115]) .

إن اتفاق أديس أبابا أتاح للجنوبيين قدرا من الحركة و المرونة السياسية لم يكن متوفرا لهم من قبل وذلك من خلال تشكيل المؤسسات الجنوبية ، التي مثلت بالنسبة لهم معلما من معالم الحرية السياسية وعمقت إحساسهم بذاتهم وكرامتهم.([116]) حتى أنه يمكن القول إن اتفاق أديس أبابا 1972 م عند تطبيقه ومباشرة نجد أن حقوق الجنوبيين السياسية قد كشفت خصوصية الإقليم الجنوبي المتمثلة في أنه يضم أقليات و أغلبية قبلية فقد ظهر ذلك بشكل واضح عندما بدأت الحكومة المركزية بتأسيس الحكم الشعبي المحلي ، وظهر أن هناك أقليات جنوبية

---

[113]) منصور خالد ،النخبة السودانية ،ص374

[114]) أبيل البر ، قضايا الحرب ،ص121

[115]) مدثر عبد الرحيم ،135

[116]) نفس المصدر ،ص131

في بعض الأماكن تعجز عن استكمال النصاب القانوني للهيكل الإداري بتشكيل مجلس الحكم الشعبي ، بل وكانت بعض الجماعات العرقية تفخر بأنها تقوم بمفردها بدعم لهيكل الحكومة المحلي في منطقة ما .([117])

ورغم كل ذلك فقد نجح الاتفاق في إيجاد صيغة ملائمة للجنوبيين في تعدد الإدارات والمؤسسات السياسية وصنع القرار السياسي الجنوبي ، وإيجاد نوع من تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحكومة المركزية في الخرطوم بالحكومة الإقليمية ، و بدا كأن الجنوب مقبل على تطور سياسي واجتماعي ، فيما بعد الحرب الأهلية ، لإقامة المؤسسات المدنية ، وفي ظل تلك الانقسامات العرقية والأثنية ، والصراع السياسي والاجتماعي الذي لم يكن يسود جنوب السودان وحده بل يسود السودان كله ككل الدول الأفريقية ، والتي خلفها الاستعمار وترك فيها إشكالية إقامة المؤسسات المدنية بما تحمله في طياتها من ضرورة تحقيق التوازن القبلي والإقليمي في ظل وجود موروثات استعمارية يصعب التعامل معها.([118])

و كان البناء الاقتصادي بالجنوب في تلك المرحلة الهامة يعتبر أحد الأسس المهمة لنجاح اتفاق أديس أبابا ، خاصة وأن تخلفه عن الشمال في مستوى التنمية كان أحد أسباب تفجر مشكلة الجنوب ، وقد بدأت محاولات جادة للتوسع في زراعة محاصيل الأرز والشاي والبن والقطن والدخان والقوت والأخشاب وغيرها لدفع عملية التنمية . لذلك لم تكن مهمة الحكومة الإقليمية صعبة فقط بل كادت أن تكون مستحيلة ، وخاصة في عمليات التوطين ، والتعمير و المساعدات الزراعية والتعليمية ، والاجتماعية ، وكان ذلك أمرا يستوجب كل الاهتمام من الحكومة الإقليمية في الفترة ما بعد الاتفاقية .([119])

إن تشكيل المؤسسات السياسية الجنوبية لم يكن بالأمر السهل خاصة مع افتقار حكومة الإقليم الجنوبي إلى الموظفين والمساكن ووسائل النقل والخبرة المطلوبة لتصريف أمور الدولة عند تسلمها مهام العمل في جوبا اعتبارا من أبريل 1972 م كما اقتضى الأمر أن يعمل الشماليون بجوار الجنوبيين وذلك لنقل الخبرة إلا أن بعض موظفي الحكومة المركزية المقيمين منهم كانوا يواجهون بعض الصعوبات ، حيث كانوا يقومون بسحب العربات الممنوحة لتسيير حركة العمل في المديرية ، دون أدنى تقدير للمسئوليات ، بالإضافة إلى عدم توافر الأماكن اللائقة لوزراء الحكومة الإقليمية من قبل الشماليين المقيمين في الجنوب.([120])

---

[117]) أبيل الير . قضايا الحرب ،ص 101

[118]) حمدي عبد الرحمن حسن ، (ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا)، مجلة السياسة الدولية ،ع 213، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،1975م،ص8

[119]) أبيل الير ،قضايا الحرب ،ص 121

[120]) أبيل الير ، التمادي في نقد الوثيق والعهود ،ص157

وكان من المصاعب التي واجهت الحكومة الإقليمية عند تطبيق الاتفاق قضايا التعليم ، حيث ترتب على الهجرة الطويلة للجنوبيين خارج السودان مشاكل جمة ، فقد عادوا محملين بلغات دول المهجر كالأمهرية، و الإنجليزية والفرنسية ، واللغات المحلية المختلفة حيث مثلث دول المهجر أثيوبيا ، والكونغو وأفريقيا الوسطى ، بجانب غابات الجنوب السوداني التي لم يتعلموا فيها إلا حمل السلاح ، ولذلك كان على الحكومة الإقليمية أن تفتح الباب على مصراعيه بالنسبة للتعليم في المراحل الأولى فاللغات المتعددة يمكن أن تؤدي إلى رؤى متعددة ، فقد كان غرب الاستوائية يستخدم اللغة الفرنسية والأمهرية ، بينما شرق أعالي النيل وأواسط الاستوائية يستخدم الإنجليزية بجانب اللغات واللهجات المحلية. وأيا ما كان الأمر فإنه رغم كل هذه الظروف التي واجهت الحكومة الإقليمية ، فقد كانت الأمور تسير نحو الأفضل خلال بناء المؤسسات الدستورية الجنوبية التي أقرها اتفاق **أديس أبابا**.([121])

يبدو أن اتفاقية أديس أبابا وما أعقبها من أحداث لم يكن إلا بداية لمهمة أشد صعوبة وأكثر تعقيدا هي تنمية الجنوب اقتصاديا واجتماعيا وتدعيم الوحدة السياسية للسودان، الأمر الذي نصت الاتفاقية على ضرورة تحقيقه. وفي هذا الجانب فإن الأمر كان يدعو للقلق ، حيث بدأت المعونات الأجنبية تقل تدريجيا في الوقت الذي كانت الحكومة الإقليمية قد اعتمدت عليها فيه، وفي ذات الوقت لم تكن موارد الحكومة المركزية تساعد على تدفق الموارد المالية في شرايين الجنوب.([122]) وبهذا أدركت القيادات الجنوبية بعد توقيع الاتفاق بأنهم وصلوا إلى غايتهم، وطالما أنهم اتفقوا على أن الجنوب جزء لا يتجزأ من السودان فإن على شعب جنوب السودان دورا هاما في بناء الوطن .([123])

وعلى صعيد آخر فقد واجهت الحكومة الإقليمية العديد من الأمور التي كان يتعين مواجهتها في بداية عمل الحكومة الإقليمية ، مثل قضايا الانتخابات العامة وكانت أولى الصعاب التي واجهت العملية الانتخابية هي إعادة التوطين وتمكين المؤهلين من الجنوبيين من الإدلاء بأصواتهم بعد تسجيلهم بالجداول الانتخابية إلا أن عملية التسجيل ، والتي تمت مع عملية الإحصاء السكاني ، تلك التي دعت إليها الحكومة المركزية لم تأت بنتائج إيجابية في بعض المواقع التي شملتها الحرب الأهلية ، كما اعتقد بعض الجنوبيين أن عمليات التسجيل تسعى إلى إعداد كشوفات بحصر الرجال الذين اشتركوا في الحرب الأهلية سعيا وراء التخلص منهم ، بينما رأى البعض بأن الإحصاء السكاني هو نذير شؤم على القبيلة والأسرة والماشية ، وهي في اعتقادهم مدعاة للفخر في القبيلة وأمام الآلهة .([124])

---

[121]) نفس المصدر ،ص158

[122]) نفس المصدر ،ص158

[123]) عبد الملك عودة ، ص11

[124]) أبيل الير ، التمادي في نقض المواثيق العهود،ص158

ومن المشاكل التي واجهت الحكومة الإقليمية أيضا ، هي كيفية بناء جسور الثقة بين الجنوبيين والشماليين ، وبين الشماليين المقيمين في الجنوب والجنوبيين ذاتهم ، والتي من شأنها أن تجعل حركة النمو الاقتصادي والسياسي تتصاعد، إلا أن ذلك لم يكن أمرا سهلا أو ميسورا ، وكان هذا جوهر المشكل ، فإن فقدان الثقة التي انهارت في تمرد1955م وشمل عمليات القتل والإبادة من الصعب إعادة بنائها.([125])

وعلى الرغم من الصعوبة التي واجهها تطبيق الاتفاق ، إلا أن الرؤية الدولية لعمليات التسوية السلمية في جنوب السودان كانت تدعو للتفاؤل ، وأن هذه التجربة لو نجحت فإنها ستعطي أملا لكثير من الدول المصابة بنفس الانقسامات العرقية والدينية القبلية المدمرة .([126])

لقد بدأت الحكومة المركزية في عملية التنمية، فاهتمت بقطاع الصحة وقامت ببناء أربعة عشر مستشفى ، وواحد وثلاثين مركزا صحيا ، وركزت الحكومة في مجال الطب الوقائي في اتجاهين : التطعيم ، والثقافة الصحية ، كما اهتمت بتقديم العلاج لمواطني الجنوب ووضعت هيكلا وظيفيا لقطاع الصحة شمل وحدة صحية يعمل فيها مجموعة من الممرضات الجنوبيات اللواتي تم تدريبهن في الشمال، وعملت الوحدات الصحية على تحويل الحالات التي تفوق اختصاصها إلى المستشفيات التي ترسلها بدورها إلى المركز الصحي .([127])

وقد شارك في عملية التنمية هذه عدد من المثقفين الجنوبيين الذين عادوا من المهجر وعاشوا مغتربين طوال فترة الحرب، و تحملوا عبء دولاب العمل اليومي، وكانوا ذوي فاعلية كبيرة و نشاط. حتى تم استيعاب عدد كبير منهم في الخدمة المدنية و المجالس الشعبية والإقليمية والمحلية.([128])

وفي قطاع التعليم رأى الشماليون أن الاتفاق جاء برؤية مختلفة لنظم التعليم في جنوب السودان ، حيث كانت جميع مدارس الجنوب الابتدائية والمتوسطة قبل الاتفاق تسود فيها اللغة العربية ، وكان الطلاب الجنوبيون في نهاية المرحلة الابتدائية يؤدون الامتحان بلغة واحدة ، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فكانت تسير على النهج القومي في إطار التعليم، فيما عدا مدرسة **رومبيك** الثانوية **وجوبا**.([129]) أما المصادر الجنوبية فكانت ترى بأن الجنوب منذ الاستقلال لم يرفض اللغة

---

[125]) محمد عمر بشير ، جنوب السودان ،ص128

[126]) أبيل البر ،التمادي في نقض المواثيق ،ص227

[127]) نفس المصدر ،ص162

[128]) أبيل البر ،قضايا الحرب ،ص124

[129]) محمد حسن مكي ،ص43

والثقافة العربية لأنها لغة الأغلبية ، وكان يوافق عليها العرب وغير العرب الذين طالبوا بالفدرالية من الجنوبيين منذ بداية الاستقلال.

إن اتفاق أديس أبابا استطاع أن يجد نجاحا على طريق حل أزمة العلاقات بين الشمال و الجنوب بحكم الانتساب الثوري بين ثورة مايو وثوار الجنوب رغم أن الرؤية العربية الشمالية ظلت مختلفة في توجهاتها نحو الجنوب ، وأصبح اتفاق أديس أبابا أحد دعائم تثبيت حكم نميري، وسندا شرعيا قويا له أكسبه مصداقية بين دول العالم الغربي ، وأتاح له رصيدا سياسيا لا بأس به ، و خاصة في الجنوب ، وجنى النظام السياسي في السودان شعبية منحتيا له جماهير السودان خاصة ، عندما ركز بيان التاسع من يوليو 969 1م على ضرورة إيجاد أيديولوجية جديدة تتجه بالبلاد نحو الديمقراطية والاشتراكية في الجنوب والشمال معا . وتقوي الاتحاد والترابط مع الحكومة الاشتراكية في شمال السودان والتي قادت الثورة في 969 1م، ورغم دعوة البيان لذلك إلا أن الاتفاق جاء خاليا من تلك الأيديولوجية ، رغم حاجة الجنوب إليها لتذويب الطائفية والقبلية وإيجاد رابطة مع الشمال ، خاصة أن تلك الأيديولوجية كان يمكن أن تخفف من حدة العصبية القبلية والإقليمية وتؤدي إلى بروز صفة الدولة الموحدة تدريجيا ، وفي محاولاتها للقضاء على خصومها السياسيين من الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي ، خاصة عندما فكر بعض قادة ذلك الحزب في الانقلاب على نميري في مايو 1971م إلا أنه نجح في تصفيتهم.([130])

[130]) محمد محمد أحمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، دار البلد ، الخرطوم ،1988م ص67-68

الفصل الخامس

(الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة)

- الآثار السياسية .
- الجوانب الاقتصادية.
- الأوضاع الاجتماعية.

كيف أثرت الحرب الأهلية في السودان على هذا البلد؟ وكيف تسببت في احتلاله مكانة متقدمة بين الدول الأكثر فقرا والأشد تخلفا ،* وهو يملك ثروة طبيعية هائلة؟ من هنا سنحاول استعراض الخسائر البشرية الناجمة عن هذه الحرب وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً – الآثار السياسية :-

إن مشكلة جنوب السودان كانت نتاج تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وقد لعب فيها الاستعمار البريطاني دورا بارزا في خلق هذه المشكلة ، بالإضافة إلى قصر النظرة الشمالية السياسية اتجاه الجنوب ، وعندما أعلن الاستقلال في أول يناير 1956م اضطرت بريطانيا إلى الخروج من السودان مخلفة وراءها رواسب عديدة تبلورت بمرور الزمن وشكلت ذلك النسيج المعقد ما عرف في تاريخ السودان الحديث بـ (مشكلة جنوب السودان) حيث خلفت مشكلات مستعصية في ذلك الجزء والتي كان لها الأثر المدمر على جميع نواحي الحياة من سياسية واقتصادية إلى اجتماعية وثقافية، فجميع السياسات التي انتهجت اتجاه الجنوب وخاصة تشجيع النعرة القبلية التي أدت بدورها إلى بروز خلافات حادة بين أقاليم الجنوب، هي خلافات أفقدته المقومات اللازمة .([1])

لقد تركت الحرب تأثيرات مباشرة في الوضع السياسي داخل السودان، كما تركت آثارها الواضحة في السياسة الخارجية، فيما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي نجد أن الحرب أسهمت في عدم الاستقرار السياسي بل تعتبر السبب الرئيسي في عدم الاستقرار السياسي منذ ما قبل الاستقلال ، الأمر الذي انعكس بدوره في الخلل الاقتصادي حيث نجد أن كل الطاقات والموارد الاقتصادية التي أصبح استغلالها محدودا بفعل الحرب وجهت إلى جهود الحرب مما أدى إلى تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية عاما بعد عام، دفعت بالبلاد إلى تخفيض عملتها مرات عديدة ، هذا فضلا عن إيقاف عملية التنمية، حيث توقفت العديد من المشروعات التنموية. أيضا من ضمن آثار الحرب الأهلية الأولى على المستوى السياسي الداخلي، تفتت الجبهة الداخلية شمالية وجنوبية وانقسامها بين مؤيد ومعارض لمطالب الجنوبيين، وظهور الميليشيات المسلحة خاصة في مناطق التماس.

---

* يحتل السودان المرتبة الـ139 في قائمة تضم 173 دولة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة ، انظر CAI·The World Fact book, Sudan www.icdo.cia/gov

[1]) منير عبد الرحيم ،ص78

أما عن آثار الحرب في مستوى السياسة الخارجية، فيمكن لنا الإشارة هنا من خلال سياسة حسن الجوار، والتعاون الإقليمي واستقطاب العون التنموي بالإضافة إلى التعاون العربي الإفريقي.

فيما يتعلق بسياسة حسن الجوار، نجد أن وضع السودان الجغرافي والجيوبولتيكي يجعله مجاورا لثمان دول تتباين نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من مبدأ حسن الجوار في سياسته الخارجية هدفا أمنيا وسياسيا واجتماعيا، الأمر الذي جعل من ذلك المبدأ شبه مستحيل في ظل استمرار الحرب الأهلية، يتضح ذلك من خلال التأرجح السياسي الخارجي حول علاقات السودان مع دول الجوار، مما دفع بالعديد من دول الجوار على اختلاف أنظمة الحكم فيها وباختلاف أنظمتها الفكرية والإيديولوجية إلى أن تشكل إحدى الركائز لدعم الصراع في السودان مثل الدعم الأثيوبي للانفصاليين، هذا فضلا عن التوتر في العلاقات مع العديد من دول الجوار والذي حدث نتيجة لاستمرار الحرب.

فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، واستقطاب العون التنموي، نجد أن استمرار الحرب الأهلية الثانية عمل على إضعاف دور السودان في المنظمات والتجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تشويه صورة السودان في تلك المنظمات .

حتما إن هذه المشكلة أثرت على السودان من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فمن الناحية السياسية كانت لها آثار واضحة على الصعيد الداخلي والخارجي ، فمع ما خلفته السياسة البريطانية منذ دخولها في السودان وحتى الاستقلال ، نجد أن حكومات السودان انتهجت سياسة العنف والقوة حيال الجنوب التي بدأت بتمرد 1955م والتي كان من نتائجها شعور الجنوبيين بخيبة الأمل في إقامة نظام فيدرالي .([2])

ونتيجة لهذا الاضطراب السياسي وقع الانقلاب العسكري عام 1958م بقيادة الفريق إبراهيم باشا عبود الذي انتهج سياسة العنف ضد أبناء الجنوب، بحجة أن وحدة البلاد لا تتم إلا بالقوة، هذه السياسة التي أدت إلى قتل الآلاف من الجنوبيين والشماليين، وهجرة العديد من أبناء الجنوب إلى البلدان المجاورة ، من بين هؤلاء المهاجرين الطبقة المثقفة والمعروفة لدي الشماليين، حيث لم يلبث هؤلاء إلى أن شكلوا العديد من الأحزاب في تلك الأقطار التي ظلت معارضة لجميع حكومات السودان، وفي نفس الوقت أدت إلى كسب التأييد العالمي ، مما زاد دعم الكثير من الدول للجنوب، وذلك بتقديم المساعدة العسكرية أو غيرها لهم .([3])

---

[2]) محسن محمد ،السودان إلى أين ، ص19

[3]) عبد الغني سعودي وآخرون ،ص155

إن الحكومات التي جاءت إلى السلطة بعد أحداث توريت خاصة في الفترة من 1964م وحتى 1969م لم تستطع مواجهة واقع الأزمة الاقتصادية كنتاج لتلك الحرب بل كانت لها انعكاساتها على الجانب السياسي ، فقد قاد إلى صراع مرير بين اليمين واليسار بل والصراع بين أجنحة الأحزاب التقليدية ، هذا الصراع الذي لم يتوقف يوما واحدا طيلة السنوات الخمس .([4])

ومن نتاج الأزمة الاقتصادية على الجانب السياسي ، آثار غير مباشرة زادت من تعقيد مشكلة الجنوب، ذلك لأن الجنوبيين يرون أن خطة السنوات العشر هي في الواقع تخص بقدر كبير الشمال ولا يتحصل منها الجنوب إلا على القليل ، ومن الأسباب الغير مباشرة هروب أعداد كبيرة من الدينكا خارج البلاد وانضمامهم إلى الخارجين على الحكومة ، بسبب انتشار البطالة وعدم توافر فرص العمل خاصة وأن جلهم من المزارعين الذين ما عادوا قادرين على الزراعة بعد فيضان النيل منذ عام 1959م والذي لم ينحسر حتى 1964 م، وأن حركة الانانيا تتكون أساسا من الفلاحين الذين انضموا إليها بسبب ظروفهم الاقتصادية. إذ ما أمعنا النظر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي جمع الجنوبيين و الشماليين على مائدة التفاوض ، نجد أن من أهم نقاط الاتفاق، ذلك الذي يتعلق بإنشاء مجلس للتنمية الاقتصادية يكون له فرعه الخاص في الجنوب . ([5])

إن فترة الحكم العسكري 1958- 1964 أدت إلى تطور الصراع السياسي الجنوبي الشمالي من ناحية ومن أخرى إلى خلق صراع بين الأحزاب السياسية الشمالية ، كم أن علاقة تلك الفترة بالجنوب انعكست سلبا في استمرار الصراع السياسي في السودان ، فإسقاط ذلك الحكم جاء على يد جماعات اليسار ،وأدى ذلك إلى ابتعد الجيش عن الأمور السياسية لفترة وجيزة مما سمح بسيطرة الأحزاب، فتشكلت حكومة سر الختم الخليفة في أكتوبر 1964 ، وما إن دخل فبراير 1965 حتى أجبرت حكومته على الاستقالة وأعيد تشكيلها ، وهذا الصراع بين اليسار واليمين كان له آثار ضارة على الجنوب إذ أنه تم إجراء انتخابات لتشكيل مجلس نيابي يمثل شمال السودان دون جنوبه حيث أن الظروف كانت تمنع الجنوب من إجراء مثل تلك الانتخابات ، كما أن حزب سانو كان معارضا لإجراء الانتخابات في الجنوب قبل الوصول إلى تسوية واعتبر حزب الوحدة الجنوبي قرار إجراء الانتخاب قرارا غير دستوري .

وطالب حزب سانو من الساسة الشماليين بعدم انعقاد الجمعية التأسيسية أو سن الدستور الدائم قبل إجراء انتخابات الجنوب ولم ينظر أي من الأحزاب الشمالية لهذا الطلب .وقد استتبع إجراء هذه الانتخابات انهيار لمقررات مؤتمر المائدة المستديرة ، ففي الميثاق الذي تقرر أن تسير الحكومة على هديه أعلن عن نيتها في تصفية

---

[4]) يونان لبيب رزق ، الثورة و الصراع الحزبي ،ص78

[5]) نفس المصدر ،ص79

المنظمات الجنوبية وتجريدها من السلاح .وتبع ذلك بدوره تجدد للحرب في الجنوب في يوليو 1965 واقب ذلك انهيار كامل لقرارات مؤتمر المائدة المستديرة فقد أعلنت الحكومة عن نيتها على عدم تنفيذ قرار هذا المؤتمر الخاص بعقد مؤتمر ثان قبل عودة الحياة الطبيعية في الجنوب .وكنتيجة لكل ذلك ازدادت المشاكل السياسية الداخلية وانعكس سلبا على تقدم السودان ديمقراطيا.

إن هذه المسألة أدت إلى استثارة التدخلات الأجنبية وخاصة إسرائيل التي لعبت دورا بارزا في هذا الشأن ، وذلك بأن كرست وسائل إعلامها من أجل الدعاية للجنوب، و بدأت تتدخل في هذا الصراع لأن السودان يتحكم بإمدادات مصر من نهر النيل والضغط على هذا الشريان في الجنوب للتحكم في سياسات الدول الأخرى وقد ازداد تدخلها في الجنوب بعد حرب 1967م حيث ظلت تقوم بإمداد الجنوب بالأسلحة كما قامت بتدريب أبنائه على أساليب الحرب، وكانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك إشغال جزء كبير من الجيش السوداني في الجنوب ، وفعلا تحقق لها ذلك الغرض ، حيث بلغ عدد القوات المتمركزة في الجنوب حوالي 14 ألف جندي .([6])

كما أن لهذه المشكلة آثارها على عدم الاستقرار السياسي حيث كانت سببا في إطاحة الكثير من النظم السياسية في السودان وعلى سبيل المثال نظام عبود العسكري فضلا عن أنه لم يكن لدى السودان أي دور سياسي فعال على صعيد منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك لأن مركز السودان الإفريقي قد تأثر من خلال علاقاته بالدول المجاورة التي دائما يشوبها التوتر من جراء هذه المشكلة ، حيث إن أثيوبيا يقطن بها حوالي 12.500 سوداني جنوبي وكان تواجد هؤلاء اللاجئين في أثيوبيا سببا في توتر العلاقات السودانية الأثيوبية على طول خط الحدود ؛ كما أنها أثرت على العلاقات مع الكونغو بسبب أن معظم المعدات والأسلحة المصرية الجزائرية كانت تتدفق عبر جنوب السودان إلى الثوار في الكونغو ، هذا العمل أثار تشومبي رئيس الكونغو الذي قام باحتضان حركة الانانيا المتمردة ضد الحكومة السودانية وقام بمد يد العون لها .([7])

يبدو أن حدود السودان الجنوبية كانت عاملا مؤثرا شديد الفاعلية على مسألة الجنوب، وذلك باحتضان الدول المجاورة للخارجين عن السلطة وسهولة تسربهم واستخدام حكومات البلدان المجاورة ليم و لمشاكلهم لتفجير الوضع داخل السودان. إذ إن هذه المشكلة أثرت على عدم الاستقرار داخليا، فضلا عن أنها أثرت سياسيا

---

[6]) ناهد أبو حسنة ، (تفكيك السودان وامركة زائير وانهيار ألبانيا) ،مجلة الشاهد ،ع2، س 12، شركة الشاهد للنشر ، قبرص ،مايو 1997م،ص16

[7]) مختار عجوبة ،ص146

على العلاقات السودانية الأفريقية ، كما أثرت على أمن السودان القومي وعرضته للخطر لأكثر من جهة .([8])

إن آثار هذه المشكلة ليست على السودان فقط، بل إنها تؤثر على الأمن القومي المصري لأن أمن مصر من أمن السودان وأن أي تهديد لأرض السودان يمثل تهديدا لمصر ، فأي تجزئة أو قيام كيانات منفصلة داخل السودان سيكون له انعكاسات خطيرة بالنسبة لمصر ، لأن السودان يمثل العمق الاستراتيجي لمصر مثلما مصر تمثل العمق الاستراتيجي للسودان ، ومدى ارتباط الأمن القومي المصري مع الأمن السوداني ، و ذلك لأن السودان يتحكم بإمدادات مصر من نهر النيل .([9])

كما كان لمشكلة الجنوب آثارها السياسية حتى على الجنوبيين أنفسهم ، فلقد خلقت وضعا من التفكك بين السياسيين الجنوبيين داخل وخارج البلاد ، حيث عانت الأحزاب السياسية في الجنوب في الفترة الممتدة بين عامي 1966 م حتى منتصف 1970م حالة من الضعف والتمزق مما جعل التفاوض مع الشمال أمرا شاقا ، فقد كان هناك انقسام داخل حزب سانو ، وكذلك انقسامات بين سانو والجبهة الجنوبية ، فضلا عن الاختلافات في وجهات النظر بين قادة الانانيا والصفوة السياسية الموجودة داخل السودان الجنوبي ، وزادت الشقاقات بين السياسيين الجنوبيين ، فاستمرت جبهة الجنوب وحزب العمل داخل السودان ، ولكن لكل حزب نهجه المنفصل عن الآخر .([10])

وخلال عام 1966م انقسم حزب سانو في المنفى إلى جناحين ، الأول أطلق على نفسه اسم **جبهة تحرير أزانيا** وتولى قيادته **جوزيف ادوهو** ، والجناح الثاني سمى نفسه **جبهة تحرير السودان الأفريقي** ، وأوكلت قيادته إلى **أقري جادين** ، إلا أنهما عادا إلى الاتحاد في جبهة واحدة أطلق عليها **جبهة تحرير ازانيا**، لكن الخلافات في وجهات النظر ظلت قائمة بينهما وأكثر من ذلك أن زعماء الانانيا لم ينضموا تحت لواء ازانيا .([11])

وفي عام 1967 م قام السياسيون الجنوبيون في المنفى مثل **غوردون مورتات ماين وباري دانجي** . بمحاولة خلق هيكل جديد بعد أن أدركوا تأثير تلك الانقسامات حيث بحثوا كيفية انضمام السياسيين الجنوبيين في المنفى مع حركة الانانيا داخل السودان ، وكنتيجة لهذه الجهود تم عقد اجتماع مشترك يضم قادة الانانيا والسياسيين

---

[8]) جورج سمعان،(وحدة السودان)، مجلة الوسط ،ع270،شركة الوسط المحدودة لندن،مارس 1997م،ص22

[9]) محسن محمد،السودان إلى أين،ص21.

[10]) دانيال كودي،(جبهة جنيدة في السودان) ، مجلة الشاهد السياسي ، ع53،القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية لندن، مارس 1997م،ص13

[11]) تموتي سي بلوك . (تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان) ، مجلة السياسة الدولية ،ع41، مركز الدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ،1975م،ص123

بالخارج، وعرف بمؤتمر **انقدري** * فقد تقرر فيه تشكيل حكومة مؤقتة للجنوب السوداني بقيادة **أقري جادين** ، كما ضمت هذه الحكومة جميع الشخصيات ذات العلاقة بمسألة الجنوب، إلا أنه سرعان ما دب الشقاق بين هؤلاء الزعماء على أثرها تكونت حكومة جديدة عرفت باسم **حكومة النيل المؤقتة** حيث تولى قيادتها **غوردون مورتات** الذي كان رئيسا لجبهة الجنوب ، ولكن هذه الحكومة غلبت عليها روح القبيلة فقد سيطرت عليها قبيلة **الدينكا** ، ومن ضمن أهدافها إقامة دولة منفصلة في الجنوب السوداني ، إلا أن هذه الحكومة تمت محاربتها من قبل **أقري جادين** كما فقدت ما تبقى لها من تأييد وسط الانانيا .([12])

في عام 1968م تشكلت حكومة أخرى أطلق عليها **حكومة الانيدي** حيث اشتملت على بعض الأحزاب السياسية الجنوبية ، وما أن حل عام 1970 م حتى أعلن **صموانيل** نفسه قائدا للانانيا في المنطقة الغربية ، وعلى أثر قيام المنظمة الوطنية للانانيا حلت حكومة النيل المؤقتة وتم تسلم السلطة كاملة لقيادة الانانيا التي باتت تعرف باسم **حركة تحرير جنوب السودان** بقيادة **جوزيف لاقو** ، وهذه الحركة تحصلت على العديد من الإمدادات و الأسلحة من إسرائيل وكانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك لخلق صعوبات أمام الحكومة المركزية لتعوقها عن المشاركة في الشرق الأوسط .([13])

إن الأنظمة السودانية لم تستطع استيعاب حقيقة التعدد الثقافي ، بيد أن هوية السودان في النصف الأول من القرن العشرين هوية عربية إسلامية بحتة ذات صلات وثيقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا سيما مصر ، وافتراض أن كل الهويات الثقافية السودانية الأخرى سيتم هضمها وإذابتها في هذه الهوية، ولكن ذلك لم يتم بل على العكس تنامت الهويات الأخرى مع مطلع الستينيات، وانبثق مفهوم جديد في الثقافة السودانية أطلق عليه أسم (**السودانوية**) وهذا المفهوم تم التعبير عنه بمضامين الوعي بالبعد العرقي ومستندا على أفريقية السودان وليس عروبته. ([14])

إن النظام السياسي في السودان بعد الاستقلال وحتى فترة موضوع الدراسة كان يعاني خللا أساسيا فيما يتعلق بالاعتراف بالتعدد الثقافي واستيعابه ، و لم يتنبه له أحد إلا بعد المواجهات المسلحة بين الشمال والجنوب ، وهذه النقطة تقودنا للحديث عن نقطة أخرى لم يتم على ما يبدو التعامل معها بالشكل المطلوب ألا وهي قضية الرق وإن انتهت ، لكنها خلفت وراءها الكثير من الندبات والجروح العميقة ومخلفات

---

* مؤتمر انقدري ، أقيم في ارض تسيطر عليها الانيانيا بجنوب السودان ، و أن انقدري ليس اسم مكان بعينه ، بل هو اسم وهمي متفق عليه بغرض السرية ،أنظر محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ،ص353

[12]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج2،ص354

[13]) عبد الغني سعودي وآخرون ،ص182

[14]) الصادق المهدي ،السودان و حقوق الإنسان ، دار الأمين ،القاهرة ،1999م،ص19

نفسية لم يستطع أهل الجنوب نسيانها وظلت وقودا للمشاعر والمواقف السالبة .([15]) رغم أنه من الإجحاف أن ينسب ما يقوم به أفراد إلى مجمل الشماليين.

ومجمل القول إن الفترة الممتدة بين عامي 1966م وحتى منتصف 1970م كانت هناك خمس حكومات قائمة وهي **الحكومة المؤقتة السودانية وحكومة النيل والحكومة الثورية الاندية وازانيا السودان وحركة تحرير جنوب السودان** ، كل واحدة من هذه الحكومات ادعت أنها الممثل الشرعي للجنوب . وهذا ما جعل التفاوض أمرا ليس سهلا ، حيث إن الانشقاقات السياسية والتفكك أثر تأثيرا بالغا على المشكلة الجنوبية، فجعل الوضع يتفاقم في الجنوب ؛ ويتضح من خلال ذلك صعوبة إجراء أي مفاوضات سلمية مع الحكومة المركزية ، فالسياسيون الجنوبيون بهذا الوضع لا يملكون صلاحية التفاوض من أجل الوصول إلى حل سلمي ما داموا لا يتمتعون بنفوذ فعال ، إلى أن استطاعت حركة تحرير جنوب السودان السيطرة على جميع الأحزاب السياسية في الجنوب ،على أثرها تم التوصل إلى اتفاقية الحكم الذاتي عام 1972 م أبان ثورة مايو حيث بدأ نوع من الاستقرار السياسي للجنوب.([16])

ثانيا. الجوانب الاقتصادية:-

إن مشكلة جنوب السودان وما نتج عنها من حرب أهلية ، أدت إلى سفك الدماء وإزهاق الأرواح وتدمير القرى وإبادة الثروات الحيوانية ، كما عرقلت تلك الحروب جهود التنمية الاقتصادية وجعلت الجنوب من أكثر مناطق العالم تخلفا نتيجة للعزلة السياسية التي يعيشها ذلك الجزء ، فتجدهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة الزراعة المستقرة ، فمثلا المواصلات نجدها تتوقف فعليا طوال موسم الأمطار فتعتمد فقط على الطريق النهري الذي يعوقه طول المسافة والسدود النباتية فالبضائع تحتاج حوالي ستة شهور حتى تصل إلى الجنوب فضلا عن توفير النقل الجوي .([17]) كما أن وسائل النقل البرية والنهرية والجوية تعطلت في مناطق الحرب إما للمخاطر التي تتعرض لها أو للتدهور الشديد في البنية الأساسية لتلك الوسائل .

لقد امتدت خسائر الحرب على كافة المجالات الاقتصادية، ففي المجال الزراعي تعطلت العديد من المشاريع الزراعية التنموية، مثل توقف العمل في مشروع إنتاج الأرز بمنطقة أويل ومشروع إنتاج الشاي بالمنطقة الاستوائية، وأيضا توقف العمل في مشروع الألبان في بحر الغزال بعد تردي الأحوال الأمنية وهجرة الخبراء الأجانب، أيضا تعطل العمل في مشاريع الإعاشة الزراعية بالأقاليم الجنوبية بعد اكتمال معظم البنى الأساسية من منشآت وآلات، كما توقفت مشاريع الزراعة

---

[15]) نفس المصدر ص 21
[16]) مدحت أيوب ص71
[17]) زكي البحيري ص186

الآلية بالأقاليم الجنوبية والتي أنشئت أصلا لزيادة إنتاج الذرة والسمسم، . هذا فضلا عن امتداد تأثيرات الحرب المباشرة إلى الأقاليم الأخرى مثل منطقة جنوب كردفان حيث توقف تنفيذ بعض المشروعات التنموية الزراعية كمشروع التنمية الريفية بجبال النوبة.

إن الأرض الزراعية أنهكت من تكرار الدورة الزراعية وقلة المساحة المزروعة بسبب الحرب على الرغم من المحاولات الحكومية بتوسيع الرقعة المزروعة بالزراعة الالية في الأماكن التي يتم ترحيل السكان عنها بالقوة ، وبالتالي انخفضت إنتاجية الأرض وتأثرت الحاصلات النقدية التي كانت المصدر الأساسي للعملة وفي ظل نفاذ المخزون الغذائي انتشرت المجاعة في أقاليم السودان المختلفة . ولقد أدت قلة المساحات المتاحة للرعي إلى صعوبة تنقل الرعاة بحيواناتهم كما أدت الحروب القبلية في مناطق التماس إلى فقدان عشرات الآلاف من رؤوس الماشية وفقدان الموارد لقلة المصادر منها . كما أدى استخدام جميع أنواع الأسلحة المتاحة في الحرب إلى فقدان الغابات ومناشير الأخشاب ومزارع البن والتبغ وغيرها في الجنوب مما أدى لتشريد العاملين فيه وجعلت البيئة المحيطة غير صالحة للزراعة والمعيشة .([18])

أما في المجال الصناعي فقد توقفت العديد من المشروعات الصناعية مثل مصنع تعليب الفاكهة والخضراوات بواو، مشروع سكر **ملوط** بإقليم أعالي النيل، وتجدر الإشارة هنا في مجال السكر إلى أن البلاد فقدت (110) آلاف طن من السكر كان يمكن إنتاجها منذ عام 1967م في مجال التعدين والتنقيب عن النفط، توقفت برامج المسح الجيولوجي والتعدين كما توقفت اكتشافات الذهب في منطقة **كبويتا** بسبب الظروف الأمنية، وفي مجال التنقيب عن النفط، توقفت أعمال جميع الشركات التي منحت تراخيص التنقيب بسبب تدهور الأحوال الأمنية في مناطق التنقيب، الأمر الذي عطل إمكانية الاستفادة من استخراج النفط المكتشف، وبلغت جملة الخسائر التي فقدتها البلاد في مجال النفط قرابة الثلاثة بلايين جنيه. أيضا توقف العمل والحفر في مشروع **قناة جونقلي** ذلك المشروع الحيوي الهام، هذا فضلا عن الخسائر في مجال الثروة البرية والحيوانية، وتقدر الماشية التي فقدت بسبب الحرب الأهلية الثانية بحوالي (660.000) رأس.

لا شك في أن التخلف الذي أصاب الجنوب كان سببه تلك المشكلة ، فقد تأثر بها السودان تأثيرا مباشرا و الجنوب بشكل خاص ، فاستمرار الحروب الأهلية أدى إلى استنزاف موارد البلاد الاقتصادية ، فالخزينة السودانية عانت كثيرا ولا زالت تعاني بسبب سياسات الحكومة السابقة التي استمرت سبعة عشر سنة ، فاحتياطي الدولة انخفض من حوالي 61 مليون جنيه سوداني في عام 1964 م إلى 14 مليون جنيه

---

[18]) عزيزة محمد علي بدر ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحروب الأهلية ، بحث غير منشور ، جامعة القاهرة ،1999م ص35

خلال عام 1969 م، ووصلت الديون الخارجية إلى رقم قياسي بلغ 91 مليون جنيه سوداني أي ضعف ما كان عليه عام 1964م. ([19])

كما أنّ القروض الأجنبية استعملت لتغطية العجز المالي في الميزانية بدلا من أن تنفق على مشاريع التنمية ، فكانت مصروفات الرئيس الأزهري تفوق 40 مرة مصاريف الرئيس إبراهيم عبود. ([20]) فضلا عن أن البيروقراطيين السودانيين ازدادوا بدون ضرورة أي من حوالي 25 ألف إلى 58 ألف موظف خلال سنتين فيما عانت المؤسسات الحكومية عام 1968 م عجزا ماليا بلغ 31 مليون جنيه سوداني. وعلى أثرها عانى المواطن العادي من التضخم ، ولتغطية هذا العجز المالي لجأت الحكومة المركزية إلى جباية الضرائب وبدلا من أن تجبي ضرائبها من الأغنياء قامت بوضع الضغوط على الفقراء، فكانت حصيلة الضرائب الغير مباشرة خلال عامي 1968-1969م حوالي 56 مليون جنيه مقابل 8 ملايين جنيه ضرائب مباشرة من البضائع المستوردة ؛ كما أن حجم العجز المالي الداخل نتيجة لاستلاف الحكومة من المصارف السودانية بلغ 39 مليون جنية خلال عام 1966 م و 46 مليون جنية عام 1969 م، وأن العملات الأجنبية التي خرجت من السودان بلغت 52 مليون جنيه.([21])

هذا العجز المالي الذي يعانيه السودان نتيجة الإنفاق العام على الأمن و الدفاع حقق نموا سنويا بلغ 14.96% خلال الفترة من 1964 – 1965م والفترة 1971 – 1972م حيث في تلك الفترة زاد معدل الإنفاق على الأمن والدفاع، و قد فاق معدل الإنفاق هذا على الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية و كانت هذه نتيجة حتمية للحرب الدائرة في الجنوب ، و أن الفترة ما بين عامي 1964 – 1969م بلغ ما أنفق على الحرب الأهلية في الجنوب حوالي 156 مليون جنيه سوداني، وهذا المبلغ يمثل أكثر من ثلث إيرادات الخزينة العامة ، هذا الإنفاق أثر بالطبع على جوانب الخدمات الأخرى مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد ، هذه الأزمة أدت بدورها إلى تعقيد المشكلة الجنوبية فانعكس أثرها على الصراع السياسي داخل البلاد.([22])

ويتحدث مبارك زروق وزير المالية في عهد رئاسة سر الختم الخليفة عن الأزمة الاقتصادية ، في يناير 1965م، أن تاريخ الأزمة يعود إلى عام1961-1962 م وهو العام الأول لتنفيذ الخطة العشرية - إذ أدى الإسراع في تنفيذ مشروعات الخطة حينذاك إلى زيادة الاعتمادات المقررة حتى بلغت نحو 40 مليون جنيه

---

[19])Dunstan .M. Wai (ed) the southern Sudan . London . frank Cass and company limited .1973.p165

[20]) محمد محجوب حضرة ،ص42

[21]) Duntsan ، p153

[22]) سليمان مضيق ، مثلث جنوب السودان مجلة المجتمع العربي ،ع29، س3 ،(د ، ن) 1994م،ص18

وارتفعت في العامين التاليين إلى 52مليون . و انعكس هذا الإفراط في الصرف على فوائض الميزانية العامة وعلى حصيلة المساعدات الخارجية، ونتج عنه اختلال خطير في التوازن حتى بلغ العجز ما يعادل 17.8 مليون جنيه ؛ كما يؤكد أن العجز التجاري خلال الشهور التسعة الأولى من عام 1964م بلغ 11 مليون جنيه إلى جانب 12 مليون أخرى في الحساب غير المنظور ، وأن قيمة العجز الإجمالي لا تقل عن 25 مليون جنيه .([23])

إن تأثير الحرب على رأس المال الإنساني أكثر حدة في جنوب السودان من باقي القطر وتكبد الحرب الاقتصاد السوداني المرهق ملايين الدولارات يوميا في ظل بيئة طاردة للاستثمار الوطني والأجنبي وظروف أمنية غير موائية للتنمية، الأمر الذي أوجد اختلالا جوهريا شل الحياة الاقتصادية وكان من مظاهرها:

- انخفاض حجم الناتج القومي.
- تزايد نسب التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- سوء الخدمات العامة والمرافق.

فحجم الناتج القومي ، رغم ثروات السودان الطبيعية الضخمة- لا يتجاوز 19 مليار دولار (عام 1971م) حيث كان يصنفها صندوق النقد الدولي في الستينيات "كحالة ميؤوس منها" . وتسبب ضعف الناتج القومي هذا في انخفاض متوسط دخل الفرد فلم يتجاوز 200 دولار سنويا . ([24])

وبالنسبة للبطالة فقد بلغت 38.7% وفقا لتقديرات 1969م. هذه النسبة الكبيرة تترجم عمليا إلى مشاكل اجتماعية، خاصة إذا علمنا أن 40% من سكان السودان هم دون الثامنة عشرة، مما يعني أن قطاع الشباب في تلك الفترة سيظل يعاني من البطالة لسنوات.([25])

حقيقة إن هذه المشكلة جعلت البلاد عاجزة عن تبني أي برنامج إصلاح اقتصادي يعمل على مساعدة الدولة ، كما أثرت هذه المشكلة على الدعم السلعي للمواد والخدمات الضرورية، حيث عجزت الدولة عن تقديم مبالغ مالية لدعم السلع الضرورية ، مما أدي إلى ارتفاع سعر الخبز وتوقف الخدمات التي تستطيع الدولة الإنفاق عليها . إن استعمال العنف لحل المشكلة أثر تأثيرا بالغا على كثير من المشاريع الإنشائية، فنجد الكثير منها قد توقف أو دمر مثل مصانع السكر والتعليب و مصانع الكتان والأخشاب ومصانع دبغ الجلود ، فضلا عن أنه تم تدمير العديد من

---

[23]) يونان لبيب رزق ، الثورة والصراع الحزبي ، ص77

[24]) Paul Collier and Anke Hoeffler, On Economic Causes of civil war, Oxford, , 1998,p47

[25]) Dani Rodrik, , Growth Strategies The World Bank: Washington,DC, Unpublished Paper,2003,p13

هياكل البنية الأساسية للبلاد مثل الكباري والطرق والمواصلات ، هذا في الوقت الذي زاد فيه الصرف على بند الأجور والمرتبات لكثير من الخدمات التي لم تؤد خدمات فعلية .([26])

كانت الحكومة المركزية قد وضعت خطة استهدفت بموجبها زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة 64 % في الفترة الممتدة من 1960 – 1961م إلى الفترة الممتدة 1970 – 1971م، ركزت فيها على القطاعات الحديثة كما نوعت هيكل الاعتماد في السوق السوداني ، وعملت على توزيع الاستثمارات في جميع الأقاليم السودانية بشكل عادل ، إلا أنها لم تفلح في ذلك ، حيث لم تزد نسبة الاستثمار عن 59.6% فضلا عن أن الناتج الزراعي أخذ يتضاءل على الرغم من أنه القطاع الرئيسي المعتمد عليه في اقتصاد البلاد ، كذلك لم يحقق القطاع الصناعي زيادة تذكر فكانت الزيادة تمثل 1% فقط .([27])

إن من نتائج الاضطراب السياسي في الستينيات، أنه أدى إلى ضعف تشغيل رؤوس الأموال السودانية أو الأجنبية في أي مشاريع استثمارية طويلة المدى ومثل هذه المشاريع هي الأكثر دواما وأكثر تأثيرا في اقتصاد أي بلد ذلك لأنه من الطبيعي ألا يغامر الرأسماليون بأموالهم في بلد يعج بالصراعات و الحروب.

لقد أنفق على الحرب وحدها خلال السنوات 1964-1969م حوالي 156 مليون جنيه بما يعاد 26 مليون جنيه سنويا، مع العلم أن إيرادات الحكومة المركزية المسؤولة عن الصرف على القوات المسلحة تراوحت بين 70 و80 مليون جنيه خلال هذه السنوات، أي أن حرب الجنوب قد استنزفت أكثر من ثلث إيرادات الحكومة المركزية ، وقد قاد ذلك إلى المزيد من العجز وتقلص الإنفاق على جوانب الحياة الأخرى .([28])

إن للمسألة الجنوبية انعكاساتها الواضحة في نقص الدخل القومي ونقص ما يمكن ادخاره ، حيث إن هذا النقص أثر على انخفاض دخل الفرد وارتفاع حدة التضخم ، فقد انخفضت العملة عدة مرات وارتفعت النفقة المعيشية ، لذلك عملت حكومة نميري جاهدة لرفع معدل الدخل القومي وزيادة دخل الفرد من خلال زيادة الصادرات إلا أنها أخفقت في ذلك . ([29])

---

[26]) مدحت أيوب ،ص197

[27]) نفس المصدر ،ص198

[28]) يونان لبيب رزق الثورة و الصراع الحزبي ،ص78

[29]) فؤاد مطر ، (حديث الوداع مع نميري)، مجلة العرب الدولية ، ع915، مطبعة المدينة المنورة ، الرياض ،أغسطس 1997م، ص26

كما أن ميزان المدفوعات شهد عجزا مستمرا نتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، فقد بلغ العجز في مرحلة السبعينات نحو 52 مليون جنيه سوداني وبهذا ظل التمويل بالعجز هو المصدر الرئيسي للتمويل ؛ منذ عام 1960م في مقابل استثمارات مستهدفة تقدر بحوالي 2900 مليون جنيه حيث لم يتحقق منها إلا 10% فقط ، على أثر ذلك العجز اتجهت كثير من المشاريع الصناعية والزراعية إلى الفشل مثل شركة كردفان التي كانت تعمل على استغلال المطاط في بحر الغزال ، كما فشلت جميع الشركات الأخرى التي تعمل في مجال تنمية المطاط في المناطق الجنوبية ، فضلا عن أن المتمردين في الجنوب قد أتلفوا زراعة القطن ، كما أتلفوا مزارع الشاي والبن، كما أهملت صناعة الخشب ومعداته . ([30])

إن تأثير مشكلة الجنوب على الناحية الاقتصادية أدى إلى العجز الاقتصادي وهذا ما دفع الحكومة المركزية إلى الاقتراض من الخارج مبالغ تقدر بملايين الدولارات، كما قادت هذه المشكلة البلاد إلى التوسع في الاستيراد بدل الاعتماد على الذات. وهذا ما جعل بعض الدول تتحكم في السياسة الاقتصادية للبلاد ، وهذا العجز الاقتصادي من الطبيعي أن يقود إلى عدم القدرة على إنشاء المشاريع التنموية أو الإنفاق عليها وبذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار.

ثالثاً. الأوضاع الاجتماعية:-

لقد قتل أكثر من مليوني شخص، وشرد ملايين غيرهم، في هذا النزاع الذي اندلع في جنوب السودان بشكله المسلح المفتوح منذ عام 1955م، وأعدادا أخرى لا تحصى من الجرحى والمعوقين، وكان نصيب الهجرات الداخلية الناجمة عنها ضعف أعداد القتلى، فقد تشرد أكثر من مليون سوداني وأصبحوا لاجئين داخل وطنهم. أما من ضاقت بهم سبل العيش بين ربوع الوطن وقرروا النزوح إلى البلدان المجاورة - وهم يعيشون ظروفا غير إنسانية- فقد بلغ عددهم 420 ألف لاجئ .* ([31])

هذا العدد الكبير من القتلى والجرحى والمهجرين خلق ثارات وعداوات كثيرة وتسبب في مشكلات اقتصادية، واجتماعية سلبية لم يعهدها المجتمع السوداني بهذه الكثرة من قبل ، منها تزايد الأنشطة الخارجة عن القانون مثل اختطاف الماشية وتهريب العاج والذهب والأحجار شبه الكريمة واختزان السلع للربح ومنها انتشار تجارة الأسلحة بين المليشيات القبلية.([32])

([30]) نفس المصدر ،ص20

* من المفارقات أن السودان رغم فقره وهجرة العدد السابق ذكره يأوي على أراضيه 360 ألف لاجئ من الدول المجاورة له يعيشون في هوامش المدن ،أنظر p14،CA1

([31]) تقرير ، الحرب في جنوب السودان حصاد الهشيم ، www.sudanjournal.com ،2004،ص1

([32]) عزيزة محمد علي، ص39

كانت الشرارة المسلحة قد قدحت بسبب العديد من التراكمات والسلبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون حلول ذكية، منذ استقلال السودان في منتصف خمسينيات القرن الماضي، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه من طرق مسدودة. أخذت فترات سلم مؤقت، ثم انفجرت في حرب أهلية، أصبحت محط نزاع ليس بين الفرقاء الداخليين فقط، بل وجعلت الباب مفتوحا للتدخلات الخارجية.([33])

ربما السبب الرئيسي في هذا النوع من الصراعات هو ما أشار إليه **هنري كيسنجر** في كتابه المشهور، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، والذي قال فيه ما أصبح معروفا اليوم، بأن (فشل الحكومات الوطنية في إدارة الدولة المستقلة، ساهم في اندلاع الصراعات العرقية، و الفئوية في عدد من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) وبالتالي فإنه كلما اعترفت النخب الحاكمة بهذا الفشل، وبحثت عن أسبابه لاقتلاعه، كان ذلك أسرع في إيجاد توافق وطني وسلمي ، يجنب المجتمعات مغبة هذا الصراع العبثي والاستنزاف الذي عطل التنمية كما حدث في السودان.([34])

إن استمرار الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب أدى إلى قتل العديد من أبناء السودان سواء من الشماليين أو الجنوبيين حيث إن هذه الحروب الطويلة قتل فيها ما لا يقل عن مليون نسمة ، هذا الاقتتال زاد من حدة الحقد بينهما فضلا عن أن انقسام الجنوبيين فيما بينهم من أجل الزعامة زادت من حدة الحروب القبلية في ذلك الجزء.([35])

كذلك استمرار الحرب الأهلية في الجنوب أدى إلى هجرة العديد من الجنوبيين وتدفقهم على البلدان المجاورة ، فقد بلغ عدد اللاجئين إلى أثيوبيا حوالي 12.500 سوداني جنوبي وفي أوغندا 74.000 فضلا عن اللاجئين إلى الكونغو وتشاد وكينيا حيث أدت كل تلك الظروف إلى تعطيل الحياة في الجنوب ، كما أدت إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والمجاعات وتعطلت الخدمات الصحية والتعليمية والإنتاجية.([36]) وتظهر آثار الحرب في الخدمات الصحية واضحة من خلال تعطل المستشفيات العاملة في الإقليم الجنوبي فقد أصبحت ثلاثة مستشفيات من أصل ستة عشر مستشفى، هذا فضلا عن تعطيل الحرب إلى العديد من طرق السكك الحديد والنقل النهري التي تقود إليها.

ولقد تعرضت الحكومات السودانية لنقد حاد من المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، ربما آخرها تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

---

[33]) أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية في أفريقيا** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2001م، ص223

[34]) محمد الرميحي ، **السودان نهاية حرب أم نموذج حلول قادمة** www.sudanjourna. com. ص2

[35]) dunstan. P160

[36]) نفس المصدر ص161

التي تشير إلى انتهاكات في حقوق الإنسان في كل من الشمال والجنوب السوداني، وهي انتهاكات آن لها أن تتوقف، بعد أن وصلت النخبة السودانية إلى حلول بالقوة في الخلافات ذات الطبيعة السياسية.([37])

وعلى الرغم من أن العديد من أبناء الجنوب عادوا مرة أخرى إلى السودان حيث توقعوا أن يجدوا حالا أفضل مما كانت عليه الجنوب من قبل ، وقد أعتاد بعضهم العيش في المدن ، ولأنهم غير متقبلين العودة إلى الإطار الاجتماعي السابق، على أثرها تركوا مساكنهم في الغابات وتدفقوا نحو المدن باحثين عن فرص العمل مما زاد من حدة التضخم السكاني في المدن الجنوبية .([38])

إن الاستعمار البريطاني ترك آثارا اجتماعية سيئة لدى أبناء الجنوب، حيث عمل على تغيير ثقافتهم ، وجعلهم مرتبطين بشرق أفريقيا أكثر من ارتباطهم بالشمال السوداني، فأصبحت ثقافتهم تختلف عن ثقافة أهل الشمال وعادات وتقاليد اجتماعية مختلفة أيضا .كما أن ظاهرة تشريد الناس على نطاق هائل قد تؤدي على المدى البعيد إلى تدمير الكيان التاريخي والاجتماعي للبلاد .([39])

إن المشكلة الجنوبية تركت آثارا سلبية في جميع المجالات ، وزادت من حدة الأزمة الاقتصادية على وجه الخصوص، التي أدت بدورها إلى المزيد من التعقيد للمشكلة، وصارت مصدر ابتزاز مستمر وإنهاك لجميع حكومات السودان الذي نتج عنه عدم استقرار للبلاد. وإن تفاقم هذه المشكلة وازديادها ستؤدي بالبلاد في النهاية إلى تمزيق أوصالها وبعثرتها إلى كيانات صغيرة .([40])

إن الأسباب المباشرة لهروب السكان والهجرة عادة ما يرجع إلى الخشية من الموت في الصراع العسكري أو الاغتيال أو السجن أو التجويع والانتهاك المنظم لحقوق الإنسان أو الاضطهاد الفكري أو الثقافي أو الإثني أو الديني أو الفصل من الخدمة وظروف المعيشة . وقد شهد السودان معظم هذه الحالات المذكورة في السنوات الماضية مما دفع الملايين إما للهجرة إلى الدول المجاورة وغير المجاورة أو النزوح داخليا إلى العاصمة ومدن الأقاليم . لقد هاجر مئات الآلاف من الكوادر العمالية والفنية والمتخصصين وضباط وجنود القوات النظامية إلى الخارج، يضاف إليهم الهاربون من التجنيد في الحرب وهذا ما شكل عائقا في طريق مشاريع التنمية في الجنوب . كما أن نزوح تلك الأسر بأطفالها لتلك الدول وخاصة الأطفال الذين

---

[37]) أحمد وهبان،ص 171

[38]) عزيزة محمد علي ،ص40

[39]) محمد عمر بشير ،مشكلة جنوب السودان ج2،ص371

[40]) Luka Drane Logoye،p3

يمثلون أكثر من 50% من نسبة اللاجئين، وبمرور الوقت والارتباط بالمجتمع الجديد والتعليم سيفقد معظم هؤلاء صلتهم بالوطن الأم . ([41])

كما أن تزايد النزوح القسري سواء في الداخل أو الخارج أو إلى الدول المجاورة للسودان يشكل مشكلة كبيرة للنازحين والدول المستضيفة في ظل نقص الغذاء والسكن والرعاية ومياه الشرب الصالحة وغيرها من الخدمات لهذه الفئات في مواقعها الجديدة بالإضافة للمشكلات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ونتيجة للنزوح القسري تكونت أحزمة من المدن العشوائية للنازحين، قامت حول معظم المدن السودانية في ظروف حياتية بائسة كان لها أثر بالغ في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، كما أن ظروف النازحين إلى الدول المجاورة أصبحت معقدة وتزايدت الحالات التي يتعرضون فيها للترحيل وساءت أحوالهم المعيشية .([42])

ونتيجة القهر والجوع وسوء الأحوال الاقتصادية انتشرت أمراض اجتماعية كثيرة منها الانحراف الأخلاقي والفساد المالي والإداري الذي أدى إلى فقدان مليارات الجنيهات السودانية وبالتالي ساهمت في زيادة الانهيار الاقتصادي . كما أدت عملية النزوح إلى ظهور العديد من الأمراض والأوبئة خاصة الأمراض النفسية والعصبية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا ، مثل الفصام الصحي، إدمان الخمور، الاكتئاب، فصام الشخصية- بالإضافة إلى تفشي البطالة واحتراف المهن الهامشية فضلا عن التفكك الأسري داخل الأسر النازحة والإخلال بالأعراف الاجتماعية.

لقد احتدت مشاكل التمدن في فترة الستينيات وتفاقمت مع مطلع السبعينيات كنتيجة طبيعية للحرب. وبسبب الهجرة المكثفة إلى المدن نتجت الأحياء العشوائية في المدن بسرعة عظيمة ونتيجة النزوح إلى المدن هربا من الحرب، وتفككت الأسر الممتدة، وغابت الضوابط الاجتماعية الجماعية، وانتشر التشرد ، ودخلت المرأة الحضرية والنازحة سوق العمل. فكان التدهور البيني في الحضر نتيجة لسوء توزيع السكان وتكدسهم في المناطق الحضرية، وزادت احتياجات المدن واستهلاكها من الوقود والطاقة فزاد قطع الأشجار وحرقها إلى فحم. وتحولت المدن إلى قطاعات غير إنتاجه مثل العقارات، أو التحويل إلى الخارج مما قلل من مقدرة استيعاب القطاع الحضري للعمالة، وزادت البطالة وحدة التوتر وقد أدى كل ذلك لقيام منظمات طوعيه من نوع جديد تعمل في مواجهة هذه المشاكل. ففي بداية السبعينات ونتيجة لموجات الهجرة المكثفة إلى المدن انتشرت الجمعيات الخيرية في الأحياء والجمعيات والروابط القبلية والإقليمية في العاصمة، مما دفع بحكومة مايو إلى حل الاخيره بتهمة أنها تقوم بأعمال سياسية خفيه. وقد اختلفت مواقف المثقفين في المدن حول قيام هذه

---

[41]) أحمد ابراهيم محمود ،ص226

[42]) عزيزة محمد علي،ص43

التنظيمات الجهوية . فرأي البعض أنها امتداد للقبلية التي كان يعارضها هؤلاء المثقفون. وأيدها البعض ودافع عنها لأنها تجسد تطلع أهل الريف إلى التنمية وعزوفهم عن الأحزاب السياسية التي لم تعد تعبر عن مصالحهم، إذ كانت الروابط القبلية والإقليمية تطرح مطالب القبائل والمناطق التي يأتي منها أعضاء هذا الروابط في العاصمة وتعمل على حل مشاكل تلك المناطق بمجهودات أعضائها.

كما كان لها أثر بالغ وكبير جدا على الأطفال، إذ إن الكثير من المجندين إجباريا أو اختياريا من طرف الحكومة أو من المتمردين كانوا من الأطفال دون السادسة عشر. إن الأطفال في السودان تعرضوا لويلات الحروب أكثر من أي قطر أفريقي آخر. وذلك نظرا لارتفاع نسبة الأطفال بين السكان بصفة عامة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجنوح الحرب فيها إلى العنف والإبادة العرقية ، ولقد أصبح من الأمور المعتادة أن تجد في السودان أفراد قوات التجنيد الإجباري وهم يطاردون الأطفال دون السادسة عشر في الشوارع لتجنيدهم للقتال كما نجد منهم آلاف القتلى في الساحات والمعارك نتيجة عنف الحرب وقلة التدريب وعدم القدرة على استيعاب أساليب الحرب، مع الشحن الديني الذي يدفعهم لخوض الألغام للاستشهاد كما حدث في **معركة استعادة توريت** .

كما قامت الاثنيا أيضا بتجنيد الأطفال وقامت بإنشاء معسكر كامل من الأطفال دون السادسة عشر يضم الآلاف منهم في الحدود مع أوغندا ، وتحمل الحروب والنزاعات هولا كبيرا بالنسبة إلى المرأة. ولا تقتصر مخاوف المرأة على الدمار والاضطرابات والإصابات والموت، بل تمتد لتشمل خوفها من عمليات الاغتصاب والتعذيب، والأذى الجسدي والجنسي، والعبودية الجنسية أو الاقتصادية، والعلاقات أو الزيجات الجبرية. وإذا كانت المرأة تعاني من ويلات الحرب وآثارها من فقدان فلذات أكبادها في مناطق السودان عامة فإن المرأة و الطفل في مناطق العمليات تتعرض لأضعاف تلك الويلات من مظاهر انتهاك حقوق النساء ووفاة الرضع والحوامل سواء في مكانها أو عندما تتعرض للنزوح أو الهجرة ، ناهيك عن ما خلفه العنف من آثار صحية و نفسية سيئة عليها .([43])

وتعتبر الصدمات التي يتعرض لها الطفل بفعل الحرب أقسى مما قد يتعرض له من جراء الكوارث الطبيعية وأكثر رسوخا بالذاكرة ويزداد الأمر صعوبة إذا تكررت هذه الصدمات لتتراكم في فترات متقاربة ، ومن معوقات الكشف عن هذه الحالات لدى الأطفال هو أنه يصعب عليهم التعبير عن الشعور أو الحالة النفسية التي يمرون بها بينما يختزلها العقل وتؤدي إلى مشاكل نفسية عميقة خاصة إذا استمرت هذه الحروب .([44])

([43]) راجع الموقع على الإنترنت ، www. womenforwomen.org

([44]) Dani Rodrik-P18

و في مجال التعليم و الصحة فإن ارتفاع نسبة الأمية يعيق مشاريع التنمية، فوفقا لتقديرات عام 1970م فإن 71.1 % من مجموع الشعب السوداني لا يعرفون القراءة والكتابة. وقد تكون مشكلة الأمية في السودان مشابهة للأمية المنتشرة في معظم الدول العربية، ولكن ارتباط أمية 61 % من السودانيين بمشكلة الجنوب هو ما جعلها أثرا من آثار هذه الحرب، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذا العدد من الأميين غير عسير.([45])

وحسب إحصاء عام1956م فإن أكثرمن80% من سكان الجنوب لا يعرفون القراءة والكتابة . وإن 22 % فقط من مجموع الأطفال في سن الدراسة منتسبون إلى مدرسة ابتدائية، وعدد الأولاد بينهم أربعة أضعاف عدد البنات .وثمة 8000 أستاذ فقط يعلمون في ألف مدرسة في منطقة جنوب السودان التي أتت الحرب الأهلية على نظامها التعليمي، وغالبية هؤلاء الأساتذة متطوعون غير مدربين على هذه المهنة.([46])

فعلى سبيل المثال ما أنفق على التعليم في السودان خلال الفترة من 1965–1969م كنسبة مئوية من الناتج القومي لا يتعدى 1.4%، في حين بلغت هذه النسبة على التوالي في بلد كساحل العاج 5% وكينيا 6% وسيشل 10%. في الوقت نفسه بلغ حجم الإنفاق العسكري المعلن في السودان 3.6% من الناتج العام أي قرابة ثلاثة أضعاف ما أنفق على التعليم.([47])

أما عن تأثير الحرب على الرعاية الصحية فتعتبر معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في السودان من أعلى المعدلات في أفريقيا والعالم العربي إذ بلغت 116 طفلا في الألف، في حين تنخفض هذه النسبة على سبيل المثال في دولة كالأردن - الذي لا يملك من الموارد الطبيعية ما يملكه السودان- إلى خمسة في الألف فقط وذلك له أسباب متعددة منها:

- أمراض سوء التغذية.
- ضعف الوعي الصحي.
- ندرة الخدمات الوقائية والعلاجية.
- تعرض أطفال الجنوب على وجه التحديد للأوبئة القاتلة مثل الحصبة وشلل الأطفال والسل والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس.([48])

---

[45]) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، ط3، القاهرة ، 2000م،ص164

[46]) عزيزة محمد علي ،ص44

[47]) نفس المصدر ،ص165

[48]) أحمد ابراهيم محمود ، ص225

إن أمر تردي الأوضاع الصحية في السودان لا يقتصر فقط على الجنوب فالمياه الصالحة للشرب لا تتوفر إلا لـ25% فقط من السكان، ومعنى ذلك أن 75% من السودانيين يستهلكون مياها غير صالحة للشرب، الأمر الذي له تداعيات صحية خطيرة. والخدمات والمرافق العامة في السودان تعيش هي أيضا من جراء الحرب معاناة مستمرة تتفاقم حدتها كلما زادت معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. فقد بلغ عدد أهل الحضر من مجموع السكان في السودان 18.9% عام 1972م . وهذا يدل على أن الريف يمثل باستمرار عامل طرد لسكانه، الأمر الذي يؤثر إلى تراجع عدد الأيدي الزراعية العاملة وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الزراعة.

ويبدو أن التخلف الذي يعانيه جنوب السودان يرجع إلى عدة أمور أخرى منها:

- انتهاكات حقوق الإنسان.
- عدم تمكين المرأة اقتصاديا مما أفقد قطاعا كاملا من المجتمع القدرة على الإسهام في التطوير.
- اختلال البناء المؤسسي.
- ندرة المعارف التقنية الحديثة والعجز عن إجادة استغلال القليل المتوفر منها.([49])

بعد كل هذه الأرقام والإحصائيات نستطيع أن نقول إنه إذا كان بركان الحرب الأهلية قد تفجر في جنوب السودان عام 1955م وأصابت حممه البشر والحجر واكتوى بناره أهل الماضي فإن اتفاق أديس أبابا (التصالح الوطني) 1972م كفيل بأن ينسيهم ذلك ولو لحين .

([49]) أحمد وهبان ص183

الخاتمـــــة

الخاتمة

إن مشكلة جنوب السودان هي نتاج قرن كامل من سوء التفاهم والتدخل الاستعماري والإرساليات وقصر النظر السياسي الشمالي الذي اعتبر الجنوب مجرد منطقة أخرى غير مناطق السودان ، وأن بريطانيا عمدت منذ البداية على عزل الجنوب عنه تماماً حتى لا يدخله الإسلام واللغة العربية ،لأن السودان هو الجسر الذي يربط العالم العربي الإسلامي بالدول الأفريقية ، ولهذا السبب عملت على اتخاذ العديد من الإجراءات التي لا حصر لها من أجل خلق بذور الشقاق بين الشمال والجنوب ، وخير دليل على ذلك إطلاق يد البعثات التبشيرية في المجال التعليمي، والتي كانت مجرد أداة لخدمة الاستعمار في زعزعة الأشقاء الجنوبيين تجاه إخوانهم في الشمال وحثهم على الانفصال ، وبهذا تبلورت سياسة بريطانيا وانكشفت بجلاء نواياها الاستعمارية، وذلك بإعلان سياسة رسمية حيال الجنوب، ولقد ساعدت كل التشريعات والقوانين التي ابتكرتها الإدارة البريطانية بالتآمر مع البعثات التبشيرية في جعل معظم الفئة المثقفة من أبناء الجنوب التي تلقت تعليمها في مدارس البعثات المعادية للإسلام ولأبناء الشمال ، كما جعلت من الجنوب منطقة مقفلة لا يتم الدخول إليها إلا بجوازات السفر ،لأن بريطانيا أصبحت تدرك جيداً أن الجنوب هو العمق الاستراتيجي لها وخاصة بعد معرفة أهمية النيل في المواصلات المؤدية إلى الشرق، إضافة إلى أهمية مياهه الاقتصادية لمصر، وبهذا سعت بكل جهودها إلى فصل الجنوب السوداني عن شماله ومما زاد في تعقيد المشكلة أيضاً هو فشل جميع الحكومات الوطنية المتعاقبة التي حاولت معالجة المشكلة منذ الاستقلال، وخاصة النظام العسكري الذي شرع في معاملة الجنوبيين بكل قسوة فأدى إلى تعقيد المشكلة مما دفع بأعداد كبيرة من مواطني الجنوب إلى اللجوء إلى الدول المجاورة، وظلوا يبحثون عن الحماية والمساعدة لدى الدوائر الاستعمارية التي رحبت بهذه الفرصة لعرقلة الجهود المبذولة لتوحيد السودان.

كانت الحروب التي دارت رحاها في السودان بين الشمال والجنوب نتيجة طبيعية للموروثات الاستعمارية، وإهداراً لثروة السودان المادية والبشرية والروحية وضياعاً لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وخلطاً للأوراق بين السياسة والدين في السودان ، حيث ظلت سبعة عشر عاماً مشتعلة منذ تمرد 1955 وحتى وضعت الحرب الأهلية أوزارها في عام1972 ، فأفقدت السودان خيرة شبابها بين غياهب جنوب السودان ودروبه ومستنقعاته لأسباب متداخلة ومتمازجة لتلك الحرب ، حتى يمكن أن يقال عنها أنها حرب بلا عائد ولا معنى ، سوى رغبة القيادات الجنوبية في الوصول إلى أهداف كبيرة، كان يمكن إدراكها دون حرب وهي الوصول بالجنوب إلى مستوى اقتصادي واجتماعي وسياسي يوازي ما وصل إليه الشمال ،مع رغبة ملحة في تنمية ثقافات الجنوب ، ودعم اعتزازه بتراثه وتراث الأجداد ، دون أن تذوب هوية الجنوب من خلال التسلل التدريجي للشماليين في الجنوب ، ودون اختلاط الدم العربي المسلم بالدم الأفريقي الزنجي والوثني

والمسيحي ،آخذين في الاعتبار أن الجنوب بتراثه الثقافي يختلف شكلاً ومضموناً عن الشمال.

لقد كانت تلك الحرب حرباً بلا معنى ولا هدف ولم تجن منها أي فائدة سواءً لشمال السودان أو جنوبه ، فقد كانت حرباً مدفوعة الأجر من دول الجوار السوداني والقوى التي ترغب في إنهاك قوى السودان ، والتي تختلف معها الحكومة السودانية في سياستها .

أما بالنسبة للجنوبيين فكانوا يتطلعون فيها للبطولة والانفصال عن شمال السودان دون دراسة حقيقة واقعية لأبعاد هذا الانفصال ومخاطره ، فالجنوب يعتبر إقليماً مغلقاً في وسط أفريقيا ، ولا يجد لنفسه منفذاً لكي يتصل بالعالم الخارجي . لقد كانت الحرب بين الشمال والجنوب حرباً دفع ثمنها أطفال وشباب جنوب السودان الذين هجروا ديارهم ومنازلهم وأسرهم هائمين على وجوههم في دول الجوار السوداني قرابة ثمانية عشر عاماً، تغيرت فيها النظرة السياسية عند القيادات الشمالي بحيث ظهر منها قائد عسكري هو نميري قبل منح الإقليم حكماً ذاتياً إقليمياً .

ومن ناحية أخرى فقد اتضحت أيضاً الرؤية السياسية للقيادات الجنوبية . والتي طالبت بضرورة المشاركة في السلطة والثروة شريطة وقف التمرد والقتال بينهما . لقد عاد المهاجرون بعد اتفاق أديس أبابا 1972م محملين بروح الكراهية للعرب والمسلمين والأطفال عادوا شباباً غرست فيهم تلك الروح ، وتعلموا في دول المهجر معاني ولغات وثقافات جديدة دفعتهم بعد العودة إلى ديارهم إلى رؤية جديدة في مواجهة شمال السودان .

إن الحرب بين الشمال والجنوب لم تكن حرباً بين دولتين كل منهما ذات سيادة بل كانت حرباً في داخل دولة واحدة ذات سيادة في حدود هذه الدولة وحدها . إذ لم تكن حرباً أهلية اشترك فيها كل مواطن بل أكثر من ذلك .فإن الوضع المتميز للسودان أفريقياً وتكوينه وتركيبته السكانية وتراثه الثقافي جعل النزاع يبدو على نحو فريد ، ومما زاد في تعقيد الأوضاع التدخل الخارجي المباشر وغير المباشر لدوافع ومآرب متباينة . ولما كانت مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب على ذلك النحو الفريد فقد كان من الطبيعي أن تكون الحلول فريدة ، حيث لم يكمن الحل في الرجوع إلى الكتب التي تعالج مشاكل السلام والحرب إذ لم تتوافر المراجع التي تعالج مشكلة مماثلة لوضع الجنوب إزاء الشمال . ومن ثم لم يكن هناك سبيل لوجود الحل إلا في رحاب وخضم الحوادث المتلاحقة . ومن ثم أصبحت المفاوضات بين الجانبين تواجهها مشاكل عديدة ، ورغم ذلك كانت محاولات جادة للبحث عن السلام في البلاد.

إلى أن جاءت ثورة مايو 1969 التي أفلحت في كسب وتأييد عطف السياسيين الجنوبيين واستطاعت أن تصل إلى حلول مع قادة الجنوب في اتفاقية عرفت باسم اتفاقية أديس أبابا التي صدر بموجبها قانون الحكم الذاتي.إلا أن هذه الاتفاقية ركزت على العامل السياسي دون العامل الاقتصادي الذي يعتبر من أساسيات المشكلة.

ويعتبر حل المشكلة ذا أهمية كبيرة، لأن ذلك يغير من وضع السودان كله وتزيد قدراته على التأثير في حل القضايا العربية والأفريقية. وإن استمرت فإنها كفيلة باستنزاف ثرواته وإضعاف فاعليته فضلاً عن أنها أنهكت جميع حكومات السودان السابقة، وعرقلت جهود التنمية الاقتصادية. فعدم المشاركة الاقتصادية أدى إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذا الجزء الذي لازال قائما دون معالجة ، وهذا هو المصدر الرئيس لتجدد الإضرابات التي أدت إلى الحرب الأهلية وما نجم عنها بالنسبة إلى سكان تلك المناطق ،فهي تعد أخطر المشاكل التي قادت إلى تشريد عدد هائل من المواطنتين وهذا يقود على المدى البعيد إلى تدمير الكيان التاريخي والاجتماعي للبلاد وانتشار الفوضى العامة .

وبهذا تكون مؤامرة فصل الجنوب عن الشمال قد لاحت في الأفق والتي بدأت بدخول المستعمر في طريقها إلى الاكتمال وإذا ما حدث ذلك سيؤدي إلى حدوث الانفجار الكبير في السودان . وأعتقد أن العوامل الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية والدولية تصب كلها في خانة الوحدة وتجعل انفصال الجنوب أمرا صعب التحقيق على (أرض) الواقع العملي. وأن الانفصال سيؤدي إلى خلق مشاكل جديدة بمسميات وأجندة جديدة. وخير لأهل السودان أن تقوم وحدتهم على معطيات تحقق أكبر قدر من المشاركة والمساواة بين المواطنين.

و الخلاصة أن حل المشكلة ليس بالأمر العسير فهي بحاجة إلى القدرة والشجاعة والثقة وحسن النية بين الطرفين لإعادة الوضع إلى طبيعته حتى يعم الأمن والاستقرار كافة أنحاء السودان والمنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أ. المصدر العربية.

أولاً. الوثائق.

1. مذكرة الحاكم العام للسودان إلى المندوب السامي بالقاهرة رقم 89/ أ س أ. المؤرخة في 4- 08 – 1945 م .دار الوثائق المركزية ،الخرطوم.
2. تقارير وزارة الدفاع عن ما تناولته وسائل الأعلام عن أحداث توريت 10-12-1963.دار الوثائق المركزية ،الخرطوم.
3. بيان الرئيس جعفر محمد نميري 9 يوليو 1969 عن مشكلة الجنوب.
4. بنود اتفاقية أديس أبابا1972.دار الوثائق المركزية ،الخرطوم.
5. وثيقة الحزب الشيوعي السوداني.دار الوثائق المركزية ،الخرطوم.
6. وكالة السودان للأنباء . أرشيف الفضائية . نشرة الأخبار بتاريخ .21-04-1994 .الخرطوم.
7. الفضائية السودانية . نشرة خاصة (تقرير عن الدور الأثيوبي في المشكلة). بتاريخ 25-8-2001.الخرطوم

ثانيا . الكتب العربية والمعربة .

1. أبو الحسن فرج ، **جنوب السودان بين قوة السلام وسلام القوة**، (د ط)،(د. ن) ، (د. ت).
2. إبراهيم محمد حاج موسى ، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، دار الجيل –دار المأمون ، بيروت – الخرطوم ،1970م.
3. أبيل الير . **قضايا الحرب و السلام في جنوب السودان**، ت،هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ،1992م .
4. ـــــــ ، **جنوب السودان : التمادى في نقض المواثيق والعهود** ، ت ، بشير محمد سعيد ، شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، 1992م.
5. احمد إبراهيم دياب ، **تطور الحركة الوطنية في السودان** ، مؤسسة نعيم للنشر ، الكويت ، 1984م.
6. أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية في أفريقيا** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،2001م.
7. أحمد سعيد محمدية ، **ثورة مايو..فكرا واتجاها ورجالا**، ط2، دار العودة ،بيروت، 1969م.
8. أحمد وهبان، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر** ،ط3 ،دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة،2000م.

9. تمام مكارم البرازي ، **السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2001م.
10. جعفر محمد بخيث . **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919- 1929**، ت، هنري رياض ، ط2، المطبوعات العربية للنشر والترجمة ، الخرطوم ، 1987م.
11. جمال عنقرة ، **السودان حوار من أجل الثورة**،مطابع الأهرام القاهرة ،1989م.
12. جوزفين كام ، **المستكشفون في أفريقيا** ، ت، السيد يوسف نصر ، دار المعارف ، القاهرة ، 1983م.
13. جون قاي نوت يوه ، **جنوب السودان آفاق و تحديات** ، الأهلية للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2000 م.
14. حسن محمد جوهر ، حسين حسن مخلوف ، **السودان أرضه وتاريخه وحياة شعبه** ، دار الشعب ، السودان، (د . ت)
15. حيدر ابراهيم علي ، **الديمقراطية في السودان البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل**،مركز الدراسات السودانية القاهرة،1993م.
16. حيدر طه، **الإخوان و العسكرة : قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان** ، مركز الحضارة للأعلام و النشر ، القاهرة ،1993م.
17. الصادق المهدي ، **السودان وحقوق الإنسان** ، دار الأمين ،القاهرة ،1999م.
18. الصادق المهدي ، **مسألة جنوب السودان** ،شركة الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ،1964م.
19. ديفيد هولي ، **سياسة إدارة الرئيس كلينتون تجاه السودان المهزلة الكبرى 1993- (2000)**، ت، ليلى مجذوب عابدون مركز دراسات الشرق الأوسط و أفريقيا ، الخرطوم ،2002م.
20. زاهر رياض ، **استعمار أفريقيا** ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،1965م.
21. زكي البحيري ،**التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان**،ط3،ت،هنري رياض،دار المطبوعات العربية ،الخرطوم، 1978م.
22. الشيخ عووضه ، **السودان المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية من 13 فبراير سنة 1841 إلى 12 فبراير سنة1953**، الشركة العالمية للطباعة والنشر ،الخرطوم ، السودان ،2004 م.
23. صلاح الدين الشامي ، **المواني السودانية دراسة في الجغرافيا التاريخية** ، مكتبة مصر ، 1961م.
24. عبد الله علي ابراهيم ، **الرقيق في السودان** ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم ،2002م .

25. عبد الرحمن الرافعي بك ، **مصر و السودان في أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومي من سنة 1882 إلى سنة 1892)** ، ط 2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1948م.
26. عبد الحميد البطريق و آخرون،**أفريقيا حلم الاستعمار البريطاني** ، دار المعارف ، مصر، 1954م.
27. عبد الرحمن عبد الله ، **السودان الوحدة أم التمزق** ، رياض الريس للكتب و النشر ،بيروت ،2002م.
28. عبد الغني سعودي و آخرون ، **مشكلة جنوب السودان** ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، القاهرة ، 1978م.
29. عبد القادر إسماعيل . **سنوات السلام في السودان اتفاق أديس أبابا 1972ف** ،الدار العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ،2000م.
30. عبد الماجد ابو حسبو.**جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**.ج I .الصنب للتوزيع . الخرطوم .1971م.
31. عبد المنعم عبد الوهاب ،**جغرافية العلاقات السياسية** ، منشورات مؤسسة الوحدة ، الكويت ،(ب.ت) .
32. عبد اللطيف الخليفة . **من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة(1949-1969)** ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ،1992م.
33. عبد الوهاب محمد الزنتاني ، **أزمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية** ، دار غريب ، القاهرة ،2004 م.
34. عمر محمد علي الأثيوبي ، **إثيوبيا في عصرها الذهبي** ،عصر هيل سلاسي الأول ، مطبعة مصر ،القاهرة ،1954م.
35. علي محمد بركات ، السياسة البريطانية واسترداد السودان ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،1977م.
36. علي حسن عبد الله ، **الحكم و الإدارة في السودان** ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1986م.
37. فضل الله حماد ،**مشكلة جنوب السودان و قضايا الوطن** ، مطابع الظفرة ، أبو ظبي ،2003 م.
38. فضل حسن يوسف ، **العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1985م.
39. كتاب وثائقي، **مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام** ، دار الأصالة ، الخرطوم ،1990م.
40. محجوب الباشا ، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ،1998م.
41. محسن محمد ، **مصر و السودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية و الأمريكية** ، دار الشروق ، القاهرة،1994م.

42. محمد إبراهيم نقد ، **علاقات الرق في المجتمع السوداني** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،1995م .
43. محمد أبو الخير ،**الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان** ، مركز دراسات الشرق الأوسط و أفريقيا ، الخرطوم،2004م.
44. محمد أبو القاسم حاج حمد ، **السودان : المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ،1980 م،
45. محمد أحمد داوود ، **الحركة التعاونية السودانية في نصف قرن** ،دار الجيل ،بيروت ، 1991م .
46. محمد حسن مكي ، **السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان** ، شعبة البحوث والنشر بالمركز الإسلامي الأفريقي ، الخرطوم ، السودان،1963م.
47. محمد سلامة النحال ، **نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2005م.
48. محمد عمر بشير ، **تطور التعليم في السودان 1898 - 1956** ، ت، هنري رياض و آخرون ، دار الجيل ، بيروت ،1983م.
49. ـــــــــــ ، **التعليم ومشكلة العمالة في السودان** ، ت ، الجنيد علي عمر ، هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ،1980م.
50. ـــــــــــ ، **جنوب السودان دراسة الأسباب النزاع** ، ت، أسعد حليم ، الهيئة المصرية العامة لتأليف و النشر ، 1971م.
51. ـــــــــــ ، **مشكلة جنوب السودان ،خلفية النزاع** ، ج1 ، ت ، هنري رياض و آخرون ، دار الجيل ، بيروت ، 1983 م.
52. محمد فائق ، **عبد الناصر والثورة الأفريقية** ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1982م.
53. محمد محجوب حضرة ،**السودان خلال حكم عبود 1958-1964**،ج1، المطبعة العسكرية ، الخرطوم ،2004م.
54. محمد محمد أحمد كرار ، **الانقلابات العسكرية في السودان** ، دار البلد ، الخرطوم،1988م.
55. ـــــــــــ . **حكومات السودان قيامها وسقوطها** ، دار البلد ،الخرطوم ، 1999م.
56. مدثر عبد الرحيم ، **الإمبريالية والقومية في السودان** ، دار النهار للطباعة و النشر ، بيروت ، 1971م.
57. مكي شبيكة ، **السودان عبر القرون** ، دار الثقافة، بيروت ، 1964م
58. مؤلف مجهول ، **تاريخ السودان من 13فبراير سنة 1841 إلى 12فبراير1953**، دار عطبره ، السودان يوليو ،1953م.
59. محمود محمد قلندر ، **جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال** ، دار الفكر ، دمشق ،2004 م.

60. منصور خالد ، **جنوب السودان في المخيلة العربية** ، الصورة الزائفة و القمع التاريخي ، دار تراث للنشر، لندن ،2000م.
61. ـــــــــ ، **السودان أهوال الحرب .. وطموحات السلام قصة بلدين** ، دار تراث ،لندن ، 2003م.
62. ـــــــــ ،**النخبة السودانية و إدمان الفشل**، جزأين ،مطابع سجل العرب ، 1993م.
63. الهادي عبد الصمد عبد الله ، **السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي** ، مؤسسة العين للطباعة ، 1990 م.

ثالثاً. الدوريات

1. احمد مكي محمد ، (التركيبة السكانية و الجغرافية في جنوب السودان) . **الملف الدوري** ، ملف السلام جنوب السودان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ،الخرطوم،2003م.
2. تموتي سي بنلوك ، (تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان) ، **مجلة السياسة الدولية** ،ع41، مركز الدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ،1975م.
3. جمال عبد الجواد ،(أزمة التكامل القومي في السودان)، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، ع29، بيروت ،1989م.
4. جورج سمعان ،(وحدة السودان) ، **مجلة الوسط** ،ع270، شركة الوسط المحدودة ، لندن ، مارس 1997م.
5. جيمس الا لا دينق ، (أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السودان) ،ج1 ، **مجلة العقل الجماعي** ،ع 11، السنة الأولى ، الخرطوم ،15-04-1989 م.
6. ـــــــــ ، (أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السودان) ج2 ،**مجلة العقل الجماعي**،ع 12، 15-05-1989م.
7. حمدي عبد الرحمن حسن ، (ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا) ، **مجلة السياسة الدولية** ،ع 213، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،1975م
8. دانيال كودي ، (جبهة جديدة في السودان)، **مجلة الشاهد السياسي** ، ع53،القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية ،لندن، مارس 1997م.
9. زينب عبد العزيز . (رحلة إلى الجنوب) ، مجلة نهضة أفريقيا ، ع 50 ، س5 ، دار و مطابع الشعب ، القاهرة ، يناير 1962م.
10. سليمان مضيق ، (مثلث جنوب السودان)، **مجلة المجتمع العربي** ،ع29، س3 ،(د . م) 1994م.
11. عبد الملك عودة ، (مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال) ، **مجلة السياسة الدولية** ،ع109، مؤسسة الأهرام،القاهرة ،1992م.

12. عطية عد الجواد ، (مشكلة جنوب السودان) ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع 2، مؤسسة الأهرام،القاهرة، 1965م.
13. فؤاد مطر ، (حديث الوداع مع نميري) ، **مجلة العرب الدولية** ، ع915، مطبعة المدينة المنورة ، الرياض ،أغسطس 1997م.
14. قمر الدين محمد فضل الله ،(الاستعمار البريطاني وجنوب السودان 1858-1956) ، **مجلة البحوث التاريخية** ،ع 2، س 10، مركز جهاد الليبيين ، طرابلس ، يوليو 1987م.
15. محجوب محمد صالح ، (أزمة الجنوب السوداني ،الخلفية والتطورات)، **مجلة كتابات سودانية** ،ع39، مركز الدراسات السودانية،القاهرة،2004م.
16. محسن محمد ، (السودان إلى أين) ، **مجلة آخر ساعة** ،ع3249،(د . م) القاهرة ،مارس 1997م.
17. مختار أعجوبة ، (مشكلة جنوب السودان وأثارها على مستقبل العلاقات العربية الأمريكية) ، **مجلة المستقبل العربي** ، ع 86، س2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986م.
18. مدحت أيوب ، (التجربة الديمقراطية في السودان) **مجلة آخر ساعة** ،ع 37 ، س4 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، أكتوبر ،1987 م.
19. ناهد أبو حسنة ، (تفكيك السودان و امركة زائير وانهيار ألبانيا) ،**مجلة الشاهد** ،ع2، س12، شركة الشاهد للنشر ، قبرص ،مايو 1997م.
20. نبية الأصفهاني ، (التصالح الوطني و وحدة التراب السوداني)، **مجلة السياسة الدولية** ،ع28،مجلد 8، 1972م.
21. هاني رسلان ، (الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني)، **مجلة السياسة الدولية** ،ع79، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، 1987م.
22. يونان لبيب رزق،(الثورة والصراع الحزبي في السودان 64-1969)، **مجلة السياسة الدولية** ، ع 18، مج 5، 1969م.

رابعا .بحوث غير منشورة :-

1. عزيزة محمد علي بدر ، **الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحروب الأهلية** ، بحث غير منشور ، جامعة القاهرة ،1999م.

خامساً. شبكة المعلومات العالمية .(الانترنيت)

1. إبراهيم محمد إبراهيم ، **ملامح تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان** ، www.arab-ipu.org
2. بو بكر سليمان الشيخ ، **الدستور الانتقالي .إسلامي أم علماني** ، www.meshkat.ne.
3. اجانق بيور ،**قراءة جنوبية لتركيبة القبلية في السودان** ، www.southsud.com
4. أحمد محمد الأمين ، **منصور خالد والإمعان في التضليل** www.smcsudan.net
5. أمال ، بذور الأزمة ،www.alsahafa.info
6. أوات محمد أمين ، **كردستان و جنوب السودان نحو الحل النهائي** ، www.alhewar.com
7. تقرير. **الحرب في جنوب السودان حصاد الهشيم** www.sudanjournal.com
8. الجزيرة نت ، **جنوب السودان . معلومات أساسية** ، 3-10-2004 www.aljazeera.net.
9. جوزيف بول شان،**كيف ينظر المثقفون الجنوبيون لتاريخ قبائل التماس؟** . www. sudanjournal.com
10. حسن عبد الحميد ، **مشكلة جنوب السودان التطور التاريخي ومآلات المستقبل** ،www.meshkat.net. 2004.7.3 .
11. " رشا كشان، **بين الحرب والسلام. الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان**، news.bbc.co.uk
12. رشا كشان،**بين الحرب والسلام. الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان**، news.bbc.co.uk.
13. سفارة جمهورية السودان في طهران ، **معلومات عن السودان** ، www. EMBASSY OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN IN TEHRAN . COM
14. سلفاتور دينق ،**The Southern Front Legacy** ، www. Alsahafa.com
15. صدقي كبلو ، **السمات الأساسية لدستور الديمقراطي** ،www.d-a.org.uk
16. عادل الباز ، **من مؤتمر جوبا «1947» إلى مفاوضات نيفاشا «2004»** www.alsahafa.info
17. محمد إبراهيم نقد. **تطور الأحداث بعد ثورة مايو** ، 3-5-2005 ، www.midan.net

18. محمد الرميحي ، السودان نهاية حرب أم نموذج جلول قادمة ،www.sudanjournal.com
19. محمد مصدق يوسفي . السودان .المكان المرشح لإخصاب حرب باردة جديدة ،www.azzaman.com .
20. مركز زايد ، جنوب السودان : النزاع ومبادرات السلام ، www.geocities.com
21. مصعب الطيب،الجنوب مدخل الصليبية إلى السودان ، new.meshat.net-7-13- 2005 م
22. المنصور جعفر . الحركة الاتحادية. والضرورات الوطنية والإقليمية للسودان الجديد .www.d-a.org.uk2
23. منصور خالد ، بروتوكولات نيفاشا . البدايات والمآلات ، www.sudantv.tv.
24. الموسوعة الحرة ،السودان، ar.wikipedia.org
25. يونان ليب رزق . مشكلة جنوب السودان . أصل النشأة ، www.aljazeera.net ..2003

سادساً. المقابلات الشخصية الشفهية.

1. لقاء أجراه الباحث مع الدكتور عبد الرؤوف ابابكر السيد بتاريخ 24-10-2005 بمدينة سرت بخصوص العلاقات بين الشمال والجنوب خلال فترة الستينيات.
2. لقاء أجراه الباحث مع الدكتورة عزة إبراهيم .بتاريخ31-1-2005 بالقاهرة. بخصوص المفاوضات الجنوبية الشمالية بشأن الحكم الذاتي .
3. لقاء أجراه الباحث مع الدكتور الشيخ عووضه بتاريخ 2-2-2004م بالقاهرة. بخصوص صراع الأحزاب السودانية ونتائج ذلك على قضية الجنوب.
4. لقاء أجراه الباحث مع بيتر قرنق بتاريخ 5-2-2005م بالقاهرة وهو مواطن جنوبي من مواليد جوبا 1938 لاجئ بدولة مصر العربية .بخصوص أحداث توريت ونتائجها .

ب . المصادر الأجنبية .

أولاً.الوثائق.

1. H. Mc Michel (CIVIL SECRETARY'S OFFICE) 25th January , 1930.

2. D. NEWBOLD.(CIVIL SECRETARY) CS/SCR/6-C/14. 2th April 1944

3. J.W Robertson, (CIVIL SECRETARY.) CS/SCR/I.C.I.16th December.1946

ثانياً .الكتب.

1. Dunstan .M. Wai (ed). **the southern Sudan** .London . frank Cass and company limited .1973.
2. Robert . Collins . **southern Sudan Astnggle for control**. New. laaren . yalcunprss . 1960 .
3. p.m. holt and p.m.daly . **a history of Sudan**.4ed. landan.langmann.1988.
4. Paul Collier and Anke Hoeffler. **On Economic Causes of civil war**. Oxford. . 1998.

ثالثاً.بحوث غير منشورة .

1. Dani Rodrik. . **Growth Strategies**. The World Bank: Washington.DC. Unpublished Paper.2003.

رابعاً. شبكة المعلومات العالمية.

1. CAI. **The World Fact book, Sudan**. www.odci.gov/cia

2. Sudan -a country study .**Abbud Military Government 1958-64**. www.country-data.com
3. **Report** . usaid. organization . WWW.USAID.COM
4. **Report** . npa. organization . www.npa.gov
5. Luka Drane Logoye . **How Southern Sudan is Wronged** (Part I). Historical perspective. www. News Story. com. Wednesday, July 03, 2002
6. www .womenforwomen.org
7. www.maps.com
8. www.iwebu.com

الملاحـــق

فهرس الملاحق

أولاً.الوثائق.

ملحق رقم (1) مذكرة السيد هارولد ماكمايكل CS/SCR/I-C بتاريخ 25-1-1930م.....2

ملحق رقم (2) مذكرة السيد دوقلاس نيوبولد رقم CS/SCR/6-C/14 بتاريخ 03-04-1944م.....11

ملحق رقم (3) مذكرة السيد جيمس روبرتسون رقم CS/SCR/I.C.I بتاريخ 16-1-1946م.....14

ملحق رقم (4) بيان الرئيس جعفر محمد نميري 9 يوليو 1969م عن مشكلة الجنوب.....19

ملحق رقم (5) بنود اتفاقية أديس أبابا 1972م.....22

ثانياً.الخرائط.

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي للسودان ودول الجوار.....36
خريطة رقم (2) التضاريس.....37
خريطة رقم (3) المديريات الجنوبية.....38
خريطة رقم (4) القبائل الجنوبية.....39
خريطة رقم (5) التوزيع القبلي للسودان.....40
خريطة رقم (6) مناطق نفوذ بعثات المبشرين في الجنوب.....41
خريطة رقم (7) التقسيم الإداري للسودان.....42
خريطة رقم (8) قناة جونقلي.....43

ثالثاً. ملحق بأهم التواريخ في السودان الحديث والمعاصر.....44

الملحق رقم (1)

CIVIL SECRETARY'S OFFICE

CS /I.C.I

Khartoum 25th January , 1930.

STRCTLY CONFIDENTIAL

The Governor , Upper Nile Province , Malakal.
The Governor , Mongalla Province , Mongalla .
The Governor , Sahr El Ghazal Province , Wau.

His excellency the Governor General directs that the main features of the approved policy of the Government for the administration of the Southern provinces should be re-stated in simple terms .

In the strictly confidential memorandum which accompanies this letter an attempt has been made to do this , though it will of course be seen that innumerable points of detail arising are not dealt with seriatim .

Your attention is to part II of the memorandum , and I should be obliged if you would forward , as soon as possible your comment on the criteria suggested and any suggestions you may wish to for additions to the list .

The carrying out of the policy as described may lead from time to time to various financial implication or commitments though it is hoped that these will not be great . It be convenient that such fressen should be notified to the relevant authority without delay for consideration .

Application of the policy will obviously vary in detail and in intensity according to locality . It is essential , however , that the ultimate aim should be made clear to all who are responsible for the execution of the policy , and the memorandum should there

fore be circulated to and studied by all your District Commissioners . Sufficient copies for this purpose are sent herewith . Copies are also being sent to such heads of Departments in Khartoum as are concerned .

CIVIL SECRETARY.

Copies to :-
Director of Agriculture & Forests
Director of Works
Director Sudan Medical Services
Director of Education
Director Veterinary Department
Director of Surveys
Director of posts & Telegraphs .
General Manager , S . G . R . & S .
Financial Secretary ..
Legal Secretary .

For information and With apecial reference to paragraph 3 above A separate letter on this point Addressed to heads of Departments Follows from Secretary for Education,Health etc .

CA / I.C.1 STRICTLY CONFIDENTIAL
M E M O R A N D U M .
PART I .

The policy of the Government in the Southern Sudan is to build up a series of self contained recial or tribal units with structure and organization based , to whatever extent the requirements of equity and good government permit , upon indigenuous customs , traditional usage and beliefs .

The measures already taken or to be taken to promote the above policy are re-stated below .

A. provision of Non – Arabic – speaking staff (Administrative . Clerical and Technical).
(a) Administrative Staff .

The gradual elimination of the Mamur , whether Arab or black . This has already begun , and it is intended that the process of reduction shall continue as opportunity offers .

(b) **Clerical .**

It has been the recognized policy of some years locally recruited staff should take the place of clerks and accountants drawn from the north and that the language of Government offices should be English .

In the Bahr El Ghazal province the change to English has already been and a large number of local boys are employed .

The process has to be gradual . It is recognized that local boys are not fit at pre- sent to fill the higher posts in Government offices , and the . supply of educated English –speaking boys depends on the speed with which the two missionary Intermediate Schools in Mongalla province and the Intermediate and Stack Schools at Wau can produce them . The missisons must retain a certain number of these boys as teacher for their Elementary schools (which are an integral part of the educational system) but since the employment of local boys in Government offices is a vital feature of the general policy every encouragement should be given to those incharge of mission Schools to co-operate in that policy by sending boys into Government Service . Province officials must aim at maintaining a stesdy supply of boys for the Elementary Verancular schools which feed the intermediate Schools .

(c) Technical

Generally speaking , the considerations mentioned above apply also to the supply of the technical departments – agrriculture – Medical ., public Works , etc., but in certain cases it may not be essential that boys going to these departments should complete the Intermediate school course .

B. control of Immigrant Traders from the North .

It is the aim of the Government to encourage , as far as is possible , Greek and Syrian traders rather than the Gellaba , and only the bast type of gelllaba , whose interests are purely commercial and pursued in a legitmate manner ..... should be admitted . The Limitation of Gellaba trade to towns established routes is essential .

C. Fundamental necessity for British staff to familiarize themselves

with the Beliefs and customs and the Languages of the tribes they

administer.

(a) Beliefs and Customs .

The policy of Government requires that officials in the South , especially administrative officials , should be fully informed as to the social structure , beliefs , customs and mental processes of pagan tribes . Study on these lines is of vital importance to the solution of administrative problems and , it is with this fact in view that a highly qualified expert has been detailed to work in the South .

(b) Language .

The Rajaf Language Coonfeernce recommended the adoption of certain " group languages " for use in schools . It is clearly impossible to develop all the languages and dialects of the southern Sudan and the development of a limited number of

them may tend to cause the smaller languages one by one to disappear , and sup-planted by " group languages " .

It is , of true that adoption of this system carries with it the implication of the gradual adoption of a new , or partly new , language by the population of the areas in which the " smaller languages " are used at present . Such a result is , indeed inevitable in the course of time , for " smaller languages " must always tend to disappear.

It is also recognized that in such places as wau itself , Arabic is commonly used that the local languages have been almost completely excluded . Special concessions may be necessary in the these places .

The Rajaf Conference did not regard these factors as seriously affecting the policy of " group languages ", and it was held to be a matter of first impotance that books for the study of " group languages " should be available for missionaries and officials and that a specialist should be appointed to study the question . A linguistic expert , Dr . Tucker , has therefore been appointed for a period of two years , and his chief function will be advise as to the production of suitable books . The Secretary for education and Health has already circulated a memorandum on his duties.

The production of grammars and vocabularies will facilitate the study of the local vernaculars . But this will take time and meanwhile it the duty of our officers to further the policy of the Government without delay . It cannot be stressed too strongly that to speak the natural language of the people whom he controls is the first duty of the administrator . Arabic is not that language , and indeed to the should avoid way conforming to the principle that administrator should converse with his people in their own language .

D. The – Use of English .. where communication –in the Local vernacular is impossible .

The time has not yet come for the adoption of a general lingua france for the Southern Sudan , and it is impossible to foretell what , if ever that time comes , the language would be .

At the same time there are , without doubt , occasions when the use of a local as the Sudan Defence Force or the police .

The recent introduction of English words of command in the Equatorial Corps of the Sudan Defence Force and their use in the Police Forces in the provinces con cerned is a step in the right direction , but more is required . Every effort should be made to make English the means of communication among the man themselves to the complete exclusion ; of Arabic . this will entail in the various units the opening of classes in which the men would receive instruction in English , and a Concentrated effort on the part of those in authority to ensure that English is used by the men when local vernaculars cannot be .It is believed that in a comparatively short time men of these forces could learn as much English as they now know of Arabic .

It is hoped that those in charge of mission schools will assist in providing instructors for the classes referred to above.

Similary , an official unable to speak the local vernacular should try to use English when to Government employees and servants , and even of in any way possible , to chiefs and natives In any case , the use of an interpreter is preferable to the use of Arabic , until the language can be used .

The initial difficulties are not minimized . Inability to converse freely at first will no doubt result in some loss of efficiency , and the dislike of almost every Englishman to using his own language in conversing with natives is fully recognized ; but difficulties and dislikes must be subordinated to the main policy .

Apart from the fact that the fact the restriction of Arabic is an essential feature on the general scheme , fit must not be forgotten that Arabic , being neither the language of the governing nor the governed , will progressively deteriorate . the type of Arabic at present spoken provides signal proof of this . It cannot be used as means of communication on anything but the most simple matter , and only if it were first unlearned and then relearned in a crude from and adopted as the language of in – struction in the schools could it fulfil the growing requirements of the future . The local vernaculars and English on the other hand , will in every case be the language of one the two parties conversing and one party will therefore always be improve-ing the other .

It short , whereas at present Arabic is considered by many natives of the South as the official and , as it were , the fashionable language , the object of all should be to countract this idea by every practical means .

O . Incidentally it may be argued that if a District commissioner serving in the South as transferred to the North , a knowledge of Nilotic Arabic is mire of a hindrance than help to him in learning the Arabic of the Northern Sudan .

PART II

PROGRSS OF POLICY

His Excellency the High Commissioner in approving this policy has suggested the need for criteria by which progress may be measured .

With this end in view it is intended to tabulate various important features of the policy and to set down the progress made at stated intervals .

It is suggested that the matters to be included in the table should be the following ; .

(a) The number of Non –Mohammedans in relation to the total Government staff under headings of administrative , clerical , and technical with a report on the use of English by Government employees of non-British origin .

(b) The number of British offcials who have qualified in the local languages .

(c) Number of immigrant traders of various nationalities from the North .

(d) Number of Mission schools , elementary intermediate and technical respectively .

(e) Number of Government Schools .

(f) The amount spent on education including :-

Subsidies to mission schools .
Cost of Government schools .
Cost of supervisory educational staff .

(g) Introduction of English words of Command in military or police forces , with a report as to the extent to which Arabic is disappearing as the language in the among the men these forces .

(h) Notes on the progress of the use of English instead of Arabic where communication in the vernacular is impossible .

(I) Progress made in the production of textbook in the group languages for use in the schools , and grammars and vocabularies for use of missionaries and officials . .

It is proposed to give information in the annual Report under these heads for years 1924 , 1927 and 1930 and for each subsequent year .

Civil Secretary Office ,
Khartoum 25 January . 1930.

الملحق رقم (2)

CS/SCR/6.C.14
X Ref 17.A.2/4.

CIVIL SECRETARY'S OFFICE
(P.O.BOX 282)
Khartoum: 3th April 1944.

Secretary to council.

1. A meeting of all governors of provinces, the three secretaries, and the Directors of Agriculture, Medical, and Education was held at the place on 7.2.44 under his Excellency's Chairmanship and it was generally agreed that a policy of more intensive and rapid economic and educational Development of the Southern Sudan was desirable and should now be planned and executed

2. At an ad hoc meeting on 9.2.44, attended by Financial and Civil secretaries, Director of Agriculture, Governors Equatoria and Upper Nile, and the General Manager, S.R. (who had not been able to attend the meeting on 7.2.44) a preliminary discussion took place on possible lines of economic development and on communications, and it was agreed that in order to secure continuity and execution of development , Council should be asked formally to endorse a policy of development and to ask the director of Agriculture and Education to formulate concrete programmes

3. There is no need to stress to Council the backwardness of the Southern Sudan. We have a moral obligation to redeem its inhabitants from ignorance, superstitions, poverty, malnutrition, etc., and although devoted efforts have been made for many years by the administration and the missions, with some remarkable

individual results, progress has been, on the whole, only spasmodic and sporadic, compared with the Northern Sudan.

4. A number of factors have contributed to this in the past-the great distances and poor communications, climatic factors, tribal apathy and conservatism, certain disabilities inherent in mission education; chief of which is that the Government is using as educational agents people to whom education is a secondary objective; a recurring skepticism in Khartoum about the economic possibilities of the South; a natural preoccupation in Khartoum with .Northern problems of greater urgency or proximity; a tendency in the South to interpret the Southern policy, as laid down in 1930, on Arcadian Lines and an ignoring of the political time factor: and for the Last four years, of course , the World War.

5. Some of these limiting factors are natural and historic, some are man made. Recrimination about the latter would be futile, because even if every one has been agreed before this war on the urgent need for development and its method, the funds were not available. Not only are funds now available, but official opinion both in the South and Khartoum seems to be more favorable to a firm development policy.

6. Lastly, I must stress that, apart from moral or economic reasons, there are strong political reasons to adopt a more positive policy in the South. The eyes of Egypt and of the Northern Sudanese are on the South, and our Southern policy (or lack of policy) has been heavily criticized both in Cairo and Omdurman. Parts of the policy will never commend themselves to the Northern Sudanese, and some of the criticisms have been hard to answer. If we are to carry Northern enlightened opinion with us at all, over our Southern Policy, it is imperative that we go faster in both education and material development. We may also have to consider external, e.g. American opinion after the war, and the impression which the present state of the Southern Sudan would give to a mandates

Commission or a Regional African Council. Mr. Cox in his recent report on his visit wrote:
Some of my strongest impressions on this visit is of the urgency of speeding up developments in the South, if it is to stand any chance of being able to hold its own.... The South is being left further and further behind)). Mr. Cox is a friendly and shrewd critic who is in close touch with recent trends of Colonial policy.

7. I ask Council, therefore, to approve a policy of more intensive economic and educational development in the Southern Sudan, and I suggest the best way of initiating this is (i) to instruct the Director of Education to submit to Council a programme of expansion of Southern education, both sideways and upwards, using both government and mission institutions, and bearing in mind Uganda facilities (ii) to instruct the board of Economics and Trade, now to be revived, to review the existing and proposed schemes of Director of Agriculture, the need for improved communications, whether by air, river, road and rail, and any industrial possibilities.

8. if Council approves this policy, it is likely that some change in the Southern provincial machinery will be necessary. Two possibilities stand out, firstly the redivision of Equatoria province into two provinces, secondly the appointment of a Lieut. Governor for the South. The former, I believe, is essential. Over the latter I have an open mind, as I have put time during the war to study its manifold implications, but there is a strong school of thought in its favor. In either case, however, would the Manpower situation permit the change for some time, and I am not asking Council to approve major administrative changes at such short notice and without some idea of stuff and financial implications. But I want to on record that I consider the present administrative lay-out, in Equatoria at least, is not fully suited to a development policy.

(Sgd.) D. NEWBOLD.
CIVIL SECRETARY.

الملحق رقم (3)

CS/SCR/I.C.1
Subject: Southern Sudan Policy.

SECRET

Financial Secretary
Local Secretary
Kaid.
Director of Agriculture & Forests.
Director of Economics & Trade.
Director of Education.
Director of Medical Service.
General Manager, Sudan Railways.
Director of Veterinary Service,
Governor, Equatoria Province.
Governor, Upper Nile Province.

1- Will you please refer to Khartoum Secret Dispatch No. 89of 4th August, 1945, of which copies were sent to you (or to your predecessors in Office) personally under this number.

2- You will see that in paragraph 2 of the dispatch there are contemplated three possible political future for the Southern Sudan. The crucial sentence is-
"It in only by economic and educational development that these people can be equipped to stand up for themselves in the future, whether their lot be eventually cast with the Northern Sudan or with East Africa (or partly with each) ".

3- Since the dispatch was written, and since the decisions on policy which it records were taken not only have further decisions on policy for the South been taken but great changes have taken place in the political outlook for the country as a whole . whatever may be the final effect, inside the Sudan, of the present treaty negotiations, it is certain that the advance of the Northern Sudan to self-government, involving the

progressive reduction of British executive authority, and public canvassing of the Southern Sudan question, will be accelerated. It is therefore essential that policy for the Southern Sudan should be crystallized as soon as possible and that it should be crystallized in a form which can be publicly explained and supported and which should therefore be based on sound and constructive social and economic principles. These principles must not only bear defense against factious opposition, but must also command the support of Northern Sudanese who are prepared to take logical and liberal points of view: while the relief of doubts now in the minds of British political and departmental staff who have the interests of the South at heart is also pressing and important.

4- You will see from the forgoing: paragraph that I do not suggest that the future of the two million inhabitants in the South should be influenced by appeasement of the as yet immature and ill-informed politicians of the Northern Sudan. But it is the Sudanese, northern and southern, who will live their lives and direct their affairs in future generations in this country: and our efforts must therefore now be concentrated on initiating a policy which is not only sound in itself, but which can be made acceptable to, and eventually workable by patriotic and reasonable Sudanese, northern southern alike.

5- Apart from the recent rapid political development in the North the following conclusions have further emerged since his Excellency's 1945 dispatch and enclosures were written:-

a) with reference to Appendix I to the dispatch, section 7 last sentence of penultimate paragraph, East Africa's; plans regarding better communications with the Southern Sudan have been found to be nebulous and contingent on the lake Albert DAM. Whatever the possibilities, we have no reason to hesitate between development of trade between the South and E .Africa and development of trade between the Southern and Northern Sudan. Our chance of succeeding depends I think

upon confining ourselves to the one aim of developing trade in the South, and between the north and the south.

b) In Education, I believe that while the South may hope to have a secondary school, it can not hope to support post-secondary education, and I believe that Southerners should get this at the Gordon Memorial College-Arabic is not essential there, but should I think be taught to southerners as a subject from intermediate school level upwards.

c) The distinctions in rates of pay and other conditions of government service, the artificial rules, about employment of Southerners in the north, attempts at economic separation, and all similar distinctions are becoming more and more anomalous as the growing demand for Northerners to be employed in Southern development schemes, the rapidly growing; communication and travel between north and south, break down the previous isolation of the Southern Provinces and strain these distinctions further.

6- The preceding paragraphs are an attempt to indicate briefly the reasons which have led me to think that an important decision on Southern policy must now be taken. The biennial report to His Britannic Majesty's Government is due early next year. Subject to your comments on this letter, I propose to advice His Excellency that in His Excellency's next report he asks His Britannic Majesty's Government to approve that two of the alternatives mentioned in paragraph 2 above be ruled out as practical politics at the present time. It may in the future be proved that it would be to the advantage of certain of the most southerly tribes, e.g. of Opari or Kajo Kaji, to join up with their relatives in Uganda, it may be that the feeling which now exists among a few of the wisest Northern Sudanese, that they should not, when self-governing, be asked to shoulder the financial and communal burden which they believe the South will always prove to be, may become an important political policy among them. But we should now work on the assumption that

the Sudan, as at present constituted, with possibly minor boundary adjustments, will remain one: and we should therefore restate our Southern policy and do so publicly, as follows:-

((The policy of the Sudan Government regarding the Southern Sudan is to act upon the facts that the peoples of the Southern Sudan are distinctively African and Negroid, but that geography and economics combine(so far as can be foreseen at the present time) to render them inextricably bound for future development to the middle-eastern and arabicised Northern Sudan: and therefore to ensure that they shall, by educational and economic development, be equipped to stand up for themselves in the future as socially and economically the equals of their partners of the Northern Sudan of the future.))

7- Certain changes of detail, in each sphere of Government activity in the South, would I think have to follow the approval and publication of a policy so defined, You will wish to suggest briefly the major points.

8- Will you please consider this matter carefully, consult the senior members of your staffs upon it (particularly of course those who have experience of the South), and let me have your views as briefly as possible. Those of any individual member of your staff which you wish to forward separately with your comments will also be welcome.

The views of senior Sudanese in whose judgment and discretion you have confidence may also be asked for.

9- Finally I ask you to read again the late Sir Douglas Newbolds note to Council No. CS/SCR/1.C.14 of 3.4.44, reproduced as appendix " B" (1) to the dispatch, and to bear in mind that urgency is the essence of the problem, We no longer have time to aim at the ideal: we must aim at doing what is the best for the Southern peoples in the present circumstances.

(Sgd) J.W Robertson.
CIVIL SECRETARY.

Copies to: Governors: Blue Nile.
Kassala
Khartoum -2 copies each.
Kordofan
Northern
Sudan Agent. Cairo. (2).
Sudan Agent, London. (2).

الملحق رقم (4)

بيان الرئيس جعفر محمد نميري 9 يوليو 1969م عن مشكلة الجنوب.

مواطني الأعزاء..

أبادر فأهنئكم أحر التهاني و أعبر لكم عن أطيب الأمنيات في هذه اللحظات التاريخية التي يعيشها شعبنا العظيم في ظل ثورته المظفرة .

لا شك أنكم الآن على علم بالأهداف التي أعلنتها وأعلنها السيد رئيس مجلس الوزراء صبيحة يوم25 مايو الخالد ولا شك أنكم تدركون أيضا أن ثورتكم هذه هي امتداد لثورة الحادي والعشرين من أكتوبر تعمل من أجل البعث الجديد لبلادنا ومن أجل التقدم الاجتماعي وتبديل لحياة البؤس والشقاء التي ظلت تعانيها جماهير شعبنا في ظل الأوضاع البائدة . وأن ثورة مايو هي ثورة ضد الاستعمار والإمبريالية تمد يدها في صدق وإخلاص لحركات التحرر والإنعتاق في البلدان العربية والإفريقية وفي العالم بأسره .

أن الثورة تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب وهي مصممة على المضي قدما لإيجاد تسوية نهائية لتلك المشكلة التي تحملت أعباءها جماهير شعبنا في جنوب البلاد وشمالها . وأننا جميعنا ندرك الجذور التاريخية لقضية الجنوب والتركة المثقلة التي ألقاها على كاهلنا جميعا الاستعمار البريطاني الذي درج عن قصد وتدبير على رسم خطة التطوير غير المتكافئين شقي البلاد في الجنوب والشمال لقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك التخطيط الاستعماري أن وجد إخواننا الجنوبيون أنفسهم عشية استقلال البلاد في وضع غير متكافئ مع إخوانهم في الشمال في كل المجالات .

لقد فشلت القوى التقليدية التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال أن تجد حلا لمشكلة الجنوب وقد استغلت هذه القوى سلطة الدولة للإثراء الحرام ولخدمة المصالح الحزبية الضيقة وتجاهلت المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا سواء كان ذلك في الجنوب أو الشمال.

ولعله غني عن الذكر أن أقول أن معظم القادة الجنوبيين أنفسهم قد أسهموا وبقدر وافر في تدهور الأحوال في ذلك الجزء العزيز من بلادنا وعبر السنين . ومنذ سنة 1950و حتى يومنا هذا ظل معظم أولئك القادة يتحالفون مع القوى الرجعية في الشمال ومع الدول الاستعمارية صاحبة المصلحة في بقاء المشكلة دون حل نهائي وكان رائدهم في ذلك الكسب الشخصي .

أن أعداء الشمال هم في الوقت نفسه أعداء الجنوب . أن عدونا المشترك الذي يجب أن نوحد جهودنا جميعا لسد الطريق أمام مخططاته ومؤامراته هو الإمبريالية والاستعمار الذي يستغل الشعوب العربية والإفريقية ويقف حجر عثرة في سبيل تقدمها . وفي الداخل فأن لنا عدوا مشتركا هو القوى الرجعية التي تمثل قوام الثورة المضادة وتقف سدا أمام انطلاق بلادنا شمالاً وجنوبا نحو التقدم والرخاء والاشتراكية.

أن ثورة الخامس والعشرين من مايو ليست كانقلاب نوفمبر سنة 1958 الذي خططه الاستعمار مع العناصر الرجعية في داخل القوات المسلحة وخارجها لضرب الحركة الجماهيرية الهادفة للإصلاح الاجتماعي و الديمقراطية الحقة في جنوب البلاد وشمالها . إن ثورة الخامس والعشرين من مايو هي نقيض لانقلاب نوفمبر سنة 1958 . إنها ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والأحزاب الفاسدة التي خربت مصالح الشعب في جنوب البلاد وشمالها وأجهضت ثورة أكتوبر بهدف تصفية الحركة التقدمية فوضعت نظاما دكتاتوريا رجعيا .

إن حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع ، إنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب وتؤمن إيمانا أكيدا أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية . أن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في سودان اشتراكي موحد .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعات مشتركة وبعد مناقشات بناءة ومستفيضة قررا العمل على خلق الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد .

إننا نرى أنه من الأهمية بمكان عظيم نمو حركة اشتراكية ديمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال على قدم المساواة والإخاء في سبيل تحقيق أهدافنا التقدمية المشتركة ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة في هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعماري كشرط أساسي في سبيل التطبيق العملي السليم لمبدأ الحكم الذاتي الإقليمي .

ومن أجل الإعداد لليوم الذي يستطيع فيه شعبنا في الجنوب ممارسة حقه في الحكم الإقليمي فقد قررت ثورتكم :

1- استمرار ومد فترة قانون العفو العام .
2- وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب .
3- تعيين وزير لشؤون الجنوب .
4- تدريب كادر متمرس لتولي المسؤولية.

وسوف تنشئ الحكومة أيضا لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب كما سوف تعد أيضا ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه في وقت قريب.

أخواني الأعزاء مواطني بالمديريات الجنوبية :

لا شك إنكم تدركون أنه من الضرورة القصوى أن يستتب الأمن والسلام في الجنوب وترفرف الطمأنينة في ربوعه ، وتعود حياة الجماهير إلى مسارها الهادئ بعد طول العناء حتى نتمكن من تنفيذ هذه البرامج وهذه هي مسئوليتكم الأولى . وعليه فإننا نناشدكم بكل ما نملك من إخلاص وفي كل مكان تتواجدون فيه أن تحافظوا على الأمن وتتعاونوا معنا يدا واحدة وشعبا واحدا وأهدافا مشتركة واحدة لنبني معا سودانا جديدا ديمقراطيا متحدا وندعو إخواننا الموجودين الآن بالخارج أن يعودوا إلى وطنهم ليتعاونوا معنا في سبيل الوصول إلى هذه الغايات السامية .

الملحق رقم (5)

بنود اتفاقية أديس أبابا 1972م.

الفصل الأول.
القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية :-
تمشيا مع أحكام دستور جمهورية السودان الديمقراطية . وتحقيقا للبيان البارز لثورة 9 يونيو 1969 م الذي يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا إقليميا داخل إطار السودان الاشتراكي المتحد ، وانسجاما مع مبدأ ثورة مايو بأن يشارك ويشرف الشعب السوداني بفاعلية على النظام اللا مركزي لحكومة بلادهم فقد سن القانون التالي :
(مادة 1) يسمى هذا القانون ـ قانون الحكم الذاتي في المديريات الجنوبية ويصبح ساري المفعول في فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتفاقية أديس أبابا.
(مادة 2) يصدر هذا القانون باعتباره قانونا أصليا لا يجوز تعديله إلا بأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب . وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجرى في المديريات الجنوبية الثلاث للسودان .

الفصل الثاني : التعريفـــات .
(مادة 3) :
(3 – 1) الدستور . يشير إلى النظام الجمهوري رقم 5 أو أي قانون أساسي آخر يحل محله أو يعدله .
(3 – 2) الرئيس . يقصد به رئيس جمهورية السودان الديمقراطية .
(3 – 3) المديريات الجنوبية للسودان . يقصد بها مديريات بحر الغزال والاستوائية و أعالي النيل بحدودها كما كانت عليه في الأول من يناير 1956م .
و أي مناطق أخرى تعتبر ثقافيا وجغرافيا جزءا من المركب الجنوبي، على نحو ما قد يقرر عن طريق الاستفتاء .
(3 – 4) المجلس الشعبي الإقليمي. يقصد به الهيئة التشريعية لمنطقة الجنوب السوداني .
(3 – 5) المجلس التنفيذي العالي. يشير إلى المجلس التنفيذي المعين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي . وتشرف هذه الهيئة على إدارة وتوجيه الشئون العامة في المنطقة الجنوبية للسودان .
(3 – 6) رئيس المجلس التنفيذي العالي . ويقصد به الشخص المعين من قبل الرئيس بناء على توصية المجلس الشعبي الإقليمي ، ويؤول إليه مهمة توجيه الأفرع التنفيذية المسئولة عن إدارة المديريات الجنوبية والإشراف عليها .

(3 – 7) مجلس الشعب القومي . ويقصد به المجلس التشريعي القومي الممثل للشعب السوداني وفقا لبنود الدستور .
(3 – 8) السوداني . ويعنى به أي مواطن سوداني كما هو محدد في قانون الجنسية السودانية لعام 1957 م و أي تعديلات أخرى عليه .

الفصل الثالث .
(مادة - 4) تشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل كما هو محدد في (المادة 3 – 3) منطقة حكم ذاتي داخل إطار جمهورية السودان الديمقراطية وتعرف باسم المنطقة الجنوبية .
(مادة – 5) تضم المنطقة الجنوبية أفرعا تنفيذية وتشريعية ويحدد هذا القانون وظائفها وسلطاتها .
(مادة – 6) العربية هي اللغة الأصلية للسودان والإنجليزية هي اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية . دون المساس باستخدام أي لغة أو لغات أخرى قد تخدم الضرورة العملية لتأدية الوظائف الإدارية والتنفيذية في المنطقة على نحو كفء وسريع .

الفصل الرابع .
(مادة – 7) لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي إصدار التشريعات أو ممارسة أي سلطات على المسائل ذات الطبيعة القومية وهى :
(1) الدفاع القومي .
(2) الشئون الخارجية .
(3) العملة والنقد .
(4) النقل النهري والجوى والإقليمي الداخلي .
(5) الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود وسلع معينة يجوز للحكومة الإقليمية تخصيصها بتصديق من الحكومة المركزية .
(6) الجنسية والهجرة .
(7) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
(8) التخطيط التعليمي .
(9) المراجع العامة .

الفصل الخامس. الهيئة التشريعية.
(مادة – 8) يمارس التشريع الإقليمي في المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس الشعب الإقليمي المنتخب من قبل المواطنين السودانيين المقيمين في المنطقة الجنوبية . ويحدد القانون الإقليمي تكوين وشروط عضوية المجلس .
(مادة – 9) ينتخب أعضاء مجلس الشعب الإقليمي عن طريق الاقتراع السري المباشر .
(مادة – 10)

(مادة – 10 – 1) يجوز للرئيس تعيين عدد إضافي في مجلس الشعب الإقليمي الأول . نظرا لعدم مواءمة الظروف لإجراء الانتخابات وفقا لما هو منصوص عليه في المادة (9) على ألا يتجاوز الأعضاء المعنيون ربع أعضاء المجلس .

(مادة – 10 – 2) ينظم مجلس الشعب الإقليمي أعماله وفقا لقواعد الإجراءات الموضوعة من قبل المجلس التشريعي المذكور أثناء جلسته الأولى .

(مادة – 10 - 3) ينتخب المجلس الإقليمي أحد أعضائه ليؤول إليه رئاسة المجلس على أن يرأس الجلسة الأولى الرئيس المؤقت للمجلس التنفيذي العالي .

(مادة – 11) : يسن مجلس الشعب الإقليمي القوانين الخاصة بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الكفء وتطوير منطقة الجنوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة في النواحي التالية :

(1) تعزيز الموارد المالية الإقليمية والاستفادة منها لأجل التنمية وإدارة المنطقة الجنوبية .

(2) سن القوانين بالاستناد إلى العرف والقانون داخل إطار القانون القومي .

(3) إنشاء السجون والمؤسسات الإصلاحية وصيانتها وإدارتها .

(4) إنشاء المدارس العامة على كافة المستويات وصيانتها وإدارتها وفقا لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية .

(5) تطوير اللغات والثقافات المحلية .

(6) تخطيط القرى والمدن وتشييد الطرق وفقا لخطط البرامج القومية .

(7) إنشاء المستشفيات العامة وصيانتها وإدارتها .

(8) دعم التجارة وإقامة صناعات محلية وأسواق وتشكيل مجتمعات محلية .

(9) إدارة الخدمات الصحية البيئية والعناية بالأمومة ورفاهية الطفل والإشراف على الأسواق ومكافحة الأمراض الوبائية . وتدريب المعاونين الصحيين وإقامة المستشفيات ومراكز الإسعاف .

(10) دعم الثروة الحيوانية ومكافحة الأوبئة وتحسين التجارة والإنتاج الحيواني .

(11) إقامة حدائق الحيوان والمتاحف والمعارض الثقافية .

(12) التعدين والتنقيب دون المساس بحق الحكومة المركزية في حالة اكتشاف الغاز الطبيعي والمعادن .

(13) التجنيد بغرض تنظيم وإدارة الشرطة وخدمات السجون وفقا للسياسة العامة .

(14) تطوير وحماية استغلال الغابات والمحاصيل ومراعي الماشية وفقا للقوانين القومية .

(15) دعم وتشجيع برامج المساعدات الذاتية .

(16) كافة المسائل الأخرى المفوضة من قبل الرئيس أو مجلس الشعب القومي لإصدار التشريعات بشأنها .

(مادة – 12) يطلب مجلس الشعب القومي الحقائق والمعلومات الخاصة بتسيير الإدارة في الإقليم الجنوبي .

(مادة – 13)

(مادة - 13 – 1) يجوز لمجلس الشعب الإقليمي وبأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ولأسباب خاصة تتعلق بالمصلحة العامة أن يطلب من الرئيس تغيير الرئيس أو أي عضو آخر في المجلس التنفيذي العالي . ويتعين على الرئيس الموافقة على مثل هذا الطلب .

(13 – 2) في حالة خلو منصب رئيس المجلس التنفيذي العالي لسبب الاستقالة أو التغيير فأن المجلس بأكمله يعتبر في حكم المستقيل تلقائيا .

(مادة - 14) يجوز لمجلس الشعب الإقليمي بأغلبية الثلثين أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان أي قانون نظرا لأنه - من وجهة نظر الأعضاء - له آثار عكسية على رفاهية ومصالح مواطني المنطقة الجنوبية . وإذا اعتقد الرئيس ملاءمة هذا الطلب فيجوز له الموافقة عليه .

(مادة - 15)

(15 - 1) يجوز لمجلس الشعب الإقليمي بأغلبية أعضاءه أن يطلب من الرئيس سحب أي مشروع قانوني معروض على مجلس الشعب القومي لأنه من وجهة نظره له آثار عكسية على رفاهية الحقوق أو مصالح مواطني المنطقة الجنوبية وذلك إلى حين إبلاغ وجهات نظر مجلس الشعب الإقليمي .

(15 – 2) في حالة قبول الرئيس مثل هذا الطلب يعرض مجلس الشعب الإقليمي وجهة نظره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قبول الطلب .

(15 - 3) يبلغ الرئيس وجهات النظر تلك إلى مجلس الشعب القومي إلى جانب ملاحظاته الذاتية في حالة ما إذا رأى ذلك ضروريا .

(مادة - 16) يبلغ مجلس الشعب القومي كافة المشاريع القومية والقوانين إلى مجلس الشعب الإقليمي لإعلامه بها . ويسلك مجلس الشعب الإقليمي منحى مماثلا .

الفصل السادس : السلطة التنفيذية .

(مادة – 17) تؤول السلطة التنفيذية الإقليمية إلى المجلس التنفيذي العالي الذي يتصرف بالإنابة عن الرئيس.

(مادة - 18) يحدد المجلس التنفيذي العالي واجبات الإدارات المتنوعة في المنطقة الجنوبية باستثناء المسائل المتعلقة بإدارات الحكومة المركزية فأنها تتطلب تصديق الرئيس .

(مادة - 19) يقوم الرئيس بتعيين رئيس المجلس التنفيذي العالي واستبداله بناء على توصية مجلس الشعب الإقليمي .

(مادة – 20) يتشكل المجلس التنفيذي العالي من أعضاء يتم تعيينهم واستبدالهم عن طريق الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي .

(مادة - 21) رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضاؤه مسئولون أمام الرئيس ومجلس الشعب الإقليمي عن كفاءة الإدارة في المنطقة الجنوبية ويؤدون اليمين أمام الرئيس .

(مادة - 22) يجوز للرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي حضور اجتماعات مجلس الشعب الإقليمي . ويشاركون في مداولاته بدون أن يكون له حق التصويت . إلا إذا كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الشعب الإقليمي .
(مادة - 23) ينظم الرئيس من وقت لآخر العلاقة بين المجلس التنفيذي العالي والوزراء المركزيين .
(مادة - 24) يجوز للمجلس التنفيذي العالي أن يأخذ المبادرة بقوانين بإنشاء خدمة عامة إقليمية وتحدد هذه القوانين شروط وبنود الخدمة العامة الإقليمية .

الفصل السابع : الموارد المالية.

(مادة - 25) يجوز لمجلس الشعب الإقليمي فرض الرسوم والضرائب الإقليمية إلى جانب الرسوم والضرائب القومية والمحلية . ويجوز له أيضا إصدار التشريعات والأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات .

(أ) تشمل مصادر دخل المنطقة الجنوبية الآتي :-

1/ الضرائب الإقليمية المباشرة وغير المباشرة .
2/ إسهامات مجلس الشعب الحكومية والمحلية .
3/ دخل المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية في المنطقة وفقا للخطة القومية .
4/ الاعتمادات المالية المخصصة من الخزانة القومية لأجل توفير الخدمات .
5/ الاعتمادات المالية المصوت عليها من قبل مجلس الشعب القومي تمشيا مع متطلبات المنطقة .
6/ موازنة التنمية الخاصة بالجنوب والمعروضة بواسطة المجلس الشعبي الإقليمي بغرض التعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة الجنوبية وفقا لما هو منصوص عليه في إعلان 9 يونيو 1969م .
7/ انظر الملحق (ب) .
8/ أي موارد أخرى .

(ب) يعد المجلس التنفيذي العالي الموازنة لمقابلة نفقات الخدمات الإقليمية والأمن والتنمية تمشيا مع الخطط والبرامج الإقليمية ، وتعرض الموازنة على مجلس الشعب الإقليمي للتصديق عليها .

الفصل الثامن : أحكام أخرى .

(مادة - 27) يشكل مواطنو المنطقة الجنوبية نسبة من مجموع قوات الشعب المسلحة وذلك بإعداد تناسب الحجم السكاني لإقليم الجنوب .
(27 – 2) يتعين أن يسيطر الرئيس على استخدام القوات المسلحة الشعبية داخل وخارج إطارات الدفاع القومي بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيذي العالي .
(27 - 3) تدرج الترتيبات المؤقتة لأجل تشكيل القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية في بروتوكول الترتيبات المؤقتة .

(مادة - 28) يجوز للرئيس الاعتراض على أي مشروع قانوني يراه يتعارض مع أحكام الدستور القومي. ويجوز لمجلس الشعب الإقليمي بعد تلقى وجهات نظر الرئيس إعادة تقديم مشروع القانون .

(مادة - 29) يجوز لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي المبادرة بقوانين في مجلس الشعب الإقليمي .

(مادة - 30) يجوز لأي عضو في مجلس الشعب الإقليمي المبادرة بأي قانون باستثناء مشاريع القوانين المالية التي لا يجوز عرضها بدون إشعار كاف من رئيس المجلس التنفيذي العالي .

(مادة - 31) يجاهد مجلس الشعب الإقليمي من أجل دعم وحدة السودان واحترام روح الدستور القومية.

(مادة - 32) يكفل لكافة المواطنين حرية التحرك داخل وخارج المنطقة الجنوبية باستثناء الحظر والقيد على التحرك الذي قد يفرض على مواطن بعينه أو مجموعة من المواطنين لأسباب تتعلق بالصحة العامة والنظام .

(مادة - 33) :

(33 - 1) يكفل لكافة المواطنين المقيمين في المنطقة الجنوبية فرص متساوية في التعليم والتوظيف والتجارة وممارسة أي مهنة .

(33 - 2) لا يجوز لأي قانون أن يكون له تأثيرات عكسية على حقوق المواطنين المذكورة في العنصر السابق عن أعلى أساس العرف والأصل القبلي والديانة ومكان الميلاد والجنس .

(مادة - 34) ، جوبا ، هي عاصمة المنطقة الجنوبية ومركز الهيئة التشريعية والتنفيذية الإقليمية .

ملحق (أ) الحقوق والحريات الأساسية .

يتعين على رئيس جمهورية السودان الديمقراطية أن يكفل الآتي :-

(1) حظر حرمان المواطن من مواطنته .

(2) مساواة المواطنين .

(2- 1) للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومي ، والميلاد ، واللغة ، الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي .

(2 – 2) كافة الأشخاص متساوون أمام المحاكم القانونية ، ولهم الحق في إقامة الدعاوى القانونية ، لأجل رفع أي ظلم أو إعلان أي حق ، في جلسة علنية بدون تأجيل يلحق الضرر بمصالحهم .

(3) الحرية الشخصية .

(1 – 3) المسئولية الجزائية فردية ، ويحظر أي نوع من العقوبة الجماعية .

(2 – 3) يفترض أن المتهم برئ حتى يثبت إدانته .

(3 – 3) يحضر العقوبة والتشريع الجزائي بأثر رجعي .

(3 – 4) يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه شخصيا أو عن طريق وكيل .

(3 – 5) لا يجوز القبض أو الاحتجاز أو السجن لأي شخص باستثناء لما هو منصوص عليه من القانون . ولا يجوز بقاء أي شخص رهن الحبس أو الاحتجاز لمدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر قضائي .

(3 – 6) لا يجوز تعريض أي شخص لأساليب الأغراء والترهيب والتعذيب لأجل انتزاع الدليل منه سواء أكان في صالحه أو ضده أو ضد أي شخص آخر . كما لا يجوز إنزال عقوبة إذلالي على أي شخص مدان .

(4) حرية الدين والضمير .

(4 – 1) يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الديني والضمير وله حق ممارستهم سرا وعلنا ، وإقامة المؤسسات الدينية على أن تخضع لقيود معقولة لصالح المبادئ الأخلاقية والصحة والنظام وفقا لما هو منصوص عليه في القانون .

(4 – 2) يكفل للاباء والأوصياء حق تعليم أطفالهم والذين تحت رعايتهم تمشيا مع اختيارهم .

(5) حماية العمـــال .

(5 – 1) يحظر أي نوع من العمل الإلزامي أو الإجباري باستثناء الأمر به في حالة الضرورة المدنية أو العسكرية أو تطبيقا لعقوبة جزائية ينص عليها القانون .

(5 – 2) يكفل حق الأجر المتساوي للعمل المتماثل .

(6) يكفل حرية الأقلية في استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها .

ملحـــق (ب)

(1) مسودة القانون المحلي حول بنود الدخل والمنح المقدمة من الحكومة المركزية للإقليم الجنوبي .

(2) ضريبة الأرباح التجارية للإقليم الجنوبي والمدرجة في السجل المركزي لوزارة المالية .

(3) الرسوم المفروضة على المشروبات الكحولية والروحية المستهلكة في الإقليم الجنوب .

(4) أرباح السكر المستهلك في الإقليم الجنوبي .

(5) الضرائب المفروضة على منتجات غابات الإقليم الجنوبي .

(6) الضرائب المفروضة على أوراق الدخان والسجائر .

(7) الضرائب والرسوم المفروضة على مشاريع الحكومة المحلية والمركزية (خمسة في المائة) من إجمالي أرباح المصانع والمجتمعات التعاونية والمشروعات الزراعية ودور العرض السينمائي .

(8) الدخل الناتج عن أنشطة الحكومة المركزية في الإقليم الجنوبي بشرط أن يتحمل الإقليم الجنوبي نفقات الصيانة على سبيل المثال دخل مكتب البريد ومبيعات الأراضي ، وبيع النماذج والمستندات ، ورسوم الطوابع وأي بند آخر يتم تحديده من حين إلى آخر .

(9) التراخيص باستثناء تلك التي تمنح في مرسوم الحكومة المحلية .

(10) ضريبة التنمية الخاصة التي تدفع من قبل المقيمين في الإقليم الجنوبي ويحدد المجلس الشعبي الإقليمي معدلها.
(11) ضريبة الشركات المفروضة على أي مصنع أو مشروع زراعي مقام في الإقليم الجنوبي ولكن لا يدار بواسطة الحكومة الإقليمية (5 % من التكلفة المبدئية).
(12) إسهامات الحكومة المركزية لأجل تشجيع الإنشاء والتنمية لكل مشروع زراعي ومشروع صناعي ومشروع تجاري (20 % من التكلفة المبدئية) .
(13) تتلقى مشاريع الخدمة الاجتماعية الجديدة – التي يتم إقامتها عن طريق الإقليم أو أي من وحداته الحكومية التي يخصص لها اعتمادات مالية.
- المنح من وزارة المالية على النحو التالي :-
مؤسسات التعليم : 20 % من النفقات .
القنوات وشق الطرق والكباري : 25 % من النفقات .
الترفيه الاجتماعي : 15 % من النفقات .
مشاريع الجذب السياحي : 25 % من النفقات .
الأمن : 15 % من النفقات.
منح لأجل التعليم الجامعي وما بعد المرحلة الثانوية : داخل السودان 20 % من المنح ، خارج السودان 30 % من المنح .
الإسهام لأجل البحث والتقدم العلمي والأنشطة الثقافية : 25 % من النفقات .
(14) ضريبة الدخل المحصلة من الموظفين والمسئولين العاملين في الإقليم الجنوبي سواً في الخدمة المدنية المحلية أو المركزية . إلى جانب العاملين في الجيش والشرطة والسجون والهيئة القضائية والمؤسسات السياسية .

الاتفاق على وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية .
(مادة - 1) يسرى هذا الاتفاق في التاريخ والتوقيت المحددين للتصديق على اتفاقية أديس أبابا .
(مادة - 2) وضع نهاية كافة العمليات العسكرية ، والأعمال المسلحة في المنطقة الجنوبية من توقيت وتاريخ وقف إطلاق النار .
(مادة - 3) تظل كافة القوات المتحاربة باقية في المنطقة لسيطرتها وقت وقف إطلاق النار .
(مادة - 4) يوافق الطرفان على منع أي أعمال عنف سواء أكانت فردية أو جماعية ووقف أي أنشطة سرية مخالفة للنظام العام .
(مادة - 5) يسمح بالتحركات الفردية لأعضاء كل من القوتين خارج المنطقة الخاضعة لسيطرتها ، فقط. إذا كان هؤلاء الأفراد غير مسلحين ومصرح لهم من قبل السلطات المعنية . و ينبغي أن تتجنب خطط تمركز القوات أي احتكاك بين قوات الجيش القومي والقوات المتحاربة التابعة لحركة تحرير جنوب السودان .
(مادة - 6) تشكل (لجنة مشتركة) يؤول إليها تنفيذ كافة الموضوعات المتعلقة بوقف إطلاق النار بما في ذلك تعويض اللاجئين . وتضم اللجنة المشتركة أعضاء

من كافة الدول المتاخمة للمنطقة الجنوبية . علاوة على ممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجلس الكنائس العالمي وموتمر الكنائس الأفريقية ومكتب مندوب الأمم المتحدة السامي للاجئين .

(مادة - 7) تقترح اللجنة المشتركة كافة الجزاءات كي يتبناها كلا الطرفين في معالجة كل الأحداث بعد التحقيق الكامل على الفور .

(مادة - 8) يمثل كل طرف (في اللجنة المشتركة) بضابط واحد رفيع المستوى وخمسة أعضاء آخرين على النحو الأقصى .

(مادة - 9) (جوبا) هي مقر قيادة اللجنة المشتركة إلى جانب أفرع إقليمية في جوبا و ملكال و واو .

(مادة - 10) تعين اللجنة المشتركة لجانا محلية في المراكز المتنوعة للمنطقة الجنوبية تضم عضوين من كل طرف .

بروتوكولات التنظيمات المؤقتة .

الفصل الأول : التنظيمات الإدارية المؤقتة.

(مادة - 1) يعين رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالاستشارة مع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي السوداني في المنطقة الجنوبية رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي المؤقت .

(مادة - 2) يتألف المجلس التنفيذي العالي المؤقت من الرئيس والأعضاء الآخرين ذوى المناصب الوزارية في :

(أ) المالية والتخطيط الاجتماعي .

(ب) التعليم .

(ج) الإعلام والثقافة والسياحة .

(د) النقل والمواصلات .

(ه) الزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي .

(و) الصحة العامة .

(ز) الإدارة الإقليمية (الحكومة المحلية ، والشئون القانونية ، والشرطة والسجون) .

(ح) الموارد الطبيعية والتنمية الريفية (استخدام الأراضي وإمدادات المياه وزراعة الغابات والتعاونيات)

(ط) الإسكان والأشغال العامة والمنافع .

(ى) الخدمة العامة والعمال .

(ك) المعادن والصناعة والتجارة والإمداد .

(مادة - 3) ينشئ المجلس التنفيذي العالي وفقا للقوانين القومية خدمة مدنية إقليمية تخضع لتصديق مجلس الشعب الإقليمي .

(مادة - 4) يحدد الرئيس بالاستشارة مع المجلس التنفيذي العالي موعد انتخاب مجلس الشعب الإقليمي . ويضع المجلس التنفيذي العالي المؤقت ترتيبات إقامة مثل هذا المجلس .

(مادة - 5) لتسهيل عملية التشغيل والتعيين في كل من المؤسسات الإقليمية والمركزية تجمع حركة تحرير جنوب السودان قوائم بأسماء مواطني المنطقة الجنوبية المقيمين خارج السودان لتقديمها إلى وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري .

(مادة - 6) يعهد إلى المجلس التنفيذي العالي المؤقت ووزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري توفير المخصصات المالية الضرورية في موازنة 1972 – 1973م لأجل تلك التعيينات .

(مادة - 7) لا يجوز أن تتجاوز صلاحية المجلس التنفيذي العالي المؤقت فترة ثمانية عشر شهر .

الفصل الثاني : الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية

(مادة - 1) تظل تلك الترتيبات سارية المفعول لفترة خمس سنوات قابلة للتعديل بواسطة الرئيس . بناء على طلب رئيس المجلس التنفيذي العالي بموجب موافقة مجلس الشعب الإقليمي .

(مادة - 2) تتكون القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية من القوة القومية والمعروفة باسم " القيادة الجنوبية " وتضم أثنى عشر ألف ضابطا وجنديا من بينهم ستة آلاف من مواطني الإقليم والستة آلاف الأخرى من خارج الإقليم الجنوبي .

(مادة - 3) يتحدد التجنيد وإدماج المواطنين الجنوبيين داخل القوات المشار إليها سلفا من قبل اللجنة العسكرية المشتركة أخذة في حسبانها الانتشار المنفصل المبدئي للقوات بغرض تحقيق الاندماج في القوة القومية بصورة سلسة .

(مادة - 4) تتألف " اللجنة العسكرية المشتركة " من ثلاثة ضباط عسكريين رفيعي المستوى لكل جانب وتأخذ قرارات اللجنة العسكرية المشتركة بالإجماع . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسائل المختلف حولها على السلطات المعنية .

الفصل الثالث : العفو العام والترتيبات القضائية.

(المادة - 1) لا يجوز رفع قضية أو إقامة دعاوى قانونية أخرى ، مهما كانت مدنية أو جنائية ، ضد أي شخص في أي محكمة قانونية ، لمحاسبته على أي تصرف ارتكبه داخل أو خارج السودان منذ اليوم الثامن عشر من أغسطس عام 1955 م وذلك في حالة إذا كان هذا الفعل أو المسألة ذات صلة بالتمرد والعصيان في الإقليم الجنوبي .

(المادة - 2) إذا أقيمت دعوى مدنية ذات صلة بالأفعال والمسائل المشار إليها في (المادة – 1) قبل أو بعد تاريخ التصديق على اتفاق أديس أبابا فانه ينبغي أن يحكم في هذه الدعوى بالبراءة وتصبح لاغية وباطلة .

(المادة - 3) يبرأ كافة الأشخاص الذين يقضون فترة الحبس أو رهن الاحتجاز لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في المادة – 1 ويطلق سراحهم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصديق على اتفاق أديس أبابا .

(المادة - 4) تحتفظ " اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار " بسجل لكافة المدنيين العائدين ، وهو السجل الذي يثبت أن كافة الأشخاص المدرجة أسماؤهم قد رد اعتبارهم وفقا لمحتوى هذا الاتفاق . غير أن اللجنة قد تفوض هذه السلطة إلى البعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية في حالة وجود مواطنين من المنطقة الجنوبية يعيشون في الخارج ، وتنطبق عليهم بنود هذا الاتفاق .

(المادة - 5) في حالة العائدين المسلحين ، أو المنتمين إلى القوات المتحاربة ، تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بسجل مماثل بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين ينبغي معاملتهم بنفس الطريقة المنصوص عليهـــا في المادة – 4 .

(مادة - 6) بنود المادة – 4 و – 5 المشار إليها سلفا ، تنشئ محكمة خاصة ذات سلطات شبه قضائية لفحص وإقرار تلك الحالات التي في تقدير السلطات – لا ينطبق عليها شروط العفو العام المحددة في المادة – 1 من هذا الاتفاق وتتألف المحكمة الخاصة من رئيس يتم تعيينه بواسطة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، وأربعة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم عن طريق لجنة وقف إطلاق النار .

(مادة - 7) تعرض الحالات المشار إليها في المادة – 6 على المحكمة الخاصة بناء على طلب وزير العدالة .

(مادة - 8) تظل بنود العفو العام المدرجة في هذا الاتفاق ، علاوة على سلطات المحكمة الخاصة ، سارية المفعول حتى ذلك الوقت الذي يقرر فيه الرئيس بالاستشارة مع اللجان المشار إليها في هذا الاتفاق أنهم قد أنجزوا وظائفهم .

الفصل الرابع : لجنة العودة والتوطين .

(1) العـــودة

(مادة - 1) تنشأ " لجنة خاصة " داخل الإقليم الجنوبي وخارجه في حالة ما إذا تطلب الأمر ذلك ، يؤول إليها مسئولية اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والإجراءات الأخرى الضرورية لإعادة كافة مواطني الإقليم الجنوبي الذين يقيمون في الدول الأخرى وبصفة خاصة في الدول المجاورة و " جوبا " ، هي مقر قيادة اللجنة .

(مادة - 2) تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ، أحدهم يمثل الحكومة المركزية ، والآخر يمثل مكتب مندوب الأمم المتحدة السامي للاجئين ، والثالث يمثل الإقليم الجنوبي ، ولكي تعمل تلك اللجان خارج السودان ، فانه ينبغي أن تضم ممثلا عن الحكومة المضيفة بالإضافة إلى ممثل الحكومة المركزية وهو سفير السودان أو مندوبه .

(مادة - 3) يؤول إلى السلطات الحدودية المختصة مسئولية السيطرة على عملية العودة ، في المناطق الحدودية ، بالتعاون مع ممثلي لجنة التوطين .

(مادة - 4) يتعين على لجنة العودة أن تعمل بصورة وثيقة مع لجنة الإغاثة وإعادة التوطين لضمان أن عملية وتوقيت عودة اللاجئين عبر الحدود قد تم التنسيق بشأنها بصورة كافية.

(2) إعادة التوطيـــن .

(مادة - 1) يتعين إقامة " اللجنة الخاصة للإغاثة وإعادة التوطين " بحيث تخضع لرئيس المجلس التنفيذي العالي المؤقت ، ومقر قيادتها في جوبا ، وفروعها الإقليمية في جوبا وملكال وواو ويزول إلى اللجنة وفروعها وأي وحدات قد ترى اللجنة أنه من المناسب إقامتها في مواقع أخرى لتسهيل أنشطتها . مسئولية التنسيق والتنفيذ لكافة خدمات الإغاثة ، والتخطيط المتعلق بإعادة التوطين وتأهيل كافة العائدين ، وهم على النحو التالي :

(1) اللاجئون من الدول المجاورة.

(2) الأشخاص النازحون المقيمون في المراكز الرئيسية للإقليم الجنوبي ، والأجزاء الأخرى من السودان .

(3) الأشخاص النازحون من قوات أنانيا المتبقية ومؤيدوهم في الغابات .

(4) الأيتام والمعوقون .

(مادة - 2) بالرغم أن إعادة التوطين وتأهيل اللاجئين والأشخاص النازحين تعد من الوجهة الإدارية مسئولية الحكومة الإقليمية إلا أن الظروف الحالية في الإقليم الجنوبي تملى تجميع جهود السودان بأسره والمنظمات الدولية لأجل تقديم المساعدة وإعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من جراء الصراع .

وتنسق " لجنة إعادة التوطين والإغاثة " أنشطة وموارد المنظمات داخل السودان .

(مادة - 3) ينبغي أن تكون الأولوية الأولى إعادة توطين الأشخاص النازحين داخل السودان وفقا للنظام التالي :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا في المراكز المكتظة بالسكان في الإقليم الجنوبي والأشخاص الراغبون في العودة لمناطقهم وأوطانهم الأصلية.

(ب) الأشخاص العائدون من الغابات بما فيهم مؤيدو أنانيا.

(ج) الأشخاص المعوقون والأيتام .

(مادة - 4) ينبغي أن تعطى الأولوية الثانية إلى العائدين من الدول المجاورة والدول الأخرى وفقا للخطة المتفق عليها ، وتوفر هذه الخطة الآتي :

(1) مراكز استقبال ملائمة مجهزة بتسهيلات لأجل الإيواء وإعدادات الغذاء والأدوية والرعاية الطبية.

(2) النقل إلى قرى إعادة التوطين الدائمة أو المواطن الأصلية.

(3) الأجهزة والمعدات .

(مادة - 5) سوف تقوم " لجنة الإغاثة وإعادة التوطين " بالآتي :

(1) مناشدة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة لكي تستمر في تقديم مساعداتها للطلاب الذين يتلقون بالفعل دعمها وبصفة خاصة طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا حتى يتم وضع ترتيبات ملائمة لإعادتهم إلى الوطن .

(2) جمع المعلومات الكافية عن الطلبة والأشخاص المحتاجين إلى المساعدة المالية من الحكومة السودانية .

(مادة - 6) تقوم لجنة الإغاثة وإعادة التوطين بالإعداد لأجل تعليم كافة العائدين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الأولية.

الخرائـــط

خريطة رقم ١ - الموقع الجغرافي للسودان ودول الجوار([1])

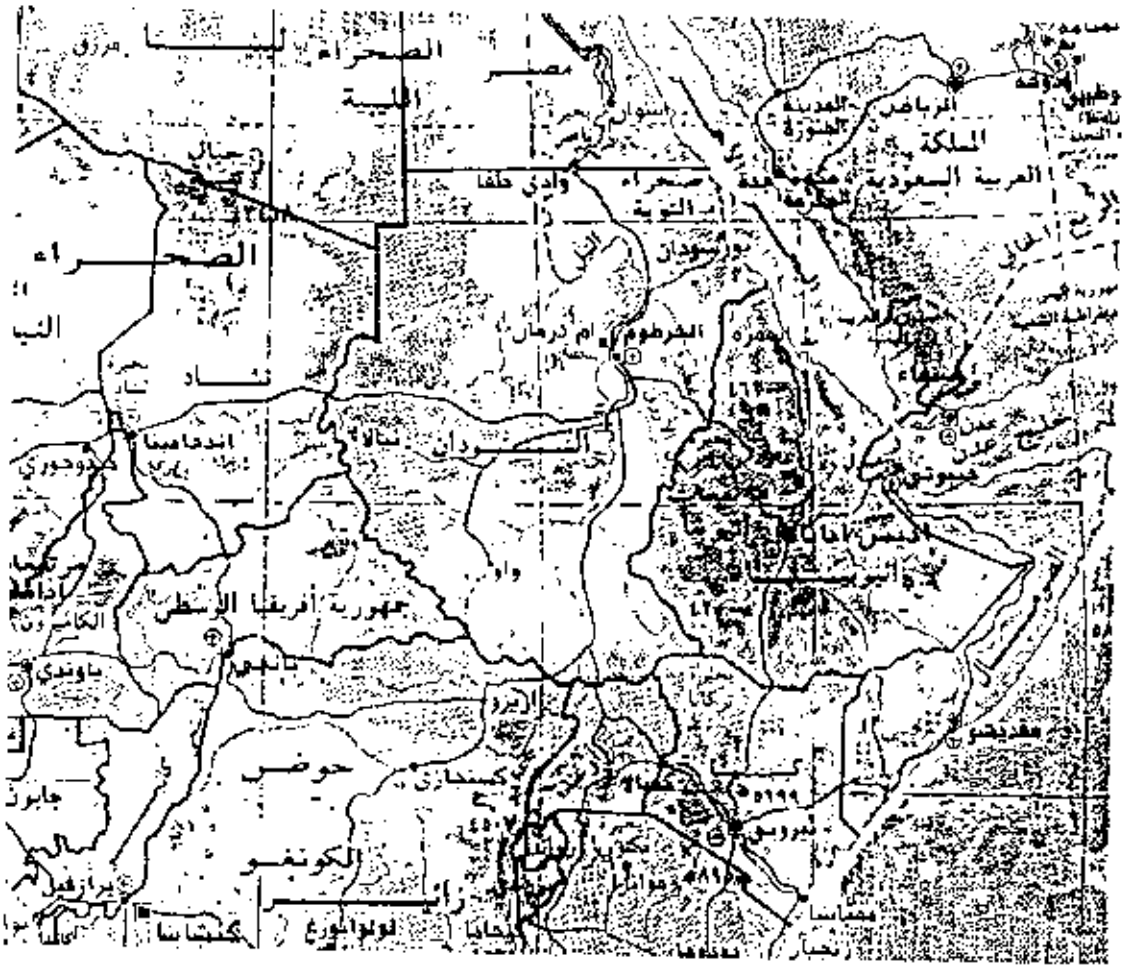

[1]) www.maps.com

خريطة رقم2- التضاريس([2])

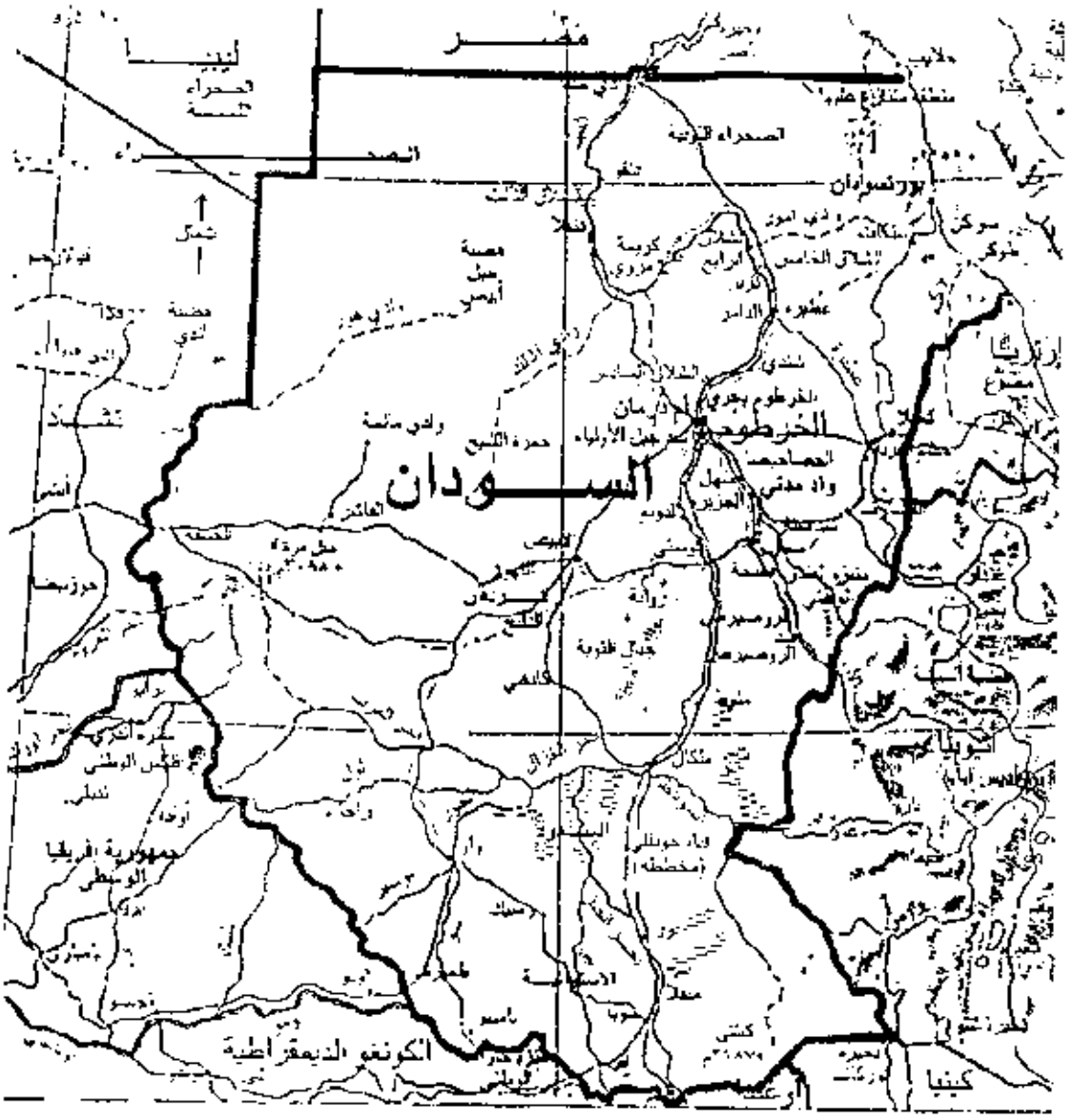

[2]) www.iwebu.com

خريطة رقم3- المديريات الجنوبية([3])

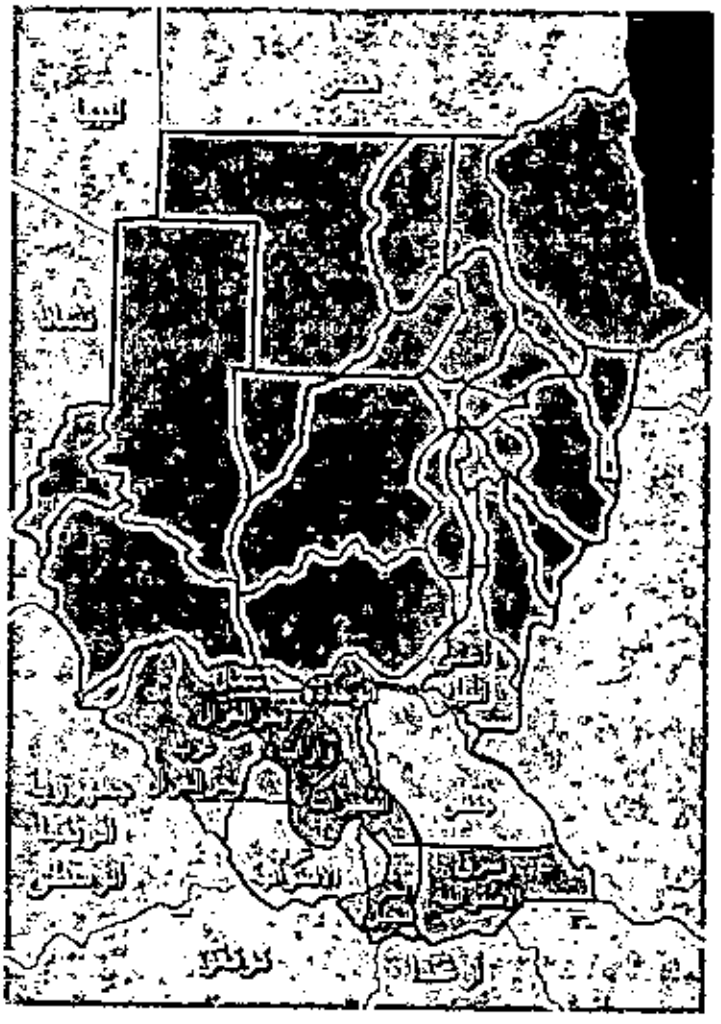

[3]) www.maps.com

خريطة رقم4- القبائل الجنوبية ([4])

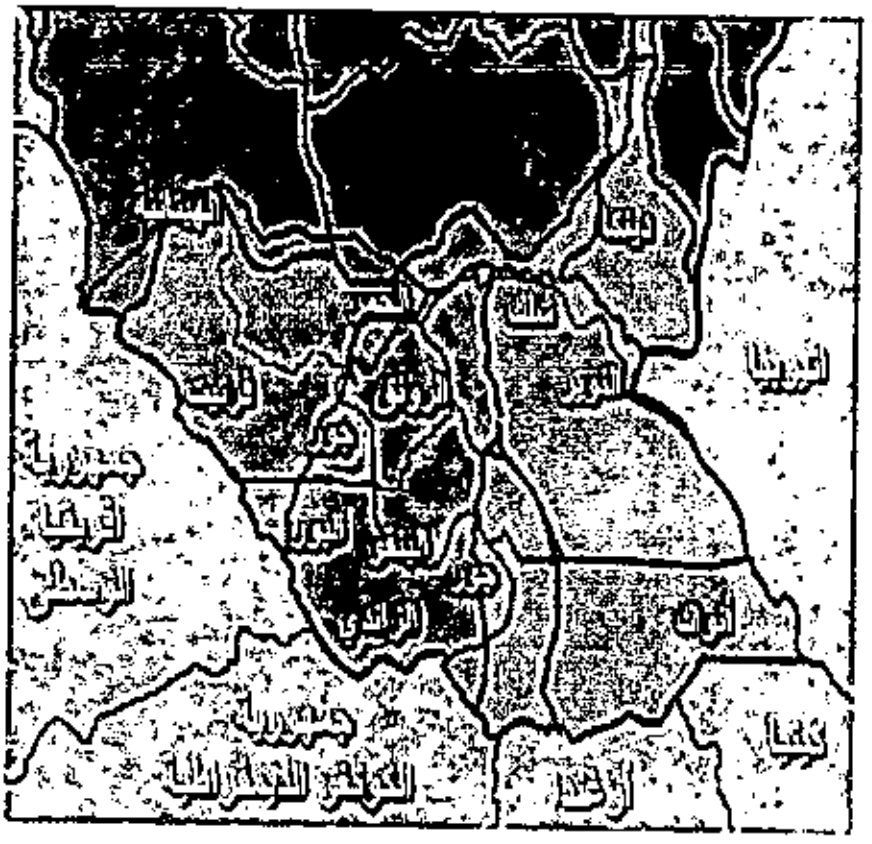

[4]) نفس المصدر.

خريطة رقم5- التوزيع القبلي للسودان([5])

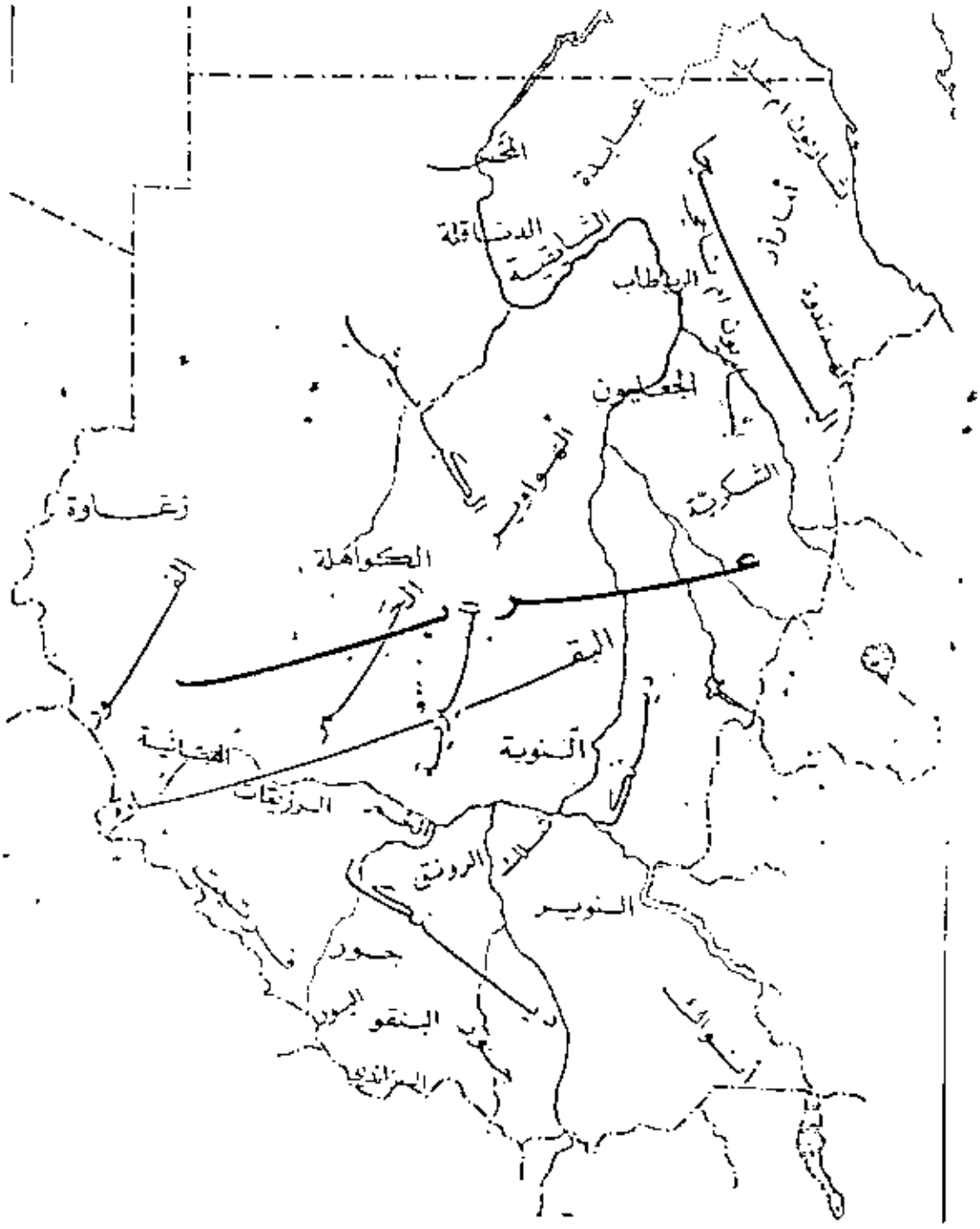

[5]) نفس المصدر

خريطة رقم6- مناطق نفوذ بعثات المبشرين في جنوب السودان

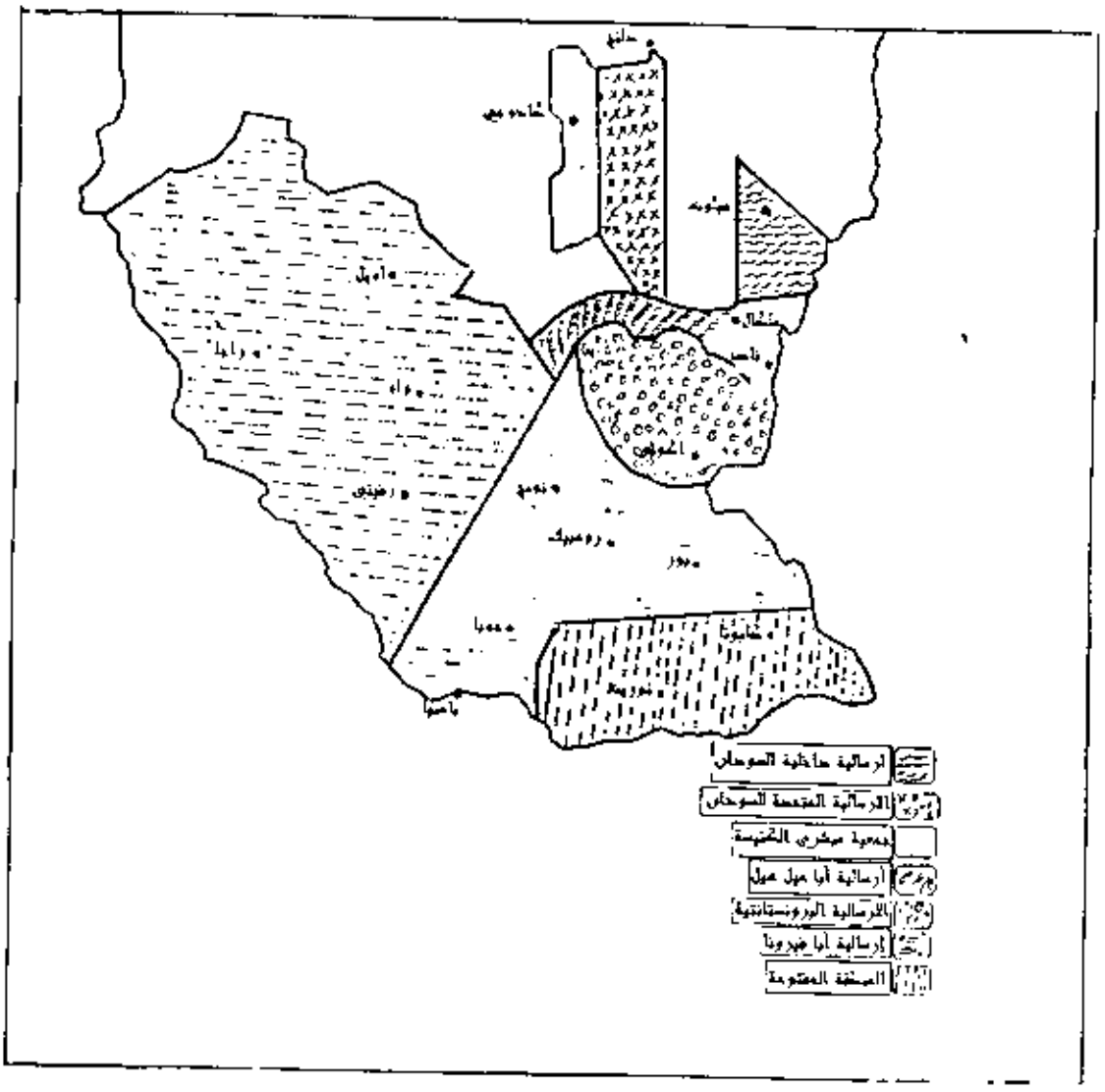

خريطة رقم7- التقسيم الإداري للسودان([6])

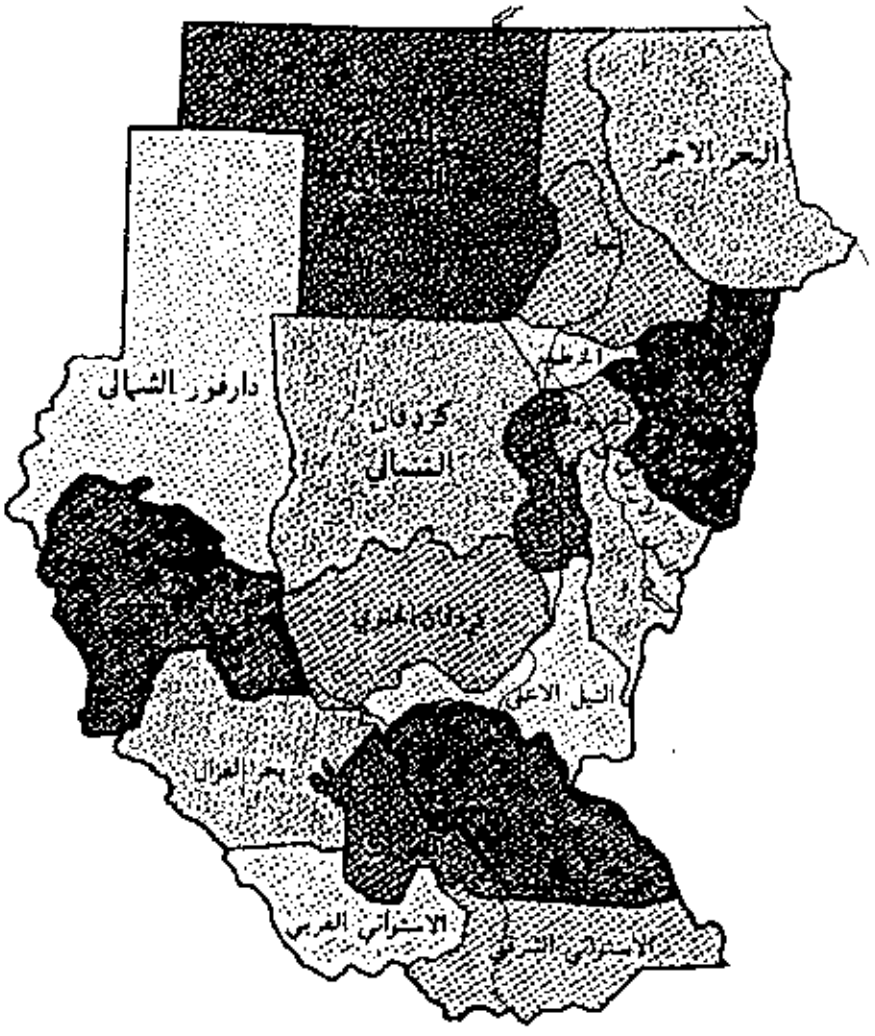

[6]) نفس المصدر

خريطة رقم8- قناة جونقلي([7])

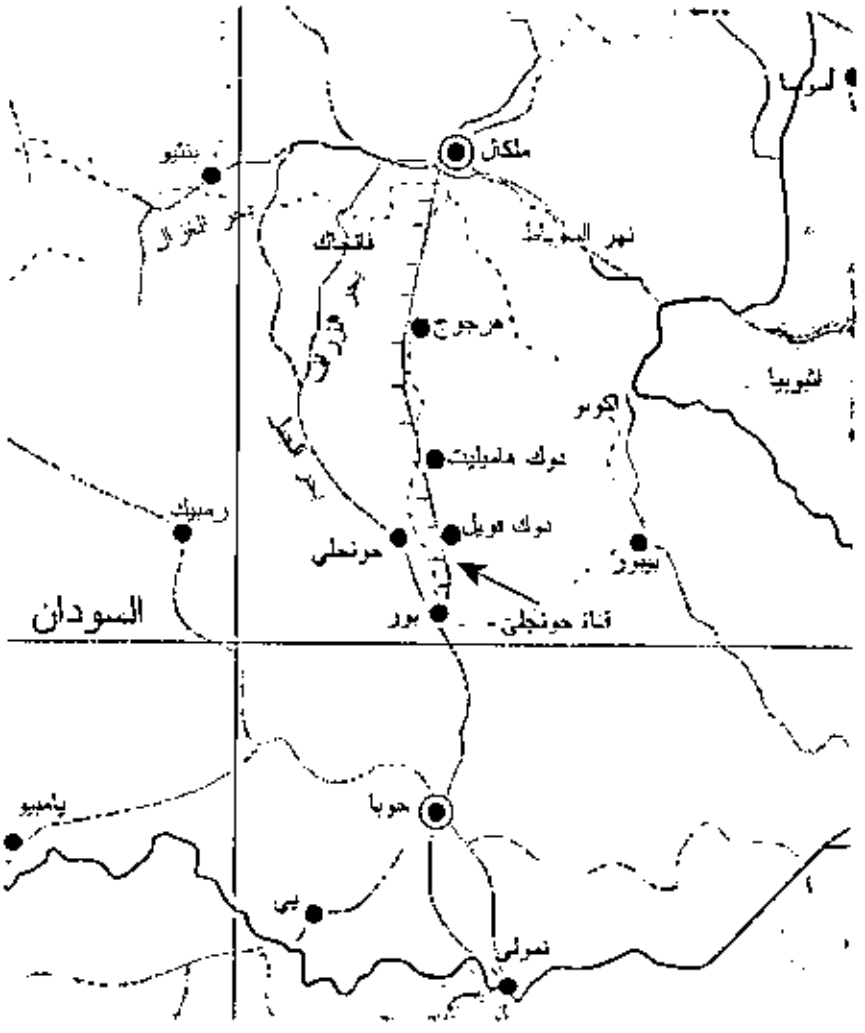

([7]) نفس المصدر.